الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية

تقديم الطالب : مقدم عبيرات   إشراف : د محمد التهامي طواهر

اللجنة المناقشة :

- د. عبد الله بدعيدة ...رئيسا .
- د.محمد التهامي طواهر ..مقررا .
- د. محمد رجراج . ...عضوا .
- د.رابح زبيري ....عضوا

السنة الجامعية 2002/2001

نوقشت يوم : 06 جوان 2002.

المقدمـة :

- شاع الحديث عن كوكبة أو عولمة الاقتصاد وبدأ التوجه تدريجيا من الاقتصاد الوطني والإقليمي إلى الاقتصاد العالمي ، وذلك لأن العالم يشهد حاليا تبلور وتكتل النظام الاقتصادي العالمي الجديد برزت معالمه في إنقسام العالم إلى وحدات اقتصادية على أسس سياسية وجغرافية و إنشاء تجمعات وتكتلات إقليمية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية .

إن هذه التوجهات تؤكد أن ظاهرة التكتلات والتجمعات الاقتصادية ستبقى ، حاضرا ومستقبلا ، المعلم أو المحدد الرئيسي في الاقتصاد العالمي وفي التجارة الدولية . وأن الوصول إلى عولمة الاقتصاد لن تتحقق إلا عن طريق زيادة عدد التكتلات الإقليمية و ارتباطها ببعضها على مدى مراحل متتالية .

ومن ردود الأفعال الطبيعية لهذه التوجهات أن بدأت معظم دول العالم تشكل تكتلات اقتصادية على أسس سياسية ، جغرافية ، دينية وعرقية تحفظ لها مكانتها الاقتصادية وتدعم مراكزها التنافسية على كل المستويات ، وكنتيجة لهذا تشكلت عدة تكتلات اقتصادية تزخر بها الخريطة الاقتصادية للعالم اليوم .

وأمام هذا الوضع كان من الطبيعي أن تواجه الدول العربية التكتلات العالمية بإقامة تكتل عربي بغية التكامل فيما بينها في إطار التكامل الاقتصادي باعتباره امتدادا للفكر الإنساني وقد تطرقت إليه وبإسهاب العديد من الأدبيات الاقتصادية، والذي يهدف إلى المساهمة في تحقيق مستويات هامة في التنمية في إطار تجميع الموارد الاقتصادية.

وفي هذا السياق يفرض التكامل الإقتصادي العربي نفسه كبديل حتمي وحقيقة تاريخية لمواجهة التحديات الخارجية وكنتيجة لسيرورة الأحداث .

إن تبني معظم الدول العربية لإصلاحات إقتصادية بمساعدة مؤسسات دولية وذلك بالإنفتاح على الخارج ، قد يهيئ الجوالمناسب لقيام عمل عربي مشترك يعيد الإعتبار لمشروعات التكامل الإقتصادي العربي وفي مقدمتها التكامل الزراعي، والذي ما يزال متعثرا في جميع أشكاله الثنائية منها والإقليمية أو الكلية بسبب تعثر الإرادة السياسية في الوطن العربي، و التي تتذرع بقضية السيادة خاصة في ظل تحديات المنظمة العالمية للتجارة "O.M.C." .

إن الحديث عن التكامل الزراعي بين الدول العربية يقود في الغالب إلى البحث عن تحديد مقومات أساسية لتحقيق هذا التكامل، والتي يمكن القول أنا **متوفرة** في الوطن العربي ومن أهم هذه المقومات :

الموارد البشرية ، الموارد المالية والموارد الطبيعية ، فكل هذه المقومات قد تكون حافزا على إقامة تكامل زراعي عربي يضمن سد حاجيات الغذاء للمواطن العربي ، أين أصبح الغذاء سلاحا سياسيا يشهر في وجه الدول النامية لتصبح دولا تابعة ، ومن هنا يمكن القول بأن الدول العربية تواجه مخاطر إقتصادية وسياسية رغم توفرها على مصادر الطاقة ، وذلك لعدم كفاية الإنتاج الزراعي لسد إحتياجاتنا الغذائية وإعتمادها على الدول المنتجة الرئيسية في العالم لسد هذه الإحتياجات وهذا يشير إلى إحتمال الوقوع في مخاطر إقتصادية وسياسية في المستقبل، ويظهر ذلك في محاولة إستخدام الدول العظمى المنتجة والمصدرة للغذاء سياسة مبادلة الغذاء مقابل النفط ، لذا فإن التعاون العربي لإستغلال موارده الإقتصادية أصبح حتمية واقعية لمواجهة تلك الأخطار.

إن عامل الوحدة أو التكامل بين الأمة العربية لم يعد بحاجة إلى إثبات ، فواقع الوحدة بين أبناء هذه الأمة قائم إلى الأبد على عدة عوامل و هي :

- عامل اللغة بإعتباره **وحدة** الفكر والعقل؛
- وعامل الدين والجنس والثقافة؛
- وعامل التاريخ الذي يشكل وحده الضمير والوجدان؛
- وعامل الظروف الطبيعية سواءا من الناحية المناخية أو الأرضية .

كل هذه العوامل تسمح بوجود سوق واحدة لعناصر الإنتاج تسمح بالإنتقال بكل حرية بين أقطار الدول العربية مزيلة كل العقبات التي تحد من حركة عناصر الإنتاج.

وسنحاول أن نقتصر في دراستنا هذه على دراسة الجوانب العملية لإمكانيات التكامل الإقتصادي في الوطن العربي في مجال الزراعة - بإعتبارها تحتل مكانة هامة في البنيان الإقتصادي العربي - وتحديات النظام الإقتصادي العالمي ومنظماته العملاقة كالمنظمةالعالمية للتجارة.

و بالرغم من كل هذا فإن الدول العربية مرت بعدة تكتلات وتجمعات سواءا منـها الثنائيـة والإقليمية والمتعددة الأطراف في إطار جامعة الدول العربية ، الشيئ الذي يؤدي بنا إلى طرح جملة من التساؤلات هي :

الإشكالية الرئيسية .

بناء على ماسبق يمكن أن نصوغ الإشكالية الرئيسية كالتالي :

في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها الساحة العالمية ، التي تحدد مستقبل التجارة العالمية في إطار النظام الإقتصادي العالمي الجديد ، وما تبعته من تكتلات إقتصادية عديدة بـسبب تـداخل المصالح ، حيث أصبح التعاون بين البلدان على المستوى الإقليمي والدولي أمرا ضروريا ، مـاهو موقع التكامل الإقتصادي الزراعي العربي وإمكانياته المتاحة على مستوى المنطقة العربيـة وعلـى مستوى خريطة التجارة العالمية وماهي التحديات التي قد يواجهها هذا التكامل ؟

الإشكاليات الفرعية .

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية :

- ما مكانة ودور الزراعة في البنيان الإقتصادي العربي ؟
- ما هي أسباب فشل التكتلات الإقتصادية ، وما هي الإستراتيجيات والأهـداف الإقتـصادية المستقبلية لإقامة تكامل زراعي عربي إذا تم إستغلال الموارد الزراعية المتاحة في المنطقة العربية ؟
- ما هي تأثيرات المنظمة العالمية للتجارة على إقتصاديات الوطن العربي في حالة قيـام تكامـل إقتصادي زراعي، وهل سيعمل النظام الإقتصادي العالمي الجديد في إطار المنظمة العالمية للتجارة على مساعدة هذه الدول في إخراجها من دائرة التخلف والمضي على طريق التنمية الـشاملة والمتواصلة، أم يقف عقبة جديدة علاوة إلى ما تواجهه من عقبات ؟
- وهل يعتبر التكامل الإقتصادي الزراعي وسيلة لمـواجهة تحديات النظام الإقتصادي العـالمي الجديد وضغوطات المنظمة العالمية للتجارة ؟

كل هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عنها في فحوى هذه الدراسة، والتي تهدف من ورائها إلى محاولة تفهم ومواجهة مشاكل التنمية الزراعية العربية على المستوى الإقليمي ، وتبيان أنـه في

ظل الموارد الإقتصادية المتاحة فإن التكامل الإقتصادي الزراعي العربي قد يكون الطريق الوحيد للتنمية الزراعة العربية الشاملة .

الفرضيات .

تقوم دراستنا هذه على جملة من الفرضيات أهمها :

- وجود مبررات وأسباب قيام تكامل زراعي عربي كطريق للتنمية الإقتصادية العربية الشاملة.
- إن نجاح التكامل الإقتصادي الزراعي العربي مرهون بإرادة حقيقية وعدم وجود معوقات تعمل على كبح هذا التكامل.
- وجود قاعدة موردية زراعية هائلة، منها الموارد الطبيعية كالأراضي الصالحة للزراعة والمياه المتاحة في المنطقة العربية، وغيرها من مستلزمات الإنتاج إلى جانب الموارد المالية والتي تتوفر لدى أغلب الدول النفطية، خاصة دول الخليج العربي ، هذا بالإضافة إلى المناخ السائد في المنطقة العربية والذي يمتاز بالتنوع من منطقة إلى أخرى أين يساعد على تنوع المنتجات فكل هذه العوامل تعتبر أساسية وبإمكانا أن تساعد على إقامة مشاريع ذات بعد قومي وقطري.
- إن ظهور النفط في العديد من الدول العربية أدى إلى إهمال القطاع الزراعي .
- إن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي قد يعتبر من أهم الأساليب التي تواجه التحديات التي يفرضها النظام العالمي للتجارة مجسدة في ما تفرضه المنظمة العالمية للتجارة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة حيث تسعى كل منها إلى تسويق منتجاتا في السوق الدولية لا سيما أسواق الدول المتخلفة.
- إن انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة في شكل تكتل إقتصادي يجعلها في موقع قوة وتستطيع الإستفادة من المزايا التي تفرزها هذه المنظمة .

- أهمية الدراسة .

انطلاقا من هذه الفرضيات والتساؤلات المطروحة تبرز أهمية هذه الدراسة في :

- أهمية المشروع الزراعي في المنطقة العربية في شكل تجمع اقتصادي لتحقيق الأمن الغذائي العربي بعدما أصبح سلاحا سياسيا في يد الدول المتقدمة المنتجة له؛

- إن تحقيق الأمن الغذائي العربي من المفروض أن يعتبر هدفا رئيسيا ضمن إستراتيجية عربية شاملة من شأنا تحقيق الأمن الغذائي العربي والسياسي معا . وغير خاف مايمكن أن يحققه الأمن الغذائي من مكاسب والتي تتمثل في الإستقلال الإقتصادي بعيدا عن التبعية الإقتصادية للخارج؛

-إن اكتشاف سبل وإمكانيات تحقيق الأمن الغذائي العربي عن طريق استجلاء دور التكامل الزراعي يهدف إلى التعرف على محددات وإمكانيات التكامل الزراعي في الدول العربية ، مما يجعل الدول العربية تعمل على إستغلال قدراتا وإمكانياتا الإقتصادية المتاحة؛

- إن اتفاقية "الجات" للدول الأعضاء في تجمعات اقتصادية إقليمية تمنح مزايا تفضيلية لبعضها البعض، ولا يفرض عليهما تعميم هذه المزايا على بقية الدول غير الأعضاء في هذا التكتل الإقليمي ومن هنا يمكن القول بأن اتفاقية "الجات" قد شجعت على قيام أسواق إقليمية مشتركة والتي تشكل أفضل السبل لمواجهة التحديات الناجمة عن هذه الاتفاقيات، وبالتالي أصبح من الأهمية بمكان أن تعمل الدول العربية على قيام سوق عربية مشتركة.

ولتأكيد ذلك هناك أسباب أخرى نوجزها في النقاط التالية :

- عدم تطابق معدلات نمو الاستهلاك ومعدلات نمو الإنتاج في الوطن العربي؛
- تزايد المديونية الغذائية.

كل هذه المخاطر المحدقة بالأمة العربية من جراء إهمالها للميدان الزراعي وعدم إعتمادها لآليات فعالة ، دفعتنا إلى اختيار القطاع الزراعي وما وصل إليه العالم العربي من تنمية زراعية وإمكانية قيام تكامل اقتصادي زراعي لتنمية الزراعة العربية، خاصة في ظل المعطيات الدولية الجديدة والتي قد تؤثر على التنمية العربية الاقتصادية الشاملة.

والشيء الذي حفزنا أكثر هو شعورنا بالمسؤولية وما يمليه الواجب كباحث عربي أراد تغطية موضوع ذو صلة بالقطاع الزراعي كثيرا ما شغل البلاد العربية فيما يخص احتياجاتها الغذائية، إضافة إلى الرغبة في البحث في هذا الميدان وإثراء المكتبة العربية بمثل هذه الدراسات وإلقاء الضوء على المشاكل الكبرى التي تعاني منها البلاد العربية خاصة وأن هناك اهتماما كبيرا على مستوى المتمع الدولي ، وما يثير الاهتمام هو الإمكانيات الزراعية التي تمتلكها الدول العربية من جهة ، في حين نجدها أكبر المستوردين للغذاء على المستوى العالمي الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن هذه المفارقة.

منهج البحث وأدواته .

انطلاقا من الفرضيات والأهداف والتساؤلات المطروحة حاولنا إتباع توليفة من المناهج منها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهذا بالاعتماد على عرض وتحليل الوقائع الاقتصادية من خلال الجداول والبيانات الإحصائيات الزراعية العربية المتاحة ، كما تم إستخدام المنهج الإستقرائي في دراسة التكامل الزراعي العربي والخروج بتصورات عامة تمثلت في استخلاص الدروس والعبر لقيام تكامل زراعي عربي ، كما تمت الإحاطة بالمنهج المقارن من خلال سرد محاولات للتكامل الإقتصادي الزراعي على المستوى العالمي وعلى المستوى العربي ، ومقارنة البعض منها .

- أما فيما يخص أدوات التحليل التي اتخذناها في هذا الشأن فهناك مجموعة معتبرة من الكتب والدراسات في الإقتصاد الدولي والإقتصاد الكلي والإقتصاد الزراعي ، إلى جانب حضورنا إلى بعض الملتقيات الدولية كما ركزنا على بعض المصادر التي تصدر من المنظمات ذات الصلة بالقطاع الزراعي .

ترتيب البحث وتقسيم فصوله .

نظرا لإتساع الموضوع وتشعب فروعه حاولنا أن نضبطه منهجيا بتقسيمه إلى فصل تمهيدي وقسمين رئيسين.

الفصل التمهيدي و الذي يعد الخلفية النظرية لهذه الدراسة تناول الإطار العام و النظري للتكامل الاقتصادي و الذي حضي من طرف العديد من الأنظمة بالاهتمام البالغ خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

و قد تم تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي حسب الأدبيات و المذاهب التي تناولت هذا الموضوع من المدرسة الاشتراكية و الرأسمالية بكل نظرياته ، أشكاله و مداخله مع مراعاة الخصائص المميزة للنشاط الزراعي كنشاط إنتاجي، إلى جانب عرض و تفسير المراحل الستة التي تتكون منها النظرية التقليدية في التكامل الاقتصادي ، حيث تشكل كل مرحلة جانبا جديدا في التقليص من القيود و الحواجز الجمركية التي تعترض سبيل انتقال السلع و رؤوس الأموال و اليد العاملة و الوصول إلى التكامل الاقتصادي

كما تناول هذا الفصل مجموعة من المقومات التي تعمل على إنجاح التكامل و الأهداف التي تقوم بها، و إلى جانب ذلك فقد تم التطرق إلى علاقة التكامل الاقتصادي بالتجارة الدولية، والتي تتمثل في مدى تطور التجارة البينية بين الدول المتكاملة إضافة إلى ربط علاقة التكامل بالعولمة.

و في الفصل الأول من القسم الأول ، استعرضت الدراسة بعض التجارب الدوليـة في مجالات التكامل الاقتصادي الزراعي لكل من الدول الرأسمالية و التي حـدثت في عهـد الـدول الاشتراكية، و هذا من أجل استخلاص الدروس و الاستفادة من مسيرة التكامل الدوليـة لعلـها تكون تجارب قد تستفيد منا الدول العربية.

و من أهم هذه التجارب ، تجربة السوق الأوربية المشتركة و التي يمكن اعتبارها بالناجحـة حيث اتسمت بأهداف واضحة نتيجة تحقيقها انتصارات في مجال التكامل الاقتصادي بين الـدول الأعضاء ، كما يمكن اعتبارها مثالا يقتدى به على المستوى العالمي و العربي.

كما لم تخل الساحة الدولية من تجارب التكامل الاقتصادي الأخرى التي تناولتها الدراسة في هذا الفصل، كتجربة مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة و الذي يسعى إلى تنسيق المخططات التنموية الوطنية في إطار التنسيق في سياسات التنمية الاقتصادية لدول المجلس.

أما عن أهم تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي في الدول النامية، التي تناولتها هذه الدراسة في هذا الفصل،فهي تجربةكل من الاتحاد الجمركي الاقتصادي لإفريقيـا الوسـطى « UDEAC » وتجربة أفريقيا الشرقية « UAC » ، تجربة التكامل للمجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية

كما تناول هذا الفصل تجارب أمريكا اللاتينية ،كمنظمة التجارة الحرة لمنطقة أمريكا اللاتينيـة « LAFTA » و السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى « CACM » .

و في الفصل الثاني من القسم الأول تم إلقاء الضوء على البنيان الاقتصادي الزراعي العربي وما تزخر به المنطقة العربية من قاعدة موردية زراعية ، كالمواد البشرية التي تعتبر من أهـم العوامـل الاقتصادية التي تؤثر تأثيرا مباشرا في الإنتاج لمختلف القطاعات، كما تعتبر عاملا دافعا للتنمية.

كما تناولت الدراسة في هذا الفصل الموارد الأرضية الزراعية و استخداماتها، حيـث تبلـغ المساحة القابلة للزراعة حوالي 133 مليون هكتار من أصل المساحة الإجمالية و التي تبلـغ 1,4 مليار هكتار، إلا أن المستغل منها إلى نهاية 1988 بلغ حوالي 51,2 مليون هكتار، و التي تعتمد في أغلبها على الزراعة المطرية، و هو ما يتطلب من الدول العربية التركيز على تنمية الموارد المائية المتاحة و صيانتها و المحافظة عليها و تسييرها وفق طرق علمية متقدمة حتى يتسنى لها التقليل مـن الزراعة المطرية و التركيز على الزراعة المروية.

كما تم التطرق إلى موارد الثروة الغابية و المراعي التي تشكل حوالي 6،7 % من المساحة الجغرافية للوطن العربي، حيث تعتبر محدودة و فقيرة في نوعيتها.

أما عن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الوطن العربي التي تناولتها الدراسة ، فنجدها تساهم بقسط وافر في الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية خاصة الدول غير النفطية و التي يعتبر فيها القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لهذه الدول.

كما تناولت الدراسة الإنتاج الزراعي في الدول العربية ، و الذي يعتبر غير كافي لسد حاجيات السكان، حيث تبقى المنطقة العربية منطقة مستوردة للغذاء على الرغم من الإمكانيات الهائلة في المجال الزراعي التي تمتلكها الدول العربية.

أما في الفصل الثالث من القسم الأول فقد تناولت معظم محاولات التكامل الاقتصادي التي برزت في المنطقة العربية سواء على شكل تجمعات إقليمية أو ثنائية إضافة إلى جهود المنظمات والهيئات العربية ، ثم استهدفت الدراسة تقييم محاولات التكامل داخل المنطقة العربية.

و في الفصل الرابع من هذا القسم فقد تناولت الدراسة المعوقات التي حالت دون قيام تكامل اقتصادي زراعي عربي، منها المعوقات السياسية كضعف الإرادة السياسية، و المعوقات الاقتصادية المتمثلة في ضعف هياكل البنية الأساسية العامة ،كوسائل النقل و الطرقات ، إضافة إلى تباين الناتج المحلي الإجمالي ، و معدل النمو العربي الذي خلق فروقات فيما بين الدول العربية إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالاستثمار مثل درجة الاستقرار السياسي و الاقتصادي و تعدد القرارات و اللوائح الخاصة بالعمليات الاستثمارية ، إلى جانب عدم استقرار أسعار الصرف للعملات المحلية في بعض الدول العربية، كما تناولت الدراسة أيضا المعوقات الطبيعية كمشاكل التصحر و الجفاف و التي تعتبر من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها المنطقة العربية.

و لم تقتصر الدراسة على هذه المعوقات، بل استهدفت أيضا، الأفاق المستقبلية لقيام تكامل اقتصادي زراعي عربي، وهذا بعد عرض المبررات و الأسباب لقيام هذا التكامل و الاستراتيجيات المقترحة في هذا الشأن.

أما في القسم الثاني من هذه الدراسة و الذي تطرقنا فيه إلى الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التكامل الزراعي العربي ، فقد تعرضنا في الفصل الأول منه إلى تطور الاتفاقية العامة

للتعريفات و التجارة " GATT "، نشأتها، أهدافها و مبادئها، و الجولات التي مرت بها منذ عام 1947 إلى غاية نهاية الثمانينات.

أما الفصل الثاني من هذا القسم ، فقد تناول الجولة الثامنة من جولات الجات ، و هي جولة أورغواي، و التي تضمنت أهم القضايا التي لم يسبق لها التفاوض في الجولات السابقة، خاصة القطاع الزراعي الذي شكل محور هام في هذه الجولة.

و في الفصل الثالث و الأخير من هذا القسم فقد استعرضت الدراسة الآثار التي قد تحدثها منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية سواء كانت آثارا سلبية أو إيجابية و كيفية تعظيم الاستفادة من اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، و الحد من الآثار السلبية.

و اختتمت هذه الدراسة بخاتمة اشتملت على نتائج و توصيات مقترحة في هذا الشأن ..

صعوبات البحث :

أمام دراستنا هذه صادفتنا العديد من العقبات منها صعوبة الحصول على المادة الخام ، إلى جانب السفريات للخارج وصعوبة اللقاء مع المشرف والتي شكلت نوعا ما عائقا علينا نظرا لبعد المسافة بيننا واستشارته في كل ما يتعلق بجوانب هذه الدراسة ، كما أنه من الصعب أيضا أن يتفرغ الباحث تفرغا كليا لمثل هذه الدراسات ، وهو يمارس وظيفة أستاذ ومسؤول في الجامعة في مثل الحالة التي نحن عليها .

وفي الأخير لاندعي أننا أحطنا إحاطة تامة في دراسة هذا الموضوع الهام والواسع ، لكن يكفينا أننا أضفنا لبنة تفتح المجال لدراسات لاحقة.

الفصل التمهيدي : الإطار العام للتكامل الاقتصادي و أثره على التجارة الدولية.

تمهيد :

لقد حظي التكامل الاقتصادي من طرف العديد من شعوب العالم باهتمام كبير خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أدركت هذه الشعوب أهمية التعاون لمجابهة تحديات العصر المعقدة ،و سمي هذا العصر بعصر التكتلات و الجماعات الاقتصادية لمواجهة مشكلات السلام و البيئة و الأزمات الاقتصادية.

و قد شهدت فترة الثمانينات نهاية الحرب الباردة و مرحلة الوفاق الدولي ما بين الكتلة الشرقية و الكتلة الغربية و هذا يعني أن الصراع التقليدي تحول إلى تنافس سلمي في المجالات التكنولوجية و العلمية و الاقتصادية.

وقد عولج التكامل الاقتصادي من طرف العديد من الاقتصاديين على انه فكر اقتصادي و سياسة اقتصادية تتبعها الدول الراغبة في التكامل فيما بينها في إطار التعاون الاقتصادي الدولي لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية في شتى المجالات الصناعية، الزراعية ، و حتى الخدمية مثل ما دعت إليه المنظمة العالمية للتجارة " O M C " مؤخراً دون تمييز بين قطاع دون آخر كي لا تحدث التنمية الاقتصادية غير المتوازنة[1].

و لتحديد مفهوم التكامل كخلفية و إطار نظري لهذه الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : التكامل الاقتصادي - مفاهيم ونظريات.

المبحث الثاني : أشكال و مقومات و أهداف التكامل الاقتصادي وآثاره الإقتصادية.

---

[1] قدور بوزيدي ، التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،معهد العلوم الاقتصادية،، جويلية 1999 ، ص 15.

المبحث الأول : التكامل الاقتصادي –مفاهيم ونظريات.

لقد أخذ التكامل الاقتصادي مفاهيم ومدلولات عديدة و التي سنحاول التطرق إليها في اطارها النظري العام حيث يمكن تحديد وتحليل الاسس التي تعتمد عليها والمقومات التي ترتكز عليها الى جانب المستويات والأشكال التي ستتخدها ولآثار التي تنجر عنها وهو ماسنتناوله في المطالب التالية :

المطلب الأول : المفهوم الاقتصادي للتكامل.

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي و التعاون الاقتصادي

المطلب الثالث : نظريات التكامل الاقتصادي الإقليمي

المطلب الرابع : التكامل الاقتصادي و علاقته بالتجارة الدولية .

المطلب الأول : المفهوم الاقتصادي للتكامل.

إن كلمة " **تكامل** " تعني من الناحية اللغوية على أنها تكميل أو التمام أو الكل التام أمـا من ناحية الفعل فتدل على عملية الربط بين الأجزاء المنفصلة و تجميعها لتكون في الأخـير كـل متكامل [2].

التكامل الاقتصادي "هو عملية تغيير تدريجية ، تبدأ من بنيان اقتصادي واحد إلى العديد من البنيات الاقتصادية المتكاملة و التي تكون لها سياسة موحدة و متناسقة مع عدم و جود أي حاجز[3]

والتكامل الاقتصادي كلمة مشتقة من إكتمال أي كمل، أما اقتصادي فليس لها هذا المعـنى المحدود فيرى البعض أن عبارة التكامل الاقتصادي تأخذ مفهوما اجتماعيا و يرى البعض الأخـر بأنها تندرج تحتها أنواع مختلفة من التعاون الدولي.و لقد رأى اقتصاديون ، آخرون أمثال ريكـارد في مبدأ حرية التجارة و ما يتبعه من تقسيم العمل بين الدول بحيث تتخصص كل دولة في إنتـاج السلع تكون درجة تفوقها في إنتاجها أكبر مما هي عليه في الدول الأخرى و انها أفـضل وسـيلة لتحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية لكل دولة من الدول وبالتالي لصالح المجتمع الدولي بكامله[4]

أما " BALASSA. B " فيري بان التكامل الاقتصادي عبارة عن " عملية و حالة " فهو " عملية " أي يتضمن الاجراءات التي يراد بها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة القومية، أمـا عن كونه " حالة " فإن ذلك يتمثل في إلغاء مختلف صور التمييز بين الاقتصادات المختلفة القومية بحيث يتم في النهاية القضاء على أي نوع من أنواع التمييز بين الاقتصادات المختلفة للأعـضاء في هذا التكامل[5].

و الواقع أن ماهية التكامل الاقتصادي تختلف باختلاف مدارس الفكر الاقتصادي ، و الظروف السائدة و كذا باختلاف نظرة الباحثين أنفسهم ، ففي الفكر الرأسمالي هناك العديد من التفسيرات

---

[2] رابح فضيل ، التكامل الاقتصادي معوقاته و آفاقه ، رسالة ماجستير - معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 1995 ، ص2.

[3] SALVATORE SCHIAVIO - C AMPO , International economics , an introduction to the theory and policy, wintrop publishers , compridgem1978 , p 113.

[4] راشد البراوي ، نظرية التكامل الاقتصادي - دار النهضة العربية ،1964 ، ص 7.

[5] BALASSA B , the theory of economic intgration, GEORGE ALLEN , UNWIN ltd LONDON, 1962, P1.

المختلفة ، خاصة بين انصار الحرية و أنصار التدخل ، و ان كانت هذه التفسيرات لا تتعدى حرية إنتقال السلع و عوامل الإنتاج في ظل المنافسة الحرة و آلية السوق[6].

أما ماهية التكامل في الفكر الاشتراكي فهو عملية مستمرة و طويلة الأجل يتم تقريرها من خلال قوى الإنتاج و علاقات الإنتاج أي أنه " عملية سياسية " تتضمن علاقات حكومية و " عملية اقتصادية " لأنه يترتب عليه تقسيم أوسع للعمل بين الوحدات الاقتصادية[7].

و قد استخدمت كلمة التكامل الاقتصادي في بعض الأوقات لتعبر عن مقاصد مختلفة، فعلى المستوى الدولي استخدمت لوصف أي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، أما على المستوى الوطني فقد استخدمت لتعني تقليص التباينات الاقتصادية في مجال توزيع الثروة و الدخل و لكن مع بداية. الخمسينيات بدأ الربط بين التكامل الاقتصادي و مبدأ الكفاءة الإنتاجية من خلال استغلال الموارد بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى حدود الدولة الواحدة [8]

هذا الاختلاف في مفهوم التكامل الاقتصادي، يرتبط باختلاف أشكاله التي يمكن تقسيمها بناء على عنصرين هما:[9]

أولاً : طبيعة علاقات التكامل بين **الدول الداخلة فيه من حيث نوعية العلاقة و توزيع منافع التكامل و أثار التكامل**:وهنا يمكن التمييز بين نوعين من التكامل:

أ - التكامل الرأسي : هذا النوع من التكامل كان سائداً في مرحلة الاستعمار و كان يعمل على دمج اقتصادات دولتين أو أكثر، إحداهما الدولة المستعمرة و تمثل " المركز" و الثانية الدولة المستعمرة ممثلة في التابع حيث أن كلا الدولتين متباينتين في درجة التقدم الاقتصادي، و في هذا الإطار من العلاقة بين الطرفين تتم العملية الإنتاجية على مرحلتين:

تتم المرحلة الأولى في الدولة الأقل تقدما " التابعة " ، غالباً ما تكون عملية إنتاج مواد أولية ثم تتم المرحلة الموالية في الدولة المتقدمة " المركز " و تتمثل في تصنيع هذه المواد الأولية ، ويؤدي

---

[6] عبد الوهاب حميد راشد ،قرءات في التكامل الاقتصادي ،الجوانب الفكريةو التجارب الدولية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،1982،ص 2.
[7] المرجع السابق، ص 3.
[8] عبد الوهاب حميد راشد ، نظرية التكامل الاقتصادي و التجارب المعاصرة بحث مقدم إلى دورة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض ، 1986 ، ص 65.
[9] عبد الوهاب حميد راشد ، قراءات في التكامل الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 4 .

هذا النوع من التكامل إلى تقسيم غير متكافئ للعمل الدولي و ينتج عنه تبادل غير متكافئ بين كلا الطرفين[10].

ب - التكامل الأفقي : و قد بدأ هذا النوع من التكامل الاقتصادي بعد إتساع حركة التحرر الوطني و الاستقلال خلال الخمسينات و الستينات، و يقوم هذا النوع من التكامل الاقتصادي بين مجموعة أطراف متقاربة في درجة تطورها الاقتصادي و توجهاتا السياسية كما يقوم هذا النوع من التكامل على علاقة متكافئة و مصالح مشتركة و أسس جديدة للتخصص و تقسيم العمل و يسعى لهذا التكامل كل أطرافه أو أعضائه و ذلك لتحقيق أهداف معينة يصعب على كل طرف أن يحققها بمفرده[11]

ثانياً : طبيعة النظم الاقتصادية و درجة تطورها[12] .

في هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التكامل الاقتصادي و هي :

أ - التكامل بين الدول الرأسمالية : إن هذه الدول تتميز بحرية الملكية و تطور و تنوع الهياكل الاقتصادية إلى جانب ضآلة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي و احتياج هذه الدول إلى منافذ و أسواق خارجية لتصريف فوائض إنتاجها،وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي بينها يدعوا إلى حرية التجارة بين هذه الدول.

ب - التكامل بين الدول التي كانت تعتنق المذهب الاشتراكي : إن هذه الدول تعمل على التدخل في الحياة الاقتصادية بصفة مباشرة، حيث أن حكوماتا تقوم بالدور القيادي و الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، و التخطيط المركزي و قد جاءت حاجة هذه الدول للتكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية و تخلفها عن الدول الرأسمالية، و كانت هذه الدول تسعى إلى التكامل الاقتصادي لبناء هياكلها الإنتاجية في ذلك الوقت و فق مبدأ التخطيط بدف بلوغ هيكل اقتصادي أمثل و زيادة إنتاجية العمل.

ج - التكامل بين الدول النامية :تتميز هذه الدول بعجزوسائل المنافسة و قوى السوق عن معالجة مشاكل تخلفها و تتدخل الدولة بدرجات متفاوتة في توجيه العملية الإنتاجية، كما تتميز هياكلها الإنتاجية بالتخلف ، و ضعف علاقاتا التجارية البينية و من هنا كانت حاجة هذه الدول

---

[10] للمزيد من التوسع أنظر: جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية القاهرة 1985 ، ص17.

[11] عبد الوهاب حميد راشد ، قراءات في التكامل الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 04 .

[12] نفس المرجع السابق ، ص 05 .

إلى التكامل الاقتصادي للتغلب على مشاكل ضعف و تخلف الإنتاج، و خلق نوع من التعـاون فيما بينها و إعادة بناء هياكلها الإنتاجية بحيث تصبح أكثر تنوعاً.

و مما سبق ذكره فإن تعريف عملية التكامل الاقتصادي مرت بمراحل زمنية مختلفة باختلاف الدول المتكاملة، و يمكن أن نعرف التكامل الاقتصادي على أنه " كيان قانوني يجمع بين دولتين او أكثر يتم بموجبه الإتفاق على التقليل أو إزالة قدر معين من الحواجز على التجارة فيما بينها، داخل إطار علاقات إقتصادية متكافئة و خلق مصالح اقتصادية و تحقيق منافع مشتركة وصولا إلى وحدة اقتصادية"

المطلب الثاني : التكامل الاقتصادي و التعاون الاقتصادي

على ضوء ما سبق فإن التفرقة بين التكامل الاقتصادي و التعاون الاقتصادي تتعلق بالكيف كما تتعلق بالكم[13]، فبينما يتضمن التعاون الاقتصادي الأفعال و الأعمال التي تدف إلى التقليـل من التمييز أو إلى تخفيف قدر من التفاوت بين الدول المتعاونة مثل الاتفاقيات الدوليـة الخاصـة بالسياسات التجارية التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي الدولي ، حيث نجد فيها إلغاء الحواجز التي تقف في وجه التجارة وهي إجراء من إجراءات التكامل الاقتصادي[14]

أما التكامل الاقتصادي فيشمل الإجراءات المؤدية إلى القضاء على بعض أوجه التمييـز أي أن التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية تتم بوعي و إرادة آخذة في الاعتبار طبيعة الأنظمة القائمة، و يهدف إلي إزالة التمييز لإنشاء كيان اقتصادي جديد في حـين يهدف التعاون الاقتصادي إلى تخفيف التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة مع الحفاظ في نفس الوقت على سمتها الخاصة[15]

فمن خلال ما سبق يتضح أن الفرق ليس فقط " كمي " و إنما أيضا علمي بمعنى الطريقة التي تتم بها إجراءات كل منهما[16].

---

[13] محمد شفيق عبد الفتاح ،" أثر السوق الاوربية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1974 ،ص 5.

[14] BALASSA B The theory of economic مرجع سبق ذكره ص 2.

[15] إجلال راتب ، حول نظرية التكامل الاقتصادي ، مذكرة داخلية رقم 622 معهد التخطيط القومي ، يونيو 1990 ، ص 1.

[16] لمزيد من التفاصيل انظر ، رابح فضيل ، التكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

حيث أن التكامل الاقتصادي يشمل مجموعة من الأدوات و السياسات التي تعمـل علـى إجراء تعديلات و تغييرات هيكلة و سياسية في اقتصاديات البلدان المتكاملة فيما بينها.و بالتالي نجد أن هناك آثارا تغييرية عميقة في التكامل الاقتصادي ،في حين نجد التعاون الاقتصادي يعمل علـى تغييرات في اقتصاديات البلدان المتعاونة التي تخص الـال المتعاون فيه ، وهذه التغييرات لا تحـدث تغييرات هيكلية عميقة بالدرجة التي يحدثها التكامل الاقتصادي.

ففي حالة التعاون بين دولتين أو اكثر عند تخفيض الرسوم الجمركية مثلا لا تحـدث نفـس المزايا عند الإزالة التامة لها كما هو الحال في التكامل الاقتصادي، كما أنه بإمكان دولة أن تقـوم بعلاقات تعاون مع أي دولة من دول العالم عندما تكون المصلحة مشتركة و متبادلة حـتى و إن إختلفتا في أنظمتهما الاقتصادية و السياسية.

أما في حالة التكامل الاقتصادي فإنه يختلف عن التعاون حيث لا يمكـن أن تقـوم دولـة بالدخول في حالة التكامل مع مجموعة دول تختلف عنها في طبيعة أنظمتها الاقتصادية و السياسية، بل يشترط أن تكون الأنظمة الاقتصادية و السياسية و حتى الاجتماعية في حالة تقارب على الأقل.

و مما سبق يتضح أن الفرق بين التعاون و التكامل الاقتصادي يرتبط بـالتغييرات و الآثـار العميقة التي يحدثها في كلا الحالتين في اقتصاديات الدول المتعاونة أو متكاملة، إضافة إلى ذلك فإن التعاون الاقتصادي يمكن أن يكون بين مجموعة دول أو بين دولتين فقط أو يكون عالميا بأهـداف متعددة[17].

فالتعاون القائم بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي و خاصة فيما يتعلـق بـسياسة أسعار الصرف، يمثل شكلا من أشكال التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء على الرغم من اختلاف الأنظمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول الأعضاء لهذه الهيئة[18].

و يمكن القول أيضا بأن الدول الأعضاء داخل منظمات هيئة الأمم المتحدة هي عبارة عـن علاقات تعاونية بحيث تدخل في إطار التعاون الاقتصادي إلى جانب الاتفاقيات الدوليـة، مهمـا كانت طبيعتها ثنائية وجماعية.

[17] رابح فضيل ، مرجع سبق ذكره ، ص. 9.

[18] لمزيد من التفاصيل أنظر :محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية و إتجاهاتا التكاملية و التنافرية ، الطبعة الرابعة ، مركز دراسات الوحدة العربية ديسمبر 1986 ، ص ص 94-95

و مما سبق يمكن أن نقول أن التعاون الاقتصادي يحمل طابع البساطة و السهولة في الحالات المراد التعاون فيها و الذي يمكن ان يحصل بين قطرين أو اكثر دون قيام حالة تكامل اقتصادي.

في حين نجد أن التكامل الاقتصادي يتميز بدرجة عالية من التعقيد في الأهداف و الدوافع و الآثار التي تنجر عنه ، كونه يأخذ حالات التشابك و الترابط بين أسواق و فروع الاقتصادات القطرية ،و في الأخير يمكن أن نقول أن التعاون الاقتصادي قد يكون مرحلة تمهيدية للتكامل الاقتصادي إذا توفرت الشروط التكاملية بين الدول التي تريد أن تتكامل انطلاقا من علاقاتها التعاونية و في هذه الحالة يكون التكامل امتدادا للتعاون.

و يتضح من ذلك أن التكامل الاقتصادي هو درجة أعلى من مجرد تعاون اقتصادي الذي قد يتخذ صورة المعاملة التفضيلية، أو التنسيق الجزئي بين بعض الدول ، و في نفس الوقت قد يتطور التكامل الاقتصادي إلى ما يسمى بالاندماج الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية.

المطلب الثالث : نظريات التكامل الاقتصادي الإقليمي

1- نظريات التكامل الاقتصادي

إن النظريات الاقتصادية ترى بأن الأساس النظري للعلاقة بين التجارة و التنمية أساس هش، لذا فإن البحث في تأثير المعاملات الإقليمية يعتبر أكثر غموضا حيث تشير المعالجة النظرية للتكامل إلى :[19]

أن التكامل اختيار توجهي حيث يمثل توجها استراتيجيا محددا ينفذ من خلال عدد من السياسات و الإجراءات و هو بذلك يوجد في مجال التطبيق دون مجال النظرية ، غير أن التطبيق يجب أن يكون معتمدا على نظرية معينة تأخذ في الاعتبار جميع الأبعاد الاقتصادية و السياسية و الثقافية.

و يرى " فاينر" أن قطرين اتفقا على إلغاء الرسوم الجمركية و هما في هذه الحالة سيكونان أسوء حالا من قبل ، كما سيضران بالدول الأخرى بعدة طرق منها فقد الرسوم الجمركية و كذلك فقد الفرص البديلة.

---

[19] منظمة العمل العربية ، الأسس النظرية للتجارة الدولية و التكامل الاقتصادي، مكتب العمل العربي 1996 ، ص ص ، 27 – 28.

أما الاقتصادي " بول كروفمان" فيقول " إن مناطق التجارة الحرة بين الدول المتجاورة سيخلق تبادلا تجاريا أكثر مما يحولها إلى جهات أخرى ، بينما التكامل بين دول غير متجاورة و متباعدة جغرافيا سيؤدي إلى العكس، لأنه في الحالة الأولى طبيعي و في الحالة الثانية غير طبيعي".[20]

و يرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك أثرين متناقضين على النمو الاقتصادي بالنسبة للتكامل الإقليمي سواء كان في شكل مناطق حرة أو اتحادات جمركية و هذين الأثرين هما:

- الأثر التوليدي.
- الأثر التحويلي.

الأول يتسم بطابع إيجابي لأطراف التكامل الإقليمي، كونه يسمح باستخدام أكفأ للموارد المتاحة داخل منطقة التكامل .

أما الثاني الأثر التحويلي فرغم صعوبة قياسه فإن له طابع سلبي بالنسبة للتجارة الدولية و الاتحادات الجمركية و بمناطق التجارة الحرة، و بذلك يكون الأثر الصافي للاتحادات الجمركي هو محصلة هذين الأثرين المتنافرين.

و يفترض أثر تحويل التجارة ضمنيا وصول الدول المشاركة في الاتحاد الجمركي إلى مرحلة التوظيف الكامل قبل قيام الاتحاد، و تجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية، بما في ذلك الدول العربية تتميز بوجود عناصر إنتاجية متوفرة إلا أنها معطلة تماما أو غير موظفة بصورة كاملة.

و إذا كانت النظرية الاقتصادية في التجارة الدولية مطلوب منها الأخذ في الحسبان كل العناصر ذات العلاقة لتكون أكثر واقعية لتصبح بذلك نظرية اجتماعية، ومنه فالأولى أن يتم التأكيد على أن التكامل الإقليمي الذي يهدف إلى تقوية العلاقات و ربط دول ببعضها البعض يكون متكاملا اجتماعيا و ليس فقط تكاملا اقتصاديا، حيث أن معظم علاقات التكامل الإقليمي لها أهداف سياسية و اجتماعية و أمنية بين دول شهدت في الماضي صراعات دامية و ما زال البعض منها يعيش في نوع من العداء و الكراهية رغم أن التأكيد يتم على العلاقات التجارية التي يمكن أن تكون أحد أهم أشكال التكامل، إلا أنها تخدم أغراض سياسية يراد لها أن تحقق.

---

[20] المرجع السابق ، ص 28.

و الجدير بالذكر، أن عملية تحرير التجارة ليس كافيا لتحقيق التنمية ، و على العكس من ذلك لا بد من التأكد أن التنمية الشاملة، بما فيها النمو الاقتصادي المتسارع، هي شرط ضروري

للتوسع في التبادل التجاري، و عليه ينبغي أن تكون التنمية سابقة لتسيير التبادل و ليست لاحقة له كما تروج لذلك اتفاقيات الجات و اتفاقيات المشاركة و مشروعات التكامل في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ...و حتى لو سلمنا جد لا بأن حرية التجارة تعد شرطا أساسيا للتنمية الاقتصادية فمن المهم أن تكون هنا ك تنمية، و إلا فما الذي يمكن تبادله في ظل حرية التجارة.[21]

2- العولمة الاقتصادية و التكامل الإقليمي:[22]

شهدت فترة بداية التسعينيات (1990 - 1995) ازدياد عدد مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية بصورة لم يسبق لها مثيل، حيث بلغ عدد التجمعات نهاية 1995 حوالي (108) تجمع، و في هذا الشأن اختلف الاقتصاديون و المنظرون حول المزايا و الأضرار التي تنجم عن هذه الظاهرة الإقليمية المتنامية، حيث يرى البعض أن الإقليمية مكملة للعولمة، في حين يرى البعض الآخر أنها مناقضة لها.

و يتضح ذلك من خلال التعرض إلى بعض نظريات التكامل الإقليمي، رغم غموضها وهو أن مزايا الإقليمية تتمثل في خلقها للتجارة لا في تحويلها.

و قد ورد في أحدث تقرير للمنظمة العالمية للتجارة " OMC " أن هناك أدلة أو مؤشرات توحي بأن تنامي الإقليمية يشكل خطرا على التجارة متعددة الأطراف ، وجاء في التقرير أن التخفيضات الجمركية الكبيرة و التي تشمل معظم السلع الواردة في اتفاقيات جولة أورغواي لن تترك إلا مجالا محدودا لتخفيضات أخرى في إطارالتخفيضات المتفق عليها داخل الاتفاقية الإقليمية و يؤكد التقرير أن التكامل الإقليمي و المتعدد الأطراف مكملان لبعضهما و ليس بديلين في العمل من اجل تحرير التجارة.

---

[21] منظمة العمل العربية ، المرجع السابق ، ص 30.

[22] أنظر : محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي ، الأساس النظري و تجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي ، من أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية و الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، ماي 1989 ، ص ص، 236 – 267.

و من جانب آخر يرى بعض المنظرين أن الإقليمية أفضل من التجارة المتعددة الأطراف لأنها تعمل على تحرير التجارة بكفاءة أكثر و بصورة أسرع من الترتيبات متعددة الأطراف، و ذلك بسبب محدودية الدول الداخلة في التكتلات الإقليمية و التي تعمل على تخصيص الموارد بصورة أفضل، و خاصة عندما يكون هناك مجال واسع لتخصيص أطراف التكامل و تقسيم العمل فيما بين الأطراف و خاصة إذا أدت الإقليمية إلى إنشاء إطار ذو فعالية و كفاءة لتحرير التجارة كما أن المتحمسين لتحرير التجارة الإقليمية يرون أنا ستكون تأكيدا و غير قابلة للرجوع عنها و أنا لن تتأثر بالسياسات الخارجية للدول الأعضاء كما في حالة التجارة المتعددة الأطراف.

حيث أن أعضاء التجمعات الإقليمية تتمتع بمزايا خاصة لا تتاح للدول غير الأعضاء، فإن هذا من شأنه أن يقلل من أهمية اتفاق الجات حول قواعد المنشأ، كما يعني استمرار الحماية المترتبة عن تطبيق هذه القواعد في التكتلات الإقليمية.[23]

و إضافة إلى ذلك فإنه في التكتلات الإقليمية نجد الأطراف الأقوى هي التي تحدد شروط الشراكة في حين تقبل الأطراف الضعيفة بالشروط التي قد لا تمثل الوضع الأمثل لتخصيص مواردها و ما يمكن استنتاجه في الأخير أن النظريات الاقتصادية الحديثة في العولمة الإقليمية الاقتصادية تركز على أهمية المهارات البشرية، و تعتبر القدرات البشرية المتميزة هي مفتاح السبق في ظل المنافسة الدولية و الإقليمية التي يتوقع أن تزداد بحدة.

و خير مثال هو أن الدول الصناعية تتميز بندرة الموارد الطبيعية في حين تتميز بقدرات و مهارات بشرية عالية، و هو ما جعلها تتصدر الطليعة و بفارق كبير عن باقي الدول النامية.

[23] منظمة العمل العربية ، المرجع السابق ، ص33 .

المطلب الرابع : التكامل الاقتصادي و علاقته بالتجارة الدولية .

إن العلاقة بين التكامل الاقتصادي و التجارة الدولية تكمن في مدى تطور التجارة البينية بين الدولة المتكاملة، و في هذا الإطار تظهر عوامل نجاح أو فشل التكامل فيما بينها، بالإضافة إلى ذلك فإن تحقيق التكامل أو التكتلات الاقتصادية تبدأ بعملية تحرير التبادل التجاري كما هو الحال للتكتلات الاقتصادية الواقعية مثل السوق الأوربية المشتركة، و غيرها من التكتلات الدولية الأخرى ، حيث أن زيادة نسبة التبادل التجاري بين هذه الأخيرة تدل على مدى فعالية التكامل و العكس صحيح حيث أن انخفاض نسبة التبادل التجاري يدل على فشل أو عدم فعالية التكامل بين الدول المتكاملة.

و من خلال ذلك يمكن أن نقول أن التجارة الدولية تكون حاضرة دائما في جميع الحالات المتعلقة بالتكامل، و هو ما تتميز به الاقتصاديات الرأسمالية حيث تعتبر محور عملية التكامل في التجارة الخارجية إلى جانب انتقال عوامل الإنتاج.

أما " أدم سميث "[24] فيرى بأن :

-ضيق الأسواق في الاقتصاديات المحلية والتي لا تستوعب كل الإنتاج تجعل التجارة الخارجية المنفذ الوحيد لتصريف الفائض في الأسواق الخارجية.

- إن السوق الخارجية تلبي احتياجات الأسواق المحلية لاقتصاديات هذه الأخيرة من الموارد الأساسية لمتطلبات التنمية الاقتصادية.

-إن التخصص و تقسيم العمل الدوليين هو أساس رفع الإنتاج لسلعة معينة في دولة ما و التي تتمتع بميزة مطلقة و التي تكون كافية لقيام التجارة الخارجية ما بين هذه الدولة و الدول الأخرى التي تتميز بميزات مطلقة لإنتاج سلع أخر و تتم من خلالها عملية التبادل[25].

" و إذا ما رجعنا إلى الأهداف التي كانت تسعى إليها البلدان الرأسمالية من تجارب التكامل التي أقدمت عليها بعد الحرب العالمية الثانية، فسنجد أن تلك الأهداف تركزت كلها حول فكرة تحقيق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة في الإنتاج و التبادل ، و في سعيها إلى تحقيق تلك الأهداف

24- صبحي تادرس قريصة و مدحت محمود العقاد ، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ، درا النهضة العربية ، بيروت 1983 ص ص ، 276-277.

25 المرجع السابق ، ص 280.

تكون قد تأثرت بدرجة كبيرة بالنظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية ، ومن ثمة يتضح الارتباط بين الهدف أو الأهداف التي سعت إليها البلدان الرأسمالية من عملية التكامل الإقتصادي و بين الأدوات التي استخدمتها لتحقيق التكامل الاقتصادي كإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على انتقال السلع و عناصر الإنتاج في ما بينها[26].

أما النظرية السويدية - نظرية هكشر - أولين[27]- فترجع سبب قيام التجارة الخارجية إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها. هذا التفاوت من شأنه أن يوجد إختلاف في أثمان عناصر الإنتاج و بالتالي في أثمان المنتجات نظراً لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول، إذ تتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكن أن تنتجها في داخلها برخص نسبية، فالتبادل الدولي للمنتجات - في نظرية هكشر - أولين- هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوافر في مختلف الدول[28]

و يمكن توضيح علاقة التكامل الاقتصادي بالتجارة الدولية اكثر بواسطة المعاهدات و الاتفاقات التجارية[29] باعتبار ان المعاهدة اتفاق تعقده الدولة من خلال أجهزتا الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل إلى جانب المسائل التجارية و الاقتصادية الجوانب السياسية و الادارية.

و كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول تظهر التكتلات الاقتصادية و التي تتخذ عدة أشكال نتناولها في المبحث التالي:

---

[26] رابح فضل ، التكامل الاقتصادي المعوقات و الأفاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

[27] زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

[28] للتوسع أكثر أنظر كل من :

- E. HECKSHER , THE EFFECTS OF FOREICN TRADE ON THE DISTRIBUTION OF INCORME READNG IN THE THEORY OF INTERNATIONAL TRADE, 1966. P P 272 - 303.
-R .BARRE , ECONOMIE POLITIQUE, TOME 2 , PVF, 1965,P605.

[29] زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المكتبة الاقتصادية ، الدر الجامعية ، بدون سنة ، ص ص 211، 212.

المبحث الثاني : أشكال و مقومات و أهداف التكامل الاقتصادي وآثاره الاقتصادية:

المطلب الأول : أشكال التكامل الاقتصادي :

إن التكامل الاقتصادي له أشكال مختلفة وكل شكل له درجة من درجات التكامل الاقتصادي و هذا الاختلاف يكون تبعا لاختلاف الأعضاء، حيث قد تلغى جميع القيود على حركة السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، إضافة إلى إمكانية إتباع سياسات مالية و نقدية و اجتماعية موحدة، و تداول عملة موحدة ، و وضع موازنة موحدة .

و في هذه الحالة يكون التكامل السياسي مواكباً للتكامل الاقتصادي ، و في الغالب يكون الدافع السياسي للتكامل أقوى من الدافع الاقتصادي و يطلق على هذا النوع من التكامل " تكامل كامل "[30] أي يشمل كافة الجوانب دون استثناء.

كما قد يكون التكامل الاقتصادي " تكاملا جزئيا " أي أنه يشمل جوانب محددة و مثال ذلك الاتفاقيات التفضيلية و منطقة التجارة الحرة، و الاتحاد الجمركي و السوق المشتركة إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي و الاندماج الاقتصادي الكامل، وكل شكل من هده الأشكال هو نوع من التكامل الجزئي حيث يعتبر الأكثر شيوعا بين دول العالم ، وفيما يلي سنستعرض كل اشكال التكامل الإقتصادي إلى جانب حجم المعوقات التي يتم إزالتها في كل شكل[31]:

1-الاتفاقيات التفضيلية :

و تتم بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان وكذا الإعفاء أو التخفيف من القيود الإستيرادية و غيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة (أو لأنواع منها) و ذلك وفق قوائم سلعية تعدها و تتفق عليها

---

[30] BALASSA B ; THE THEORY OF ECONOMIC INTRRNATION " OP.CIT, 1961 , P 4

[31] ان اشكال التكامل الاقتصادي تسمى احيانا مراحل التكامل الاقتصادي - و لمزيد من التفاصيل أنظر :
F. Kahnert And others , Economic Integration Among Devloping Countries , Development Centre studie , Paris,1968 . p11.

الدول الموقعة على الاتفاقية ، و تعتبر هذه الاتفاقيات أولى درجات التكامل الاقتصادي و تشجيع التبادل التجاري بين الدول[32].

و مثل هذه الاتفاقيات لها شكل اتفاقيات للتجارة و التبادل، أو اتفاقيات للتعريفة الجمركية أو اتفاقيات للدفع، كما قد تقتصر الاتفاقية على هدف واحد أو تضم أكثر من هدف ،و تكتسي هذه الاتفاقيات أهميتها من سعي مختلف دول العالم للعمل على تنشيط التجارة فيما بينها و لزيادة الصادرات، و فتح أسواق جديدة لمنتجاتا[33].

2- منطقة التجارة الحرة: FREE TRADE AREA[34]

و في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يتم إلغاء القيود و التدابير الإدارية و الرسوم الجمركية المفروضة على حركة تبادل السلع و الخدمات فيما بين الدول المتكاملة[35] ، و في نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو في منطقة التجارة الحرة بحقها في تحديد مستوى الرسوم الجمركية و نوعية القيود التجارية الأخرى في مواجهة الدول غير الأعضاء. و بالتالي فإن منطقة التجارة الحرة هي عبارة عن دمج أسواق السلع الوطنية للدول الأعضاء في سوق واحدة كبيرة تتحقق داخلها حرية انتقال السلع الوطنية المنشأ بين الدول الأعضاء[36] و ذلك بموجب شهادة المنشأ التي تقوم على قواعد يتم الاتفاق عليها.

ومنطقة التجارة الحرة لا تعمل على إلغاء القيود لانتقال الأشخاص و رؤوس الاموال بين الدول الأعضاء، كما انه بإمكان أي دولة عضو إبرام أو تجديد الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى خارج نطاق منطقة التجارة الحرة.

و بالرغم من ذلك فإن منطقة التجارة الحرة قد تواجه بعض الصعوبات أهمها تحديد دولة المنشأ لبعض السلع و ما يرتبط با من عمليات إعادة التصدير ، حيث يتم إدخال بعض السلع من خارج منطقة التجارة الحرة إلى إحدى الدول الأعضاء التي تفرض ضريبة جمركية منخفضة أمام

[32] فتحي حسن سلامة ، النظم الجمركية و الاستيراد و التصدير، الاسكندرية . مركز الدلتا للطباعة ، 1990 ، ص105.
[33] رفعت لبيب مقياس ، الاتفاقيات التفضيلية و التكتلات الاقتصادية المعاصرة الاسكندرية 1971 ، ص 142.
[34] أنظر : BELLE BALASSE, THE THEORY OF ECONOMIC INTEGRATION ، صفحات متعددة
[35] مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الخامس عشر، السنة العاشرة 1997،ص ص 61-62
[36] كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، الاسكندرية ، المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، 1983 ، ص 20.

السلع المستوردة من خارج المنطقة الحرة ثم يتم بعد ذلك إعادة تصديرها إلى الـدول الأعـضاء الأخرى لتفادي رسومها الجمركية المرتفعة، و تكون هذه العملية أكثر تعقيدا إذا كانت الدولة التي تدخل هذه السلعة عن طريقها تجري عليها بعض العمليات الإنتاجية مما يصعب إجراء تحديد منشأ هذه السلعة، و يترتب عليه انحراف التجارة داخل نطاق المنطقة الحرة[37] .

3 - الاتحاد الجمركي:[38]

طبقا لاتفاقية " **الجات** " الأصلية التي وضعت عام **1947 -** " يعني قيام إتحاد جمركي بين بلدين او اكثر إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية، الإدارية على السلع المتبادلة فقط بين بلدان الاتحاد مع إلتزام هذه الدول بتعريفة جمركية موحدة تحل محل التعريفات الخاصة بكل دولة و من امثلة ذلك الاتحاد الجمركي لدول البنولكيس " BENELUX " منـذ إبرامـه بـين بلجيكا و لوكسنبورغ في **25** جويلية**1921** لفترة خمسين سنة.

و إذا كان هذا الشكل يتم فيه إلغاء كافة الرسوم الجمركية و الحواجز الإدارية بين الـدول الأعضاء كما في منطقة التجارة الحرة - ثم يضاف إلى ذلك توحيد الرسوم الجمركية لدول الاتحاد امام العالم الخارجي،و لكن لا يتم تحرير إنتقال اليد العاملة ورأس المال أي ان الاتحاد الجمركـي يعمل على اندماج الأقاليم الجمركية للدول المشتركة فيه لتصبح إقليما جمركيا واحـدا، و بـذا الإجراء يتم حل مشاكل منطقة التجارة الحرة الخاصة بإعادة التصدير و ما يترتب عليهـا مـن انحراف للتجارة عن طرقها الطبيعية داخل منطقة التجارة الحرة.

و في الاتحاد الجمركي يتم توزيع حصيلة الضريبة الجمركية الموحدة بين الأعضاء وفقا لطريقة معينة يتم الإتفاق عليها عند إنشاء الاتحاد، حيث أن حصيلة هذه الضريبة تكون شـبه مملوكـة للإتحاد بوصفه وحدة مستقلة عن الدول الأعضاء .[39]

ولتجنب هذه المشاكل عادة ما يتم الاتفاق على تحديد السلع التي تتمتع بالإعفاء داخـل منطقة التجارة، عادة ما تكون شاملة للسلع المنتجة بالكامل داخل منطقة التجارة الحرة، أو الـتي يتم إنتاج جزء معين منها داخل منطقة التجارة الحرة ، كما تشمل السلع التي لا تزيد فيها نـسبة

---

[37] فتحي حسن سلامة ، النظم الجمركية و الاستيراد و التصدير، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

[38] مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة ، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

[39] محمد شفيق عبد الفتاح ، أثر السوق الاوربية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

المواد الأولية المستوردة من خارج المنطقة عن نسبة معينة يتفق عليها ، مع اعتبار المواد المـستوردة من داخل المنطقة مواد محلية و في أغلب الأحيان يتم إنشاء جهاز يتولى مراقبة السلع المتبادلة بـين الأعضاء ، و التأكد من منشئها من خلال شهادة المنشأ المصاحبة للسلعة و التي يقـدمها منـتج السلعة أو المصدر لها إلى جمارك الدولة المستوردة[40] .

و الواقع أن هناك العديد من النزاعات تنشأ ما بين الدول الأعضاء بهذا السبب، و من أمثلة مناطق التجارة الحرة في العالم، منطقة التجارة الاوروبية المعروفة باسم " الايفتا" و منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) التي تظم الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك.

و في الاتحاد الجمركي لا يمكن لأي دولة القيام بإبرام أي اتفاقية تجارية أو اتفاقيات دفع مع دول خارج الاتحاد، حيث يتطلب ذلك حصولها على موافقة الدول الأعضاء على هذه الاتفاقيات و كل هذا من اجل حماية باقي الدول الأعضاء من تأثر مركزها التنافسي سلبيا، بسبب منح الدول غير الأعضاء مزايا تفضيلية أكبر، وكذلك لزيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة للاتحاد، و هذا يعني أن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى تقليل التمييز فيما بين السلع المنتجة محليا و السلع المنتجـة في دول أعضاء الاتحاد، و في نفس الوقت يعمل على زيادة درجة التمييز في وجه السلع المنتجـة في الدول غير الأعضاء، و للاتحاد الجمركي آثار على كل من الإنتاج و الاستهلاك و معدلات التبادل و القيود الإدارية، تناولتها بالتحليل نظرية الاتحادات الجمركية[41] .

4 - السوق المشتركة :

في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي، و بالإضافة إلى إلغاء الرسوم و الحـواجز الجمركية و الإدارية - كما في منطقة التجارة الحرة - و توحيد الرسوم الجمركيـة إزاء العـالم الخارجي كما في الاتحاد الجمركي - فإنه يتم إلغاء القيود أمام تحرك الأشخاص ورؤوس الأمـوال

40 كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

41 لمزيد من التفاصيل انظر كل من :

- إجلال راتب ، حول نظرية التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 10-28

- HTEM, S . A " THE POSSIBILITES OF ECONOMIC COOPERATION AND INTEGRATION BETWEEN THE EUROPEAN ECOMUNITY AND THE ARAB LEAGUE " 1981, PP 44,48

بين الدول الأعضاء، أي أنه في ظل السوق المشتركة لا يتم فقط دمج أسـواق الـسلع للـدول الأعضاء، بل يتم أيضا دمج أسواق عوامل الإنتاج[42] و تصبح دول السوق المشتركة سوقا واحدة تنتقل داخلها السلع الوطنية المنشأ بحرية تامة، كما يتمتع كل من العمـال و أصـحاب رؤوس الأموال بحرية الانتقال داخل دول السوق المشتركة[43] ، و من أمثلة ذلك السوق الأوربية المشتركة و سوق أمريكا الوسطى المشتركة.

5- الاتحاد الاقتصادي :ECONOMIC UNION

يعتبر هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي خطوة متقدمة تلـي تحقيـق الـسوق المشتركة " و هي المرحلة قبل الأخيرة التي تسبق التكامل الاقتصادي الكامل، و الاتحاد الاقتصادي خطوة أكثر تقدما على طريق التكامل الاقتصادي في سبيل الوصول إلى الوحدة الاقتـصادية "[44] حيث يتم بعد تحرير إنتقال السلع و توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي يـتم تنـسيق السياسات في النواحي الاجتماعية ، و هذا التنسيق [45] يشمل السياسات الاقتصادية و المالية والنقدية الخاصة بالأعضاء مثال ذلك المرحلة التي يمر بها الاتحاد الاوربي و يحاول من خلالهـا الانتهاء من عملية تنسيق هذه السياسات و بخاصة السياسة النقدية التي تعتبر الأصعب مـع نهاية القرن في سنة 1999.[46]

وهذا الشكل من التكامل هو أعلى درجات التكامل إذ تكون فيه اقتصاديات الدول الأعضاء كأنها اقتصاد واحد ، حيث يكون التخطيط للموارد الاقتصادية في أعلى مستوياته و تـصبح التجارة بين الدول الاعضاء عبارة عن تجارة داخلية، إلا أنه لا يوجد نموذج أو مثال لهذا الشكل في جميع أنحاء العالم.

6 - التكامل الاقتصادي الكامل :

و يعتبر هذا الشكل، المرحلة النهائية و المثلى للتكامل الاقتصادي، إضافة إلى ما تم تحقيقـه في الاتحاد الاقتصادي من خطوات ، حيث تندمج اقتصاديات هذه الدول و تصبح كأنها اقتـصاد

---

42 محمد مهدي عمر ، محاضرات في التنمية، اللواء للطبع و التوزيع ، شبين الكوم ،1993، ص ، 164.
43 مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة للمجلس ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.
44 كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.
45 مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.
46 مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، مرجع سابق ، ص 64.

واحد تسيطر عليه سلطة عليا " فوق قومية " أو " فوق قطرية* "، ويكون في يد هذه السلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية و الاجتماعية للدول المتكاملة حيث تكون فيها هذه القرارات ملزمة لكافة الأعضاء و هذا الشكل يعتبر أخر مرحلة التي يمكن أن تتحقق فيها الوحدة الاقتصادية ومن خلالها تتخلى كل دولة عضو عن جزء من سلطتها القطرية لحساب السلطة الإقليمية الفوقطرية و هذه الوحدة الاقتصادية الكاملة لم يعد يفصلها سوى بضع خطوات.

" و عندما وضع الاقتصاديون الأشكال الخمسة السابقة لم يشترطوا ضرورة أن تمر أي دولة تريد أن تسلك سبيل التكامل الاقتصادي وصولا للوحدة الاقتصادية، بذه المراحل تباعا واحدة تلوى الأخرى و لكن أجاز هؤلاء الاقتصاديون بل نصحوا بإمكان أية دولة أن تتفادى شكلا أو اكثر من هذه الأشكال و اشترطوا لذلك ألا يكون الاختيار عشوائيا بل يتعين أن يدرس الوضع دراسة عميقة لكي يجيئ القرار متواكبا مع ظروف الدولة الاقتصادية و الاجتماعية"[47].

وخير شاهد ، تاريخ الولايات الألمانية سياسيا في القرن التاسع عشر الذي بدأ اقتصاديا و انتهى سياسيا بتوحيد ألمانيا و ظهورها بزعامة ولاية بروسيا " **PRUSSIA** " دولة واحدة دوخت العالم بحروب ضارية شنتها على مدى قرن و جاءت البداية الاقتصادية في صورة الاتحاد الجمركي في شكل الاتحاد الجمركي المسمى - تزولفرين - " **ZOLL VEREIN** "*، حيث تم ذلك في عام **1834**، و كانت بروسيا أقوى الولايات العديدة التي أنظم بعضها لبعض ، اين كونت فيما بينها ألمانيا الحديثة و في منتصف العقد الرابع من القرن التاسع عشر، و ما تجدر الإشارة إليه هنا هو ان قيام الاتحاد الجمركي و الدوافع التي أدت إلى ذلك يستند إليها في ضرورة قيام التكتلات الاقتصادية المشتركة بعيدا عن إنتهاء الحرب العالمية الثانية، و قد رأى في ذلك اقتصاديو و سياسيو بروسيا أن السوق الألمانية الداخلية، لابد من أن تصبح المنفذ الرئيسي الذي يمكن عن طريقه تصريف منتجاتا الزراعية مثل الكتان و القمح و منتجاتا الصناعية.

و قد إنصاع رجال السياسة إلى نصائح الاقتصاديين بضرورة قيام تكتل اقتصادي بين الولايات الألمانية و هو أنه إذا لم تتوحد السياسة لدولة واحدة تحل محل السياسات الاقتصادية المتعددة للعدد الكبير من الولايات الصغيرة فان المستقبل الاقتصادي يصبح بدون جدوى ، حيث

* : هي ترجمة لكلمة " SUPRANTIONL " - " ترجمة شامية "

[47] مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

* ZOLL VEREIN : هي كلمة ذات شقين ZOLL تعني الجمرك و VEREIN تعني الاتحاد.

ان الولايات الألمانية لم تكن تقدر على مجابهة المنافسة التي جاءت بها التكنولوجيا الإنجليزية و الفرنسية في ذلك الوقت ،و إذا كان للولايات الألمانية أن تصبح دولة قوية صناعيا فلا بد من توحيدها لتشكيل سوق واحدة كابحة لكل الحواجز الجمركية القاسية، حيث كانت توجد لدى " بروسيا " وحدها حوالي ستون (60) تعريفة جمركية تحت ألفين و ثمانمائة بند جمركي.

و في الأخير يمكن القول بأن أكثر أشكال التكامل الاقتصادي انتشارا هي الاتفاقيات التفضيلية باعتبارها الشكل الأول اتجاه إقامة اتحاد جمركي، حيث يتم في البداية تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية و القيود الكمية و الإدارية على الواردات، و في هذه الحالة تتم المعاملة بالمثل بالنسبة لإعفاء سلع معينة من هذه الرسوم أو القيود إلى أن يتم إدراج بقية السلع ضمن هذا الإعفاء

و ينتهي الأمر بإقامة اتحاد جمركي كامل، و هو الشكل الثاني من أشكال التكامل الاقتصادي من حيث الأكثر شيوعاً.

و من أمثلة الدول الموقعة على مثل هذه الاتفاقيات كثيرة نذكر منها مصر التي وقعت الكثير من الاتفاقيات التفضيلية بينها و بين العديد من دول العالم في إطار جامعة الدول العربية و ذلك من أجل تسهيل التجارة بينها و بين هذه الدول.

أما أقل أشكال التكامل الاقتصادي انتشارا فهو الاندماج الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية التامة لانه يعتبر أعلى و أرقى درجات التكامل الاقتصادي و يحتاج المرور بمراحل عديدة للوصول إليه، حيث يتطلب الوحدة السياسية بين أعضائه لنجاحه، و هو أمر صعب التحقيق و هناك تجربة قربت أن تصل إليه و هي الاتحاد الاوربي و يعتبر التكتل الاقصادي الاقرب إلى شكل الاتحاد الاقتصادي.

المطلب الثاني : مقومات التكامل الاقتصادي[48]

لنجاح التكامل الاقتصادي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المقومات و هذه المقومات تتمثل في الآتي:[49]

1- **توفر موارد الثروة الطبيعية :** إن توفر موارد الثروة الطبيعية من العوامل الرئيسية بين الدول المتكاملة ، لأنه من غير المعقول أن يقوم تكامل اقتصادي بين مجموعة تفتقر إلى موارد الثروة الطبيعية ، حيث يقوم التكامل على أساس تصريف السلع الناشئة من استغلال تلك الموارد و التي توجد بين هذه الدول، فتكامل دولتين و أكثر تفتقران إلى موارد الثروة الطبيعية لن تعود بفائـدة علىتلك الدول و هذا لعدم المساواة في المزايا و الالتزامات، بل سيكون مجرد فتح أسـواق هـذه الدول لمنتجات دول أخرى كما أن توفر هذه الثروات لا يعتبر عاملا من عوامل نجاح التكامل إذا لم يستغل أو يكون قابل للاستغلال حتى يمكن الاستفادة منها في توسيع نطاق التكامل، إضافة إلى ذلك فإن نجاح التكامل يعتمد أيضا على تنوع تلك المصادر، حيث يتيح تنوع المـوارد الطبيعيـة فرص التخصص و اعتماد الدول على بعضها البعض الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة.

2- **توفير الأيدي العاملة :** يعتبر توفير اليد العاملة المتخصصة و المدربة من العوامـل الـتي تؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي حيث أن عملية التكامل تعمل على انتقال اليد العاملة بمعـنى حرية إنتقال الأشخاص بين كافة الدول المتكاملة للبحث عن فرص الاستخدام المناسبة، و بذا يتم تحقيق أكفأ استخدام ممكن لليد العاملة، و بها يتم نقل الفائض من العمالة للدول التي تكتظ بها إلى الدول التي تعاني من عجز في هذا المورد الهام، و لن يتحقق هذا الانتقال لليد العاملة إلا إذا كانت مدربة تدريبا جيداً.

و توفر اليد العاملة الفنية في الدول المتكاملة عادة ما يؤدي إلى تنمية الموارد الإقليميـة في الدول الأعضاء بصورة مشتركة كما يتيح لها استخدام موارد ما بطريقة فعالة، أيضا تنمية هـذه

[48] كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 29 - 30.

الموارد و زيادة حجمها يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيـشة في دول التكامـل وزيادة التعاون الاقتصادي بينها.

3- توفر وسائل النقل و الموصلات : إن توفر المواصلات من الشروط اللازمـة لنجـاح التكامل الاقتصادي، حيث تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري و تشجيع الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء و دعم حركة التكامل من مضمار التجارة الدولية و تسهيل علاقاتـه مـع الدول الأجنبية.

و عملية توفير وسائل النقل و المواصلات يعتبر أمراً ضروريا للتكامل ، حيث أنها تعمل على ربط الدول بعضها ببعض، و تساعد أيضا في نقل و تصدير السلع و المنتجات الزراعية و الـسلع المصنعة من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك و عن طريقها يمكن كذلك تجميع الأيدي العاملة كما تعمل وسائل المواصلات على تعزيز التعاون الاقتصادي بين المناطق المتجاورة أو المعزولة.

كما يجب توفر وسائل النقل و المواصلات داخل كل دولة من الدول المتكاملة و بين كـل دولة و مجموعة الدول الأخرى الداخلة في نطاق التكامل.

4- توفر المناخ السياسي الملائم : إن العامل السياسي يعتبر من أهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي ، حيث أن ضعف الإرادة السياسية يـؤدي حتمـا إلى إسـقاط التكامل الاقتصادي ،أما توفر الإرادة السياسية فيكسر جميع العقبات التي تقف في وجه التكامـل الاقتصادي حيث أن تقارب وجهات النظر السياسية بين قادة الدول يخلق جوا من الثقـة، إلا أن هذا الجو لن يدوم إلا إذا كانت هناك أهداف مشتركة دائمة تتطلع لتحقيقها جميع شعوب هـذه الدول سواء كانت اقتصادية أم سياسية.

5- **إعطاء الوقت المناسب و الكافي للدراسات و البحوث على كافة المستويات:**

إن التكتلات التي تقوم على دراسات غير جادة غالبا ما يكون مصيرها الفشل و التفكـك بعد وقت قصير ، و من هنا تظهر أهمية الدراسات و البحوث في هذا المجال، حيث أن الدراسـة تستهدف معالجة المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة بطريقة علمية يمكن من خلالها تحديد المشكلة و عرض البدائل الممكنة ثم تقييم تلك البدائل و التوصل إلى القرارالأمثل في ظل الظروف والعوامل المحيطة.

كما أن اختيار أسلوب التكامل الاقتصادي الملائم وفقا لظروف و مشاكل الدول المختلفة من أهم العوامل المساعدة على نجاح تجربة التكامل.

إذ يلاحظ أن كثير من الدول النامية قد دفعها طموحها إلى السعي إلى درجات متقدمة من التكامل الاقتصادي لا يتناسب مع مرحلة التطور التي تجتازها، و ذلك على غرار التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة دون مراعاة إختلاف الظروف القائمة و من ثم تكون النتيجة تعثر تلك المحاولات، مما يسبب إهدار لمواردها الوطنية و التي هي في أشد الحاجة إليها، ومن هنا تبدو أهمية البحث عن أسلوب التكامل المناسب بين دولتين أو اكثر و ذلك أخذا في الاعتبار الظروف الطبيعية و الاقتصادية لكل دولة.

و يضاف إلى كل ما سبق من مقومات التكامل الاقتصادي أن تكون هناك خلفية اجتماعية و ثقافية مشتركة، وضرورة التجاور و الترابط و الامتداد الجغرافي ، و توفر حد أدنى من التجانس السياسي و توقع تأمين و حماية المزايا الاقتصادية المرتقبة والدفاع عنها وتوقع أو وجود خطر مشترك داخلي أو خارجي و وجود قطب أساسي لالتفاف دول التكتل حوله[50]

و ما يمكن قوله رغم نجاعة و اهمية كل هذه المقومات لقيام تكامل اقتصادي ناجح، هو أن هناك اهمية لضرورة وجود مقومات أخرى منها تقارب مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول التي ترغب في التكامل حتى لا تكون هناك تخوفات لدى الدول الأقل نموا من الدول الأكثر نموا عليها و تميش دورها في التكتل الاقتصادي و العكس بالنسبة للدول الأكثر نموا بأن لا تخشى من الدول الأقل نموا مما حققتة من تنمية و أنا ستكون ذا نسبة عالية و تسبب لها العديد من المشاكل و الصعوبات إذا تم تحرير حركة السلع و عناصر الإنتاج، كما يجب التخلص من الاعتقاد القديم و الذي يتمثل في أن العلاقة القائمة في ظل التكامل الاقتصادي تنحصر في طرف مستفيد و أخر غير مستفيد، و لكن يجب الاعتقاد بأن كل الأطراف تستفيد من هذا التكامل.

[50] - مصطفى احمد مصطفى ، مستجدات الحاضر و تحديات المستقبل لما يسمى ، النظام العالمي الجديد ، مذكرة داخلية رقم (900) ، معهد التخطيط االقومي، ماي 1993، ص 44.

المطلب الثالث : أهداف التكامل الاقتصادي:

إن التكامل الاقتصادي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، منها أهداف اقتصادية و بعضها الأخر أهداف سياسية و عسكرية، إلا أن هناك صعوبات للفصل بين هذه الأهداف عن بعضها حيث أنه في غالبية الأحيان يكون للهدف الاقتصادي بعد سياسي يدفع نحو التكامل الاقتصادي[51] و يمكن حصر الأهداف الاقتصادية للتكامل فيما يلي:

1- **توسيع حجم الأسواق :** تعاني اقتصاديات الدول خاصة الرأسمالية من مشكلة ضيف الأسواق، و صعوبة تصريف الفائض من إنتاجها و ترى في التكتل الاقتصادي حلا لمشكلة ضيق نطاق السوق ،وعليه فبعد عملية التكامل الاقتصادي يصبح لدى الدولة سوق أوسع تشمل جميع الدول الأعضاء، و يترتب على ذلك زيادة إنتاج المشروعات لمقابلة الزيادة في الطلب على منتجاتها، و بالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة و غير المستغلة كما يؤدي إلى تحقيق و فورات الإنتاج الكبير، حيث يشجع إتساع نطاق السوق على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء[52]

2- تحسين **شروط التبادل التجاري** : يعمل التكامل الاقتصادي على تمكين الدول الأعضاء من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها و بين العالم الخارجي و ذلك وفقا لمصلحتها الخاصة، و يكسب الدول الأعضاء قوة تفاوضية أو تساموية أمام العالم الخارجي، خاصة عند عقد الإتفاقيات التجارية بما يحقق مصالحها بصورة أفضل[53] .

3- **العمل على الاستفادة أكثر من اليد العاملة لتخفيض نسبة البطالة:** وهذا عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة و الهجرة ما بين الدول الأعضاء مما يزيد من الاستفادة من

---

[51] لمزيد من المعلومات حول الأهداف السياسية للتكامل الاقتصادي، أنظر :

- محمد زاهي بشير ، و مصطفى عبد الله خشيم ، أثر العوامل السياسية على التكامل الاقتصادي العربي" شؤون عربية العدد 78، يومية 1994، ص 141.

[52] محسن حسنين حمزة ، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول العالم الثالث ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 326 ، أكتوبر 1971 ، ص 790.

[53] كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

اليد العاملة المدربة و المهرة في شكل أفضل لتقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي[54] و يؤدي إجراء حرية انتقال اليد العاملة ما بين الدول المتكاملة إلى حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل إلى إعادة توزيع العمالة ما بين دول التكامل و هو ما يجعل تحقيق التوازن، أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة و عدد السكان.

4- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية: و ذلك لما يسعى إليه التكامل الاقتصادي من إمكانيات متمثلة في توسيع حجم السوق و توفر اليد العاملة و التقليل من تكاليف الإستثمار والزيادة في عوائده ، وكل هذا يعمل على الرفع من الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد ومن ثمة زيادة معدل النمو الإقتصادي في الدول الأعضاء رغم ما للأهداف الإقتصادية من أهمية خاصة في دفع الدول نحو التكامل الإقتصادي ، إلا أنه ليس من المنطق أوالواقع ان نتناسى الأهداف السياسية في قيام تكاملات إقتصادية ، حيث أن الكل يتفق أن وراء التكامل الإقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية "الرأسمالية أو الإشتراكية" أهدافا سياسية لها تأثير كبير .

وهناك من يرى بأن العوامل الإقتصادية لها أكثر أهمية من العوامل السياسية ، حتى وإن كان يصعب التقدير الكمي لأهمية هذه العوامل الإقتصادية منها او السياسية .[55]

والواقع أنه يمكن أن نتفق مع هذا الرأي في صعوبة التقدير الكمي لكل الأهداف (الإقتصادية- السياسية) من جهة ومن جهة أخرى يمكن مراعاة بعض الملاحظات التي ترجع أهمية العوامل السياسية في قيام التكتلات الإقتصادية وهي :

إن الصراعا ت القائمة مابين أطراف المجتمع الدولي أو حتى التكتلات الإقتصادية الموجودة في العالم هي صراعات في أغلبها ذات أبعاد سياسية ، ثم تأتي بعدها في المرتبة الموالية الأبعاد الإقتصادية وقد تدل على ذلك التكتلات الاقتصادية في أوروبا التي تمت لأهداف سياسية بعد الحرب العالمية الثانية تلتها الأهداف الاقتصادية .

إن العوامل السياسية يمكن أن تعيق أو تعمل على نجاح التكامل الاقتصادي بالرغم من وجود الدوافع الاقتصادية للتكامل ،وعملية إعاقة أو إحباط التكامل يمكن أن تكون في بداية

---

[54] محمد شفيق عبد الفتاح ، أثر السوق الأوربية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

[55] BALASSA . B THE THEORY OF ECONOMIC INTEGRATION , OP , CIT , 1961,PP .103 - 104

التكامل أو المراحل الوسطى أو حتى في المراحل النهائية للتكامل ، وبالتالي فإن الأهداف الاقتصادية ضرورية ولكن ليست كافية في غياب الإ رادة السياسية .

إن حل المشاكل الاقتصادية التي تعترض الدول في علاقاتا مع العالم الخارجي أو مع شـركائها في التكامل الاقتصادي غالبا ما تكون بوسائل سياسية أو تحت تديدات و ضغوط سياسية

المطلب الرابع :الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي وأهميته[56] .

إن التكامل الإقتصادي له دور هام في عملية التنمية الإقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية والتي تحتاج إلى استخدام موارها الإقتصادية بأكبر كفاءة ممكنة ، بالإضافة إلى أنه طريقـا هامـا للنمو الإقتصادي وإتساع السوق أمام المنتجين المحلين ،مما يساعد على تقسيم العمـل وتعميـق قاعدة التخصص الإنتاجي ، والإستفادة من مزايا وفورات الإنتاج الكبير والتي تتـيح الفرصـة لخفض التكاليف وزيادة المدخرات المحلية وخلق رأس مال محلي يمكن توجيهـه لزيـادة القـدرة الإنتاجية ورفع معدل نمو الإنتاج ، مما يعود على الدول المتكاملة بالرفاهية .[57]

كما أن اتساع السوق يؤدي إلى إقامة صناعات جديدة أو زيادة حجم الصناعات القائمـة حيث أن الصناعة تحتاج إلى سوق لتصريف منتجاتا المختلفة ، بالإضافة إلى أن فوائـد التكامـل الإقتصادي لاتتوقف عند الفوائد الإقتصادية فحسب ، بل تكمن فوائده في تحقيق شـكلا مـن أشكال الوحدة السياسية مما يعطي الدول الأعضاء قي التكامل أهمية على المستوى الدولى .[58]

ومن أهم الأثار نجد في مجال الإنتاج يؤدي التكامل الإقتصادي إلى التوسع في المـشروعات ذات الكفاءة الإنتاجية المرتفعة عن المشروعات الأقل كفاءة ، مما يحقق رفع مـستوى معيـشة الأفراد في تلك الدول وكذلك رفع مستوى رفاهيتهم [59] كما أن التكامل يتيح إمكانيـة قيـام مشروعات كبيرة ليس من السهل على دولة منفردة ان تقوم با ، وعن طريقه يمكن إعادة هيكلة

---

56 عاصم كريم عبد ا اليد عبد الله ، دراسة إقتصادية لدول التكامل الزراعي العربي في تحقيق الأمن الغذائي بين الدول العربية ، رسالة ماجستير - كلية االزراعة - جامعة الأزهر 1993 ، ص 26 .

57 بركات الفرا ، التكامل الإقتصادي بين دول السوق العربية المشتركة،رسالة ماجستير،كلية الزراعة ،جامعة الأزهر 1974،ص ص 288 - 301

58 إسماعيل عبد الرحيم شلبي ، التكامل الإقتصادي بين الدول الإسلامية ، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية 1980 ، ص 26.

59 محمد عبد الغني سعودي ، التكامل المصري السوداني ، مكتبة الأنجلوا المصرية ، ص ص 43- 44 .

الإنتاج والتخصص وتحقيق تخفيض كبير في التكلفة الإنتاجية ، حيث تتمع إحدى الدول الأعضاء بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما ، ونتيجة للتكامل يزيد إنتاجها ، وبالتالي يقل متوسط التكـاليف الإنتاجية للوحدة المنتجة وكنتيجة لذلك تقوم الدول الأعضاء الأخرى بإستيراد السلعة من الدول التي تتميز بجودة إنتاجها بدلا من أن تستوردها من الدول الخارجية ، مما يشير إلى أن التكامـل يعمل على تنمية التجارة بين الدول الأعضاء ، وبالتالي يكون أثره إيجابيا على الإنتاج [60] ، أمـا إذا كان إنتاج السلعة داخل نطاق الدول المتكاملة ذو ميزة نسبية اقل بالمقارنة بالأقطار الخارجية فإن إستيراد السلعة من داخل الدول المتكاملة يكون بمثابة تحول في التجـارة الخارجيـة علـى حساب التخصص في الإنتاج ، ويعد ذلك أمرا سلبيا على الإنتاج ، إلا إذا كان من المتوقـع ان يتحسن ذلك الموقف للسلعة داخل الدول المتكاملة بمرور الزمن ، ففي هذه الحالة يكون الأثـر إيجابيا على الإنتاج أما في ما يتعلق بالاستهلاك فإنه يلاحظ أن فعالية التبادل التجاري بـين الدول الأعضاء في التكامل ، إنما تميل إلى التحسن او التدهور مثلما في ذلك مثل الفعالية الإنتاجية ويميل الاستهلاك إلى الاستقرار مع التطبيق الأمثل للرفاه الاقتصادي عندما يقبل المـستهلكون على منتجات الدول الأعضاء و يستبعدون المنتجات الاجنبية، و تعتمـد التـأثيرات و مـدى إتساعها على إختلاف نسب الأسعار و على معدلات التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء[61].

أما الحديث عن تحسين معدل التبادل الدولي كأحد الآثار الإيجابية للتكامـل الاقتـصادي فإنه يلاحظ أن عملية التكامل انما تؤدي إلى تحسين مركز الدولة المتكاملـة في قـدرتا علـى المساومة و بالتالي يمكنها استيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل، كنتيجة لكـبر حجـم الكميـات المستوردة، و تصدير السلع الوطنية بأسعار أعلى مما لو كانت كل دولة عضو تواجـه الأسـواق العالمية على انفراد ، و يؤدي هذا إلى تحسن في معدل التبادل الدولي السلعي للدول الأعضاء[62]

و تبدو أهمية تأثير الدول المتكاملة اقتصاديا في هذا الإطار في زيادة قدرة تلك الدول علـى التحكم في إنتاج و تداول بعض السلع الهامة وبالتالي تتحكم الدول الأعضاء من إملاء شروطها و مطالبها على الدول الأجنبية عندما تبيع لها هذه المنتجات، حتى تحقق مصالحها الخاصة و جعل

---

[60] بركات أحمد الفرا ، التكامل الإقتصادي العربي في مجال المشروعات المشتركة ،رسالة دكتوراه ،كلية الزارعة ،جامعة الزقازيق -1980،ص 7.

[61] عصام كريم عبد الحميد عبد الله ، دراسة اقتصادية لدول التكامل الزراعي العربي في تحقيق الأمن الغذائي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

[62] عاصم كريم ، المرجع السابق ، ص 27.

شروط التبادل أكثر مراعاة لمصالحها كما تتضح تلك الاهمية في زيادة قدرة تلك الدول على التحكم في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة أعضائها لأنها تعتبر سوقا واسعة ، مما يتيح لتلك الدول القدرة على بيع منتجاتها بأحسن الشروط و الأسعار[63].

و فيما يتعلق بالأثر الإيجابي لإتساع حجم السوق وكبر حجم المشروعات عند التكامل فإنه يلاحظ أن الدافع الأساسي لقيام التكامل هو صغر السوق المحلية و عدم قدرتها على امتصاص السلع المنتجة ، و من ثم فإن هذه السلع إذا لم تجد لها سوقا خارجية يمكن أن تستوعبها، فإن ذلك يؤدي إلى تكدس السلع و عدم تصريفها ، مما يسبب خسائر و أضرار جسيمة للاقتصاد القومي لذا يصبح من الضروري البحث عن وسيلة لتوسيع نطاق السوق و خلق طلب إضافي جديد على السلع المنتجة في المشروعات الإنتاجية[64].

و يمكن للتكامل هذا أن يتيح الوسيلة الأفضل و الفعالية لذلك، حيث ينتج عنه اتساع السوق و فتح المجالات أمام منتجات كل منها في أسواق الدولة أو الدول الأخرى، و بالتالي تصبح جميعا كسوق واحدة، و يؤدي اتساع حجم السوق إلى قيام صناعات جديدة لم تكن موجودة من قبل حيث أن قيام الصناعة مرهون بإيجاد الأسواق التي يتم فيها تصريف المنتجات[65]

و تجدر الإشارة في هذا المجال أن التنمية الاقتصادية العقلانية أو الرشيدة تستوجب أن يسير النمو الصناعي مع التنمية الزراعية بالتوازي نظراً للعلاقة العضوية بينهما و ارتباطهما معاً.

و فيما يتعلق بأثر التكامل على زيادة خلق فرص العمالة، فإن ذلك يرجع إلى قيام و خلق صناعة جديدة لم تكن موجودة من قبل، إلى جانب توسيع نطاق الصناعات التي كانت قبل قيام التكامل و هذه الصناعات تحتاج إلى الأيدي العاملة المدربة و المهرة.

كما أنه في ظل التكامل يمكن انتقال فائض العمالة من الدول التي بها عدد يزيد عن احتياجاتها إلى الدول الأخرى في نطاق التكامل و التي تعاني من نقص في العمالة، الأمر الذي يمكن هذه الدول الأعضاء من استغلال مواردها بأكبر كفاءة ممكنة، و يزيد من درجة تخصصها الإنتاجي

---

[63] كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

[64] كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

[65] محمد عبد الغني سعوددي ، التكامل المصري السوداني، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

بوجه عام و من ذلك يتضح أن التكامل يعمل على القضاء على مـشاكل البطالـة و انخفـاض مستويات المعيشة و التي ينجر عنها مشاكل اجتماعية و اقتصادية خطيرة[66]

إن مايمكن إستخلاصه في هذا الفصل هو أن مفهوم أومدلول التكامل الإقتصادي يختلف عن التعاون الإقتصادي وأن نظرية التكامل الإقتصادي ترتبط إرتباطا وثيقا بنظرية التجارة الدولية إلى جانب ذلك فإن التكامل الإقتصادي يتميز بدوافع عديدة منها حجم السوق ودافع توافر المـواد الأولية ، ودافع تحسين الاحوال الإقتصادية ، إضافة إلى المستوى العلمي والدافع السياسي الـذي يعتبر قاعدة انطلاق التكامل الإقتصادي ، حيث أن توفر هذا الدافع يعني توفر الإرادة في التكامل فيما بين الدول الراغبة في ذلك .

والتكامل الإقتصادي له أشكال عديدة منها الإتفاقيات التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة ، والإتحاد الإقتصادي لينتهي في الأخير إلى أعلى هرم من أشـكال التكامل الإقتصادي وهو الإتحاد الإقتصادي الكامل حيث تسود فيه السلطة الإقليمية **الفوقومية** وسنحاول في الفصل الاحق معرفة ما إذا تجسدت هذه الخطوات في أي تكامل إقتـصادي علـى المستوى الدولي في إطار التجارب والنماذج الدولية للتكامل الإقتصادي .

---

[66] للتوسع أكثر انظر :

- ارجع إلى المبحث الثاني لهذا الفصل من هذه الدراسة - المطلب الثاني .
- كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ،ص ص،47،46.

القسم الأول : التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

تمهيد :

لقد تميزت فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية بمرحلة التكتلات الاقتصادية لمواجهة المخاطر و الأزمات الاقتصادية، حيث أصبح التكامل بين الدول ميزة عصرية، و كل هذا من اجل انتقـال عناصر الإنتاج ما بين الدول المتكاملة في جميع المجالات، الزراعية منها أو الصناعية و غيرها مـن المجالات الأخرى مثل ما دعت إليه منظمة التجارة العالمية " **O.M.C** " و الاتحـاد الأوربي " **UE**" مؤخرا في إطار الشراكة كما تسميها الدول التي تريد الانضمام إلى مثل هذه الهيئات أو التكتلات.

وقد شهد العالم العديد من التجارب التكاملية سواء الـدول المتقدمـة أو الـدول المتخلفة و سنحاول في هذا القسم دراسة تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي في الدول بـصفة عامة و التطرق إلى تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، مع توضيح واقع الزراعة في الوطن العربي و محاولات التكامل الزراعي فيما بين الدول العربية إلى جانب معوقـات و آفـاق هـذا التكامل، و لذا ارتأينا تقسيم هذا القسم إلى أربعة فصول :

الفصل الأول : بعض التجارب و النماذج الدولية للتكامل الاقتصادي الزراعي.

الفصل الثاني : البنيان الاقتصادي الزراعي العربي.

الفصل الثالث : تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

الفصل الرابع : معوقات و آفاق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي انطلاقا من تقييم التجارب السابقة.

الفصل الأول : بعض التجارب و النماذج الدولية للتكامل الاقتصادي الزراعي.

تمهيد:

لقد شهد العالم تجارب تكاملية عديدة إلا أنا لم تتحقق بصفة كاملة ، بـالرغم مـن أن العديد منها و صلت إلى درجات كبيرة من النجاح في مجال التبـادل التجـاري و التنـسيق في السياسات الاقتصادية لهذه الدول التي أقامت تكتلات اقتصادية و مثال علـى ذلـك المـوعـة الاقتصادية الأوربية التي حققت مستويات معقولة من النجاحات ، وكذا تجربة دول الكوميكون و التي هي الأخرى وصلت إلى مستويات معتبرة في إطار تنسيق خططها التنموية بـالرغم مـن انيار أسس انطلاقها و هو النظام الاشتراكي ، أما بالنسبة للدول النامية فقد شهدت هي الأخرى تجارب عديدة في إطار التكامل الاقتصادي إلا أن معظم هذه التجارب كتب لها التعثر وعدم تحقيق أهدافها التي كانت تسعى إليها .

وكل هذه التجارب سنحاول و بإسهاب التعرف عليها في هذا الفصل بتقسيمه إلى أربعـة مباحث.

المبحث الأول : تجربة **السوق الأوربية المشتركة**

المبحث الثاني: تجربة **الكوميكون – (دول مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة).**

المبحث الثالث : بعض التجارب للتكامل الزراعي في **الدول النامية.**

المبحث الرابع : تقييم تجارب التكتلات والتجمعات الدولية والدروس المستفادة منها.

المبحث الأول : تجربة السوق الأوروبية المشتركة.

تمهيد :

على الرغم من تنوع اللغات داخل المجموعة الأوروبية واختلاف الديانات ، والعادات والتقاليد إضافة إلى النزاعات التي شهدتها منطقة أوروبا وتناحرها فيما بينها ، إلا أنها وجدت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية بحاجة إلى تعاون وتظافر جهود ها لتوحيد الصف والتغلب على المشاكل التي كانت تتخبط فيها ، وهذا بإرساء مشاريع الوحدة إقتصاديا وسياسيا وثقافيا وبالرغم من أن هذه المشاريع التي لم تنجح فيها كاملة إلا أنها استطاعت أن تحقق الكثير من النجاحات في هذه المشاريع وهو ما يؤكده مشروع المجموعة الإقتصادية ، التي دعمت بإعلان الوحدة الأوروبية ، الشيء الذي يجعلنا نتسائل عن سر نجاح هذه الوحدة الإقتصادية ، على الرغم من تلك الإختلافات والتباينات التي تتميز بها ،ومازالت تعرفها ، وما واجهتها من صعوبات والدروس التي يمكن الإستفادة منها وهو ما سنتناوله في هذا المبحث بتقسيمه إلى أربعة مطالب.

المطلب الأول : السياسة الزراعية المشتركة- الأهداف والمراحل

المطلب الثاني : إجراءات السياسة السعرية داخل القطاع الزراعي

المطلب الثالث : إجراءات وسياسات الإصلاحات الهيكلية

المطلب الرابع : إجراءات التنسيق في مجال البحوث الزراعية في تمويل السياسة الزراعية المشتركة

المطلب الخامس : تقييم إنجازات السوق الأوروبية المشتركة

المطلب الأول : السياسة الزراعية المشتركة- الأهداف والمراحل [67]

لقد تم إحصاء عدد العمالة الزراعية قبل تطبيق السياسة المشتركة من طرف الدول الست[68] الموقعة على اتفاقية روما، حيث بلغت حوالي (15) مليون نسمة و هو ما يعادل 20 %من اليد العاملة الكلية للدول الست الأعضاء، كما قدرت المساحة الزراعية (عدد المزارع) التي تشملها هذه الأقطار بحوالي 6,5 مليون هكتار، و التي في أغلبها ذات حيازات صغيرة و متباعدة جغرافيا عن بعضها البعض، كما وجدت الدخول في القطاع الزراعي داخل هذه الدول تعادل نصف الدخول في القطاعات الأخرى.

و في هذا الشأن جاء في المادة 39 من اتفاقية روما مجموعة أهداف رئيسية للسياسة الزراعية ممثلة في الآتي[69]

1- تشجيع التقدم التقني و الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج ، و خاصة العمالة الزراعية و هذا لدعم القطاع الزراعي من اجل زيادة الإنتاج.
2- توثيق الروابط و العلاقات عن طريق إنشاء سوق مشتركة.
3- زيادة دخول العاملين بالقطاع الزراعي و هذا لضمان مستوى معيشي مقبول لهؤلاء العاملين الذين يساهمون في مستوى التنمية الزراعية على مستوى المجموعة الأوربية.
4- إلغاء الرسوم الجمركية و القيود على الصادرات و الواردات لدول المجموعة.
5- العمل على ضمان الاستقرار للأسواق.
6- ضمان استمرارية إمداد و تموينات كافية من الغذاء.
7- تحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج ما بين دول المجموعة.
8- العمل على وصول الإنتاج الغذائي إلى المستهلك بأسعار تناسب القدرة الشرائية له.

---

[67] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، تجربة الماضي ونظرة المستقبل ، ديسمبر 1991 ، ص29.

[68] الدول الأوربية الموقعة على اتفاقية روما هي: فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ،هولندا ، لكسمبورغ ، ألمانيا الاتحادية، و كانت تعرف باسم السوق الأوربية المشتركة أو الجماعة الاقتصادية الأوربية .

[69] لمزيد من التفاصيل أنظر كل من:

- brian – e. hill , the common agricultural policy , past , present and futur , methuen , london ,1984 , p19.
- كامل بكري ، التكامل الإقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 65-66 .
- محمد شفيق عبد الفتاح ، أثر السوق الأوروبية المشتركة على إقتصاديات جمهورية مصر العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 27-42.

9- إتباع سياسة زراعة مشتركة.

و في جويلية 1958 عقد ممثلون عن الدول الست الموقعة و بعض المزارعين من هذه الـدول مؤتمر ستريزا " stresa " ، حيث نوقشت أهداف اتفاقية روما وتم الاتفاق على إضافة أهداف أخرى [70] مكملة للفجوات التي أفرزتا الاتفاقية الأولى وشملت ما يلي :[71]

- رفع مستوى التجارة الزراعية البينية ما بين دول المجموعة والدول الأخرى
- تقريب بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بصورة تدريجيـة لاحـداث تـوازن بـين السياسات الهيكلية والتسويقية
- المحافظة على هيكل العائلة التي تعمل في القطاع الزراعي .
- تشجيع الحرف والصناعات المقامة في الأرياف خاصة التي تخلق فرص عمل في القطاع الزراعي مع توفير الدعم اللازم للمناطق الزراعية الصعبة مثل الزراعة المقامة في الجبال.
- إلغاء الإعانات التي تعمل على كبح وإعاقة المنافسة مع تحسين العائد على العمالة ورأس المال
- إعطاء أهمية للميزة النسبية بين أقطار المجموعة .

إضافة إلى كل هذه الأهداف التي جاءت في مؤتمر " ستريزا " ولتحقيق السياسة الزراعية المشتركة ثم اقتراح ثلاثة مراحل وهي :

- **المرحلة الأولى :** رسم سياسات واضحة المعالم للاتفاق عليها خلال مدة ثلاث سنوات

- **المرحلة الثانية :** الشروع في تطبيق السياسات المسطرة في المرحلة الأولى بالتدريج خلال فتـرة تسعة سنوات إلى غاية سنة 1969 .

---

[70] لمزيد من التفاصيل أنظر

-ج – و ارين نيستروم ، بيتر مالوف ، السوق الأوربية المشتركة ، ترجمة صلاح الدين ناهق ، دار النهضة العربية، القاهر، 1965، ص،ص 107 ، 115.

- محمود صالح الفلكي ، التكتلات الاقتصادية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء و التشريع ،القاهرة ، 1962 ، ص 96

[71] - المرجع السابق ، ص 107 .

- **المرحلة الثالثة :** التطبيق الكامل للسياسات داخل سوق واحدة وذلك انطلاقا من سنة 1970

ولقد حقق هذا التدرج الزمني في تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة داخل المجموعة أهم أهداف السياسة الزراعية وهو السعر الموحد للسلع الزراعية وهذا في عام 1967 أي قبل الموعد المحدد وهو 1970.

المطلب الثاني : إجراءات السياسة السعرية داخل القطاع الزراعي .

إن السياسة الزراعية المشتركة هي من أصعب السياسات تطبيقا على مستوى دول المجموعة الاقتصادية ، خاصة السياسة السعرية داخل القطاع الزراعي ، حيث تهدف إلى الحفاظ على دخل مناسب للعمالة الزراعية وتحقيق مستوى أعلى من الاكتفاء الذاتي ، وبالرغم من صعوبة تحقيق السياسة السعرية والتي استطاعت المجموعة الأوربية أن تحقق سعرا موحدا ، ولتوضيح ذلك يمكن أخذ المثال التالي الخاص بالقمح [72]

يتم تحديد سعر مستهدف في أكثر المناطق عجزا من الحبوب و الواقعة بألمانيا بحيث يمثل " السعر السائد " ، ومن خلال هذا السعر يتم تحديد الأسعار المستهدفة من بقية المناطق داخل المجموعة والتي يتم فيها خصم نفقات النقل إلى المناطق العاجزة في مجال القمح والسعر المستهدف يمثل المستوى العام لأسعار القمح بالجملة .

يتم تحديد سعر آخر يقل عن السعر المستهدف بما يقارب من 10 إلى 20% ويسمى بسعر التدخل وهو خاص بمؤسسات التدخل داخل السوق والتي تشترى به فوائض الإنتاج بحيث يمثل أقل سعر كضمان للمنتجين .

وبما أن السعر المستهدف يكون أعلى من السعر العالمي للقمح ، فإن هذا يؤدي إلى فرض رقابة على الواردات ممثلة في الفرق بين السعرين لتتم موازنتهما ، وفي حالة تحقيق فائض في الإنتاج فإن هذا الفائض يتم تصديره للسوق العالمي ، كما هو سائد في السوق ، وفيها تستعمل المجموعة الفرق بين السعرين وهذا يمنح إعانة للمنتجين تتمثل في هذا الفرق ، ونفس هذا النظام كان تطبيقه ساري المفعول على اللحوم والحليب .

---

[72] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 30-31.

ولقد تضمنت هذه السياسة في إطار السوق الأوربية المشتركة تكاليف باهظة بحيث كان الإنفاق عليها صعبا جدا ، وهذا بعد تنازلات كبيرة وتنازلات سياسية وبالرغم من ذلك فقد عملت على ضمان مستوى معيشي معقول للعاملين في حقل الزراعة ، حيث أصبحت حوالي 95% من السلع الزراعية المنتجة من قبل المجموعة تخضع لنظام الدعم والحماية وهذا بعد عام 1970 مباشرة على الرغم من اتفاقيات الجات " GATT " التي كانت تعمل ضد هذا الاتجاه لإلغاء الدعم .

وما يلاحظ في الأخير هو أن السياسة السعرية كانت سببا في تحقيق فائض معتبر، حيث يتم التخلص منه كما يلي :

- يتم بيع جزء من الفائض في المخزون إلى المزارعين بأسعار متدنية ،كما يسمح أيضا بإعطائه للحيوانات كعلف أو غذاء حيواني مركز ، كما يتم تلوين الحبوب بزيت السمك حتى لا يعاد بيعه في السوق .

- يتم تقديم جزء من المخزون الفائض إلى دول العالم الثالث في إطار المساعدات الغذائية حتى وإن كان هذا الإجراء ينعكس سلبا على هذه الدول المستقبلة للمساعدات و التي ستظل تعتمد على هذه المساعدات دون العمل على دعم وتنمية قطاعها الزراعي من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه المساعدات تعمل على تخفيض الأسعار المحلية والذي ينعكس سلبا على دخل المنتج المحلي .

-يتم تصريف أو بيع جزء من الفائض في السوق العالمي بالسعر العالمي والذي يكون أقل من سعر التدخل ، وهو ما يؤدي إلى وضع مبالغ ضخمة على شكل دعم للمصدرين وبالتالي يشكل عبأ كبيرا على ميزانية السوق .

وما يلاحظ في الأخير هو أنه على الرغم من النجاح النسبي الذي حققته دول المجموعة الأوربية في سبل خلق سوق مشتركة إلا أنها لم تتمكن من خلق سوق موحدة صلبة ذلك بسبب العديد من العقبات والمصاعب التي صادفتها هذه الدول [73]

---

[73] فيما يخص العقبات التي صادفتها هذه الدول أنظر كل من ::

- سامي عفيفي حاتم ، محاضرات في التسويق المحلي والدولي ، القاهرة ، مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان 1993 ، ص ص 105 ، 115 .-

-commission of the European communities , European in the move Europe in changing world the external relations of the European , luxeem bourg , 1993 , p 16.

لذلك أصدر ، البرلمان الأوربي في عام 1982 وثيقة كتعديل لاتفاقية روما، وذلك بما يتلاءم مع أهداف الجماعة الأوربية ، أصبحت هذه الوثيقة سارية المفعول اعتبارا من بداية جويلية 1987 وتضمنت هذه الوثيقة ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء بحيث تكون سـوقا واحدة ، مع تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال وإلغاء كافة الحواجز الجمركية والفنية ، وتحريـر عناصر الإنتاج والسماح بانتقال الأشخاص ما بين دول الأعضاء.

المطلب الثالث : إجراءات وسياسات الإصلاحات الهيكلية [74]

من المعروف أنه قبل تطبيق السياسة الزراعية المشتركة كانت المزارع على شكل حيازات صغير ومبعثرة وذات تكاليف مرتفعة إضافة إلى تدني الدخول المزرعية ، وفي عام 1962 تم الاتفـاق على القيام بإصلاحات هيكلية في القطاع الزراعي من قبل المفوضية الأوروبية وهذا بإنشاء صندوق أوروبي خاص بذلك .

ومن ضمن الإصلاحات التي شرع في تطبيقها هو جمع الحيازات المشتقة والصغيرة في مساحات كبيرة ، كما تم تخفيض عدد المزارعين مع منحهم تعويضات في شكل شراء لأراضـيهم بأسـعار مرتفعة وتأجيرها لأصحاب المزارع الكبيرة ، مع بناء المساكن والحظائر .

وقد قدم المفوض العام للمجموعة الأوربية " سيكومانثلوت " خطة الإصلاح الهيكلي حيث أشار فيها أن السبيل العلمي لزيادة الدخول الزراعية لا يتم بواسطة دعم الأسعار فقط ، بـل بكـبر حجم المساحات الزراعية مع تحديث تقنيات الإنتاج وهو ما يؤدي إلى الاستفادة من اقتـصاديات الحجم وتخفيض تكاليف الإنتاج للوحدة ، والدعم المتاح.

وقد أشار في الخطة على التخفيض في العمالة الزراعية بحوالي 5 ملايين شـخص خـلال الفترة

(1970-1980) وهذا عن طريق منح تحفيزات للمزارع كالمعاش بعد الخدمة وشراء أرضه مقابل مبالغ ضخمة ومغرية أو تأجيرها لصالح أصحاب المزارع الكبيرة مـع تـدريب الـشباب للدخول في مهن أخرى كما تضمنت سياسة التعديل الهيكلي وفق ما جاء في الخطة بتقليص حجم

---
[74] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص33.

المساحات الزراعية بمقدار 5 ملايين هكتار للاستفادة منها في مجال زيادة المساحة الغابيـة وهـذا للتقليل من الاعتماد على أسواق الخشب الخارجية .

والملاحظ أن هذه الخطة حملت أهداف قاسية ، الشيء الذي أثار جدلا كبيرا ونقاشا حادا بين وزراء السوق الأوروبية المشتركة ، الشيء الذي جعلها ترفض للمناقشة إلا انـه في الأخـير وبالضبط في عام 1972 تقرر العودة إلى هذه الخطة مع تبني ثلاث قرارات وهي :

أولا : توفير الدعم والتمويل من أجل جعل المزارع يواكب التطورات الحديثة خاصة الذين يبدون رغبتهم في تطبيق خطط التحديث .

ثانيا : تشجيع اليد العاملة المسنة على التقاعد مقابل أموال مغرية والتنازل على أراضيهم لصالح مز راعين يعملون في خطط التحديث .

ثالثا: تدريب المزارعين عل اكتساب المعارف ولقد شملت خطة التحديث فترة 6 سنوات كمـا يقوم الصندوق الخاص بذه العملية بتحصيل25%من مصاريف التحديث وقد وصلت إلى 5% في المناطق الجغرافية الصعبة العاملة في إطار حقل الزراعة أو تلك المناطق التي يكون فيها دخل الفـرد من متوسط دخل الفرد الزراعي في المـموعة .

المطلب الرابع : إجراءات التنسيق في مجال البحوث الزراعية في تمويل السياسة الزراعية المشتركة:

1- إجراءات تنسيق البحوث الزراعية :

إن عملية التنسيق في مجال الأبحاث الزراعية التي تضمنتها اتفاقية روما تمت بإعداد برنامج مشترك في مجال البحوث العلمية عام 1964 ، وذالك بإنشاء خمسة عشرة (15) مركزا موزعة على أنحاء أوروبا ، وهذا البرنامج كان حافزا بالنسبة لوزراء المجموعة بحيث تم تبني مشروع لتنسيق الأبحاث الزراعية بين الدول الأعضاء كللت بميلاد جهاز سمي " لجنة الأبحاث الزراعية " لتحقيق الأهداف المشتركة للسياسة الزراعية ، وكان أعضاء هذه اللجنة هم مديرو مراكز البحوث بالتنسيق مع خبراء الدول الأعضاء من المجموعة ولقد وفر الدعم الكامل لهذه اللجنة لتنفيذ البرامج الزراعية في إطار السياسة الزراعية المشتركة ونتائج نشاطات هذه اللجنة كانت حافزة ، بحيث ارتفعت الإنتاجية الزراعية بمعدل 6,7 % خلال الفترة (1968 -1973) كما ارتفعت إنتاجية العامل الزراعي إلى معدل 6,3 % سنويا خلال نفس الفترة ومازالت نتائجها موجبة [75]

وكل هذه النجاحات في مجال تنسيق الأبحاث الزراعية كانت نتيجة لنجاعة وحكمة السياسات المبرمة في الاتفاقية بواسطة مشاركة رجال الميدان وهم المزارعين مع وجود الدعم الذي كانوا يتلقونه لتعزيز السياسات المشتركة والتي أدت إلى زيادة الإنتاج وخلق فوائض أدت إلى تصريف جزء منها في الأسواق الخارجية لدول المجموعة الأوربية .

2- إجراءات تمويل السياسات الزراعية المشتركة :

[75] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة أثر سياسات أوروبا الموحدة على الزراعة العربية ، الخرطوم ، ديسمبر 1994 ، ص ص ، 20-21 .

بعدما تم الاتفاق في عام 1962 على إنشاء الصندوق الخاص بتمويل السياسة الزراعية والإصلاح الهيكلي ، وما يتعلق بالخدمات التسويقية ، وهذا الصندوق أنشئ تحت اسم " صندوق التوجيه والضمان الزراعي " والذي يتكون من فرعين هما :

- **فرع الضمان** : إن دور هذا الفرع هو تقديم الدعم والتمويل لكل التكاليف الناتجة عن تنظيم السوق كتكاليف التخزين ودعم المؤسسات التي تشتري فائض الإنتاج إضافة إلى دعم الفوائض المصدرة إلى خارج المنطقة بالفرق بين السعر المستهدف داخل المجموعة والسعر العالمي .

- **فرع التوجيه** : ويتمثل دوره في تمويل سياسات الإصلاح الهيكلي للتحديث والتطوير الذي تطرقنا إليه في العنصر السابق ، كما يعمل أيضا على تقديم الدعم اللازم للمزارعين الذين ينشطون في المناطق الوعرة وذات البيئة الطبيعية القاسية .

وفيما يخص مصادر التمويل فهي عن طريق اشتراكات الدول الأعضاء وكذا الرسوم التي تفرض على الواردات الزراعية من خارج الدول الأعضاء في السوق .

المطلب الخامس : تقييم إنجازات السوق الأوربية المشتركة

لقد حققت السوق الأوروبية المشتركة في مسار تطبيق السياسة الزراعية المشتركة بالرغم من الصعوبات والانتقادات الحادة التي تعرضت إليها هذه السياسة ، العديد من النجاحات والإنجازات التكاملية التي تمت كما جاء في هذه الدارسة ، ومن أهم هذه الإنجازات للسوق الأوربية المشتركة والتي كانت هدف دول المجموعة الاقتصادية الأوربية والتي عبرت عليها اتفاقية روما [76] مايلي: [77]

- إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على صادرات وواردات السلع بين الدول الأعضاء وأية إجراءات أخرى لها نفس التأثير .

[76] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة اثر سياسات أوروبا الموحدة على الزراعة العربية ، الخرطوم ، ديسمبر 1994 ، ص ص ، 20-21

[77] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

- التنسيق بين التشريعات في الدول الأعضاء للوصول إلى المدى المطلوب للآداء المناسب للسوق المشتركة والتي أدت إلى مايلي:

أ - التنسيق والتعاون في مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي لأساليب الإنتاج والتصنيع والتوزيع .

ب - أصبحت دول المجموعة الأوروبية مفاوضا رئيسا في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة الجات " GATT " والتي كانت تعتمد على إلغاء الدعم الموجه للمنتجات الزراعية وحرية التجارة الدولية في السلع الزراعية .

- الوصول إلى مستوى عالي في التخصص في الإنتاج وفقا لمبدأ التخصص وتقسيم العمل .

- الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية منها الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان

- الوصول إلى تحسين المستوى المعيشي للمزارعين بزيادة مداخلهم في جميع المناطق الزراعية داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

- الوصول إلى تطبيق تعريفه جمركية مشتركة تجاه الدول الأخرى .

- إلغاء القيود التي تعيق على انتقال عناصر الإنتاج (حرية انتقال العاملين ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء)

إن كل هذه الإنجازات تعكس الإدارة السياسة لدى حكومات الدول الأعضاء لتحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية الشاملة .

المبحث الثاني : تجربة الكوميكون (دول مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة)

المطلب الأول : عوامل قيام مجلس التبادل الاقتصادي:

هناك العديد من العوامل التي قام على أساسها ا الملس والتي نوجزها فيما يلي[78]:

1- مواجهة تحديات التكتل الاقتصادي لدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في محاولة سيطرتا على اقتصاديات أوروبا

2- اتساع رقعة الدول الاشتراكية وتعدد مواردها وثرواتا

3- إيجاد سبل لتصريف فوائضها الانتاجية .

4- تحقيق المزيد من العلاقات والروابط بين الدول الاشتراكية وهذه العوامل كانت وراء تحقيـق قيام تكتلات اقتصادية في آسيا وشرق أوروبا .

---

[78] بوزيدي قدور ، التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة ، رسالة ماجستير ،(غير منشورة) ، معهد العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر1989 ، ص 32

المطلب الثاني: المبادئ والأهداف العامة للمجلس .

إن الهدف الرئيسي الذي كانت تسعى إليه هذه الدول هو إقامة تكامل يعمل على أساس تقوية العلاقات الاقتصادية للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المجلس ، والعمل على تنسيق سياسات التنمية الاقتصادية لهذا المجلس ، من خلال تنظيم تبادل الخبرات في مختلف المجالات الاقتصادية وتقديم المساعدات المتبادلة في المواد والسلع المختلفة وخاصة الغذائية منها [79]

وكانت بلدان هذا المجلس تشترك في هدف واحد ، هو بناء مجتمع اقتصادي اشتراكي ، وقد كان هذا التعاون مقتصرا على زيادة توسيع التجارة الخارجية ما بين الدول الأعضاء في المجلس ، وهذا عن طريق التنسيق في خطط التنمية وعلى توسيع نطاق قاعدة العمل الاشتراكي والتخصص في الإنتاج .

وقد تم الإقرار على برنامج شامل لتوسيع تطوير التعاون في شكل تكامل اقتصادي اشتراكي في عام 1971 ، والذي عمل على المزيد من التنسيق بين الخطط الوطنية وتبادل الخبرات و اكتشاف الثروات الطبيعية ، إضافة إلى تحسين العلاقات المالية والنقدية حيث أصبح هذا التعاون شامل يجمع كل مجالات التعاون الاقتصادي - الإنتاج والاستثمار وتمويل التجارة الخارجية .

ويمكن حصر المبادئ والأهداف العامة لدول المجلس فيما يلي[80] :

---

[79] بوزيد قدور ، التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 1999 ، ص 105 .

[80] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 40 - 41.

1- مبدأ المساواة في التصويت والحقوق حيث أن لكل دولة صوت واحد دون الأخذ في الاعتبار قوة الدولة اقتصاديا أو المساحة وعدد السكان

2- تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في جميع المجالات وخاصة في ما يتعلق بالجوانب العلمية والفنية .

3-العمل على تطوير الاقتصاد الوطني في المجلس في إطار مخطط ومدروس .

4- الاعتراف بمبدأ السيادة الوطنية بمعنى أن تراعى مصالح كل دولة لما يتماشى وسيادتها الوطنية (مراعاة المصالح الشخصية لكل دولة) وهو عكس ما نراه في السوق الأوروبية المشتركة .

5- الالتزام بالعمل على مساعدة الدول الأقل نموا في المجلس بهدف دفع عملية التنمية فيها لإزالة الفوارق و اللامساواة .

6- فتح المجال للعضوية لكل دولة تنهج النهج الاشتراكي للإنضمام في المجلس مع فتح الباب للدول الأخرى بحق العضوية الكاملة أو اكتساب صفة المراقب أو اختيار إحدى مجالات التعاون في المجلس للانخراط فيه .

7- العمل على تحسين المستوى المعيشي للبلدان الأعضاء .

وقد شكلت لجان فنية دائمة تعمل كإطار مؤسسي في المجلس لتنفيذ سياسات المجلس ، وتشمل كافة القطاعات الاقتصادية ، منها لجنة خاصة بقطاع الزراعة وأخرى في قطاع الصناعات الغذائية ، وغيرها من اللجان الأخرى حيث بلغت عدد اللجان إحدى وعشرين (21) لجنة .

ومن المهام التي تعمل في إطارها هذه اللجان التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في المجلس في المجالات الأقتصادية والعلمية لرفع إنتاجية العمل ، إضافة إلى التنسيق والتعاون بين الخطط التنموية وتحديد مواقع التخصص الإنتاجي وفقا لتقسيم العمل الاشتراكي ،وتوطين المشروعات وفقا للمزايا النسبية حيث تتم اختيار المشروعات الاستثمارية حسب الظروف المناخية المناسبة لكل استثماراتهم والسماع إلى نصائحهم، وتتوزع هذه اللجان على جميع عواصم دول المجلس.

المطلب الثالث : التكامل داخل الكوميكون :

إن مراحل التكامل التي شهدتا دول مجلس الكوميكون هي أربع مراحل متتاليـة وهـي كالتالي :[81]

المرحلة الأولى : مرحلة تصحيح نتائج التقسيم الدولي للعمل :

شرعت هذه المرحلة بعقد اتفاقيات ثنائية على الأمد البعيد تشمل المخططات الخماسـية المتعامل با في كل دولة كما هو معروف في كل النظام الاشتراكي .

وهذه الاتفاقيات تعمل على توزيع الموارد بدف تعديل هياكل الإنتاج ونوعية المنتجات الـسلعية لتهيئة الشروط الخاصة بتحقيق المزيد من التكامل في المستقبل ، بمعنى تيئة الأرضـية والظـروف المناسبة لقيام تكامل داخل دول الس .

كما شهدت هذه المرحلة منح قروض لتعزيز الاتفاقيات الثنائية المنشأة بين الدول الأعضاء ، حيث يتم تسديد هذه القروض مقابل سلع معينة ، وهذه الإستراتيجية المتخذة في إطار القروض وتسديدها هي دعم الروابط وتنسيق الخطط التنموية الاقتصادية .

وقد تميزت المرحلة الأولى من مراحل التكامل على الاهتمام بتنميـة الزراعـة وفقـا للمبـادئ الاشتراكية إلى غاية سنة 1960، وبعد هذه الفترة شرعت في تحديث القطاع الزراعـي وهـذا بالتوسع في استخدام الميكنة الزراعية بإدخال آلات متطورة .

وبالرغم من السياسات والأهداف التي اتخذت خلال هذه المرحلة والتي اسـتمرت علـى مدى 10 سنوات لم يحض القطاع الزراعي اهتماما بالغا ، كمالم يتم تحقيق خطوات إيجابيـة في التكامل الزراعي بين دول الس .

المرحلة الثانية : مرحلة خلق نمط خاص بالتقسيم حسب المنهج الاشتراكي:

---

[81] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تنسيق السياسات والبرامج الزراعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الد الثالث ، الخرطوم ، جانفي 1988 ، ص ص ، 26-28 .

بدأت هذه المرحلة مع بداية الستينات، حيث تم الاتفاق على إقامة نظام شامل للتخصص و تقسيم العمل داخل دول المجلس ، و هذا عن طريق التنسيق الشامل بين خطط التنمية في كل قطاعات الإنتاج، إضافة إلى ذلك فقد تم خلال هذه المرحلة العمل على خلق و إنشاء مشروعات إنتاجية مشتركة و كذا التنسيق و التعاون في مجالات البحث العلمي.

المرحلة الثالثة : مرحلة الاتجاه نحو إقامة التكامل بين دول المجلس:

بدأت هذه المرحلة مع بداية السبعينات و التي اتصفت بالتكامل الشامل للسوق و عملية الانتقال من التكامل عن طريق التبادل إلى التكامل من خلال الإنتاج، و هذه المرحلة سميت بمرحلة التنسيق و التطبيق الجماعي و العمل على تنسيق المخططات التنموية ذات الأمد البعيد إلى جانب المخططات الخماسية المعروفة في المجلس.

المرحلة الرابعة : مرحلة التخطيط المشترك للتقدم الاقتصادي:

تم الانتقال إلى هذه المرحلة في منتصف سنوات السبعينات حيث تم فيها إعداد أول خطة لدول مجلس الكوميكون و هي المخطط الخماسي المشترك (1976 – 1980) تلاها المخطط الخماسي الثاني (1981 – 1985) في مجال التعاون و التنسيق في خطط التنمية الاقتصادية ،وقد ركزت كل هذه الخطط على الإنتاج الصناعي خاصة في الدول التي تتوفر فيها المواد الخام اللازمة كالبترول و الغاز و الطاقة.

المطلب الرابع : التكامل الزراعي بين دول الملس.

إن الاهتمام بقضايا التكامل الزراعي داخل الملس كان مع بداية المرحلة الثانية للتكامل خلال فترة الستينات ، حيث ما ميز هذه الفترة هو اتخاذ سياسة تعمل على نمو منتظم للإنتاج الزراعي لتلبيـة الحاجيات الضرورية من الغذاء للسكان بالإضافة للمواد الخام.

و قد شهدت المرحلة الثانية و المراحل اللاحقة لها ارتفاع معدلات التبادل التجـاري في مجال المنتجات الزراعية و الصناعات الغذائية و الإنتاج الحيواني ، و العمل على تطـوير و رفـع مستوى معيشية سكان الأرياف كونهم يعملون في حقل الإنتاج الزراعـي، إضـافة إلى تـصنيع مدخلات الإنتاج كالا لآت و العتاد الفلاحي و الأسمدة و المبيدات و مبادلتها تجاريا داخـل دول الملس.

و قد وقعت اتفاقيات حول التخصص و تقسيم العمل، خلال فترة الـسبعينات، و هـذه الاتفاقيات الموقعة ركزت في البداية على تنفيذ مشروعات أخرى خصـصت لعمليـات تهجـين سلالات من الحيوانات مع تبادل العينات مع بلدان السوق الأخرى بما فيها البلدان النامية الغـير العضو .

وفي سنة 1973 تم توقيع عدة اتفاقيات في مجال الصحة الحيوانية وتـصنيع المستحـضرات البيطرية وتطوير الميكنة الزراعية وإنتاج الأسمدة والمبيدات الزراعية والاسـتفادة مـن مخرجـات التكنولوجيا الحيوية خاصة فيما يتعلق بمكافحة أمراض النبات والحيوان [82]

[82] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

وفيمايخص التجارة البينية الزراعية فقد صدرت كل من بلغاريا والمجر ومنغوليا وكوبا منتجات غذائية وصناعية ، إلى كل من تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية سابقا وبولندا والاتحاد السوفيتي في إطار الاتفاقيات الثنائية والمتعددة ذات الأمد البعيد .

بينما تخصصت كل من بلغاريا وألمانيا الديمقراطية ورومانيا والاتحاد السوفييتي في إنتاج معدات الإنتاج الزراعي والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية في أقطار التبادل التجاري مع دول المجلس الأخرى .

لكن وعلى إثر التغيرات الاقتصادية التي حدثت في العالم و تفكك الإتحاد السوفييتي أدى إلى قطع الطريق أمام التكامل الاقتصادي الزراعي داخل مجلس الكوميكون وفيها بدأت دول أوربا الشرقية الإنضمام إلى دول الاتحاد الأوروبي للاستفادة من المساعدات التكنولوجية والعلمية .

وقد انقلبت الأمور ومالت التبادلات التجارية من طرف العديد من دول المجلس إلى السوق الغربية وخير مثال بولندا ، المجر ، يوغسلافيا - حيث ارتفعت التجارة الخارجية لهذه البلدان مع دول الاتحاد الأوروبي على حساب الاتحاد السوفييتي ، وقد عمل أيضا الاتحاد السوفييتي على تطوير علاقاته التجارية مع أوروبا الغربية ، والتي بلغت خلال السداسي الأول لعام 1988 حوالي 6 % أمام نسبة 5 % كتجارة بينة مع دول مجلس الكوميكون[83] .

[83]) التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، 1989 ، ص ص ،30-31.

المبحث الثالث : بعض تجارب التكامل الزراعي في الدول النامية .

المطلب الأول : تجارب التكامل لدول أفريقيا

بعد تنفس معظم دول إفريقيا من وطأة الاستعمار وحصولها على الاستقلال السياسي تم إنشاء العديد من المنظمات في إطار التكامل الاقتصادي ، وقد بلغ عدد هذه المنظمات ثلاثة عشر(13)منظمة إقليمية ، حيث أرادت أن تعمل على الحفاظ عل الوحدة الموروثة عن فترة الاستعمار ومن أهم التجارب التي أقيمت في إطار التكامل نذكر :

1- الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى : UDEAC :[84]

تم إنشاء هذا الاتحاد بين خمس دول هي : جمهورية إفريقيا الوسطى ، الكاميرون ، الغابون ، تشاد الكونغو(برازافيل) وذلك في عام 1959 .

وقد وقعت اتفاقية هذا الاتحاد عام 1964 ، حيث شملت هذه الاتفاقية في البداية إنتاج كل من الخشب والكاكاو والقهوة والقطن وكانت فرنسا أكبر متعامل تجاري مع هذا الاتحاد ولكل دولة على حده حيث كانت عملة دول الاتحاد هي C.F. A.

و عملت هذه الدول على تحرير تجارتا واعتماد درجة من التخصص بين دول الاتحاد ، و من السياسات المتخذة هي سياسة توحيد التعريفة الجمركية كوسيلة لتوزيع المنافع لصالح الدول الأكثر حاجة ، وهذه الضريبة الموحدة تلغى مباشرة بعد قيام التوازن ما بين دول الاتحاد .

---

[84]MOKHTAR DIOUF , INTERGRATION ECONOMIQUE , PRESPECTIVES AFRICAINE , NOUVELLES , 2 EDITION AFRICAINES (NEA) 1984 , P80

إلا انه لم يكتب لهذا الاتحاد النجاح حيث نشب خلاف بعد سنتين من توقيع الاتفاق أي بعد 1964 بين الأعضاء ، وسبب هذا الخلاف هو عدالة توزيع المنافع والتكاليف فيما بين هذه الدول وهكذا فإن هذا الاتحاد لم يعمر طويلا مما أدى إلى عدم إحراز أي تقدم في مجالات التعاون على الرغم من وجود توحيد التعريفة الجمركية . إضافة إلى تمسك كل دولة بمحاولة إقامة تنمية صناعية بمعزل عن بعضها البعض ، حيث أصبحت كل دولة متمسكة بسيادتها الوطنية.

أما عن التجارة البينية فقد كانت جد ضعيفة حيث وصلت صادرات الكاميرون مع الدول الأخرى الأعضاء حوالي 4,6 % من إجمالي صادراتها ، أما الواردات لدولة الكاميرون فقد بلغت حوالي 4 % من إجمالي وارداتها [85] .

2 - مجموعة إفريقيا الشرقية :EAC

تم تأسيس اتحاد جمركي بين ثلاث أقطار وهي كينيا تنزانيا وأوغندا ، وقد كان في البداية بين كينيا و أوغندا ، في عام 1917 ثم لحقت تنزانيا في عام 1927 حيث سمي هذا لاتحاد في عام 1967 بمجموعة إفريقيا الشرقية .

ومن أهم الأهداف التي أنشئ من أجلها هذا الاتحاد - هي العمل على تدعيم التجارة بين دول الاتحاد وفرض تعريفه تحويليه تفرضها الدول التي تحتوى على عجز موازنتيها التجارية ، إضافة إلى العمل على خلق مؤسسات مالية متعددة الأطراف منها بنك التنمية لشرق إفريقيا بهدف تمويل المشروعات المحلية ، وتوزيع بعض الصناعات فيما بين الدول .

وفي قطاع الخدمات فقد تم إنشاء مشاريع مشتركة مثل منظمة السكك الحديدية و الخطوط الجوية لإفريقيا الشرقية والمطارات والبريد والمواصلات ، كما تم إنشاء جامعة إفريقيا الشرقية

وتجدر الإشارة هنا ان النزاعات السياسية أدت إلى تعثر وفشل كل هذه المشاريع في تحقيق أهدافها حيث انهار التجمع كلية في عام 1978 .

ومما يمكن ملاحظته هو أن هذه التجارب التكاملية لم يكن مخطط لها كما ينبغي بل تشكلت بموجب العضوية على الرغم من وجود مقومات ومبررات التكامل فيما بين هذه التجمعات .

[85] annuaire de l’Afrique et du moyen orient , 1979. p 385.

3- الموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية :

أنشأت هذه الاتفاقية في عام 1975 وأصبحت قابلة للتطبيق عام 1978 ، حيث عملت على تحقيق التنسيق بين السياسات والخطط التنموية ، إضافة إلى دفع التعاون في إنـشاء المـشروعات المشتركة .

وفي قطاع الزراعة فقد جاء في الاتفاقية الإتفاق على الاستغلال الأحسن والمشترك للقاعدة الموردية المتاحة لدى هذه الدول من الغابات والإنتاج الحيواني ويكون هذا الإجراء على مرحلتين :

المرحلة الأولى : يتم فيها تبادل المعلومات والخبرات ونتائج الدراسات والأبحاث.

أما **المرحلة الثانية** : فيتم فيها وضع سياسات مشتركة للتعاون والتنسيق في مجالات الإنتـاج وبناء البنية التسويقية .

وما يمكن ملاحظته هو أن هذه التجربة تعتبر من أنجح التجارب التكامليـة حيـث عملـت بأسلوب علمي ، وما ميز هذه التجربة هي اتخاذ المعيار الزمني لتنفيذ أهدافها حيث حـدد لقيـام الاتحاد الجمركي فترة خمسة عشرة سنة وهذا النجاح هو مقارنة مع تجارب دول أفريقيا الأخرى.
.

المطلب الثاني : تجارب أمريكيا اللاتينية .

نظرا لتشابه وتماثل الهياكل الإنتاجية ما بين دول أمريكا اللاتينية فإنه أقيمت عدة تجارب تكاملية وفيما يلي بعض التجارب نتطرق إليها كالآتي :[86]

1- منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الاتينية : LAFTA

أنشأت هذه الاتفاقية عام 1959 من طرف دول أمريكا اللاتينية وهي سبعة دول – الأرجنتين – المكسيك – بيرو – الشيلى - البرازيل – أورغواي – ف ويلا – ثم توسعت لتشمل معظـم

[86] - kehnert, Centre de l'intégration économique entre pays en voie de développement : l'organisation de coopération et développement économique (o. C. D.E) paris, 1962, p, 22.

القارة حيث شملت هذه المنطقة حوالي 80 % من القارة وحوالي 70 % من سكان القارة ويحتل فيها الدخل القومي للدول الأعضاء حوالي70 % من دول القارة [87]

ومن أهداف هذه الاتفاقية المسماة " مونتي فيديو " هي :

أ- البدء في إلغاء الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على تبادل السلع خلال اثني عشر "12" سنة بين الدول الأعضاء .

ب- القيام بتخفيض التعريفات الجمركية على كل السلع المفروضة عليها وليس على كل مجموعة من السلع على حده .

ج- إنشاء هيئتين - الأولي تسمى المؤتمر العام و الذي يعقد اجتماعا كل سنة لبحث مـشاريع الاتفاقية، أما الهيئة الثانية فهي عبارة عن لجنة دائمة بمثابة جهاز إداري تنفيذي[88]

أما عن التكامل في مجال الزراعة بصفة خاصة فاعتمدت المموعة على تحرير التبادل للسلع الزراعية رغم الصعوبات التي كانت تواجهها والتي تتمثل في تماثل وتشابه الهياكل الإنتاجية ونوعية المنتجات.

كما اتفقت هذه الدول على رسم سياسة لمعالجة وتنظيم تسهيل التجارة الزراعية البينية .

وفي عام 1969 تم الاتفاق ما بين دول المنطقة على وضع خطة عمل لمدة عقد كامل " 1970-1980 " والتي يتم فيها التنسيق حول برامج التنمية وزيادة الإنتاج الزراعي ووضع شروط ومعايير مشتركة لتشجيع الزراعية البينية .

وبالرغم من النتائج المتواضعة لمنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية خاصة فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي في اطار توحيد السياسات الجمركية ' فإن العلاقات التجارية بين هذه الـدول بقيت مرتبطة بالعالم الخارجي بحوالي 80 % من إجمالي تجارتا ، وهذه المؤشرات تبين عدم نجاعة قيام تكامل اقتصادي زراعي بين دول منطقة التجارة الحرة .[89]

[87] -لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربا وتوقعاتا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1986 ، ص 176.

[88]: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

[89] أنظر كل من : -بوزيدي قدور ، المرجع السابق ، ص110.

-annuaire de l’Afrique et du moyen orient, 1979 , p 385.

2- السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى C.A. C .M

توصلت دول أمريكا الوسطى عام 1960 لإنشاء سوق مشتركة وتضم الدول : **كوستاريكا السلفادور ،غواتيمالا ، الهندوراس ، نيكاراغوا** ، أما الهيكل الذي يشرف على السوق فيتمثل في:

- المجلس الاقتصادي لأمريكا الوسطى
- المجلس التنفيذي
- السكرتارية الدائمة

وتنص الاتفاقية على إلغاء القيود التجارية وتوحيد السياسات الجمركية مع تبني سياسة مشتركة لإنتاج الحبوب الأساسية .

كما يتولى إدارة شؤون المجلس الاقتصادي التابع للهيكل المذكور أعلاه والمكون من أعضاء ممثلون في وزراء الاقتصاد للدول الأعضاء في السوق بمساعدة مجلس تنفيذي مكون من عشرة أعضاء .

وفيما يتعلق بالمجال الزراعي فقد اتفق الأعضاء على خطة عمل لانتاج الحبوب الرئيسية وتسويقها مستهدفة في ذلك الاكتفاء الذاتي خلال عقد الثمانينات ومن الأهداف التي سطرت في أقطار السوق نذكر :

- تبني سياسة جمركية موحدة وحماية مشتركة للأسواق.
- تحرير انتقال عناصر الإنتاج(حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال)
- التنسيق في السياسات الزراعية
- الاتفاق على تنفيذ خطة للتسويق الزراعي والذي يعمل على تشجيع التجارة الزراعية البينية
- تنظيم الأسواق والأسعار .
- تبني خطة خاصة سميت بمخطط السوق المضمون وتتمثل في إستيراد كميات محدودة من المنتجات الزراعية من الدول الأقل نموا إلى الدول الأكثر نموا منها بأسعار متفق عليها مسبقا لخلق نوع من التوازن .
- تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية وزيادة دخل العاملين في القطاع الزراعي
- العمل على إحلال الواردات وتنويع الصادرات واعتماد التخطيط المشترك كوسيلة للتنمية الزراعية .

ويمثل الجدول رقم (1 - 1) تجارب المنظمات الإقليمية لأمريكا الوسـطى في مجـال التنـسيق والتكامل الزراعي .

وما يمكن ملاحظته هو أن هذه السوق لم تحقق نتائج إيجابية حيث بقـي فيهـا القطـاع الزراعي متخلفا في معظم دول السوق .

المبحث الرابع : تقيـيم تجارب التكتلات والتجمعات الدولية والدروس المستفادة منها .

إن تقييم هذه التجارب و إبراز الإيجابيات والسلبيات أمر ضروري والذي يكـون عـبر ودروس تستفيد منها الدول العربية لإمكانية قيام تكامل زراعي عربي وتعتبر تصورات مـستقبلية وهو ماسنتناوله في المطالب التالية:

المطلب الأول : الدروس المستفادة من تجربة السوق الأوروبية المشتركة.

المطلب الثاني : تقييم تجربة مجلس الكوميكون .

المطلب الثالث: تقييم تجربة الدول النامية.

المطلب الأول : الدروس المستفادة من تجربة السوق الأوروبية المشتركة :

من الإنجازات التي ثم تحقيقها في إطار السوق الأوروبية المشتركة نذكر :

- تحقيق الإكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية الأساسية
- تحقيق درجة معتبرة من التخصص الإنتاجي حسب المزايا النسبية
- تقسيم العمل وقيام سوق مشتركة ومنظمة سهلت من حرية تدفق السلع ورؤوس الأمـوال والعمالة داخل منطقة السوق ، وقد ساعد على ذلك الدعم الذي قدمته الدول الأعضاء والذي لم ينقطع لدعم الأسعار وحماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية ، كما تم تخصيص مبالغ ضخمة للبحث العلمي والابتكارات التكنولوجيلة ، والنتيجة من ذلك كانت واضحة منها تراكم الفوائض الكبيرة في المنتجات الزراعية كالحليب والجبن والإنتاج الحيواني و.... الخ حيث اصبح تخزين هذه المنتجات صعب نظرا للانتاج الغزير.

المطلب الثاني : تقييم تجربة مجلس الكوميكون .

الواقع تجربة الكوميكون لم تكلل بنجاحات تعكس واقع واقتصاديات الدول الأعضاء في هذا المجلس حتى وإن وجدت عدة عوامل مشتركة للتنسيق في خطط واستراتيجيات هذه الدول والتي من المفروض أن تكون من عوامل نجاح هذا التكتل، بل بالعكس فإنه قبل قيام هذا التكتل وصلت التجارة البينية بين هذه الدول إلى أكثر من 60 % وبعد قيامه انخفضت بسبب العديد من المشاكل منها ما يتعلق بإجراءات تقسيم العمل والأهداف المرجوة من ذلك ، إلى جانب التفاوت النسبي المتعلق بدرجة التقدم التكنولوجي والقاعدة الموردية المتاحة على مستوى كل بلد.

وعلى الرغم من كل هذه الصعاب والمشاكل التي حالت دون نجاح هذا المجلس في الوصول إلى أهدافه، إلا أنه يمكن أن تكون هذه التجربة دروس تستفيد منها الدول العربية في قيام تكامل زراعي وما نستخلصه من ذلك ما يلي :[90]

1- إن وجود التشابه في الملامح السياسة والاقتصادية يعتبر عاملا من عوامل نجاح أي مشروع يهدف إلى التكامل .
2- إن الالتزام السياسي في عملية التكامل يعتبر ضروري في اتخاذ القرارات الصعبة لاستمرارية وترابط هذه العملية .
3- تنسيق الإستراتيجيات الزراعية والتعديل الهيكلي في نمط الإنتاج لضمان التكامل مع دول المجموعة الأخرى .

---
[90] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

4- مراعاة الدول الأقل نموا عند رسم سياسة خاصة وتنفيذها بدف إزالة اللامساواة باعتبار ذلك من مقومات نجاح التكامل في مجال المشروعات المشتركة .

5- أهمية توزيع وتوطين المشروعات المشتركة حسب توفر مدخلات الإنتاج وتسويق الإنتاج .

6- أهمية توفر المواصلات والاتصالات باعتبارها شرطا لتحقيق التكامل .

7- توحيد سياسات ومناهج التعليم في مجالات البحث العلمي حيث تعتبر عاملا هاما إضافة إلى التعاون وتبادل الخبرات .

8- أهمية الأموال واليد العاملة الفنية باعتبارها من مقومات نجاح التكامل .

إن كل ما سبق ذكره من ملاحظات يمكن أن تكون مقوات تخدم الساحة العربية وهو ما يساعدها على إقامة تكامل زراعي عربي .إذا تمت الإستفادة من هذه التجارب وأخذ ماهو إيجابي.

المطلب الثالث : تقيم تجربة الدول النامية .

عند مقارنة تجربة هذه الدول بتجربة السوق الأوروبية المشتركة ، فإنا لم تسفر على نتائج إيجابية ملموسة .

كما أن هناك بعض الإيجابيات التي حققتها دول غرب إفريقيا والتي قد تكون دروس يستفادمنهامن قبل الدول العربية باعتبارهما غير متباعدان في مستوى التطور الاقتصادي ، ومن هذه الإيجابيات هي التنسيق بين خطط التنمية وسياسات التعاون والتبادل الدولي ، إضافة إلى تمكنها من توطين المشاريع الزراعية المشتركة .

أما فيما يخص السلبيات التي اعترضت طريق التكتلات الاقتصادية وحالت دون نجاحها في الدول النامية نذكر منها :

1- عدم التمسك بالوقت لتحقيق أهداف التكامل إضافة إلى رغبة التكتلات لتحقيق التكامل في فترة زمنية قياسية دون التخطيط المسبق لها .

2- ال اعات السياسية بين الدول وعدم احترام الاتفاقيات

3- عدم دفع الاشتراكات في الوقت المحدد من قبل بعض الدول ، وعدم دفعها إطلاقا من طرف البعض الأخر .

4- الرغبة في توزيع المنافع بصفة متساوية دون مراعاة الدول الأكثر احتياجا .

5- نج بعض الأساليب التي تتماشى والنظام الاقتصادي دون مراعاة المصالح الخاصة ، حيث ينتج عن هذا النهج ذهاب جزء كبير من مكاسب التكامل إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي استطاعت الدخول لبعض الدول الأعضاء في التكتلات وإنشاء مشاريع داخلها ، مع تخطيها العقبات الجمركية .

فكل هذه النتائج التي توصلت إليها المجموعات الدولية سواء كانت إيجابية أم سلبية ، قد تكون دروسا تستفيد منها الدول العربية ، كما قد تكون قاعدة انطلاقا لها لتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي .

والواقع فإن قيام أي تكامل يحتاج إلى العديد من المقومات والموارد الاقتصادية كمؤشر اقتصادي يبين الإمكانيات المتاحة لمنطقة التكامل .

أما الحديث عن قيام تكامل اقتصادي زراعي عربي فيجب أولا معرفة الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاد العربي وكذا القاعدة الموردية الزراعية باعتبارها مؤشرات اقتصادية زراعية في الوطن العربي وهو ما سنتناوله في الفصل اللاحق.

الفصل الثاني : البنيان الاقتصادي الزراعي العربي

تمهيد :

عادة ما يعرف البنيان الاقتصادي بذلك الوسط الذي يعيش فيه سكان مجتمع معين، ومنه يتحصلون على حاجياتم الاستهلاكية بواسطة عملية الجمع بين عناصر الإنتاج المتمثلة في كل من الأرض والعمل ورأس المال- بنسب مختلفة ، ومن المعروف أن البنيان الاقتصادي مكون من بنيات عديدة متشابكة و مترابطة من أهما البنيان الزراعي، والبنيان الصناعي، والبنيان التجاري، على أن تكون بنيات عالمية أو إقليمية، أو دولية، أو قومية أو محلية.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن البنيان الاقتصادي الزراعي، هو ذلك الجزء من البنيان الاقتصادي العام الذي يشمل كل من عناصر الإنتاج الموجهة نحو الإنتاج الزراعي والحيواني والتي عامة ما تستخدم في إشباع مختلف الحاجيات الاستهلاكية لجميع السكان في حياتم اليومية، ويمكن القول أن البنيان الاقتصادي الزراعي يضم كل من المنتجين والمستهلكين للسلع الزراعية.

ولما كان البنيان الاقتصادي العربي يعتمد أساسا على مهنة الزراعة والتي تعد أهم الحرف التي ساعدت الإنسان في الاستفادة من المحيط الذي يعيش فيه لكسب رزقه ، كما تعتبر الحرفة التي مارستها الشعوب قبل أن تمارس الحرف الأخرى كالصناعة والتجارة مثلا.

وإلى جانب أهمية هذه الحرفة التي يعرفها البنيان الاقتصادي العربي، ومدى توفر الموارد المادية والبشرية كقاعدة موردية زراعية، والتي نجدها متباينة من دولة إلى أخرى، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الزراعية للوطن العربي وهذا بتقسيمه إلى مبحثين.

المبحث الأول : القاعدة الموردية الزراعية في الوطن العربي.

المبحث الثاني : الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الوطن العربي.

المبحث الأول : القاعدة الموردية الزراعية العربية.

تعتبر القاعدة الموردية الزراعية العربية رصيد أساسي في البنيان الاقتصادي ،حيث يتولد عنها تدفق سنوي من مختلف منتجات القطاع الزراعي، وهذا في إطار السياسات الاستثمارية المتبعة داخل هذا القطاع، وبالرغم من أن هناك معطيات بيئية وبيولوجية تمثل موارد زراعية، إلا أن هناك أيضا عوامل أخرى تمثل اهتمام من المنظور التنموي وتعتبر من ركائز القواعد الموردية الزراعية وهي الموارد البشرية والموارد الأرضية والموارد المائية والثروة الحيوانية، وكل هذه العوامل يزخر بها الوطن العربي بالرغم من تباينها من دولة إلى أخرى[91] حسب خصوصيات ونوعية كل مورد، لذا سنحاول دراسة ذلك في هذا المبحث بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الموارد البشرية

المطلب الثاني : الأراضي الزراعية واستخداماتها

المطلب الثالث : الموارد المائية واستخداماتها الزراعية

---

[91] أنظر كل من : - مقدم عبيرات، التنمية الزراعية في الوطن العربي معوقاتها وآفاقها ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، معهد االعلوم الاقتصادية 1995 ، ص 33

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم، ديسمبر 1999، ص 19

المطلب الرابع : موارد الثروة الحراجية (الغابية) والمراعي.

المطلب الأول : الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر تأثير مباشرا في الإنتاج بما يتبعه من فرص فيما يخص القوى العاملة للاقتصاد في مختلف القطاعات وما يتوقف عليه من اتجاهات ومعدلات النمو في التنمية الاقتصادية.

ومن ناحية الإنتاج فإن التطور التكنولوجي أدى إلى تغير من طبيعة العلاقة التناسبية بين الموارد البشرية وغيرها من الموارد الاقتصادية، حيث تراجعت بشكل ملحوظ أهمية العنصر البشري كمصدر للعمل اليدوي التقليدي من خلال الآلات والاختراعات الحديثة.

وفي المقابل فقد تزايدت أهمية التناسب بين السكان والموارد من الجانب الاستهلاكي، حيث أفرزت الحياة المعاصرة أنماطا معيشية جديدة تنوعت فيها الحاجات البشرية مما أصبح يشكل ضغطا متزايدا على الموارد المتاحة وطاقاتها الإنتاجية من السلع والخدمات [92].

وفي هذا الإطار فإن الكتلة البشرية ومهما تحمله من خصائص ومميزات كمية ونوعية فإنها يمكن أن تشكل عاملا دافعا للتنمية أو عاملا مثبطا ومعوقا لها ،حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية من أهم الأهداف والتحديات التي تتوخاها وتواجهها عملية التنمية في الدول النامية عامة وفي الدول العربية خاصة.

وتشير الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (1-2) أن سكان العالم العربي قد بلغ حوالي 263.6 مليون نسمة بزيادة تقدر بـ 6.6 مليون نسمة عن عام 1997 حيث قدر معدل

[92] أنظر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، 1999، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

النمو حوالي 2.58 % [93] ، ويعتبر معدل النمو هذا من أعلى المعدلات على الصعيد العالمي ، مع العلم أن معدل النمو السكاني على المستوى العالمي يقدر بحوالي 1.5 % كما يقل عن ذلك في أغلب الدول المتقدمة.

وفي الوطن العربي- تعتبر معدلات النمو السكاني المرتفعة واحدة من أهم التحديات التي تجابه جهود التنمية ، والتي أدت إلى اختلال التوازن بين السكان والموارد الزراعية الرئيسية وخاصة المياه والأراضي الزراعية .

والواقع فإن التوزيع الجغرافي لسكان الوطن العربي لا يزال يعاني من ظاهرة التمركز، سواء على مستوى الدول أو على مستوى المناطق والأقاليم داخل الدول، فعلى مستوى الدول يتركز حوالي ثلثي سكان الوطن العربي في خمسة أقطار وهي مصر ، السودان، الجزائر، المغرب، العراق ،على الرغم من تراجع الأهمية النسبية لسكان تلك الدول تراجعا طفيفا من سنة إلى أخرى كنتيجة لما يتخذ في بعضها من جهود للتخفيف من حدة معدلات النمو السكاني، حيث بلغ معدل النمو السكاني بين عامي (1997 - 1998) حوالي 2% في الجزائر و 1.7% في المغرب و حوالي 2.1 % في مصر،كما يبقى مرتفعا في كل من العراق والسودان وهذا بحوالي 2.6% و 3.6 % على التوالي [94].

---

[93] أنظر : المرجع السابق ، ص 21.

[94] المنظمة العربة للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 1999، الخرطوم ، ص 23.

جدول رقم (1-2)

تطور أعداد السكان والسكان الريفيين في الوطن العربي خلال عامي(1997، 1998).(بالألف نسمة)

	1997	1997	1998	1998	معدل التغير للسكان بين(1997-1998)	نسبة السكان الريفيين إلى الجملة	
	جملة السكان	السكان الريفيين	جملة السكان	السكان الريفيين			
الأردن	4600.00	999.10	4755.70	1033.00	3.38	21.72	21.72
الإمارات	2624.00	596.30	2976.00	648.58	13.41	22.34	21.79
البحرين	620.38	76.31	642.97	79.94	3.64	12.30	12.43
تونس	9243.40	3542.10	9391.60	3572.20	1.60	38.32	38.04
الجزائر	28920.00	14496.00	29272.00	14730.00	1.22	50.12	50.32
جيبوتي	597.00	240.34	604.97	245.41	1.34	40.26	40.56
السعودية	14598.68	5994.37	15121.79	6049.24	3.58	41.06	40.00
السودان	28465.93	18594.06	29496.12	19031.93	3.62	65.32	64.52
سوريا	15100.00	7701.00	15597.00	7829.00	3.29	51.00	50.20
الصومال	8834.00	7491.04	8975.49	7638.06	1.60	84.80	85.10
العراق	22017.98	7024.00	22598.64	7286.00	2.64	31.90	32.24
عمان	2255.00	593.07	2287.00	601.48	1.42	26.30	26.30
فلسطين	2890.63	1941.77	3023.64	1977.57	4.60	67.17	65.40
قطر	522.02	176.30	533.77	180.49	2.25	33.77	33.81
الكويت	2208.79	22.32	2270.87	22.74	2.81	1.01	1.00
لبنان	3126.00	1502.00	3172.30	1516.77	1.48	48.05	47.81
ليبيا	4647.00	682.00	4782.09	717.00	2.91	14.6	14.99

	1997	1997	1998	1998	معدل التغير للسكان بين(1997-1998)	نسبة السكان الريفيين إلى الجملة	
						8	
مصر	59440.00	34742.00	60706.00	35472.00	2.13	58.45	58.43
المغرب	27310.00	12786.00	2775.00	12821.00	1.70	46.82	46.16
موريتانيا	2420.70	1150.59	2493.07	1156.32	2.99	47.53	46.38
اليمن	16500.00	12370.00	17100.00	12740.00	3.64	74.97	74.50
المجموع	256941.51	132710.66	263576.03	135348.72	2.58	51.65	51.35

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 19، الخرطوم 1999، ص ص ، 2-4.

وعلى العموم فلا تزال معدلات النمو السكاني مرتفعة في معظم الدول العربية الأخرى باستثناء عدد محدود من تلك الدول كما هو الحال في تونس بحوالي 1.6 % و لبنان 1.5% .

وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم السكان لكل الدول العربية يتمركزون في مساحات محدودة في جملة المساحة لجغرافية، أما باقي المساحات فتظل غير مأهولة كونا مناطق صحراوية أو مناطق جافة.

ومن جهة أخرى، فإن الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (1-2) تشير بأن هناك هجرة داخلية للسكان من الأرياف إلى المدن، وبالرغم من النمو الطبيعي للسكان إلا أن معدل النمو الصافي للمناطق الريفية بما في ذلك الهجرة يبلغ نحو 1.99 % في حين المعدل المقابل له في المناطق الحضرية (المدن) يبلغ حوالي 3.2 % وفي المقابل فإن نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان بلغت 51.35 % عام 1998 مقارنة بعام 1997 حيث بلغت 51.65% كما هو مبين في الجدول السابق.

وما يلاحظ في هذه النسب فإنه يمكن القول بأن هناك تراجع نسبي لعدد السكان الريفيين في الوطن العربي مقارنة بسنوات الثمانينات والتسعينيات.

وهذه المؤشرات تبين استمرار حالة عدم التوازن في الجهود والاهتمامات التنموية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية والبادية، كما تعكس حالة الاختلال في الحوافز الاقتصادية بين قطاع الزراعة والأنشطة الريفية عامة، وغيره من الأنشطة الاقتصادية التي تتركز في المناطق الحضرية[95].

وفيما يتعلق بالقوى العاملة الكلية والقوى العاملة الزراعية في الوطن العربي فيشير الجدول رقم (1-3) إلى التغيرات التي طرأت لهذه القوى العاملة الكلية والزراعية ما بين العامين 1997-1998، حيث تزايدت نسبة القوى العاملة إلى 4.04 % في الوطن العربي حيث كان عدد المشتغلين عام 1997 حوالي 71.2 مليون وتزايد إلى حوالي 74.1 مليون عامل عام 1998، وقد كانت هذه النسبة أكثر في السنوات بين عامي 1995 و 1996 حوالي 1.04 % أي أن عدد القوى العاملة الكلية عام 1995 بلغ نحو 67.033 مليون عامل وازداد عام 1996 إلى

---

95 أنظر المرجع السابق ، ص 24.

- مقدم عبيرات ، مرجع سابق ، ص ص ، 23 -24.

نحو 69.639 مليون عامل كما هو موضح في الملحق جدول رقم (02) ولم تتعد نسبة الزيادة 1.022 % ما بين عامي (1996 - 1997)[96]

أما على مستوى القطاع الزراعي فلا يزال يشغل النسبة العالية من القوى العاملة الكليـة، حيث نجد الأهمية النسبية للزراعة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الوطن العربي بلغت حوالي 14%[97] خلال السنوات الأخيرة ، ولذا فهي تستقطب حوالي 39.9 % من إجمالي القـوى العاملة العربية الكلية كما هو موضح في الجدول رقم (1-3) خلال السنتين(1997-1998) كما أن القطاع الزراعي يغلب عليه الطابع التقليدي حيث تعتبر مجالا للعيش والحياة، ويمكـن أن يشتغل فيه كل من لا يجد عملا كونه لا يتطلب مجالا للخبرات أو المؤهلات التي من المفروض أن يتميز با هذا القطاع ، كما ترتفع به نسبة البطالة المقنعة وتنخفض فيـه مـستويات الإنتاجيـة ومستويات الأجور للعاملين ، وهو الأمر الذي لا يشجع على استخدام الآلات الحديثة وتطـوير المكننة الزراعية بمعدلات عالية.

ويقدر عدد القوى العاملة الزراعية العربية عام 1998 حوالي 29.32 مليون عامل، وهذا بزيادة قدرت بـ 701.5 ألف عن السنة السابقة، والملاحظ في نسبة الزيادة في عدد القـوى العاملة الزراعية بين عامي(1997-1998) أنا أقل من نسبة الزيادة في عدد القوى العاملة الكلية والتي بلغت حوالي 4.04 % كما تمت الإشارة إليهن وهو ما يؤكد تراجع معدلات النمو في أعداد القوى العاملة الزراعية وهذا من خلال أهميتها النسبية من مجموع القـوى العاملـة في الوطن العربي.

---

[96] أنظر الملحق جدول رقم (02) ، والذي يبين أن عدد القوى العاملة الكلية عام 1996 حوالي 69.639 مليون نسمة ووصل عام 1997 إلى 71.202 مليون نسمة.

[97] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

جدول رقم(1-3)

تطور القوى العاملة والقوى العاملة الزراعية في الوطن العربي خلال عامي 1997، 1998. (بالألف نسمة)

السنة	1997		1998		نسبة القوى العاملة الزراعية إلى الكلية %	
الدول	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	1997	1998
الأردن	1132.00	65.00	1188.90	71.30	5.74	6.00
الإمارات	1131.00	99.00	1151.01	101.90	8.75	8.85
البحرين	283.00	5.40	294.00	5.48	1.91	1.86
تونس	3008.00	835.08	3091.00	848.00	27.76	27.43
الجزائر	5815.00	1180.00	6012.00	1200.00	20.29	19.96
جيبوتي	NA	NA	NA	NA	NA	NA
السعودية	5723.63	815.67	5837.75	814.49	14.25	13.95
السودان	6632.56	4915.90	6872.50	5093.73	74.12	74.12
سوريا	3250.00	924.00	4539.00	1117.00	28.43	24.61
الصومال	4029.89	2680.32	4089.44	2705.71	66.51	66.16
العراق	5284.00	937.00	5448.00	966.00	17.73	17.73

عمان	704.71	140.99	704.71	140.99	20.01	20.01
فلسطين	563.00	73.80	618.22	71.07	13.11	11.50
قطر	280.24	9.02	290.69	11.37	3.22	3.91
الكويت	1216.55	23.67	1252.00	24.35	1.95	1.94
لبنان	725.51	137.85	736.57	139.81	19.00	18.98
ليبيا	1224.00	224.12	1275.76	226.53	18.31	17.76
مصر	17277.00	9901.00	17588.00	10059.00	57.31	57.19
المغرب	8657.46	3466.69	8758.52	3507.16	40.04	40.04
موريتانيا	711.69	342.00	728.46	350.00	48.05	48.05
اليمن	3553.66	1847.90	3600.00	1872.00	52.00	52.00
الموع	71202.90	28624.41	74076.79	29325.89	40.20	39.59

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربيــة، الملد 19، الخرطوم 1999، ص ص 5 - 7.

NA =غير متوفرة

وعلى مستوى الأقطار العربية، فيتضح من خلال الجدول السابق أن هناك زيادة في القوى العاملة الزراعية بين عامي1997 و 1998 لبعض الدول حيث وصلت نسبة الزيـادة إلى حوالي 1.4 % كما هو الحال في تونس والبحرين ولبنان وليبيا والمغرب واليمن) وتراوحت هذه الزيادة ما بين 1.5 % و 2% في كل من الجزائر ومصر كما ازدادت في باقي الدول بنسب أعلى باستثناء السعودية وفلسطين والتي انخفضت فيها نسبة القوى العاملة الزراعيـة (أنظـر الملحق جدول رقم 03) [98]

[98] انظر الملحق رقم (03) والذي يبين عدد القوى العاملة الكلية الزراعية خلال السنوات (95-1998).

ومن خلال هذه الإحصاءات الخاصة بالقوى العاملة الكلية والزراعية في الـوطن العـربي، يتضح لنا بأن هناك عاملين أساسيين فيما يخص توزيع القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي، هما السكان والموارد الزراعية، حيث يلاحظ تركز القوى الزراعية في مصر يبلغ حوالي 34.3 % من القوى العاملة الزراعية، وترتفع هذه النسبة إلى حوالي 51.7 % إذا أدرجت إليها السودان.

ومع إضافة كل من المغرب والصومال تزداد نسبة تركز القوى العاملة الزراعية إلى حـوالي 73% من مجموع القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي، بينما تأخذ باقي الدول النسبة الباقية (حوالي 27%)[99].

المطلب الثاني : الأراضي الزراعية واستخداماتا[100]

تبلغ مساحة الدول العربية القابلة للزراعة حوالي 133 مليون هكتار مـن أصـل الرقعـة الجغرافية المقدرة بحوالي 1.4 مليار هكتار، أما المستغلة وإلى غاية 1998 فيبلغ 51.69 مليـون هكتار [101] وهذا بزيادة قدرها 1.58 مليون هكتار أي بزيادة قدرها 3.16 % [11] كما هـو موضح في الجدول رقم (1-4).

وكما يوضح نفس الجدول أن الزيادة المحققة في المساحة المستغلة من الموارد الزراعية تمثلت أساسا في الزراعات الموسمية وخاصة في الزراعة المروية، بينما كانت هذه الزيـادة في الزراعـات المستديمة (المروية)* أقل أهمية بالمقارنة مع الزراعة الموسمية، حيث بلغت الزيادة حـوالي 1.43 مليون هكتار عام 1998 وهذا بنسبة 4.34 % مما كانت عليه عام 1997.

أما على مستوى الأقطار العربية فقد تمثلت تلك الزيادة في الزراعة المطرية الموسمية بصفة أساسية في المغرب (حوالي مليون هكتار بنسبة 18 % عما كانت عليه عام 1997).

[99] أنظر كل من :- المنظمة العربي للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي، مرجع سبق ذكره، ص 28.
- الملحق جدول رقم (03) والجدول رقم (1-3)

[100] انظ كل من : - مقدم عبيرات، رسالة ماجستير ، مرجع سبق ذكره، ص ص ،33-34.
- انظر الملحق رقم (04) و (05).

* الزراعة المستديمة هي التي تعتمد على مياه الري.

[101] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 1999 ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

جدول رقم (1-4) الموارد الأرضية الزراعية و تطور استخدامها في الوطن العربي خلال عامي 1997، 1998

(بالألف هكتار)

الدولة	الرقعة الجغرافية	إجمالي الرقعة المزروعة		نسبة التغير	مساحة الزراعات المستديمة		نسبة التغير	مساحة الزراعات الموسمية	
		1997	1988	%	1997	1998	%	1997	1998
الأردن	8928.72	301.95	323.41	7.11	137.51	156.64	13.91	164.44	166.77
الإمارات	8360.00	67.29	93.67	39.19	39.14	61.71	57.65	28.15	31.96
البحرين	70.66	4.27	3.35	-21.41	3.23	2.47	-23.35	1.04	0.88

تونس	16230.00	3845.27	4138.20	7.62	2233.50	2192.20	-1.85	1611.77	1946.00
الجزائر	238174.10	4744.00	4970.00	4.76	509.00	512.00	0.59	4235.00	4458.00
جيبوتي	2320.00	0.37	0.38	2.70	-	-	-	0.37	0.38
السعودية	214969.00	1264.00	1216.00	-3.80	146.00	148.00	1.37	1118.00	1068.00
السودان	250000.00	17079.72	16620.66	-2.69	331.80	338.10	1.90	16747.92	16282.56
سوريا	18518.00	4803.00	4868.00	1.35	758.00	775.00	2.24	4045.00	4093.00
الصومال	63766.00	1064.29	1068.99	0.44	21.53	22.29	3.55	1042.76	1046.70
العراق	43505.25	3614.50	3912.00	8.23	268.50	268.50	0.00	3346.00	3643.50
عمان	30950.00	73.71	72.33	-1.87	60.76	59.26	-2.47	12.95	13.07
فلسطين	620.70	185.94	186.06	-12.78	110.30	108.37	-1.75	75.64	77.69
قطر	1143.00	11.58	11.57	-14.62	3.33	3.30	-0.82	8.25	8.27
الكويت	1781.80	5.44	6.23	14.52	2.09	2.09	0.00	3.35	4.14
لبنان	1040.00	328.00	303.08	-7.60	130.00	149.79	15.22	198.00	153.30
ليبيا	175964.00	1403.40	1403.40	0.00	421.00	421.00	0.00	982.40	982.40
مصر	100160.00	3208.85	3259.68	1.58	573.17	576.30	0.55	2635.68	2683.37
المغرب	71085.00	6729.50	7784.20	15.16	753.00	757.80	0.64	6006.50	7026.40
موريتانيا	103070.00	207.20	182.18	-12.08	6.00	NA	NA	201.20	182.18

اليمن	55500.00	1138.00	1268.50	11.47	72.00	73.00	1.39	1066.00	1195.5
الجملة	1406146.23	50110.28	51691.89	3.16	6579.86	6627.82	0.73	4353.0.41	45064.07

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد (19) ، الخرطوم 1999 ، ص 30.

إضافة إلى الزيادة المحققة في كل من تونس (حوالي 339 ألف هكتار تمثل حوالي 24.7 %) والجزائر حوالي 193 ألف هكتار وتمثل هذه الزيادة حوالي 4.9 % والعراق حوالي 155 ألف هكتار وتمثل حوالي 12.7% واليمن حوالي 97 ألف هكتار وتمثل حوالي 16.7%) ، بينما كانت الزيادة محدودة في باقي الدول ما عدا السودان وموريتانيا ولبنان ومصر، حيث تراجعت المساحات الزراعية الموسمية المطرية في تلك الدول بحوالي 262، 45، 37، 30 ألف هكتار لكل منها على التوالي، وتمثل النسب 1.7% و 32.6 % و 26% ، 27.8 % للمساحة المطرية في عام 1997 في كل تلك الدول على التوالي [102].

102 التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

** انظر كل من:- الجدول رقم (1-5)

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة أوضاع الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبة في المنطقة العربية ، الخرطوم 1995، ص 80.

أما على مستوى الزراعة المستغلة حسب نمط الزراعات الموسمية المروية، فنلاحظ أن هناك زيادة في عدد محدود من الدول العربية وبلغت تلك الزيـادة 142، 78، 40، 32، 26، 20 ألف هكتار لكل من العراق، ومصر وسوريا واليمن وموريتانيا والمغرب على التوالي، وقد بلغـت نسبة الزيادة في كل دولة من هذه الدول مقارنة بعام 1997 حوالي 6.7 % ، 3.1 % ، 3.9 % ، 6.7% ، 4.04 % ، 4.6% **.

ومن جهة أخرى فقد شهدت الزراعات الموسمية الإروائية في الكثير من الـدول العربيـة تراجعا معتبرا بمقادير متفاوتة ومن أهمها في السودان حيث بلغ فيها مقدار التراجع حـوالي (204 ألف هكتار بنسبة 15.2%) والجزائر (حوالي 30 ألف هكتـار أي مـا يعـادل 10.6%) والسعودية (حوالي 50 ألف هكتار أي بنسبة 4.5 %)[103].

[103] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي ، مرجع سبق ذكره 1999 ، ص 32.

جدول رقم (1-5)

توزيع الزراعات الموسمية بين الزراعات المطرية والمروية في الوطن العربي خلال عامي 1997، 1998. (بالألف هكتار)

الدول	1997			1998			معدل التغير في المساحات المطرية بين (97-98)	معدل التغير في المساحات المروية بين (97-98)
	المطرية	المروية	نسبة المطرية إلى المروية %	المطرية	المروية	نسبة المطرية إلى المروية %		
الأردن	113.56	50.88	69.06	117.56	49.21	70.49	3.52	3.28-
الإمارات	-	28.15	-	-	31.96	-	-	13.55
البحرين	-	1.04	-	-	0.88	-	-	-15.38
تونس	1374.27	237.50	85.26	1713.40	232.60	88.05	24.68	-2.06
الجزائر	3951.00	284.00	93.29	4144.00	314.00	92.96	4.88	10.56
جيبوتي	0.37	-	-	0.38	-	-	3.90	-
السعودية	-	1118.00	-	-	1068.00	-	-	4.47-
السودان	15403.92	1344.00	91.98	15142.26	1140.30	93.00	1.70-	-15.16

سوريا	3006.00	1039.00	74.31	3014.00	1079.00	73.64	0.27	3.85
الصومال	934.21	108.55	89.59	940.43	106.26	89.85	0.67	2.11-
العراق	1222.75	2123.25	36.54	1377.75	2265.75	37.81	12.68	6.71
عمان	-	12.95	-	-	13.07	-	-	0.92
فلسطين	62.67	12.97	82.85	64.70	12.99	83.28	3.24	0.13
قطر	-	8.25	-	-	8.27	-	-	0.24
الكويت	-	3.35	-	-	4.14	-	-	23.51
لبنان	144.00	54.00	72.73	106.62	46.67	69.55	25.96-	-13.57
ليبيا	363.40	619.00	36.99	363.40	619.00	36.99	0.00	0.00
مصر	108.66	2527.02	4.12	78.50	2604.88	2.93	27.76-	3.08
المغرب	5566.50	440.00	92.67	6566.40	460.00	93.45	17.96	4.55
موريتانيا	137.40	63.80	68.29	92.62	89.56	50.84	32.59	40.38
اليمن	580.80	485.20	54.48	678.00	517.50	56.71	16.74	6.66
الموع	32969.50	10560.91	75.74	34400.02	10664.05	76.34	4.34	0.97

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربيـة، المجلد 19، الخرطوم 1999، ص ص،10-11

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الـوطن العـربي ، الخرطوم 1999، ص 31.

وتعتبر الموراد الأرضية الزراعية الغير مستغلة مجالا هائلا للتنمية الزراعية الأفقية، وهذا إذا ما تم معالجة المعوقات التي تعترض استغلالها بصفة دائمة، وقد كانت المساحة الزراعية القابلة للاستثمار في أواخر الثمانينات حوالي 133 مليون هكتار على مستوى الوطن العربي، وبلغ المستغل منها حوالي 55 مليون هكتار أي ما يعادل 40.6 % من إجمالي المساحة القابلة للزراعة[104]

وما يمكن ملاحظته هو أن معظم الأراضي الزراعية المتروكة حسب ما هو مبين في الملحق جدول رقم (05) والملحق جدول رقم (06) في كل من الجزائر والمغرب والسعودية والعراق، كما توجد بعض المساحات المتروكة في كل من تونس والسودان و وسوريا واليمن إضافة إلى باقي الدول العربية بنسب أقل أهمية من الدول السابقة الذكر.

---

[104] مقد عبيرات ، رسالة ماجستير ، مرجع سابق، ص 33.

- للمزيد من المعلومات : أنظر كل من:- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، استشراف صورة الزراعة العربية تحت مشاهد بديلة لعام2000

الخرطوم 1994، ص 36، 37.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم 1993،

ص 47.

المطلب الثالث : الموارد المائية واستخداماتنا الزراعية [105]

يتمتع الوطن العربي بموارد مائية تقدر بحوالي 292 مليار (متر مربع) سنويا وتوجه حوالي 173 مليار متر مكعب إلى أغراض زراعية وصناعية واستهلاك بشري، والتي منها حـوالي 140 مليار متر مكعب من المياه السطحية، و23 مليار متر مكعب من المياه الجوفية بالإضافة إلى حوالي 9.8 مليار متر مكعب من مصادر غير تقليدية كإعادة استخدام ميـاه الـصرف وتحليـة ميـاه البحر.[106]

وتشير دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن الموارد المتاحة من الميـاه الـسطحية تقدر بحوالي 56 % من المياه السطحية مستغلة كما تم ذكره آنفا بالأرقام.

[105] أنظركل من:- مقدم عبيرات ، مرجع سبق ذكره، ص 38.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة أوضاع الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبة في المنطقة العربية ، الخرطوم 1995، ص ص 86-89.

[106] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التنمية الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم 1992، ص27

كما أن كفاءة استخدام الري في المنطقة العربية ما تزال متأخرة نوعا ما، وبالتالي فالتحكم في عملية الري ووضع كفاءات واستكمال بعض المنشآت في هذا الشأن للتحكم والسيطرة على الموارد المائية تمكن من زيادة المساحة المزروعة إروائيا حوالي 8 مليون هكتار إلى 17 مليون هكتار [107].

كما تشير الدراسات على أنه يمكن توفير كميات هائلة من المياه السطحية عن طريق تشييد مشروعات التخزين على أنار دجلة والفرات والنيل، بالإضافة إلى مشروعات تقليل الفاقد من المياه كمشروع قناة "جونقلي" على النيل الأبيض، ودائما تشير نفس الدراسات إلى أن الموارد المائية التي يمكن توفيرها مستقبلا تقدر بحوالي 270 مليار متر مكعب سنويا، وهذا يبشر بخير على الأمة العربية إذا أرادت تحقيق قفزة هائلة في التنمية الزراعية اعتمادا على الري السطحي.

والجدير بالذكر هو أن ضعف كفاءة استغلال مياه الري ترتبط بنظام زراعة المحاصيل وخدماتا وتطبيق دورات زراعية غير مناسبة وكذا تخطيط وتنظيم تركيب محصولي يقتصد من استخدام المياه باعتباره العنصر الهام في الاستثمار الزراعي.

ولهذا يجب أن يكون هناك تنظيم شامل لدورات زراعية وتركيب محصولي رشيد بقصد استثمار الموارد المائية، والأرضية بأقصى حد من الجدارة الإنتاجية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الدول العربية الاهتمام بالتركيز على تنمية الموارد المائية المتاحة حاليا، وصيانتها والمحافظة عليها وحسن استخدامها والعمل بصفة مستمرة على تخفيض معدلات الفقد والتسرب والهدر، وكذا تطوير مفهوم إدارة الموارد المائية لتسير وفق أساليب علمية متقدمة، وذلك من أجل استثمار أهم مورد من موارد التنمية الزراعية الذي ، يزداد ندرة سنة بعد أخرى، فهو العامل المحدد للتوسع الزراعي.

المطلب الرابع : موارد الثروة الحراجية "الغابية " والمراعي .

---

[107] عدي قصور ، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

لقد أصبح الاهتمام بهذه الثروة من الأمور الهامة والحيوية والتي وضعت في مرتبة متقدمة من منظور اهتمامات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

ومن الجانب البيئي العام في الوطن العربي فإن الثروة العربية من الغابات والمراعي تعتبر محدودة نسبيا في مساحتها وفقيرة في نوعيتها، وهو ما يستدعي الاهتمام بهذه الثروة وصيانتها والحفاظ عليها فضلا عن تنميتها وتطويرها أفقيا ورأسيا.

وعلى الرغم من أهمية الثروة الغابية والمراعي، اقتصاديا وبيئيا على مستوى الوطن العربي، إلا أن المعلومات والإحصاءات الدقيقة تبقى غير كافية حول هذه الموارد، وسنحاول سرد المساحات التي تحصلنا عليها من تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية وهي كالتالي :

- تبلغ مساحة الأراضي الحراجية (الغابية) في الوطن العربي عام 1998 حوالي 93.98 مليون هكتار أي بنسبة تقدر بحوالي 6.7 % من المساحة الجغرافية للوطن العربي حيث زادت بمقدار 0.09 % أي بحوالي 85 ألف هكتار عما كانت عليه سنة 1997.[108]

وهذه الزيادة يمكن أن نقول عليها أنها تعكس بعض الجهود المبذولة لتنمية الثروة الحراجية لمواجهة الاستنزاف والتآكل الكمي والنوعي لها ، والتي نتيجتها بعض العوامل منها السلوكات البشرية غير العقلانية في كيفية التعامل مع هذه الثروة.

أما على مستوى الأقطار العربية في تواجد هذه الثورة الغابية، فإنها تتركز في بعض الأقطار و تنعدم في البعض الآخر، ففي السودان مثلا تتربع على حوالي 68.5 % من مساحة الموارد الغابية العربية كما هو مبين في الجدول رقم(1-6) وترتفع هذه النسبة إلى حوالي 92% إذا أضيف لها موارد هذه الثروة لكل من المغرب والصومال والجزائر[109] وفي هذه الموارد لم يطرأ

---

[108] لمزيد من المعلومات أنظر :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة أوضاع الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 83.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي 1999 مرجع سابق، ص ص 44-45.

- مقدم عبيرات ، مرجع سابق ، ص 35.

[109] أنظر كل من:

عليه أي زيادة باستثناء الجزائر والتي تزايدت مساحة هذه الثروة بنحو 65 ألف هكتار أي بنسبة تبلغ حوالي 1.7 %، كما زادت في سوريا بحوالي 15 ألف هكتار أي بنسبة 2.9% أمـا عـن أراضي المراعي فتشير المعلومات الواردة في الجدول رقم (1-6) أن مساحتها الإجماليـة علـى مستوى الوطن العربي تقدر بحوالي 349.53 مليون هكتار عام 1998 بزيادة قدرها 3.38 مليون هكتار بنسبة 1% عما كانت عليه عام 1997[110].

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير الشامل 1999 ، مرجع سابق ، ص 45.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات، التقرير الشامل 1999 ، الخرطوم ، ديسمبر 1995، ص 55

110 - التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

جدول رقم(1-6)

الموارد الحراجية والرعوية في الوطن العربي وتطوراتا خلال عامي(1997، 1998). (بالألف هكتار)

الدول	1997		1998		نسبة التغير خلال 1997، 1998	
	الغابات	المراعي	الغابات	المراعي	الغابات	المراعي
الأردن	130.91	6980.73	130.91	7000.00	0.00	0.28
الإمارات	300.00	-	300.00	-	0.00	-
تونس	628.75	2699.72	634.80	3064.60	0.96	13.52
الجزائر	3835.00	34361.00	3900.00	37387.00	1.69	8.81
جيبوتي	6.00	200.00	6.00	200.00	0.00	0.00
السعودية	2700.00	170000.00	2700.00	170000.00	0.00	0.00
السودان	64359.96	39480.00	64359.96	39480.00	0.00	0.00
سوريا	522.00	8283.00	537.00	8270.00	2.87	0.16-
الصومال	9040.00	43000.00	9040.00	43000.00	0.00	0.00
العراق	478.50	30.25	478.50	30.25	0.00	0.00
فلسطين	12.38	190.00	12.38	190.00	0.00	0.00
قطر	0.40	غ م	0.40	غ م	0.00	-
الكويت	2.00	136.22	-	136.22	-	-
لبنان	80.00	60.00	80.00	60.00	0.00	0.00
ليبيا	753.00	12712.00	753.50	12712.00	0.00	0.00

المغرب	9000.00	21000.00	9000.00	21000.00	0.00	0.00
موريتانيا *	44.00	13.80	44.00	غ م	0.00	-
اليمن	2000.00	7000.00	2000.00	7000.00	0.00	0.00
الموع	93893.40	346146.72	93977.45	349530.07	0.09	0.98

غ م : غير متاح

* عبارة عن الغابات المحمية

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، الملد 19 الخرطوم1999، ص ص ، 10 - 11

وما يلفت الانتباه هو أن التغيرات التي طرأت على مساحة الثروة الرعوية ترتبط أساسا بالأحوال المطرية وهو ما يجعلها تتذبذب بفعل عوامل التدهور.

وتشير الدراسات والتقارير القطرية ‘لى أن هناك جهود ملموسة باتجاه تطوير وتنمية الموارد الرعوية أفقيا ورأسيا وهذا نظرا لمدى أهمية هذه الثورة في رفع طاقات الإنتاج الحيواني.

ويظهر التطور في هذه الموارد بين عامي (1997-1998) من خلال الجهود التي تبذلها بعض الأقطار العربية ، منها الجزائر وتونس مع بعض التطورات المحدودة في كل من الأردن وسوريا، ففي الجزائر مثلا تمثلت الزيادة بحوالي 3.0 مليون هكتار بنسبة 8.8 % وفي تونس بلغت الزيادة حوالي 365 ألف هكتار بنسبة 13.5 % ، وفي الأردن زادت مساحة الأراضي بحوالي 20 ألف هكتار بنسبة 0.3 % فقط ، أما في سوريا فقد انخفضت فيها مساحة المراعي بحوالي 13 ألف هكتار بنسبة 0.16 % [111]

---

[111] أنظر كل من:

- المرجع السابق ، ص 47.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات، التقرير الشامل، مرجع سبق ذكره ، ص ص 55-56.

المبحث الثاني : الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الوطن العربي :

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادية العربي، باعتباره مصدر رزق لأغلب سكان العالم العربي في تلبية حاجياته الغذائية كما يساهم بقسط وافر في الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي [112].

ويعتبر الإنتاج الزراعي عنصرا هاما في بنية الصادرات لعدد من البلدان العربيـة، حيـث يساهم في جلب العملات الأجنبية لتمويل الأعباء الخارجية، وبالرغم من أنه يوظف قوى عاملـة كلية أكثر من غيره من القطاعات الأخرى إلا أنه يتصف بضعف عوامل إنتاجه المختلفة ولتوضيح ذلك نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب :

المطلب الأول : الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي.

المطلب الثاني : الإنتاج الزراعي العربي

المطلب الثالث : التجارة الخارجية الزراعية والغذائية

المطلب الرابع : معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والغذائية

---

[112] مقدم عبيرات ، رسالة ماجستير ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

المطلب الأول : الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي.

تشير الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (1-7) أن الناتج المحلي الإجمـالي بلـغ عـام 1998 حوالي 581.8 مليار دولار* بعد ما كان عام 1997 حوالي 597.7 مليـار دولار، أي بانخفاض قدره 15.9 مليار دولار وبزيادة 29.2 مليار دولار عن عام 1996 والذي بلغ حوالي 597.7 مليار دولار كما هو موضح في الملحق رقم (08).

ويرجع هذا الانخفاض أو التذبذب المحلي الإجمالي إلى الانخفاض المضطرب في الناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية وإذا ما قارنا هذه الأرقام خلال التسعينيات والثمانينات نلاحظ أن هنـاك ارتفاع معتبر خلال التسعينات، إلا أن هذا الارتفاع لا يعكس الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بالنمو الاقتصادي من جهة والزيادة الكبيرة في عدد السكان[113].

وتجدر الإشارة إلى وجود تفاوت كبير بين مجموعة الدول النفطية وغير النفطية في قيمـة الناتج المحلي الإجمالي والذي يتراوح في المجموعة الأولى ما بين 5.9 مليار دولار في البحـرين و 126.2 مليار دولار في السعودية عام 1998، كما هو موضح في الجدول رقم (1-7) أما في المجموعة الثانية فنجده يتراوح ما بين 600 ميلون دولار في جيبوتي و 77 مليار دولار في مصر، كما بلغ في السودان 9.56 مليار دولار **.

---

* قيم الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي مقيمة بسعر التكلفة وبالأسعار الجارية.

113 أنظر كل من :- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التنمية الزراعية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

- مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

** لمزيد من المعلومات حول باقي الدول، أنظر الملحق جدول رقم (08).

دول رقم (1-7) **الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي ومتوسط نصيب الفرد** في **الوطن العربي** **خلال الفترة (1997-1998)**

الدول	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)		الناتج الزراعي (مليون دولار)		الأهمية النسبية للناتج الزراعي (%)		معدل التغير في الناتج الزراعي بين 97-98 %	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي - دولار -		معدل التغير للفرد بين 97-98
	1997-	1998	1997-	1998	1997	1998		1997-	1998	
الأردن	5961.00	6207.00	208.00	186.00	3.49	3.00	10.58-	45.22	39.11	13.50-
الإمارات	49185.00	46308.00	1498.00	1589.00	3.05	3.43	6.07	570.88	533.94	6.47-
البحري	6014.00	5787.00	56.00	57.00	0.93	0.98	1.79	90.27	88.65	1.79-

ن										
تونس	16571.00	17435.00	2529.00	2494.00	15.26	14.30	-1.38	273.60	265.56	2.94-
الجزائر	44047.00	42481.00	4519.00	5267.00	10.26	12.40	16.55	156.26	179.93	15.15
جيبوتي	584.00	600.00	15.00	16.00	2.57	2.67	6.67	25.13	26.45	5.26
السعودية	144084.00	126209.00	8919.00	9052.00	6.19	7.17	1.49	610.95	598.61	2.02-
السودان	9606.00	9563.00	4822.00	5000.00	50.20	52.28	3.69	169.40	169.51	0.07
سوريا	16613.00	16206.00	4282.00	4733.00	25.77	29.21	10.53	283.58	303.46	7.01
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	87479.00	88040.00	26465.00	28495.00	30.25	32.37	7.67	121.97	1260.92	4.90
عمان	15723.00	14001.00	415.00	404.00	2.64	2.89	-	184.04	176.65	4.01-

							2.65			
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	11209.00	10388.00	80.00	82.00	0.71	0.79	2.50	153.85	154.43	0.38
الكويت	30928.00	25952.00	120.00	121.00	0.39	0.47	0.83	54.33	53.28	1.92-
لبنان	14885.00	16168.00	1161.00	1262.00	7.80	7.81	8.71	371.40	397.82	7.11
ليبيا	33994.00	35053.00	2357.00	2669.00	6.93	7.61	13.24	507.214	558.12	10.04
مصر	70807.00	77397.00	12490.00	13541.00	17.64	17.50	8.41	210.13	223.06	6.15
المغرب	33514.00	38128.00	5132.00	6251.00	15.31	16.39	21.80	187.92	225.06	19.77
موريتانيا *	924.00	858.00	235.00	218.00	25.43	25.40	-7.23	87.08	87.44	9.93-
اليمن	5559.00	4988.00	876.00	868.00	15.76	17.40	-0.91	53.09	50.76	4.93-

المجموع	597687.00	581769.00	76179.00	82305.00	12.75	14.15	8.04	296.49	312.27	5.32

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (19) الخرطوم 1999، ص ص، 12، 13.

ومما يثير الانتباه هو أن الناتج المحلي الإجمالي يتركز في تسعة دول معظمهـا دول منتجـة ومصدرة للنفط وهي السعودية، العراق، الجزائر، مصر، الإمارات، ليبيـا والكويـت وتـونس والمغرب*

أما فيما يخص التفاوت بين التركز النسبي للناتج المحلي الإجمالي ونظيره السكاني، حيث أن غالبية الأقطار العربية ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع نسبيا تنخفض فيها الكثافة السكانية، بـل تعتبر في بعض الأحيان أقل الدول العربية كثافة سكانية مثل قطر والبحرين والكويت والإمـارات وسلطنة عمان والتي لا يتجاوز سكانها 8.5 مليون نسمة وهو ما ينعكس على تقديرات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[114].

أما عن الناتج الزراعي المحلي العربي فتشير التقديرات لعامي 1997، 1998 والمقدرة بالأسعار الجارية أن معدل النمو في القطاع الزراعي بلغ حوالي 8% على المستوى العام للـوطن العربي ، أما على مستوى الأقطار العربية فلم يكن معدل نمو القطاع الزراعي موجبا في جميع الحالات حيث أن هناك بعض الدول كالأردن وتونس وعمان وموريتانيا واليمن حققت معدلات نمو سالبة تراوحت ما بين 10.6 % كما هو الحال في الأردن وحوالي 0.9 % كما في اليمن [115].

وفيما يخص قيمة الناتج المحلي الزراعي على مستوى الوطن العربي في عام 1989 بلـغ نحو 82.3 مليون دولار بزيادة قدرها 6.12 مليار دولار عن عام 1997 كما هو موضـح في الجدول رقم (1-7) ، وما تجدر الإشارة إليه هو أن الناتج المحلي الزراعي قد سجل تطورا إيجابيا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي والذي سجل تراجعا فيما بين عامي(1997-1998) بمعـدل 2.7 % وهو ما يؤكد على تحقيق أداء نسبي في القطاع الزراعي [116] بالمقارنة بالأداء الاقتـصادي

---

* من الواضح جدا أن ارتفاع أسعار النفط الغير مرتقبة خلال سنة 2000، من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول النفطية.

114 المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات، التقرير الشامل، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

115 المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 1999، مرجع سابق ، ص 53.

116 أنظر : نفس المرجع السابق.

العربي العام والذي تأثر سلبا بسبب تراجع عائدات النفط خلال عامي(1997-1998)حيث كانت أهم التطورات السلبية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط.

ومن جانب الأهمية النسبية للقطاع الزراعي العربي ** فلا يزال هذا القطاع يمثـل أهميـة نسبية مرتفعة في معظم الدول لاسيما إذا ما قورن بإجمالي الناتج المحلي من القطاعات الاقتصادية باستثناء النفط، وقد شهد عام 1998 ارتفاعا في الأهمية النسبية للناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العام للوطن العربي حيث بلغت تلك الأهمية نحو 14.15 % مقارنة بعـام 1997 والتي بلغت 12.75 % عام 1997 كما هو مبين في الجدول رقم (1-7)[117].

وقد تركزت تلك الأهمية حول تطور مستوى الناتج المحلي الزراعي في السودان، حيـث ارتفعت من 50.20% عام 1997 إلى 52.28 % عام 1998 أما في العـراق فوصـلت إلى 32.77 % بعد ما كانت 30.25% وفي سوريا ارتفعت مـن 25.77% إلى 29.21 % ، وفي اليمن من 15.76 % إلى 17.40 % وفي المغـرب مـن 15.31 % إلى16.39 %،وفي الجزائر من 10.26 % إلى 12.40 % خلال نفس الفترة، وبرغم الأهمية النسبية للناتج المحلي الزراعي في نظيرتها من الدول الخليجية وليبيا، إلا أنها قد تزايدت أيضا في مختلف هـذه الـدول بدرجات متفاوتة [118] كما هو موضح في نفس الجدول تحت رقم (1-7) والملحق جـدول رقم (08).

أما عن تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي للوطن العربي نجد أن هنـاك تحسن على مستوى الوطن العربي وذلك بنسبة بلغت حوالي 5.32 % حيث وصل هذا المتوسط عام 1998 إلى 312.3 دولار للفرد بعد ما كان عام 1997 حوالي 296.5 دولار للفـرد الواحد كما هو مبين في الجدول رقم (1-7) والملحق في جدول رقم (08).

---

[117] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم 1999، مرجع سابق، ص 55.

[118] نفس المرجع السابق ، ص ص ، 54.-55.

** فيما يتعلق بالأهمية النسبية للناتج المحلي الزراعي بصفة عامة ، فإننا نجد أنه كلما تقدمت الدول في مسار التنمية الإقتصادية ، وبخاصة الدول النامية ، كلما تراجعت الأهمية النسبية للناتج المحلي الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي وذلك في المدى الطويل نسبيا ، حيث تحقق القطاعات الزراعية معدلات أقل من القطاعات الصناعية وهو ما يلاحظ الدول في الدول الصناعية الحديثة ، فضلا عما يلاحظ في الدول المتقدمة من إنخفاض الأهمية النسبية للناتج الزراعي برغم تطور القطاعات الزراعية ووفرة إنتاجها وتقدم أساليبها وتقنياتها .

وبما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي قد حسب بالمتوسط الحسابي، فإننا نجد هذا الرقم يتفاوت من قطر عربي إلى آخر حسب درجة تطور القطاع الزراعي في كل قطر، حيث نجد أن هناك دول حققت تطورات إيجابية في هذا المؤشر وبعضها الآخر تناقص فيها.

ومن أمثلة ذلك نجد أن هناك ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي في كل من المغرب والجزائر وليبيا، حيث بلغ حوالي 19.8% و 15.2 % و 10% على التوالي، كما أن هناك تطورات إيجابية حيث تراوحت بين 5% و 10 % عل التوالي في عدد من الدول ** مثل سوريا والعراق ولبنان ومصر، أما في السودان وقطر فلم يسجل أي تطور في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي، بينما حققت بعض الدول تغيرات سلبية في هذا المتوسط حيث تناقص بمعدلات بلغت نحو 13.5 % في الأردن و 9.9 % في موريتانيا و 6.5 % في الإمارات وتراوحت نسبة التناقص فيما بين 1.5 % إلى 4.5 % في كل من البحرين وتونس و السعودية والكويت واليمن.

وما يلاحظ في هذه الأرقام حول الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي هو أن أغلب الدول النفطية حققت معدلات أدنى من غيرها في الناتج المحلي الزراعي، وهو ما يعكس مدى أهمية القطاع الزراعي في الدول الغير نفطية أو بالأحرى يعتبر هذا القطاع ذو أهمية بالغة في بنيانا الاقتصادي على عكس الناتج المحلي الإجمالي والذي نجده يمثل حوالي ثلاثة أرباع المبلغ مركزا في الدول المنتجة والمصدرة للنفط وهو ما يؤكد مدى أهمية القطاع الصناعي على القطاع الزراعي في هذه الدول .

** كل الأرقام المشار إليها موجودة في الجداول والملاحق

لمطلب الثاني : الإنتاج الزراعي العربي

1- إنتاج الحبوب : بلغ حجم الإنتاج الإجمالي من الحبوب في الوطن العربي عام 1998 حوالي 46.1 مليون طن بزيادة قدرت بحوالي 7.1 مليون طن بنسبة 18.3 % مقارنة بعـام 1997، كما هو مبين في الجدول رقم (1-8).

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة تحققت في الدول التي يسودها نظام الزراعة المطرية لهذه المجموعة من المحاصيل، حيث نجد تطور هذا الإنتاج في المغرب بحوالي 2.6 مليون طن بنسبة 62 % عـن عام 1997، بينما بلغت تلك الزيادة حوالي 2.2 مليون طن أي ما يعادل ضعف الإنتاج عـن العام السابق، كما تحققت في السودان زيادة قدرها 1 مليون طن بنسبة 26% كما بلغت الزيادة في كل من سوريا وتونس حوالي 944 و 611 ألف طن بنسبة تبلغ حوالي 22% و 58 % لكل منهما على الترتيب.

أما باقي الدول فلم تحقق تطورا ملموسا، كما هو موضح في الملحق جدول رقم 10[120]
ومن جهة فإنه من جملة المحاصيل الاستراتيجية نجد القمح و الذي ساهم بأكبر كمية من الزيادة في إنتاج الحبوب ، حيث زاد الإنتاج منه عام 1998 بما يقرب 5.14 مليون طن والتي تمثل حوالي 31.4 % عن العام السابق، كما زاد الإنتاج من الشعير بحوالي 1.18 مليون طـن أي بنـسبة 28.3% والإنتاج من الذرة الرفيعة والدخن بحوالي 1.69 مليون طن أي بنسبة تبلغ حـوالي 29.3% بينما كانت نسبة الزيادة من الذرة الشامية متواضعة، حيث بلغت حوالي 102 ألف طن بنسبة تبلغ نحو 2.5%، وفي المقابل فقد تراجع الإنتاج من الأرز بمليون طن أي بنسبة حوالي 17.1 % من إنتاج العام السابق 1997، ويرجع سبب هذا التراجع إلى الدول المنتجـة لهـذا المحصول إلى الحد من المساحات المزروعة منه في إطار ترشيد استخدام الموارد المائية التي يـستهلك منها هذا المحصول كميات كبيرة منها، وقدرت نسبة تقليص المساحات المزروعة من الأرز حوالي 129.7 ألف هكتار والتي تمثل حوالي 16.3 % عن العام السابق 1998، كما هو موضـح في الجدول رقم (1-8).

---

[120] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 1999، مرجع سابق ، ص 59.

جدول رقم (1-8)

تطور الإنتاج من أهم المجموعات السلعية الغذائية في الوطن العربي خلال عامي (1997، 1998).

المساحة ألف هكتار الإنتاج : ألف طن الأعداد : ألف رأس.

	المساحة أو الوحدة	الإنتاج	المساحة أو الوحدة	الإنتاج	المساحة أو الوحدة	الإنتاج
الإنتاج النباتي	1997	1997	1998	1998	معدل التغير	بين 97-98
إجمالي الحبوب	27982.96	38974.55	32555.95	46097.22	16.34	18.28
القمح	9415.60	16383.23	11987.15	21518.79	27.31	31.35
الذرة الشامية	1687.24	7022.33	1595.79	7198.68	-5.42	29.26
الذرة الرفيعة والدخن	9483.47	507768	10432.28	6563.59	10.00	29.26
الأرز	795.36	5827.89	665.63	4830.61	-16.31	-17.11
الشعير	6347.76	4218.97	7670.11	5412.22	20.83	28.28
إجمالي الدرنات	397.38	6900.86	425.10	7881.03	6.98	1.28
البطاطس	369.76	6532.55	374.09	7043.03	1.17	7.81
قصب السكر	202.54	19560.61	215.29	20862.27	6.30	6.65
الشوندر السكري	127.67	5427.70	133.72	6462.61	4.78	19.07
البذور الزيتية	3874.79	3380.15	3248.44	2627.93	-16.16	-22.25

الألياف	852.52	2320.58	812.13	1922.50	4.74-	17.15-
القطن	846.32	2261.46	804.20	1863.73	4.98-	17.59-
الخضر	2089.49	35289.40	2155.36	36199.90	3.17	2.58
البقوليات	1183.90	1218.11	1208.63	1477.71	2.09	21.31
الفاكهة		24781.19		25892.35	-	4.48
الإنتـ ـ ـاج الحيواني			52967.00	1719.09		
أبقار	51273	1735.48	237107.00	1284.66	3.30	0.49-
أغنام وماعز	230960	1234.86	11915.64	207.23	2.66	4.03
جمال	11863.70	192.64	-	1780.66	0.44	7.58
لحوم ودواجن	-	1807.42	-	891.42	-	1.48-
بيض	-	829.74	-	2469.71	-	7.43
أسماك	-	2550.49	-	18654.64	-	3.17-
اللبن	-	17784.23				4.89

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربيـة، المجلد 19، الخرطوم 1999، ص ص 2-4.

2- إنتاج الدرنات

تفيد المعلومات الواردة من الجدول رقم (1-8) والملحق جدول رقـم (16)، أن إنتـاج الوطن العربي من الدرنات والمتمثلة أساسا في مادة البطاطس بلغ حوالي 7.88 مليون طن عـام

1998 وذلك بزيادة تبلغ نحو 980 ألف طن أي بنسبة حوالي 14.3 % عن عام 1997 وترجع هذه الزيادة إلى رفع الإنتاج في معظم الدول العربية لا سيما الدول المنتجة الرئيسية، حيث نجدها في مصر زادت بمقدار 11.4% ما بين عامي 1997 و 1998 كما بلغ هذا التطور في الإنتاج حوالي 16.1 % في الجزائر، بينما تراجع إنتاج الدرنات في المغرب وهي من الدول المنتجة الرئيسية له بحوالي 6.2%، وفيما عدا هذه الدول الثلاثة، التي تبلغ طاقة إنتاجها حوالي 56% من مجموع الإنتاج العربي من الدرنات، كما شهد الإنتاج تطورا إيجابيا في معظم الدول العربية الأخرى بمعدلات متفاوتة، كما هو الشأن في الأردن والسعودية وسوريا وليبيا ولبنان واليمن، وفيما عدا الدول السابقة الذكر، فإن باقي الدول لا تشكل أهمية تذكر في مجموع الإنتاج العربي من الدرنات كما هو موضح في الجدول رقم (1-8)، والملحق شكل رقم (1) وباعتبار أن مادة البطاطس تمثل المحصول الرئيسي من مجموع إنتاج الدرنات، ولذا فقد بلغت حوالي 88% من المساحة المخصصة لهذا المنتوج ،وحوالي 90% من الإنتاج[121]، حيث تمثل النسبة الباقية، البطاطا الحلوة وتعتبر مادة البطاطس من المحاصيل التصديرية الهامة بالنسبة لعدد من الدول المنتجة لها وخاصة مصر والمغرب.

3- إنتاج المحاصيل السكرية.

تتمثل هذه المحاصيل في قصب السكر والشمندر السكري ونظرا لما تتطلبه من موارد مائية كبيرة خاصة قصب السكر، فإنه نجد أن السياسات الزراعية لم تعمل على التوسع في إنتاج هذه المحاصيل خاصة في الدول المنتجة له ، حيث نجد أن مساحة قصب السكر بلغت حوالي 215.3 ألف هكتار عام 1998 كما هو موضح في الملاحق جدول رقم (17) والجدول رقم (18)، أين نجدها لم تحقق زيادة ذات أهمية تذكر، كما بلغت مساحة الإنتاج في متوسط الفترة (91-1995) حوالي 212.8 ألف هكتار، بينما ارتفعت مساحة الشمندر السكري من حوالي 124.6 ألف هكتار إلى حوالي 133.7 ألف هكتار خلال الفترة المذكورة أما عن الإنتاج فتشير المعلومات الواردة في الملاحق المذكورة أن الإنتاج من المحاصيل السكرية سجل تزايدا ملحوظا فيما بين عامي (1997-1998) وكان هذا التزايد أكثر أهمية لمحصول الشمندر السكري الذي تطور إنتاجه من حوالي 5.43 إلى 6.46 مليون طن[122]، أي بنسبة

---

121 أنظر الجدول رقم (1-8) والملحق جدول رقم (16).

122 أنظر كل من :- التقرير السنوي للتنمية الزراعية لعام 1999، مرجع سبق ذكره، ص 66

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،السياسات الزراعية في عقد الثمانينات مرجع سبق ذكره، ص 67.

تبلغ حوالي 19.1% ، بينما ارتفع إنتاج قصب السكر من حوالي 19.56 مليـون طـن إلى 20.86 مليون طن أي بنسبة زيادة تقدر بـ 6.7%.

أما على مستوى الأقطار العربية ، فنجد منتوج قصب السكر يكاد ينحصر في ثماني دول وهـي مصر السودان و التي بلغ إنتاجها حوالي 93.5 % من مجموع الإنتاج العربي مـن قـصب السكر (أنظر الملاحق جدول رقم (18) ورقم (19).

وبالنسبة لمحصول الشمندر السكري فينتج في سبع دول عربية تأتي المغـرب وسـوريا في مقدمتها من حيث الأهمية النسبية والتي تمثل ما يقارب 92.5% من الإنتاج العربي لهذه الـدول الثلاث.

4- إنتاج البقوليات :

بلغ إنتاج البقوليات تطور ملحوظ خلال عام 1998 مقارنة بعام 1997، حيث قـدر إنتاج 1998 حوالي 1.47 مليون طن بعدما كان 1.22 مليون طن في العام السابق أي بنـسبة قدرها حوالي 21.3%، ويرجع هذا التطور في الإنتاج إلى تحسن مستوى الإنتاجية، حيـث لم تشهد زيادة في المساحة المزروعة بهذا المحصول أهمية تذكر كما يوضحه الجـدول رقـم (1-8)، وفيما يخص أهمية هذا الإنتاج على مستوى الأقطار العربية، فإنه يتوزع عبر مختلف الأقطار، ولكن بنسبة قليلة باستثناء بعض الدول كمصر والتي تنتج حوالي 39.4 % من إنتاج الوطن العربي مـن هذا المحصول عام 1998 بزيادة قدرت بـ 40.8 % عن العام السابق، أما في سـوريا فقـدر الإنتاج بحوالي 17.4% من الإنتاج العربي، وتعتبر هذه النسبة المرتبة الثانية بعد مصر على مستوى الوطن العربي، وهذا بزيادة قدرها 42.5% عن عام 1997، وتأتي المغرب في المرتبة الثالثة مـن إنتاج البقوليات بعد مصر وسوريا بحوالي 16.6% عام 1998، بزيادة قدرها 14.7% عن عام 1997 وإضافة إلى هذه الدول الثلاثة الرئيسية، فقد شهد الإنتاج من هذا المحصول في باقي الدول العربية تطورا ملحوظا كما هو الحال في الجزائر وتونس والأردن ولبنان واليمن والعـراق، وفي المقابل تراجع الإنتاج لهذا المحصول فيما بين عامي(1997-1998) في كل من السودان وليبيا، أما الباقي، فلا يشكل إنتاج البقوليات أهمية تذكر.

وبالرغم من الإنتاج المذكور سابقا، كما هو مبين في الجدول السابق، تبقى كمية هذا المحصول غير كافية على مستوى الوطن العربي سواء على مستوى كل قطر أو على مستوى التجارة البينية، حيث لا يوجد بلد يقوم بإنتاج فائض وتسويقه داخل الوطن العربي أو خارجه.

5- إنتاج البذور الزيتية [123] :

إن إنتاج البذور الزيتية يبقى غير كافي لسد الاحتياجات الغذائية للوطن العربي، وتبقى الفجوة الغذائية كبيرة جدا بسبب عدم تطابق معدلات نمو الإنتاج ومعدلات نمو الاستهلاك.

وفي المقابل فإن المساحات المزروعة من هذا المحصول على نوعين مساحات إروائية ومساحات زراعية مطرية، وتبقى المساحات المزروعة مطريا أكبر من المساحات الإروائية حيث نجد الإنتاجية في النوع الأول ضئيلة جدا مقارنة بالزراعة المروية من هذا المحصول، وعند إضافة بذرة القطن إلى البذور الزيتية ** فإن جملة الإنتاج من البذور الزيتية يقدر بحوالي 2.6 مليون طن عام 1998 بعدما كان عام 1997 حوالي 3.8 مليون طن، وهذا بنسبة تراجع قدرها حوالي 22% ومنه يبقى الأداء التنموي من هذا المحصول يشكو من قصور حاد أين وصل إلى أدنى مستويات الإنتاج عام 1998 مقارنة بالسنوات السابقة وبالمحاصيل الأخرى الواردة في الجدول السابق.

ويبقى هذا المحصول يتركز في ثلاثة دول عربية هي السودان ومصر وسوريا بنسبة إنتاج تقدر بـ 86% من الإنتاج العربي من محاصيل البذور الزيتية، حيث بلغت نسبة الانخفاض في الإنتاج لهذا المحصول حوالي 62.5 % في السودان وحوالي 19.7% في مصر وما يقرب من 2.3% في سوريا، وعلى خلاف هذه الدول فقد كان إنتاج هذا المحصول إما في تراجع أو مستقر في باقي الدول العربية باستثناء كل من العراق والجزائر حيث حققت تطورات موجبة في إنتاج هذه البذور بين عامي 1997-1998.

6- إنتاج محاصيل الخضر

123 أنظر الملحق جدول رقم (19).

** إن إجمالي الإنتاج من البذور الزيتية يشمل بذرة القطن الغير واردة في الجدول رقم (1-8).

يعتبر إنتاج محاصيل الخضر من المحاصيل التي تدر عوائد نقدية مرتفعة نسبيا، ولهذا يعتبر قطاع إنتاج الخضر من القطاعات الزراعية الفرعية المتطور نسبيا، وهو ما جعل الاهتمام بهذه المحاصيل جد معتبر وهذا من خلال إدخال الأساليب والمدخلات والمعاملات الزراعية لها، كما نجد أن إنتاج الخضر يعتمد على الزراعة المروية، مع تزايد المساحات المزروعة التي تعمل بنظم ري حديثة أو ما يسمى بنظم الزراعة المحمية، حيث نجد المتغيرات السوقية محليا وخارجيا من أهم العوامل التي ترتبط بالظروف الإنتاجية لها.

وفي الواقع فإن إنتاج الخضر حقق تطورا محدودا نسبيا في الوطن العربي بين عامي (1997-1998)، وهذا بزيادة قدرها 2.6% حيث وصل إلى حوالي 36 مليون طن بعدما كان 35.3 مليون طن عام 1997، وترجع زيادة الإنتاج إلى التوسع في المساحة المزروعة بصفة أساسية، دون الزيادة في الإنتاجية كما هو موضح في الجدول رقم (1-8)والملحق جدول رقم (20).

أما على مستوى الأقطار العربية ، فنجد أن إنتاج محاصيل الخضر منتشرة عبر كامل الأقطار، حتى وإن تباينت معدلات الإنتاج فيما بينها، وهذا حسب الأنماط الاستهلاكية والغذائية، ومن خلال ذلك نجد أن إنتاج مصر من الخضر بلغ عام 1998 حوالي 38.8% من إنتاج الوطن العربي للخضر، بينما نجد كل من العراق والسعودية وسوريا والجزائر تنتج حوالي (3/1) ثلث الإنتاج الإجمالي من الوطن العربي، أما تونس والمغرب والسودان ولبنان فيبلغ إنتاجهم حوالي 17.2 % من مجموع الإنتاج العربي، وتبقى الدول الأخرى الغير مذكورة سابقا تنتج ما قيمته 11.3% من إجمالي إنتاج الخضر في الوطن العربي.

وتبقى مصر وسوريا والسعودية والجزائر وتونس الدول الرئيسية في إنتاج الخضر على مستوى الوطن العربي وهذا بحوالي 28.7% و 22.7% و 20.1% و 8.1% و 6.8% على التوالي، بينما حققت كل من العراق والمغرب والسودان تناقصا ملحوظا في إنتاج هذا النوع من المحاصيل.

وفيما عدا الدول المذكورة والمنتجة الرئيسية للخضر، فقد حققت كل من الأردن و البحرين وعمان انخفاضا ملحوظا كما تزايد الإنتاج في كل من الكويت وموريتانيا واليمن كما هو موضح في الجدول رقم (1-8) والملحق جدول رقم (20).

7- إنتاج محاصيل الفاكهة :

يعتبر منتوج الفاكهة بصفة عامة من المنتوجات التي تشهد زراعتها وإنتاجها تطورات هامة ودون تراجع، حيث نجدها حققت تطورات إيجابية وهامة خاصة في الدول الرئيسية، حيث بلغ إنتاج الفاكهة في الوطن العربي عام 1998 حوالي 25.9 مليون طن[124] وهذا بزيادة قدرها 1.1 مليون طن عن عام 1997 حيث بلغ معدل الزيادة حوالي 4.5%.

وقد حققت كل من مصر والمغرب وسوريا والسودان والجزائر وتونس والسعودية حوالي 25% و 11.8 % و 11.4% و 10.7% و 5.8 % و 4.9 % و 4.6 % على التوالي من مجموع إجمالي الإنتاج العربي وتعتبر هذه الدول الرئيسية في إنتاج الفاكهة وهذا بمعدل 74.2 % على مستوى الوطن العربي لعام 1998.

وبالرغم من هذا الحجم من الإنتاج فإن معظم الدول تستورد هذه المادة من الفواكه باعتبارها لا تسد احتياجاتنا الغذائية كما تعتبر بعض الفواكه سلع ضرورية لأغلب الأفراد مقارنة بالمحاصيل الإستراتيجية الغذائية.

8- إنتاج محاصيل الألياف :

يعتبر القطن المحصول الرئيسي من بين محاصيل الألياف في الوطن العربي، كما تقتصر زراعته على عدد قليل من الدول كمصر وسوريا اللتان تعتبران، الدولتان الرئيسيتان في إنتاج القطن، حيث تنتج ما يقرب من 85% من إجمالي الإنتاج في الوطن العربي، تأتي السودان في المرتبة الثالثة بحوالي 10% بالإضافة إلى كميات متواضعة من الإنتاج في كل من العراق واليمن والمغرب والصومال وتونس.

ويمثل إنتاج القطن حوالي 97% من إجمالي إنتاج الألياف، كما يبقى يخضع لتقلبات حساسة، ترتبط هذه التقلبات بظروف الأسواق العالمية وما يطرأ عليها من تغيرات، ولذا فقد شهد إنتاج محاصيل القطن في الوطن العربي زيادة بلغت حوالي 12% فيما بين عامي(1996-1997)، وتراجعت هذه الزيادة في الإنتاج عام 1998، بلغت نسبها حوالي 17.6%، ويرجع هذا الانخفاض إلى التراجع في المساحة المزروعة والإنتاجية معا.

---

124 أنظركل من:- الجدول رقم (1-8) والملحق جدول رقم (21).
- التقرير السنوي للتنمية الزراعية عام 1999، مرجع سابق، ص 69.

ويمكن تفسير عدم انتشار إنتاج القطن على مستوى الأقطار العربية هو أنه يتطلب تقنيات معتبرة ، إضافة إلى أنه يتطلب موارد مائية ضخمة في عملية إنتاجه، لذا نجد العديد من الدول تحجم عن الاستثمار في مجال إنتاج القطن خاصة في المناطق التي تفتقر إلى الموارد المائية الكافية له، وهو ما يجعل المزارعين العرب يتجنبون إنتاجه ، الشيء الذي جعل معظم الدول العربية إن لم نقل كلها مستوردة لمادة القطن من خارج المنطقة العربية باستثناء مصر التي تصدر جزء مما تنتجه وليس جزء من فائضها الإنتاجي.

9- إنتاج المنتجات الحيوانية الرئيسية :

تتمثل المنتجات الحيوانية الرئيسية في اللحم واللبن، حيث تضم التربية والرعاية البيطرية والتي تلعب دورا هاما في الاهتمام بالإنتاج الحيواني، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، يعتبر توفر الأعلاف أيضا جانبا مهما ومؤثرا في إنتاج المنتجات الحيوانية، سوءا الأعلاف الطبيعية ذات المصادر الرعوية، أو الأعلاف المصنعة.

وتجدر الإشارة إلى أن الظروف المناخية المرتبطة بحالة الأمطار على الأراضي الرعوية لها آثار هامة على الإنتاج الحيواني باعتبارها تلعب دورا أساسيا في رفع الثروة الحيوانية الرعوية، والذي لا يزال يشكل أهمية كبيرة في تركيب الثروة الحيوانية على مستوى الوطن العربي.

وعلى الرغم من هذه العوامل المرتبطة بالإنتاج الحيواني وغيرها من العوامل، فقد شهد عام 1998 من إنتاج لحم الأغنام والماعز تطورات متباينة من المنتجات الحيوانية حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي 4% مقارنة بعام 1997 كما زاد إنتاج لحوم الجمال بحوالي 7.6 % ، بينما تراجع إنتاج اللحوم من الأبقار بحوالي 0.89% ، كما هو مبين في الجدول رقم (1-8) والشكل رقم (1-1) ، كما انخفض أيضا الإنتاج من لحوم الدجاج بنسبة تبلغ حوالي -1.5 % ومن الثروة السمكية بنسبة قدرت بـ -3.17% أما إنتاج كل من البيض والألبان فقد شهد تطورا إيجابيا بلغ حوالي 7.4% و 4.9 % لكل منهما على الترتيب (أنظر الملحق جدول رقم 22).

وعلى العموم فقد شهد الإنتاج الحيواني على مستوى الوطن العربي تطورا ملحوظا قدر بحوالي 1.5%، ويرجع هذا التطور إلى الزيادة في الإنتاج التي شهدتها السودان بنسبة قدرت

بحوالي 6.8 % ، حيث يعتبر هذا البلد من الدول العربية الرئيسية في إنتاج اللحوم كما زاد أيضا في الإنتاج الحيواني على مستوى الوطن العربي، كل من سوريا بنسبة 3.9% وتونس بحوالي 3.2% والجزائر بحوالي 0.7% وهذا بالرغم من تناقصه في كل من مصر والمغرب، حيث قدرت نسبة التناقص بحوالي 15.2% و 4.4% على الترتيب.

أما بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء فقد شهد تطور ملحوظ عام 1997 مقارنة بمتوسط الفترة (91-1995) وهذا بزيادة قدرها 17% ثم تراجع عام 1998 مقارنة بعام 1997 كما هو موضح في الشكل رقم (1-1)، أما بالنسبة للإنتاج من الثروة السمكية فقد شهد هو الآخر تطورا إيجابيا خلال الفترة (متوسط الفترة (91-1995) و 1997) وهذا بزيادة قدرها 25% ثم زاد عام 1998 بنسبة تقدر بأقل من الزيادة الأولى وهي 5% كما هو موضح في الشكل رقم (1-1).

المطلب الثالث : التجارة الخارجية الزراعية والغذائية [125]

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في البنيان الاقتصادي الوطني لأي دولة، وهو ما تبينه موازين التجارة الخارجية باعتبارها مؤشرات قياس العجز والقوة للأداء الاقتصادي العام.

وتمثل موازين التجارة للسلع الغذائية الأهمية البالغة باعتبارها ترتبط بالجانب الحيوي للأمن الغذائي للدول ومدى قدرتا على الاعتماد على الذات لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وتصدير الفائض لبعض السلع والمنتجات الغذائية[126].

وللتوضيح أكثر سنحاول بإسهاب توضيح مدى مساهمة التجارة الخارجية الزراعية الغذائية في الاقتصاد العربي، من خلال التطرق إلى موازين التجارة الزراعية الغذائية وهذا بعرض أهم الواردات والصادرات من السلع الزراعية الغذائية.

---

[125] مقدم عبيرات : مرجع سابق، ص ص ، 89-90.

[126] أنظر كل من :- التقرير السنوي للتنمية الزراعية عام 1999، مرجع سابق، ص 80.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات، التقرير الشامل ، مرجع سابق،ص ص 33 - 35.

1- الموازين التجارية الزراعية الغذائية :

ما زال الميزان التجاري والزراعي العربي يعاني من عجز من كون أن قيمـة الـوا ردات الزراعية تفوق الصادرات خلال السنوات الأولى للتسعينات، حيث بلغت قيمة العجز عام 1998 حوالي 19.8 مليار دولار حتى وإن حققت تطورا إيجابيا مقارنة بعام 1997 والذي بلـغ فيـه العجز حوالي 20 مليار دولار، وسنحاول معرفة ذلك مـن خـلال التعـرض إلى الـصادرات والواردات لأهم لسلع الزراعية والغذائية.

أ- الواردات من أهم السلع الزراعية والغذائية :

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (1-9) أن قيمة الواردات مـن الـسلع الزراعيـة والغذائية بلغت حوالي 19.8 مليار دولار عام 1998، وهذا بزيادة قدرها 1.45 % وتتصدر مجموعة الواردات لأهم هذه السلع مجموعة الحبوب والدقيق بما يقرب ثلث قيمة الواردات للوطن العربي تليها مجموعة الألياف ومشتقاتها بنسبة تقدر بـ 11.25 % والزيوت النباتيـة والبـذور الزيتية بنسبة حوالي 10.25 % والسكر حوالي 7.79 % حيث تشكل هذه الـسلع الـسابقة الذكر ما يقرب من 62.9% من إجمالي قيمة الواردات للسلع الزراعية والغذائية للوطن العربي عام 1998، والتي بلغت في السنة السابقة لها حوالي 63.6%.

وللتعمق أكثر سنحاول عرض أهم ملامح التطورات التي شهدتها الواردات من المجموعات السلعية الزراعية والغذائية خلال عامي(1997-1998).

جدول رقم (1-9)

كمية وقيمة الواردات لأهم السلع والمجموعات السلعية الزراعية في الوطن العربي خلال عامي(1997-1998)

الكمية : ألف طن القيمة : مليون دولار أمريكي

السنوات / المجموعات	1997 كمية	1997 قيمة	1998 كمية	1998 قيمة	معدل التغير كمية	معدل التغير قيمة
الحبوب والدقيق	34205.04	6678.23	36703.97	6694.39	7.31	0.24
البطاطس	494.93	149.34	448.58	166.63	9.36-	11.58
سكر خام	5567.99	1732.68	4750.09	1553.05	14.69-	10.37-
بقوليات	646.32	324.98	605.44	342.99	6.33-	5.54
البذور الزيتية	724.65	327.16	716.76	294.19	1.09-	10.08-
زيوت نباتية	2125.94	1536.59	2278.15	1750.00	7.16	13.89
خضر طازجة ومجففة	1586.82	687.55	1734.28	685.92	9.29	0.24-
فاكهة طازجة ومجففة	2202.42	903.62	2016.07	982.47	8.46-	8.73
أبقار وجاموس (حية)(1)	503.58	428.84	578.71	489.20	14.92	14.08
أغنام وماعز (حية (1)	13593.30	571.86	12195.92	576.77	10.28-	0.86
لحوم حمراء	559.57	1004.21	532.00	969.01-	4.93-	3.51-
لحوم دواجن	442.66	665.62	535.09	713.26	20.88	7.16
الألبان ومنتجاتا (2)	7979.10	2227.69	7973.72	2250.76	0.07-	1.04
البيض (3)	51.57	85.70	57.76	102.82	12.00	19.98

الأسماك	316.92	420.74	368.84	513.66	16.38	22.08
التبغ	133.46	645.44	135.00	517.98	1.15	19.75-
الشاي	264.13	578.76	271.86	640.90	2.93	10.74
الكاكاو	38.01	91.68	36.02	85.32	5.24-	6.94-
البن	198.15	385.91	245.65	418.80	23.97	8.52
القطن الشعر	114.53	217.86	113.97	200.70	0.49-	7.88-
المجموع	70299.79	19664.46	71233.88	19743.18		

(1) ألف رأس

(2) الألبان ومنتجاتها في صورة لبن سائل

(3) إجمالي واردات البيض

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 19، الخرطوم 1999، ص 147.

لقد شهدت بعض السلع تطورا في كل من الكمية وقيمة الواردات منها الحبوب والدقيق، والزيوت النباتية والأبقار والجاموس الحية، ولحوم الدواجن والبيض والأسماك والشاي والبن.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدلات الزيادة في القيمة تفوق معدلات الزيادة في الكمية، كما هو الحال لمجموعة الزيوت النباتية حيث زادت كميتها بحوالي 7.16%، في حين بلغت الزيادة في القيمة حوالي 13.89% ونفس الشيء بالنسبة للبيض والأسماك والشاي والبن كما هو موضح في معدل التغير (أنظر الجدول رقم (1-9).

أما لبعض السلع الأخرى فنجد العلاقة بين الزيادة في الكمية والقيمة علاقة طردية، حيث نجد فيها هذه السلع زادت في كمية الواردات عن قيمة الواردات كما هو الحال لمجموعة الحبوب والدقيق، والتي زادت كمية الواردات عام 1998 بحوالي 7.80 % في حين بلغت الزيادة في قيمة الواردات حوالي 0.24% ونفس الشيء بالنسبة لكل من واردات اللحوم الدواجن والأبقار والبن بمعدلات متفاوتة كما تشير إليه البيانات الواردة في الجدول المذكور أعلاه.

ومن جانب آخر فقد شهدت الواردات لبعض المجموعات انخفاضا في الكمية والقيمة معا، ومنها البذور الزيتية والقطن والسكر.

وما يمكن ملاحظته من خلال المعلومات الواردة في الجدول المذكور سابقا، يتضح أن التغيرات التي طرأت على مستويات الأسعار سواء بالزيادة أو بالنقصان كان له آثار بالغة على الكمية والقيمة، حيث شهدت تطورات في كمية الواردات بينما انخفضت قيمة الواردات، أم نجد انخفاض في كمية الواردات في سلع معينة قابلها ارتفاع في كمية الواردات لنفس السلع.

وفي هذا الشأن نجد أن مجموعة الخضر والتبغ تنتمي إلى الحالة الأولى، حيث نجد كمية واردات الخضر زادت بنسبة حوالي 9.29 % ، في حين كانت الزيادة في قيمة وارداتها حوالي 0.24 %، أما بالنسبة للتبغ فقد زادت كمية وارداته بنحو 1.15% بينما انخفضت قيمة وارداته بنسبة حوالي 19.75%.

وفي المقابل انخفضت كمية الواردات ، بينما زادت قيمة الواردات كما هو الحال للبطاطس والبقوليات والفاكهة والأغنام والألبان ومشتقاتها، حيث بلغت نسبها حوالي 9.36% انخفاض في الكمية و 11.58 زيادة في القيمة للبطاطس، وحوالي 6.33% انخفاض في الكمية و 5.54% زيادة في القيمة للبقوليات، ونحو 8.46% انخفاض في الكمية مقابل 8.73% زيادة في القيمة للفواكه على سبيل المثال**

وما يمكن ملاحظته هو أن التغيرات التي شهدتها المجموعة الأخيرة للسلع من أكثر التغيرات ذات الأثر السلبي على الاقتصاد العربي، حيث بلغت الأعباء الإضافية عن قيمة الواردات الغذائية العربية حوالي 142 مليون دولار، بينما تراجعت كمية الواردات بحوالي 288 ألف طن في البطاطس والبقوليات والألياف، ومشتقاتها والفاكهة إضافة إلى حوالي 1.4 مليون رأس من الأغنام والماعز[128].

ب- الصادرات لأهم السلع الزراعية والغذائية :

من خلال المعلومات الواردة في الجدول رقم (1-10) فقد بلغت قيمة الصادرات لأهم السلع الزراعية والغذائية حوالي 4.814 مليون دولار أمريكي عام 1998، بعدما كانت عام

* * أنظر الجدول رقم (1-9) لمعرفة التغير في القيمة و الكمية لأهم واردات السلع الزراعية والغذائية.

128 أنظر كل من:- التقرير السنوي للتنمية الزراعية العربي 1999، مرجع سابق ، ص ص 84-85

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية 1999، المجلد 19، صفحات متعددة.

1997 حوالي 4.808 مليار دولار وهذا بزيادة قدرها حوالي 5.65 مليار دولار أي بنسبة 0.12 %.

ومقارنة التركيبة السلعية للصادرات والواردات فلا يوجد تغير كبير بينهما، حيث توجد حوالي سبعة مجموعات سلعية بنسبة تمثل 82.82% من مجموعة الصادرات وهذا حسب الترتيب التنازلي للأهمية، الأسماك (20.06%) و الفاكهة (14.56%) والقطن والشعير (11.61%) و الخضر (11.85%) والزيوت النباتية (14.32) والحبوب (8.87%) والضأن و الماعز الحية (5.56 %)، وضلت هذه الموعات تمثل نفس الأهمية النسبية تقريبا بحوالي 82.82% من مجموعة قيمة الصادرات عام 1998[129].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض السلع شهدت تطورات إيجابية في صادراتنا مقارنة بين عامي (1997-1998) مثل السكر الخام بنسبة 10.85% والبذور الزيتية بنسبة 25.47% واللحوم البيضاء بنسبة 0.97% والضأن والماعز الحية بنسبة حوالي 10.94 % والبيض بنسبة 9.59% والأسماك بنسبة 4.15% والقطن والشعير بنسبة 26.94 % ، وما يلفت الانتباه هو أن هذه الزيادة هي لبعض السلع التصديرية الرئيسية فقط مثل القطن والأسماك والضأن والماعز الحية.

---

129 أنظر المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي 1999، مرجع سابق ص 85.
المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات ، الخرطوم، 1994، ص 34.

جدول رقم (1-10)

كمية وقيمة الصادرات لأهم السلع والمجموعات السلعية الزراعية في الوطن العربي خلال عامي(1997-1998)

الكمية : ألف طن القيمة : مليون دولار أمريكي

السنوات	1997		1998		معدل التغير	
المجموعات	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	2195.55	530.32	1548.60	426.94	29.47-	19.49-
البطاطس	407.41	92.21	369.94	83.36	9.20-	9.60-
سكر خام	261.65	88.94	290.07	89.44	10.86	0.56
بقوليات	257.85	130.84	199.99	122.22	22.44-	6.59-
البذور الزيتية	245.97	143.41	308.61	146.47	25.47	2.13
زيوت نباتية	477.42	685.40	408.03	496.78	14.53-	27.52-
خضر طازجة ومجففة	1044.18	486.95	1167.91	569.79	11.85	17.01
فاكهة طازجة ومجففة	1298.97	750.43	1240.99	700.67	4.46-	6.63-
أبقار وجاموس (حية)(1)	99.83	22.02	94.20	20.74	5.64-	5.81-
أغنام وماعز (حية (1)	4160.71	290.39	4616.05	267.63	10.94	7.84-
لحوم حمراء	36.04	70.00	34.34	67.24	4.72-	3.94-
لحوم دواجن	36.06	62.04	39.44	65.53	0.97	5.63
الألبان ومنتجاتا (2)	616.00	178.18	573.48	155.11	6.90-	12.95-

البيض (3)	19.08	21.41	20.91	23.17	9.59	8.22
الأسماك	413.43	727.05	430.60	965.83	4.15	32.84
البن (جملة)	9.59	27.54	8.02	31.89	16.37-	15.80
القطن الشعر	286.28	473.11	363.40	559.13	26.94	18.18
التبغ	13.31	28.01	9.00	21.96	32.38-	21.60-

(1) ألف رأس

(2) الألبان ومنتجاتها في صورة لبن سائل

(3) إجمالي واردات البيض

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد19،الخرطوم 1999، ص 321.

وفي المقابل تراجعت كمية الصادرات من عدد كبير من المجموعات الرئيسية الغذائية كالحبوب والدقيق بنسبة (29.47 %)والبطاطس بنسبة (9.20%) والبقوليات بنسبة (22.4%) والزيوت النباتية بنسبة (14.53%) والفاكهة بنسبة (4.46%) والأبقار بنسبة 5.64% واللحوم الحمراء بنسبة (4.72%) والألبان ومشتقاتها بنسبة (6.90%) والبن بنسبة (16.37%) والتبغ بنسبة (32.38%) كما يوضحه معدل التغير في الجدول السابق.

ومن الملاحظ في معدلات التغير في قيمة وكمية الصادرات لمعظم السلع هو أن معظمها كانت في اتجاه واحد حيث زادت كمية الصادرات وتبعتها الزيادة في القيمة والعكس صحيح، على عكس ما شهدته التطورات في الكمية والقيمة للوادرات الزراعية والغذائية وهو ما تمت الإشارة إليه.

وبعدما تطرقنا إلى الصادرات والواردات لأهم السلع الزراعية والغذائية العربية نلاحظ أن هناك عجز كبير في إنتاج الغذاء، كما تم عرض ذلك سابقا، حيث نجد أن معظم الأقطار العربية هي دول مستوردة للغذاء بالرغم من الأرقام الواردة الذكر الموجهة للتصدير والتي لا تشكل أهمية

تذكر، ومن هنا يمكن القول أن المنطقة العربية هي سوق للمنتجات الغذائية للدول الأخرى، وهذا بسبب عدم تطابق معدلات نمو الإنتاج ومعدلات نمو الاستهلاك.

المطلب الرابع : معدلات الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الزراعية والغذائية [130]

تظهر البيانات المشار إليها في الجدول رقم (1-11)* أن قيمة الفجوة الغذائية من المجموعات السلعية الرئيسية بلغت عام 1998 حوالي 13.01 مليار دولار، وهذا بنسبة زيادة قدرها حوالي 2.88%، حيث بلغت عام 1997 حوالي 12.64 مليار دولار ومن خلال سرد هذه الأرقام لا يمكن أن نلاحظ بأن عناك تحسن في معدلات الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الزراعية والغذائية كما هو مشار إليه في الجدول السابق، وفي نفس القوت فهناك بعض السلع تراجع فيها معدل الاكتفاء الذاتي، وأخرى لم تشهد أي تغير وتضم المجموعة الأولى التي تحسنت معدلات الاكتفاء الذاتي منها، وهي الحبوب والسكر والألبان ومنتجاتها حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعات الثلاثة فيما بين عامي (1997-1998) من 54.91% إلى 56.73 % بالنسبة للحبوب و 29.05% إلى 34.48 % للسكر ومن 70.72% إلى 71.60% للألبان ومشتقاتها، وقد شهد التحسن في إنتاج الحبوب حوالي 7.1 مليون طن وخاصة من الشعير والقمح، وهذا بالرغم من ارتفاع كمية الواردات من هذه المجموعة.

---

[130] أنظر كل من: - التقرير الاقتصادي العربي، الموحد 1994، ص 43.

- بوزيدي قدور، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص 170.

* الجدول رقم (1-11) لا يشير إلى القيم المذكورة حول الفجوة الغذائية بل يشمل فقط معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والغذائية في الوطن العربي، أما بالنسبة للأرقام فهي مأخوذة من قيم الصادرات والواردات لهذه السلع.

جدول رقم (1-11)

تطور معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات الرئيسية الغذائية في الوطن العربي خلال عامي(1997-1998).

المجموعات	1997%	1998%	الزيادة أو النقص بين العامين
مجموعة الحبوب (جملة)	54.91	56.73	1.82
القمح والدقيق	50.66	51.54	0.88
الذرة الشامية	51.58	48.57	3.01-
الأرز	73.37	74.12	0.75
الشعير	38.06	49.58	11.52
البطاطس	98.68	98.90	0.22
جملة البقوليات	75.82	78.47	2.65
جملة الخضر	98.49	98.46	0.03-
جملة الفاكهة	96.48	97.09	0.61
السكر (مكرر)	29.05	34.48	5.43
جملة الزيوت (الشحوم)	52.03	42.42	9.31-
جملة اللحوم	84.44	83.58	1.02-
لحوم حمراء	86.02	86.82	0.8
لحوم بيضاء	81.75	78.23	4.31-
الأسماك	103.93	102.56	1.43-
البيض	96.87	96.99	0.12
الألبان ومشتقاتها	70.72	71.60	0.88

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 19، الخرطوم 1999، ص ص ، 407، 408 .

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العـربي ، الخرطوم 1999 ، ص 89.

وفيما يخص ارتفاع معدل الاكتفاء الذاتي من السكر فيرجع هو الآخر إلى زيادة في الإنتاج بحوالي 181.2 ألف طن على شكل سكر مكرر، وإلى انخفاض الواردات بحوالي 889.1 ألـف طن على نفس الشكل، وأما مجموعة الألبان ومشتقاتها فقد تحسنت نسبة الاكتفاء الـذاتي منـها كنتيجة مباشرة هي الأخرى إلى زيادة حجم الإنتاج العربي بحوالي 870.4 ألف طـن بينمـا لم تشهد كمية الواردات أي تطور.

أما فيما يتعلق بباقي السلع فقد شهدت تراجعا نسبيا في معدلات الاكتفاء الذاتي و بسبب ارتفاع في تكاليف الاستيراد مثل مجموعة الزيوت والشحوم

وبالنسبة للخضر واللحوم البيضاء فهي الأخرى شهدت انخفاضا في معـدلات الاكتفـاء الذاتي، أما بالنسبة لمجموعة الأسماك فهي الوحيدة التي تمثل فائض في التصدير على الصعيد العـام للوطن العربي بالرغم من تراجع معدل الاكتفاء الذاتي منها كما هو موضح في الجدول السابق.

وما يمكن استنتاجه في الأخير وما تحقق عام 1998 مقارنة بعام 1997 هو أن هنـاك تطورات إيجابية في معدلات الاكتفاء الذاتي للعديد من المجموعات السلعية والتي شكلت أهميـة أكبر مثل (الحبوب) ومنها القمح والشعير، والفاكهة واللحوم والألبان والبيض، في حين اقتصرت التطورات السلبية على الأرز من مجموعة الحبوب وعلى الزيوت والشحوم الغذائية واللحوم البيضاء والأسماك، وبالرغم من كل هذه التطورات الإيجابية تبقى معدلات الاكتفاء الذاتي المذكورة لا تبشر بالخير على العموم بالنسبة للوطن العربي وهو ما يتطلب إعادة النظر في الـسياسات الاسـتثمارية لمحاولة رفع الإنتاج في جميع السلع الزراعية والغذائية ومحاولة تشجيع الاستثمار العربي لتجنـب الفجوة الغذائية التي تعانيها الأقطار العربية.

أنظر الجدول رقم (1-11)

الفصل الثالث : تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

تمهيد :

إن تداخل المصالح بين الدول أصبح حتميا في عالم اليوم ، و بالتالي اصبح التعاون بين البلدان على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي أمرا ضروريا ، أين نجد المعاملات المالية والتجارية ، لم تبق سائدة بالطرق التي أنشئت بل أصبح بعدها التكامل نمطا مميزا للتعاون كشكل من أشكال التنمية المتكاملة ، وفيها كان هذا النوع من التعامل يهدف إلى تجميع الموارد الطبيعية و البشرية عوض التكامل بالتجزئة لهذه الموارد و تسخيرها لخدمة مجموعة معينة ، و من أمثلة ذلك المنطقة العربية التي شهدت عدة تجارب و محاولات للتكامل الاقتصادي سواء في أشكال تعاون ثنائي أم في شكل مجموعات وهذه المحاولات ما هي إلا اقتناع الأمة العربية ، بأن الوحدة السياسية بين هذه الدول لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي و هذا بلا شك حلم أي مواطن عربي لإنشاء قوة سياسية و اقتصادية محررة من التبعية من جميع النواحي وهذا ليس معناه عدم قيام تجارب متكررة للوحدة الاقتصادية سواء في شكل اتفاقيات ثنائية أم متعددة و التي يمكن أن تكون دروسا تستفيد منها الدول العربية منذ الحرب العالمية الثانية إلى غاية الثمانينات أي ابتداء من المحاولات التكاملية في ظل الجامعة العربية و السوق العربية المشتركة حتى التكتلات العربية التي برزت خلال الثمانينات ، حيث سنتناول في هذا الفصل بعض التجارب التكاملية في المنطقة العربية على شكل تطور تاريخي على النحو التالي .

المبحث الأول : تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي :

المبحث الثاني: تقييم تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

المبحث الأول : تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

لم تخل الساحة العربية من العديد من المحاولات التكاملية التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية التي كان الهدف من ورائها هو جمع أجزاء الأمة العربية بعد الاستقلال للتصدي لأي عدوان خارجي محتمل من جهة ، كما تدف من جهة أخرى إلى تجميع و استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنطقة العربية لتنمية زراعتها و إقامة تكتلات اقتصادية مثل إنشاء الجامعة العربية ومحاولات العمل العربي المشترك التي أبقيت و في الوقت الذي كانت تسعى فيه كل من بريطانيا و فرنسا إلى العمل من أجل الاحتفاظ ببعض نفوذها في المنطقة العربية ، كانت أمريكا تسعى هي الأخرى إلى الاستعداد لتولي هذا النفوذ بنفسها.

اجتمعت لجنة عربية تحضيرية لبعض الدول المستقلة لبحث فكرة جامعة عربية بتاريخ 25 ديسمبر 1944 بالإسكندرية (مصر) ، حيث وقع ميثاقها بتاريخ 22 مارس 1945 وجاء في إطار ما يعرف بميثاق تعزيز الروابط و التعاون بين الأقطار العربية و التنسيق في الخطط السياسية دفاعا و حفاظا على الاستقلال و السيادة ومن القضايا التي تم الاتفاق عليها تبرز في الشؤون الاقتصادية و المالية .[132]

و قد تمخض عن ذلك ظهور اتفاقية عام 1951 الخاصة بمعاهدة الدفاع المشترك و إنشاء الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بالجامعة ، و اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت عام 1953 و إقرار الوحدة الاقتصادية العربية التي ظهرت في عام 1962 وكذا السوق المشتركة المنبثقة من قرار مجلس الوحدة الاقتصادية لعام 1964 ،إلى إضافة بعض المنظمات العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية " OADA" ، إلا أن هذه المحاولات التكاملية لم تعمر طويلا في المنطقة العربية والتي يرجعها البعض إلى عدم النضج السياسي و الاقتصادي وعدم اخذ العبر و الدروس من التكتلات التي أقيمت على الساحة الدولية ، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن تدخل الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و إنجلترا و ظهور إسرائيل داخل المنطقة العربية و نشوب نزاعات بين هذه الأخيرة وبين الدول العربية وما أسفر عنه من حروب ، و استمرار الصراع قائما إلى وقتنا الحالي

---

[132] مقدم عبيرات، التنمية الزراعية في الوطن العربي ، المعوقات والآفاق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1995 ،ص 127.

مع بعض الدول العربية بسبب استعمار العديد من الأراضي العربية و سلب مواردها الاقتصادية كالمياه .

وبالرغم من كل ذلك فإننا يمكننا سرد العديد من الاتفاقيات و المحاولات التكاملية سواء في شكل تجمعات أم اتفاقيات ثنائية أم قطرية بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب .

المطلب الأول: التكتلات الجماعية في إطار الجامعة العربية.

المطلب الثاني: الاتفاقيات الإقليمية العربية.

المطلب الثالث: الاتفاقيات القطاعية "الهيئة العربية لإنتاج الحبوب "

المطلب الأول : اتفاقيات التكتلات الجماعية في إطار الجامعة العربية

هناك العديد من الاتفاقيات و المعاهدات التي أقيمت في إطار جامعة الدول العربيـة البعض منها يتعلق بتحرير التجارة و البعض الآخر خاص بانتقال رؤوس الأموال ما بين الدول العربية وانتقال الأشخاص على جانب الاتفاقيات التنظيمية و المؤسسية والتي نحاول التطرق إليها فيما يلي :[133]

1- الاتفاقية المتعلقة بتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت (1953).

تم التوقيع على هذه الاتفاقية الجماعية في سبتمبر 1953 باعتبارها الأولى في إطار التكـتلات الجماعية لتحرير التجارة ما بين الأقطار العربية حيث تمت المصادقة عليها من طرف سبع دول هي مصر، السعودية ، سوريا ، لبنان ، الأردن ،العراق و الكويت ، وقد تضمنت الاتفاقية جملة من المقترحات نعرضها فيما يلي :

- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية لكل المنتجات الزراعية و الحيوانية و الثروات الطبيعيـة مع إعطاء بعض المنتجات الصناعية بعض التخفيضات بنسبة 25%

---

[133] المرجع السابق ، ص 127.

- عدم خضوع المنتجات الزراعية المنتجة في بلد أحد الأطراف المتعاقدة والمستوردة من طرف أخر إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على مواردها الأولية في البلد المستورد .

-العمل على التسيير و التسهيل لحركة تجارة " الترانزيت " عبر الأقطار العربية حسب الأنظمة والقواعد الجمركية المعمول بها في الدولة التي تمر بها التجارة.

و ما يلاحظ على هذه الاتفاقية هي عدم التطرق إلى إلغاء نظام رخص الاستيراد و التصدير في التجارة ما بين الدول الأعضاء، إذ نصت الاتفاقية على تعامل الدول فيما بينها من حيث رخص التصدير والاستيراد على أساس المعاملة التفضيلية .

كما أدخلت بعض التعديلات المتعلقة بزيادة بعض السلع أو تحويل البعض منها من أحد فروع الإعفاء الجمركي إلى فرع آخر بالرغم من عدم الاستجابة الكلية لهذه التعديلات من طرف جميع الدول عند اقترابها إلى الواقع العملي .

وبصفة عامة فإن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت لم تتناول حماية جميع المنتجات الزراعية العربية من المنافسة الخارجية وعدم تسطير برنامج يقضي بمتابعة وتنفيذ هذه الاتفاقية رغم عدم فاعليتها و أدائها على الاقتصاديات العربية. وقد توقف عملها بمجرد تطبيق قرار مشروع إنشاء السوق العربية المشتركة.

2- الاتفاقية الخاصة بعملية انتقال رؤوس الأموال ما بين الدول العربية وتسديد المعاملات التجارية (1953)[134]

تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل ستة دول هي : لبنان ، مصر، الأردن، السعودية، العراق، سوريا ،وتعتبر هذه الاتفاقية امتدادا أو تكملة للاتفاقية الجماعية السابقة.

وما جاء في هذه الاتفاقية هو تمسك كل دولة عضو بالتزامين هما :

---

[134] سعد حسوم جاسم الجبالي ، التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق، بغداد 1984، ص ص ، 72-73.

- العمل على تسهيل مدفوعات المعاملات التجارية إلى باقي الدول الأعضاء في الاتفاقية ومـنح هذه المدفوعات معاملة تفضيلية. كما أنا غير ملزمة بالنسبة للدول الأعضاء التي تطبق نظام الرقابة على الصرف والتحويل الخارجي ، على أن تلغي هذه الرقابة عن المدفوعات فيما بينها، و تطبيـق الاتفاقية يكون حسب الإمكانيات وتبعا لأنظمة صرف العملات وتضم الاستيراد المعمول بـه في أراضي كل دولة وهو ما يدل على أن عملية السير في هذه الاتفاقية لم يغير من نظام الرقابة علـى الصرف وبقي نفسه قبل وبعد توقيع الاتفاقية.

-أما فيما يخص بالالتزام الثاني والمتعلق بتسهيل انتقال رؤوس الأموال ما بين الدول العربية الموقعة على الاتفاقية فهو عبارة عن تمكين لرعايا ومقيمي كل دولة* في دولة أخرى للمساهمة في تنميـة مشاريع اقتصادية عربية شريطة أن لا تفرض أية رسوم أو قيود أو ضرائب استثنائية علـى رؤوس الأموال المتنقلة كما يتم إرجاع هذه الأموال إلى مواطنيها الأصليين إذا رغب أصحابا في ذلك.

وما يلفت الانتباه هو أن هذه الاتفاقية سمحت للدول الأعضاء بحرية عدم التقيد بالنصوص المعمول با في الاتفاقية وهو ما أدى إلى هشاشتها وعدم فاعليتها ولم تبلغ الهدف المراد وهو تسهيل قيام تكامل اقتصادي ما بين هذه الدول والتي إذا نجحت لكانت حافزا لباقي الدول العربية الأخرى للانضمام إليها أو إنشاء تكتلات أخرى مشابة لها.

3

- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية -1962-[135]

وقعت الاتفاقية في جوان 1962 من طرف خمس دول عربية هي المغـرب، الكويـت، مصر، سوريا، الأردن ، وقد تضمنت الاتفاقية عدة نصوص تمثلت فيما يلي :

---

* دولة في دولة أخرى يقصد با مجموع الدول الأعضاء.

135 أنظر في هذا الشأن كل من:

- جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية.
- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة مدبولي، 1989 ، صفحات متعددة
- الة العربية للتنمية والتخطيط، الد السادس، العدد الأول، جويلية 1998، مقال الدكتور أحمد مندور، ص ص ، 14-15.
- سعد حسوم جاسم الجبالي، التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 77-78.
- سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره ، صفحات متعددة.

- حرية انتقال الإنتاج المتمثلة في حرية انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة الأعمال الاقتصادية والتنقل والتجارة العابرة وحقـوق التملـك والإرث.
- تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيد التعريفة الجمركية الخارجية وتنظيم سير عمليات التصدير والاستيراد.

وقد تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية للقيام بدراسات واتخاذ قرارات مختلفة، حيث وصل عـدد الدول الأعضاء إلى 13 دولة عربية كما وردت العديد من الاتفاقيات في إطار قيام مـشروعات عربية مشتركة في مختلف القطاعات والتي سنتعرض إليها فيما بعد.

4- السوق العربية المشتركة "1964"[136]

تعتبر هذه السوق امتدادا لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حيث أنشئت بموجب القـرار الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رغبة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لدول الأعضاء، وإرساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس ومناهج سليمة من التنميـة الاقتـصادية، حيث دخلت حيز التنفيذ في 03 أفريل 1964.

وقد حدد في هذه الاتفاقية مجموعة من القرارات والأهداف ممثلة فيما يلي [137]

- حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال
- حرية العمل والإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي
- حرية تبادل السلع الوطنية والأجنبية
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية
- حقوق التملك والتوصية والميراث

ومما يلاحظ من خلال هذه القرارات هو أن إنشاء سوق عربية ما هو إلا امتداد أو بمثابة تنفيذ قرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وبالتالي فإن أهداف السوق اقتصرت على حرية التبادل التجاري للمنتجات بما فيها المنتجات الزراعية، وكل هذا ينصب في تحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية

---

[136] المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد السادس، العدد الأول، جويلية 1998 ص ص، 14-15.
سعد حسوم حاسم الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[137] أنظر مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره ص 79.
الجملة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس، العدد الأول، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

العربية في سبيل إنشاء اقتصاد واحد وسوق واحدة ومما جاء في قرار السوق العربية المشتركة من قواعد تحرير التجارة بين الدول الأعضاء ، من الرسوم والضرائب والقيود الإدارية والحريات التي استهدفت هذه السوق والتي شملت كل عناصر النشاط الاقتصادي من إقامة وعمل واختيار وممارسة هذا النشاط وأيضا القيام بتبادل ما تم إنتاجه دون أي قيد على نقل تلك المنتجات.

وبالنظر إلى الوسائل التي من خلالها يمكن تحقيق الوحدة الاقتصادية ما بين الدول العربية في إطار السوق العربية المشتركة يمكن ذكرها فيما يلي :

- تثبيت القيود الكمية وكل الرسوم والضرائب المفروضة على صادرات وواردات كل دولة من دول السوق العربية المشتركة مباشرة بعد صدور قرار الإنشاء، كما لا يجوز لأي دولة فرض الضرائب ورسوم جديدة على المنتجات التي تتبادل ما بين الدول الأعضاء حتى يتم تطبيق الرسوم الجديدة للسوق، وكل هذا يعمل على جعل بلدان الاتفاقية منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة، وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها.

إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية [138] المنتجة داخل الدول الأعضاء إعفاء كليا من الرسوم والضرائب عند مبادلتها ما بين الدول، وهذا يخص السلع المدرجة في جداول التبادل التجاري والترانزيت في إطار أنظمة النقل والترانزيت.

أما غير ذلك فيطبق عليها مبدأ التخفيض التدريجي، على خمسة مراحل بمعدل 20% سنويا حتى يتم تحريرها.

يمكن لكل دولة عضو تقديم طلب إلى مجلس الوحدة على إعفاء أو تخفيض الرسوم لبعض المنتجات أو بعض القيود، وفقا لمبررات جدية، وهو ما نصت عليه المادة "19" من قرار الاتفاقية.

- عقد اتفاقيات تجارية و اتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة للوصول إلى خلق اتحاد مدفوعات صندوق نقد عربي تصبح فيه العملات قابلة للتداول.

- تقتصر الاتفاقية على الدول الأعضاء فقط مع بقاء الباب مفتوح للدول العربية الأخرى.

---

[138] محمد هشام خوايجية، التكتلات الاقتصادية الدولية، جامعة حلب، سوريا، ص 48.

عدم فرض رسوم وضرائب على المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية لكل دولة عضو.

- لا يمكن إعادة تصدير المنتجات الداخلية في إطار التجارة البينية بين الدول الأعضاء خارج السوق إلا بعد استشارة الدولة المصدرة كما تستثنى المنتجات التي أدخل عليها تحويل صناعي.
- لا يمكن دعم صادرات دولة عضو في السوق عندما يكون للدولة المستوردة إنتاج مماثل للسلعة المدعمة وهو ما يتعلق في إطار توحيد سياسات التصدير والاستيراد.

- عدم تحويل الاحتكارات والامتيازات بين الدول الأعضاء دون تطبيق مبادئ السوق العربية المشتركة.
- تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن المختلفة شروطا متكافئة.
- تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الجمركية وسائر الرسوم المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص.
- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف تمهيدا لتوحيد النقد بها، كما عملت حاليا مجموعة دول الخليج حيث تم اقتراح توحيد العملة تحت اسم " القورو".
- اتخاذ إجراءات أخرى تلزم تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

وقد اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية عدة مداخل في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية إما تنفيذا مباشرا لما جاء في الاتفاقية أو من خلال الممارسة التي قام بها المجلس تماشيا مع الظروف الدولية والقومية معا ،وهذه المداخل تتمثل فيما يلي :[139]

المدخل التجاري : ويسعى هذا المدخل إلى تحرير التجارة عن طريق السوق العربية المشتركة أصلا وغيرها من الوسائل.

---

[139] المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي، المجلد السادس، العدد الأول، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

المدخل الإنتاجي : ويتم من خلاله إقامة قاعدة إنتاجية قوية عن طريق إنشاء المشروعات المشتركة الجديدة وعن طريق إيجاد الاتحادات النوعية العربية فيما يتعلق بالمشروعات القائمة فعلا في المجالات الزراعية والتجارية والمالية والصناعية وتنسيق خطط التنمية الزراعية والصناعية في أقطار الوطن العربي إلى جانب تنسيق الموقف العربي ككل اتجاه الاقتصاد الدولي.

وبعد كل هذه الأهداف والقرارات يمكن تقييم السوق العربية المشتركة فيما يلي :[140]

- لم يتم دفع ترتيبات بخصوص الأجهزة الإدارية للسوق، وبذلك اعتبر السوق تابعا لمجلس الوحدة الاقتصادية وبالتالي لم يكن يتحقق للسوق الكيان المستقل، مما أدى إلى صعوبة أي إجراءات إلا من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية.
- لم تستطع دول السوق العربية المشتركة من إيجاد نوع من التنسيق بين خططها الاقتصادية، حيث اتضح أن خطة كل دولة لم يراع فيها سوى المصلحة المباشرة للدولة دون مراعاة مصالح دول السوق الأخرى.
- ما جاء في الاتفاقية هو احتوائها على بنود تتيح إمكانية حصول الدول الأعضاء على استثناء بعض السلع من التعريفة الجمركية وعدم الالتزام بالقيود الكمية مما أدى إلى ضعف في قواعد التعامل مع دول السوق.
- لم تتمكن السوق العربية المشتركة من تحقيق التحرير الكامل للمنتجات سوى من حيث القيود الجمركية أو من حيث القيود النقدية أو الإدارية، حيث أظهر الواقع أنه ما زالت أغلب دول السوق تستخدم القيود الإدارية والنقدية والكمية.
- عدم وجود معاملة تفضيلية لصادرات وواردات الدول العربية الأقل نموا مما أدى إلى عدم دخول دول عربية عديدة في عضوية السوق.
- عدم وجود التنسيق المطلوب بين سياسات الإنتاج وسياسات التبادل داخل دول السوق.
ضعف الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء في السوق من حيث الالتزام بالاتفاقية.

---

[140] سليمان المنذري، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية ، مكتبة مدبولي، القاهرة ،1995 ص ص ، 236-237.

وما يمكن ملاحظته بعد هذا العرض المختصر للسوق العربية المشتركة يمكن أن نقف علـى هـذه الاستنتاجات والملاحظات لما جاء في اتفاقية السوق ما يلي :

- بالرغم من الأهداف المتواضعة والمنطقية للسوق العربية المشتركة والتي كانت منعطفا أساسيا في إطار العمل العربي المشترك والاهتمام الكبير الذي حضيت به السوق من طرف الكثير من الباحثين العرب، إلا أن هناك معوقات وعراقيل حالت دون وصول السوق إلى تحقيق أهدافها الراميـة إلى جمع أجزاء الأمة العربية المترامية على اقتصاديات الدول المتقدمة.

- وما يمكن ملاحظته في الأخير هو أن السوق العربية المشتركة، وبالرغم من أنها تتضمن تحريـر التجارة ما بين الدول الأعضاء، كما تتضمن العديد من المزايا مقارنة بالاتفاق التجـاري لعـام 1953 ، إلا أنها غير منظمة تنظيما معينا من شأنه تحقيق تنمية اقتصادية زراعيـة أو صـناعية مستمرة للإنتاج في الدول الأعضاء، وبالتالي فإن قرار السوق غير قادر على تسهيل توسيع التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق تكامل اقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

وبالرغم من القرارات والأهداف التي سطرت وصدرت عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتي تبحث على مبدأ التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية ومسايرتها مع مبدأ تحرير التجارة ، إلا أن هذه القرارات بقيت مجرد حبر على ورق ولم تكن محل التزام من قبـل الـدول الأعضاء في السوق، ومما زاد الطين بلة هو اضطراب العلاقات السياسية بين الدول العربية.

5- اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وتسهيل انتقالها بين الدول العربية "1972"

إن اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية هذه قد سبقها فشل وقصور اتفاقية 1953 والخاصة بانتقال رؤوس الأموال العربية ما بين دول الجامعة العربية ، حيث أعاد مجلس الوحدة الاقتصادية الكرة من جديد في اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية في أوت 1970 والتي تمت المصادقة عليها من قبل ثماني دول هي : السودان، مصر، العراق، سوريا، الكويت، الإمارات ا العربية، الأردن واليمن وأصبحت الاتفاقية قابلة للتنفيذ في فيفري 1972.

وقد نصت الاتفاقية على توفير الضمانات اللازمة للمستثمر العربي حيث تضمنت القرارات التالية :

- حث وإعلام المستثمرين العرب " أصحاب رؤوس الأموال " من طرف الدول الأعضاء بالقواعد والإجراءات الخاصة بأنظمة الاستثمار العربي داخل كل دولة حيث يكون المستثمر العربي علـى دراية كاملة بهذه الأنظمة التي تحكم استثماراتهم في الدول الأعضاء في الاتفاقية.

- عدم التفرقة بين الإستثمارات المحلية والاستثمارات القادمة من الدول العربية الأخرى عن طريق رؤوس الأموال المتنقلة في إطار الاتفاقية.

يحظى المستثمر العربي في الدول الأعضاء بالحق في تحويل صافي رأس ماله وصافي العائد مـن رأس المال إلى جانب التعويضات التي له الحق فيها تبعا لنصوص الاتفاقية كما يكون له الحق في الإقامة في الدول المضيفة لممارسة نشاطه الاستثماري.

إلى جانب ذلك فإنه يشترط على الدول المضيفة بعدم تأميم الاستثمارات العربية المقامة في إقليمها أو مصادرتها مع معاملتها بعدالة الاستثمارات الأجنبية.

وكل هذه القرارات تخص الدول الأعضاء أما باقي الدول العربية الغير عضوة ، فيبقى الباب مفتوح أمامها عند تطلب ذلك.

وما يمكن ملاحظته حول ما جاء في هذه الاتفاقية من توضيحات فإنها أعطت ضـمانات للمستثمر العربي الراغب في الاستثمار في إحدى الدول الأعضاء مع تشجيعهم على ذلك، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الاتفاقية لم تحدد بالضبط قطاعات اقتصادية معينـة كالقطـاع الزراعي مثلا أو تحديد مشروعات خاصة بالأمن الغذائي العربي، حيث كان مـن المفـروض أن ترتبط كل اتفاقية بجانب أو إطار اقتصادي معين يتضمن سياسة اقتصادية متكاملة تعمل على دفع معدلات التنمية لقطاعات حيوية.

وبالرغم من كل ما جاء في هذه الاتفاقية فإنها لم تصل إلى تحقيق نوع من التكامل في إطار انتقال رؤوس الأموال ما بين الدول الأعضاء وتعظيم الاستفادة منها.

6- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية 1980[141]

[141] مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص ص 130، 131.

بعد عجز اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها ما بين الدول العربية، ظهـرت الاتفاقية الموحدة عام 1980 حيث صدق عليها من طرف ستة دول عربية عام 1981 وهـي : السعودية، تونس، الأردن، العراق، البحرين، واليمن الشمالية وأدخلت حيز التنفيـذ في سـبتمبر 1981.

إلا أن المصادقة على تشجيع وتسهيل رؤوس الأموال لتعزيز التنمية والتكامل الاقتـصادي العربي على أساس تبادل المنافع والمصالح العامة للأقطار الأعضاء ومن الأحكام الـتي جـاءت في الاتفاقية ما يلي : [142]

العمل على استقرار القوانين الاستثمارية لحماية المستثمر وهو ما نصت عليه الاتفاقية حيث يتطلب إعطاء الأولوية في تطبيق الاتفاقية عند تعارض قواعد الاتفاقية والنظام الداخلي للدولة كحـد أدنى لمعاملة استثمار رؤوس الأموال وإجراءات الانتقال.

ويعتبر هذا الإجراء الأول من نوعه في إعطاء الأولوية للاتفاق الجماعي في الدول العربيـة اقتصاديا على حساب القوانين الداخلية

ومن الحقوق ولواجبات التي حددتا الاتفاقية إزاء المستثمر لعربي ما يلي :

- للمستثمر العربي الحرية في اختيار الدول التي تريد الاستثمار فيها وفي الـالات غير الممنوعة على مواطني تلك الدولة ، وإذا كانت قوانين الدولة المستقبلة للاستثمار تحدد نسبا للمشاركة لهـؤلاء المستثمرين فيجب أن تراعى هذه النسب ، كما تتم معاملة رؤوس أموال هذه الأخيرة بدون تمييز والتي تستثنى نسب المشاركة المشار إليها.

- حرية المستثمر العربي في التصرف بأمواله كما يشاء وداخل الإطار الـداخلي لنظـام الدولـة المضيفة.

[142] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي، مرجع سبق ذكره ص ص 68-69.

.

- ضمان حماية رؤوس الأموال العربية من المخاطر غير التجارية التي تضر بملكية المستثمر من جهة ومن جهة تتعرض رؤوس الأموال المتنقلة إلى الحجز والمصادرة* عند مخالفتها للقوانين الداخلية مع الإحالة على القضاء.

- للمستثمر العربي وأفراد أسرته والعاملين في حقل النشاط الاستثماري الحق في التمتع بالإقامة والخروج دون قيود أو عراقيل من إقليم الدولة المضيفة.

- التسهيل للمستثمر العربي على الاستعانة بيد عاملة عربية وخبرات أجنبية في النشاطات التي تستدعي ذلك ولم تتوفر في إقليم الدولة المستثمر فيها** مع مراعاة إعطاء الأولوية في تشغيل اليد العاملة المحلية أو في الدولة التي يقيم فيها وهذا باستغلال كل طاقاتا ، ثم تأتي في المرتبة الثانية في التشغيل لليد العاملة الأخرى للدول الأعضاء وغيرهم وتأتي بعدها اليد العاملة الأجنبية من جنسيات أخرى إذا دعت الضرورة لذلك.

كما يتمتع المستثمر العربي بحقوق التعويض حالة مخالفة الدول المستقبلة لرؤوس الأموال بقوانين وقواعد الاتفاقية والإخلال بالالتزامات المتفق عليها.

ومن جهة ثانية فعلى المستثمر العمل على التنسيق في مشاريع الاستثمار وتطويرها وفق برامج التنمية التي تسطرها الدولة لتطوير اقتصادها الوطني وفق ما يتطلب تعزيز وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي بصفة عامة ومختلف قطاعات الزراعية أو الصناعية أو غيرها.

ويجوز للدولة المضيفة للاستثمار معاملة بعض الاستثمارات معاملة تفضيلية إذا رأت في ذلك ما يطور اقتصادها وتحقيق معدلات هامة في التنمية [143].

إن ما سبق عرضه للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال داخل الدول العربية فإنا تعد من أحسن الاتفاقيات (1953-1970) ، كما أنا وضعت إطارا جيدا لاستثمار رؤوس الأموال العربية في مختلف القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، وتسهيل عملية انتقالها ما بين الدول الأعضاء في الاتفاقية مع الضمانات وحرية التحويل ،حيث اعتبرت من الاتفاقيات الجماعية الجيدة و تمت صياغتها بدقة وفقا لإجراءات وآليات تخدم المصالح المشتركة وتعمل على تعزيز التنمية

* من أمثلة المخالفات هي عدم تشديد الديون أو الإخلال بالقوانين الداخلية وهو ما نصت عليه المادة (19) من الاتفاقية.
** يقصد بالدولة المستثمر فيها الدولة المضيفة أو المستقبلة لرؤوس الأموال.

الشاملة في إطار التكامل الجاد من حيث تسهيل انتقال رؤوس الأموال من الدول التي بها فائض إلى الدول التي تتميز بدخول متوسطة وضعيفة لتنمية مشروعاتها الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الأموال المتنقلة في إطار الاستثمار تحظى بحماية ومزايا تضمن العمل في ظروف مناسبة كاستقرار القوانين والسياسات الاقتصادية، و يعتبر عامل اللاستقرار من العوائق التي تجعل المستثمرين يحجمون عن المخاطرة بأموالهم واستثمارها في ظل أنظمة وسياسات اقتصادية غير مستقرة.

وفي الأخير يمكن القول بأن انتقال رؤوس الأموال ما بين الدول العربية يعتبر الطريق الصحيح لقيام مشروعات مشتركة في إطار التكامل الاقتصادي وسواء كانت هذه الأموال خاصة أم عامة فالمهم أن تقوم بالدور الفعال ، ومن جهة أخرى يجب أيضا تشجيع هذا المسعى وتسهيل إجراءاته إذا أرادت الدول العربية أن تقوم بتحقيق تكامل اقتصادي زراعي لتنمية المنطقة.

7- الاتفاقية المتعلقة بتسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية 1981[144]

إن اعتماد اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري كشكل من أشكال التكامل الاقتصادي إذ يعتبر من الوسائل الهامة لتعزيز وتنمية اقتصاد المنطقة العربية، في إطار متحرر وغير تابع ومترابط.

وفي هذا الشأن فقد اتسمت هذه الاتفاقية بمبدأ " تحييد النشاط الاقتصادي المقرر من قبل ميثاق العمل الاقتصادي العربي.

والذي جاء في الاتفاقية من قواعد وأحكام عامة ما يلي :

1- نصت المادة الثانية من الاتفاقية على تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وقد ميزت بين مجموعتين من السلع ، حيث تستفيد مجموعة من الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود ، أما المجموعة الثانية فتستفيد من تخفيض تدريجي إلى أن يتم إلغاء كامل الرسوم.

* إن المصادقة على هذه الاتفاقية تمت في شهر أوت 1984 م طرف عشرة (10) دول عربية هي : تونس، العراق، الكويت، الأردن، السعودية، الجمهورية اليمنية، ليبيا، البحرين، اليمن الديمقراطية.

[144] سعد جاسم الجيلالي، التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق، بغداد 1984 ص 71-72

- مقدم عبيرات : مرجع سبق ذكره ، ص ص 131-132.

وفيما يخص السلع التي تستفيد من الإعفاء الكامل من الرسوم فهي خمسة (5) أنواع، هي السلع الزراعية والحيوانية في شكلها الأول أو بعد تحويلها، والسلع نصف مصنعة والسلع المنتجة من قبل المشروعات العربية المشتركة.

أما المجموعة الثانية من السلع فتشمل باقي السلع غير المذكورة في المجموعة الأولى والتي تشمل المرحلية في التخفيض أو ما يسمى بالتخفيض التدريجي.

2- **توفير الشروط الضرورية والخاصة بحماية السلع العربية** : ويهدف هذا القرار إلى حماية السلع المنتجة داخل المنطقة العربية - " الدول الأعضاء" - في مواجهة السلع الأجنبية المنافسة، أو البديلة.

وفي هذا الشأن نصت المادة الثامنة على ما يلي :[145]

أ- كل السلع المستوردة من خارج الدول العربية تفرض عليها رسوم جمركية موحدة كحد أدنى شريطة أن تكون هذه السلعة المستوردة بديلة أو منافسة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الضريبة محل فكرة التعريفة الجمركية الموحدة والتي تعد من مميزات السوق العربية المشتركة.

ب- إعطاء ميزة نسبية للسلع العربية لمواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة كما تعطى الأولوية في التطبيق للمشتريات الحكومية، والجهة التي تقرر تعيين الميزة النسبية هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهذا حسب المعطيات والظروف الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء.

3- تضمنت الاتفاقية مجموعة من المبادئ والصيغ خاصة بالتطبيق حيث شملت هذه المبادئ والصيغ ما يلي :

- توكل إلى صندوق النقد العربي وكذا مؤسسات التمويل العربية المشتركة تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وتشجيع التبادل وتقديم التمويل اللازم له.

- حث بعض المؤسسات ، منها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و المؤسسات العربية المتخصصة على توفير الضمان اللازم للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

- عدم تصدير السلع المنتجة والمتبادلة داخل منطقة الدول الأعضاء في الاتفاقية إلى أي بلد آخر إلا بموافقة الدول المنتجة كما تتم عملية التبادل التجاري للسلع بصفة مباشرة وبدون وسيط غير عربي.

[145] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

- يجب أن تلزم الدول العربية الأعضاء بالتعاون والتنسيق لتسهيل النقل والمواصلات فيما بينـها لتسيير تجارة الترانزيت.

- وأخيرا نصت الاتفاقية في إطار الصيغ والمبادئ لتطبيقها التزام مبدأ المقاطعـة العربيـة بـشأن إسرائيل وعلى تعاون الدول الأعضاء فيما بينها وتدعيم علاقاتا الاسـتثمار في التجـارة مـع التكتلات الاستثمار والمنظمات الدولية كما أجازت على التعاون مع كل عربي غير عضو.

ما يمكن ملاحظته في هذه الاتفاقية الخاصة بتسيير وتنمية التبادل التجاري ، هـو كونـا جاءت مميزة عن الاتفاقيات السابقة إذ بالرغم من تناولها التنمية الاقتصادية وتحرير التجارة ، فإنا لم توضح السلع التي تستفيد من الإعفاء الكامل وحتى السلع التي تخضع لمبدأ التخفيض التدريجي، حيث ترك الأمر في ذلك إلى الس الاقتصادي والاجتماعي والتي حددت مـن قبـل اتفاقيـة 1953، مما ترك الأمور غامضة، حيث أن عدم تحديد هذه السلع أدى إلى إضـعاف الاتفاقيـة وفشلها.

8- إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك [146]

بالرغم من قيام العديد من المحاولات التكاملية في إطار العمـل العـربي المـشترك منـذ الخمسينات في إطار الجامعة العربية والتي لم تظهر نتائج ملموسة على المستوى الاقتصادي، كـان مؤتمر عمان عام 1980 محاولة أخرى لتعزيز العمل العربي المشترك، وميثاق العمـل الاقتـصادي القومي بحيث جاء في الإستراتيجية الإشارة إلى العديد من التحديات تقف في وجه جمـع شمـل أجزاء المنطقة العربية اقتصاديا نلخصها فيما يلي :

- التفرقة بين الشعوب العربية اقتصاديا واجتماعيا، إلى جانب ال اع القائم بين البلـدان العربيـة وإسرائيل وكل هذا يدخل في إطار مخلفات الاستعمار التي فرضها، وأورثها للدول العربية.

- التأثر بالفكر الغربي الذي أدى إلى طمس الشخصية الحضارية العربية وكـذا نمـط الـسلوك الاقتصادي.

وفيما يخص الأهداف التي تضمنتها الإستراتيجية تلخصت فيما يلي :

---

[146] أنظر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التكامل الزراعي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

- مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص ص 132-133.

- فيما يخص تنفيذ الاستراتيجية، أنظر وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عمان، جويلية 1980.

- اشتراك المواطن العربي في عملية التنمية وهذا بإعطائه الحرية الكاملة وفي قدراته المبدعة.
- العمل على أمن المنطقة العربية عسكريا وغذائيا وتكنولوجيا ومواجهة التحديات الإسرائيلية التي تعتبر في نزاع قائم مع العديد من الدول العربية واستغلال بعض مواردها الطبيعية مثل الن اع القائم على المياه وإلى حد الآن.

- الاعتماد على القدرات القومية للإسراع في عملية التنمية الشاملة للمنطقة العربية وإيجاد صـيغ للتنسيق بين السياسات العربية وتقليص الفجوة التنموية فيما بينها ، وهذا للعمل على إقامة تكامل زراعي عربي، وإقامة نظام اقتصادي عربي ، يساهم هو الآخر في إقامة النظام الدولي الجديـد، أو على الأقل يكون ذا وزن في القرارات الدولية ،فكان من الأولويات التي تضمنتها الإستراتيجية ما يلي: [147]*

- أمن المنطقة العربية عسكريا، وذلك بتعزيز القدرات العسكرية.
- تطوير العمالة العربية وضمان حرية تنقلها حسب متطلبات التنمية الاستثمار واستغلالها داخـل الوطن العربي.
- العمل على اكتساب التكنولوجيا وتجسديها في المنطقة العربية
- تحقيق الأمن الغذائي العربي، للتخلص من التبعية الاقتصادية وذلك بالعمل على دعم محـاولات العمل العربي المشترك وهذا في إطار العمل على زيادة الإنتاج الغذائي.
- تحسين شروط التبادل التجاري للسلع الغذائية ما بين الأقطار العربية وبينها وبين دول العالم.
- القضاء على صور التبديد للمنتجات انطلاقا من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التوزيع والاستهلاك.

نظرا لأهمية العمل الاقتصادي المشترك في تحقيق التنمية الشاملة للمنطقة العربية باعتبارها مدخل من مداخل التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ، فإننا سنحاول إبراز ذلـك في أهميـة المـشروعات المشتركة في الآتي :

* فيما يخص تنفيذ الاستراتيجية فتكون باتخاذ عدة آليات منها
- يضع المجلس الاستيراد متخلفا العربي إطار الخطة القومية للعمل الاستيراد وأسلوب تنفيذها، أما مرحلة التنفيذ فتتم بواسطة المؤسسات العربية ، مع العمل على إبعاد المعوقات التي تعترض تنفيذها.

أ - أهمية المشروعات العربية المشتركة كمدخل من مداخل التكامل الاقتصادي العربي:[148]

- لقد حظي موضوع المشروعات العربية المشتركة باهتمام من طرف العديد من الباحثين الاقتصاديين باعتباره مدخل من مداخل التكامل الاقتصادي العربي، والعمل على الإسراع في ذلك، حيث يعتبرونه الطريق الوحيد المؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الشأن وافق مجلس الجامعة على إنشاء شركة عربية لاستغلال الأراضي الزراعية في فلسطين وشرائها، بحيث تتم عملية المساهمة في ذلك ، من الحكومات العربية والمواطنون ، والتي كان يراد منها مواجهة المخطط الصهيوني الذي يريد التوسع في امتلاك الأراضي العربية كما تم إنشاء شركة البوتاس عام 1957. كأحد المشاريع العربية المشتركة لاستغلال البحر الميت، في الأردن كرد فعل عربي مشترك على استغلال الثروات المعدنية في فلسطين المحتلة من قبل إسرائيل[149].

وكل هذا ما هو إلا نتيجة لإقناع الأقطار العربية بأن المشروعات العربية المشتركة تشكل الصيغة الرئيسية للتنمية العربية المتكاملة وهذا للأسباب التالية :[150]

- تتمتع المشروعات العربية المشتركة بقدرة كبيرة على المشروعات القطرية في إقامة مشروعات تتميز بمستوى تكنولوجي أعلى، وتكون ذات إنتاجية تضاهي الإنتاجية على المستوى العالمي، وتستطيع المنافسة با في الأسواق العربية والدولية، وتراكم رأس المال العربي في توسيع هذه المشروعات وإكمالها وكل هذا يؤدي إلى تشجيع إقامة مشروعات جديدة إلى جانب المشروعات المشتركة السابقة.

---

[148] انظر : سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة واقعها،أهميتها، ومستقبلها، مجلة المستقبل العربي، دراسات الوحدة العربي، العدد 103، سبتمبر 1987، صفحات متعددة.

- United Notions (UN) Multinational Corporation in world development (new York, UN 1973)
- International labor organisation : Multinational enterprises and social policy (Geneva 1973)

[149] مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مجموعة من الباحثين، سلسلة المستقبل العربي.

[150] نفس المرجع، ص 236.

- إن قيام المشروعات العربية المشتركة تؤدي إلى خلق الروابط الإقتصادية بين الأقطـار العربيـة والتنسيق في السياسات الاقتصادية ، كما تفرض الشروط اللازمة لانتقال رؤوس الأموال واليـد العاملة ما بين دول المشروعات المشتركة، إضافة إلى خلق إمكانيات انتقال مدخلات ومخرجـات الإنتاج في أسواق البلدان العربية، وهو ما يؤدي إلى إنشاء سوق قومية موحدة

تعمل المشروعات العربية المشتركة على توسيع وتنويع تشكيلة السلع المنتجة وتزود حجم النـاتج القطري والقومي بها، كما تيئ القاعدة الأساسية لتحقيق التبادل التجاري الفعال ما بين الأقطار العربية، وهو ما يؤدي إلى رفع حصة المبادلات التجارية العربية الدولية.

- تحقق المشروعات العربية المشتركة المصالح العامة للأقطار العربية في المشروع العربي المشترك عن طريق اشتراك رأس المال وعنصر العمل والموارد وتحقيق عائد مناسب لكل عناصر الإنتـاج هـذه والأقطار التي تحركت إليها إلى جانب الاستفادة من المادة الخام الأولية والمنتجات الوسيطة المتاحة لها قطريا وأخيرا عن طريق الهامش التجاري المتاح لتصريف منتجات المشروع العربي المـشترك في الداخل والخارج ، فجميع هذه العناصر تجنب المشروع العربي المأخوذات الموجهـة للمـشروع الأجنبي[151]

-إن المشروعات العربية المشتركة تحل وإلى حد كبير مشاكل التصريف والتمويل الـتي تعانيهـا المشروعات القطرية، وتستفيد من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الموفورات القطرية والقومية والدولية كما أنا تحرض الآثار المضاعفة للاستثمار على المستوى القومي عـن طريـق تحـريض موجات استهلاك واستثمار قومية السمة بالترابط مع موجات الاستهلاك والاستثمار قطرية السمة مما ينشط ميكانيكية الاستهلاك والاستثمار وتطويع التكنولوجيا الحديثة وتطوير الموارد البـشرية وفقا لاحتياجات الوطن العربي، وبالتالي رفع عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي الموسع إلى مـستوى أكثر تطورا[152]

---

[151] مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسلة المستقبل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 236.

[152] نفس المرجع السابق ، ص 236

- إن قيام مشروعات عربية مشتركة بعدد كاف يؤدي إلى تطوير المبادلات التجارية بين الأقطار العربية وتوسيع انتقال عناصر الإنتاج من رؤوس أموال ويد عاملة ومنتجات، وكل هذا يسمح بتطوير السوق القومية العربية في مواجهة الأسواق القطرية، إلى جانب خلق الأساس المادي لإقامة الهيئات الاقتصادية والإدارية العربية الموحدة ، بحيث تكون الوحدات الاستثمار العربية المشتركة أساسية وموضوعية لضرورة وحدة المنظمات والهيئات الإدارية العربية[153].

ب - توزيع المشروعات العربية حسب القطاعات والمناطق الجغرافية:[1]

تفيد المعلومات الواردة من الجدول رقم (1-12) أن عدد المشروعات العربية المشتركة وفي مختلف القطاعات بلغ نحو 830 مشروعا مشتركا وهذا العدد يضم المشروعات العربية المشتركة والمشروعات العربية الدولية والتي يمكن توزيعها كما ما يلي :

- التوزيع الجغرافي للمشروعات المشتركة :

بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة حوالي 391 مشروعا مشتركا، في حين بلغ عد المشروعات العربية الدولية المشتركة حوالي 439 مشروعا ، والتي بلغت رؤوس أموالها حوالي 3.14 مليار دولار وبالرغم من تزايد أعدادها، إلا أن رؤوس أموالها منخفضة عن الأموال العربية المشتركة والتي وصلت إلى 21.4 مليار دولار كرؤوس أموال للمشروعات العربية المشتركة.

وفيما يتعلق بنسبة توظيف هذه المشروعات توجد حوالي 65% من المشروعات العربية الدولية المشتركة قائمة في المنطقة العربية، وهذا برؤوس أموال قدرها 3.9 مليار دولار ، و فيما يخص تركز المشروعات المشتركة، فإن نسبة كبيرة منها تتركز في دول مجلس التعاون الخليجي وهذا بنسبة 38.6% من إجمالي عدد المشروعات و 59% من رؤوس الأموال وتأتي في المرتبة الثانية منطقة وادي النيل " مصر السودان" والتي حظيت بنحو 28.1 % من إجمالي عدد المشروعات ، أنظر الجدول رقم (1-13).

- التوزيع القطاعي للمشروعات المشتركة :

إن قطاع الأموال الخاص بالمؤسسات المالية والاستثمارية أخذ حصة الأسد من أعداد المشروعات المشتركة " العربية - الدولية " وهذا بنسبة 33.5% من إجمالي عدد المشروعات المشتركة و

---

[153] انظر : مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص ص 134-135

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التكامل الزراعي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

حوالي 40.4% من إجمالي رؤوس الأموال كما هو موضح في الجدول رقم (1-12) ويأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الأموال قطاع الصناعات التحويلية وهذا بنسبة 23% من إجمالي عدد المشروعات وحوالي 30.7% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات المشتركة.[154]

أما باقي القطاعات فأخذت نسبة قليلة بحيث بلغت حصة الخدمات حوالي 1.2% وقطاع النقل والمواصلات 10.1 %.

أما قطاع الزراعة والذي يعتبر من القطاعات الرئيسية في تحقيق الأمن الغذائي العربي فلم يحظ بمكانة هامة في إطار المشروعات المشتركة، حيث كان متخلفا ومن المفروض أن يأخذ حصة الأسد في المشروعات العربية المشتركة وخاصة في ظل القاعدة الموردية الزراعية المتاحة في المنطقة العربية، إلا أن الواقع يشير إلى كون عدد المشروعات المشتركة في القطاع الزراعي قليل جدا مقارنة بالدور الهام الذي يمكن أن يظهره سواء من ناحية الإنتاج الغذائي أم من الناحية الاجتماعية كونه يشغل عدد هائلا من اليد العاملة.

وقد وصل عدد المشروعات العربية المشتركة في هذا القطاع حوالي 29 مشروعا وهذا بنسبة 8.3% من إجمالي المشروعات المشتركة في حين بلغت رؤوس الأموال الموجهة لهذا القطاع في هذا المجال حوالي 2.3 مليار دولار ممثلة حوالي 6.5% من إجمالي رؤوس الأموال الكلية للمشروعات المشتركة، مما أدى إلى تفاقم الفجوة الغذائية من جهة وتزايد العجز في الميزان التجاري الغذائي، وهذا ما يبين الصورة الحقيقية للدول العربية التي اعتمدت سياسة الاستثمار بالتركيز وبأكثر أهمية على القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي مما أثر سلبا على البنيان الاقتصادي الزراعي وأدى إلى هجرة اليد العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى نظرا لانخفاض الدخل داخل هذا القطاع.

[154] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التكامل الزراعي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

جدول رقم (1-12) - توزيع المشروعات العربية المشتركة. و المشروعات العربية الدولية المشتركة حسب القطاعات المشتركة (بالمليون دولار)

رأس المال / القطاع	مشروعات عربية مشتركة		مشروعات عربية دولية مشتركة		الأجمـــالي			
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	%	رأس المال	%
صـــناعة إستراتيجية	35	1681	47	523	82	9.88	2134	5.94
صناعة تحويلية	94	4758	98	6206	192	23.13	10924	30.69
زراعة	35	2001	34	326	69	8.31	2327	651
تمويل	123	8267	155	6275	278	33.49	14542	40.70
فنادق وسياحة	31	549	29	494	60	7.23	1043	2.92
نقل ومواصلات	28	3419	**18**	186	46	5.54	3605	10.09
البناء والتشييد	25	551	32	138	57	6.87	689	1.93
الخدمات	20	223	26	200	46	**5.54**	423	1.18
الإجمالي	**391**	**21379**	**439**	**14348**	**830**	**100**	35.727 -	**100**

التوزيع النسبي%	**47.10**	**59.84**	**52.90**	**40.16**	**100**	**-**	**100**	**-**

المصدر : مقدم عبيرات ، مرجع سبق ذكره ، ص 180 .

جدول رقم (1-13) التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية المشتركة

و المشروعات العربية - الدولية المشتركة (%) حسب القطاعات المشتركة (بالمليون دولار)

المنطقة	المشروعات العربية المشتركة		المشروعات الدولية -العربية المشتركة		
	% من العدد الكلي	**% من رأس المال**	**المنطقة**	**% من العدد الكلي**	**% من رأس المال**
دول مجلس التعاون الخليجي	38.6	59.5	الوطن العربي	56.9	64.8
المشرق العربي	23.3	9.5	آسيا	5.8	8.3
مصر والسودان	28.1	15.4	إفريقيا	11.9	9.0
المغرب العربي	8.8	13.4	أمريكا الآتينية	2.7	3.2
بقية دول العالم العربي	1.2	2.1	أمريكا الشمالية	0.9	2.3
-	-	-	أوروبا الغربية	21.4	12.2
-	-	-	أوروبا الشرقية	0.4	0.2
المجموع	100	100	المجموع	100	100

المصدر : مقدم عبيرات ، مرجع سبق ذكره ، ص 180 .

ج- المشروعات المشتركة في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي:[155]

إن مشكلة الغذاء تم التنبه لها بعد الأزمة الغذائية العالمية لعام 1972، ومنذ ذلك التاريخ تم إنشاء عدد من المؤسسات كالمجلس العالمي للغذاء وإعداد الاتفاقية الدولية للأمن الغذائي وإنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

أما على المستوى العربي ومباشرة بعد الإحساس بخطورة المشكلة الغذائية اتجه العديد من المنظمات العربية والمفكرون الاقتصاديون إلى إقامة مؤتمرات ودراسات لتوضيح خطورة هذه المشكلة والبحث عن أسبابها واقتراح حلول مناسبة للحد منها أو من المؤسسات العربية التي اهتمت بذلك واقترحت حلولا لذلك نذكر منها :

*- المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

تعتبر هذه المنظمة أولى المنظمات والمؤسسات إلى جانب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاستثمار العربية، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، بالإضافة إلى العديد من الهيئات العربية المتخصصة والمؤسسات العربية الأخرى.
وقد أكدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في قمة عمان عام 1980 على العمل لتحقيق الأمن الغذائي العربي باعتباره أكثر ضرورة وهذا في إطار العمل العربي المشترك كما أن تحقيق الأمن الغذائي القطري مرهون بتحقيق الأمن الغذائي القومي، والسبيل إلى ذلك يكمن في تحقيق التكامل الزراعي بين الأقطار العربية، حيث أن تنسيق الجهود بين القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي يعتبر الطريق الصحيح لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالعديد من الدراسات حول مواجهة مشكل الأمن الغذائي العربي منها، مثل مستقبل اقتصاد الغذاء في البلاد العربية 1979 إلى جانب الدراسات المتخصصة في هذا المجال كالدراسات الخاصة بالمخطط الزراعي والموارد الطبيعية والأرضية والاستثمار الزراعي العربي، وبرامج تنمية إنتاج الحبوب في الوطن العربي وتنمية الزراعة العربية، وإمكانية التكامل الزراعي العربي وغيرها من الدراسات والتي ما تزال تنظر التنفيذ لها.

[155] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التكامل الزراعي العربي، مرجع سابق ، ص 87.

وقد بلغت المشروعات العربية بصفة عامة حوالي 145 مشروعا (1[156]) والتي قـدرت نفقاتـها الاستثمارية ابتداء من عام 1981 وعلى عدة مراحل - كل مرحلة على مدى خمس سنوات إلى غاية عام 2000 بنحو 26.6 مليار دولار.

ومن هذه المشروعات المشتركة بين الأقطار العربية أربع مشروعات للإنتـاج الـسمكي وثلاث مشروعات للإنتاج الحيواني ومشروع المخزون الغذائي الإستراتيجي القومي.

وفيما يخص النفقات الاستثمارية فقد بلغت 4.15 مليار دولار لجميع المزروعات المقترحة في إطار برامج الأمن الغذائي العربي عام 1985 لتصل التقـديرات إلى 7.7 مليـار دولار عـام 2000[157]

وبالرغم من الدراسات التي استهلكت جهود أخصائيين ومنظمات عربية كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية إلا أن عدم تمويل هذه المشروعات أصبح عائقا في وجه تنفيذ هذه المـشروعات، ومن أجل هذا تم انعقاد عدة اجتماعات لدراسة كيفية تمويل هذه المشروعات وهو الأمر الذي بقي عالقا، حيث لم يستطع العمل العربي المشترك تجاوز هذه المشكلة إذ تعتبر من أخطر المشاكل الـتي تواجه البلاد العربية والمتمثلة في تزايد حجم الفجوة الغذائية وبقائها في تبعية اقتصادية.

وعلى الرغم من ذلك واصلت المنظمة العربية للتنمية الزراعية إقناع الدول العربية للمساهمة في الصندوق العربي للتنمية الزراعية الذي تم إنشاؤه عام 1990 إلا أن مشكلة التمويل لم تكـن وليدة التسعينات بل طرحت نفسها مع بداية الثمانينات ،ومن جراء ذلك فقد تم تكـوين فريـق عمل للأمن الغذائي العربي عام 1983 قبل إنشاء الصندوق ويتكون من هيئات متخصصة، منها المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربيـة ،إضافة إلى ممثلي الشركات العربية المشتركة الرئيسية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعـي والشركة العربية لضمان الاستثمار والتي نستعرض البعض منها فيما يلي :

*- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمشروعات الزراعية المنبثقة عنها[158]

لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية اعتمدت أمانة مجلـس الوحـدة الاقتـصادية المشروعات المشتركة كأحد الوسائل أو المداخل [159] الرئيسية للتكامل الاقتصادي العـربي، وقـد

[156] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمار الزراعي في بعض الدول العربية، مرجع سبق ذكره،.ص138

[157] نفس المرجع السابق .

[158] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التكامل الزراعي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

أقيمت أربع مشروعات منها ثلاث صناعية ، والرابع مشروع زراعي خاص بالـشركة العربيـة لتنمية الثروة الحيوانية حيث بلغت رؤوس أموال هذا الأخير حوالي 50 مليون دينار كويتي وعدل فيما بعد إلى 60 مليون دينار، وقد شرع في نشاطه بعقد جمعية تأسيسية في أوت من عام 1975 باتخاذ دمشق كمقر لها، أما تمويل هذه الشركة فقد كان من طرف عشر (10) دول عربيـة [160] إضافة إلى الشركة العربية للاستثمار والشركة الكويتيـة للتجـارة والمقـاولات والاسـتثمارات الخارجية، وقد تضمنت الخطة الاستثمارية في عام 1983 دراسة تمويل وتنفيذ 18 مـشروعا و شركة قابضة بمساهمة موزعة على 10 دول ومن أهم هذه المشروعات المشتركة نذكر ما يلي :

- مشروع إنتاج وتصنيع الأعلاف الخضراء
- مشروع العلف الحيواني
- مشروع أمهات الدواجن وإنتاج الفراخ، إضافة إلى مشروعات عديدة أخرى.

***- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي [161]:**

إن ميلاد هذه الهيئة كان عن طريق اتفاقية اثني عشر (12) دولة عربية إذ تدف إلى تنمية الزراعة العربية وتحقيق الأمن الغذائي العربي حيث تم التركيز على الإمكانيات غير المستغلة وكيفية استغلالها كما ركزت أيضا على أهمية التعاون العربي في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي.

وكانت المؤسسة تتمتع بشخصية قانونية دولية، وبرأس مال قدره 150 مليون دينار كويتي موزعة على خمسة عشرة (15) ألف سهم اسمي ومن أهداف هذه المؤسسة ما يلي :[162]

- تنمية الموارد الزراعية في الدول الأعضاء.
- توفير أقصى حد ممكن من المواد الغذائية للدول الأعضاء.
- رفع حجم التبادل للسلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي فيما بينها ومـن الـضمانات الممنوح ة للهيئة نذكر :
- عدم خضوع أموالها إلى التأميم أو الاستيلاء

---

159 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمار الزراعي في بعض الدول العربية، مرجع سبق ذكره،.

160 الدول هي : السعودية، الإمارات، الأردن، السودان، سوريا، مصر، العراق، الصومال، قطر، الجمهورية العربية اليمنية.

161 المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التنمية الزراعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

162 162 المنظمة العمية الزراعية، الاستثمار الزراعي في بعض الدول العربية، مرجع سبق ذكره،، ص143

- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وكذا أنظمة الاستيراد والتصدير
- الإعفاء من أحكام الرقابة على النقد والتحويلات الخارجية.
- يتمتع العاملون في المؤسسة ، بالحصانة من الإجراءات القضائية والإقامة الخاصـة بالأجانـب وتسهيلات السفر.

كما حددت الاتفاقية دولة السودان أول قطر عربي تمارس فيه نشاطها إضـافة إلى الـشراكة أو إشراك رأس المال الأجنبي لجلب الخبرات التقنية والإدارية كما يلتزم السودان بتقديم الدعم الـلازم للمؤسسة وهذا عن طريق :

- تمكين الهيئة من حيازة الأراضي
- تقديم المساعدة الضرورية لذلك.

وقد قامت هذه الهيئة بعدة مشاريع زراعية في السودان نظرا لمميزات الاستثمار السوداني المناسب في هذا البلد ، حيث يعتبر السودان سلة غذاء للوطن العربي إذا تم استغلال القاعدة الموردية للزراعة والمتمثلة في شساعة الأراضي الصالحة للزراعة وخصوبتها ووفرة المياه.

المطلب الثاني : الاتفاقيات الإقليمية العربية .

لقد شهدت المنطقة العربية العديد من الاتفاقيات والمحاولات الرامية إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي وهذا قبل ميلاد الجامعة العربية وبعدها ونحن سنحاول تحليل وتقييم الاتفاقيات خاصة التي أبرمت بعد الحرب العالمية الثانية وسواء كانت ثنائية أم متعددة الأطراف.

1- الاتفاقيات الثنائية قبل عام 1990:[163]

هناك العديد من الاتفاقيات الثنائية التي أبرمت داخل المنطقة العربية، والتي جاءت حسب الأسلوب المستعمل والمعالجة الاقتصادية وعلى العموم يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات كما يلي [164]

- اتفاقيات ثنائية تنص على تشجيع المبادلات التجارية، بين طرفي الاتفاقية - دولتين- دون توفير الشروط لإنجاحها، بحيث لا يتم تخفيض الرسوم الجمركية ولا الرقابة على النقد ونظام التراخيص والملاحظ هنا هو أن مثل هذه الاتفاقيات ما هي إلا مجالات سياسية تفترق للرغبة في تحقيق تكامل اقتصادي متين بين طرفي الاتفاقية، بحيث أن الموقعين على الاتفاقية لا يبذلون أي جهد لإنجاح هذا التكامل، بل يبقى جهدهم قائما على المعطيات السابقة دون التحضير لها، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى تنشيط وتشجيع التبادل التجاري ومنه فإن مثل هذه الاتفاقيات لا يكتب لها البقاء ، وهو ما حدث في العديد من الاتفاقيات الثنائية ما بين الأقطار العربية.

- اتفاقيات تتضمن إزالة بعض العراقيل والقيود المفروضة على المبادلات التجارية والتي تعتبر خطوات إيجابية من شأنا تشجيع التبادل التجاري بين طرفي الاتفاقية، وهذا النوع من الاتفاقيات ينص على ما يلي :

- الرغبة في تشجيع التبادل التجاري لمنتجات الطرفين المتعاقدين، كالاستيراد والتصدير بينهما.
- وجود تخفيضات فيما يخص الرسوم الجمركية وبنسب معينة، إلا أن هذا التخفيض لا يكفي لجعل منتجات كل بلد قادرة على المنافسة، كما أن العراقيل الإدارية لذلك ، تبقى عائقا في وجه هذه المعاملات.

---

[163] مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص ص 139-140.

[164] مدحت عبد المنعم ، الجامعة العربية ودورها في التعاون الاقتصادي العربي (1945-1973) مجلة اليقظة العربية، القاهرة، السنة الخامسة، العدد الثاني، فيفري 1989.

ـ الاتفاقيات الثنائية التي تتعلق بنظام الرقابة على الصرف التي تنظم تسوية المدفوعات بين دولتين عربيتين ، مثل الاتفاقية التي عقدت بين مصر والسعودية والتي تعتبر أول اتفاقية في الدول العربيـة عام 1949 ثم عقدت بعد ذلك اتفاقيات من هذا النوع مع كل من لبنان وليبيـا، وسـوريا ، والسودان.

- الاتفاقيات الثنائية التي تدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين دولتين في إطار انتقـال عناصـر الإنتاج من رؤوس أموال ويد عاملة بكل حرية بين طرفي الاتفاقية، إلى جانب حرية الإقامة والعمل في ظل ممارسة نشاط اقتصادي، كما تتم في إطار ذلك مبادلات المنتجات المحلية والأجنبية، وهذه الحالة في الغالب هي منطقة تجارة حرة، ومن أمثلة ذلك الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا عام 1957 والتكامل الزراعي بين مصر والسودان عام 1982، كما قد يأخذ التكامل الاقتـصادي شكل آخر وهو توحيد التعريفة الجمركية، تجاه الدول خارج الاتفاقية.

وبعد تناولنا للأنواع المختلفة لصور التكامل الثنائي، هناك تجارب واقعية جديرة بالذكر في دراستنا هذه، نظرا للأهمية التاريخية علها تكون دروسا يستفاد منها مستقبلا في إقامـة محـاولات أخرى للتكامل الزراعي داخل المنطقة العربية، هذا كون أن الوصول إلى الهدف المطلـوب هـو تدارك الأخطاء أو أسباب فشل المشاريع السابقة، ومن أمثلة الاتفاقيات التي سنحاول سـردها في هذه الدراسة في إطار هذا النوع من الاتفاقيات نذكر : الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان، وتجربة الوحدة الاقتصادية السورية المصرية، وتجربة التكامل المصري السوداني، إضـافة إلى الاتفاقيـات الحديثة التي وقعت عام 1990.

أ - الوحدة الاقتصادية السورية - اللبنانية [165]

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في عام 1956 حيث شهدت هذه الفترة رواجا سياسيا وفيها يتم تشكيل وحدة اقتصادية وجمركية ومؤسسات مصرفية، ووحدة الـسياسة الـضريبية كمـا تضمنت الاتفاقية حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وهذه الوحـدة الاسـتثمار كانـت

[165] محمد عبد النعم عنصر ، التكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة داخلية رقم 167، معهد التخطيط القومي ، القاهرة 1971. ص53

موجودة قبل وأثناء التواجد العثماني واستمرت في عهد الانتداب الفرنسي[166] بحيث أصبحت سوريا ولبنان منطقة ذات تعريفة جمركية موحدة إزاء الدول الأخرى تتمتع بانتقال السلع ما بين البلدين بدون قيود جمركية.

ونظرا لاختلاف المصالح وتضارب السياسات، لم تفرز هذه الوحدة النتائج المرجوة منها مما أدى إلى إضعاف الإرادة ما بين الطرفين والسبب في ذلك هو أن سوريا لها طابع اقتصادي لإنتاج زراعي صناعي ، في حين تتسم لبنان بطابع التجارة " الترانزيت " والخدمات وقد بلغ هذا التضارب أشده في عام 1950 أين أعلنت سوريا انسحابا من هذه الوحدة تلتها لبنان بإعلانها عن زوال الاتحاد بعد سبع سنوات من النشاط الاقتصادي المشترك.

ب- الوحدة الاقتصادية السورية المصرية " 1958-1961 [167]

تم التوقيع على هذه الاتفاقية بين مصر وسوريا في 1958/01/04 في إطار الجمهورية العربية المتحدة، وهذه الوحدة كانت لها نتائج اقتصادية موجبة تمثلت في بعض الإنجازات في عهد الوحدة بين البلدين بحيث تركت بصماتها على الساحة الاستثمار والاجتماعية في سوريا منذ ذلك التاريخ ، حيث وقع اتفاق خاص سمي بخطة التنمية لخمس سنوات (1961/1960 - 1965/1964) يهدف إلى مضاعفة إجمالي الناتج القومي خلال عشر سنوات وتحقيق نمو يبلغ 40% في النصف الأول لهذه العشرية، ولقد كانت النتائج جيدة في تنفيذ هذه الخطة تم فيها قيام مشروعات مشتركة عديدة أهمها إصلاح الأراضي الزراعية والنقل والمواصلات والصناعات الكهربائية والتنقيب عن النفط والزراعة والإسكان، وكل هذا تم بعد تحقيق وحدة سياسية في إطار توقيع اتفاق عسكري مشترك هدفه مواجهة إسرائيل بالدرجة الأولى.

ومن التدابير التي اتخذت في إطار الوحدة الاستثمار لتحقيق هذه الغاية ما يلي :[168]

---

[166] عبد الهادي يموت ، التعاون الاقتصادي وأهمية التكامل في سبيل التنمية ، سلسلة الدراسات الاقتصادية، معهد الإنماء العربي، مرجع سابق ص 155

[167] محمد عبد النعم عنصر ، التكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة داخلية رقم 167، معهد التخطيط القومي، القاهرة 1971 ، ص55.

[168] بركات أحمد الفرا ، التكامل الاقتصادي العربي في مجال المشروعات الزراعية المشتركة، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، كلية الزراعة 1980 ص ص 21-22.

- إعفاء المواد والمنتجات المحلية لكلا الطرفين من الرسوم الجمركية المفروضـة علـى السلع الأجنبية.
- فتح باب الاستيراد والتصدير من كافة السلع ودون أي تراخيص.
- تشكل لجنة تتكفل بحل المشاكل التي تعترض تنفيذ الاتفاقية.
- تفضيل السلع والمنتجات المحلية للبلدين عن السلع الأجنبية.

وبالرغم من أن الاتفاقية تضمنت تسهيل حركة رؤوس الأموال والأشخاص والتمتع بكافة حقوق المواطنة إلا أن الاختلاف في النظم النقدية بين البلدين حال دون تنقل رؤوس الأموال، والواقع أن هذه الاتفاقية والتي دامت ثلاث سنوات لم يكتب لها النجاح نتيجة لظهور حركة معارضة لها.

ج- التكامل الزراعي بين مصر والسودان " 1974-1985"

لقد أخذ هذا التكامل اهتماما بالغا خاصة فيما يتعلق بالتكامل الزراعي وقد كـان واد النيـل تاريخيا وحده من أقدم التجارب التكاملية العربية بحكم الموقع الجغرافي.

ومن التجارب التكاملية بين البلدين نذكر الاتفاقية التي وقعت عام 1974 حيث اتفق البلـدان على التعاون السياسي والاقتصادي وتم بالفعل قيام عدة اتفاقيات أدت إلى ظهـور مـشروعات عديدة ضمن إستراتيجية التكامل الزراعي بين البلدين أهمها :

- **الشركة المصرية السودانية للتكامل الزراعي** : والتي نتج عنها تنفيذ المشروعات المشتركة في السودان بحيث تم استصلاح وزراعة الأراضي بالعديد من المحاصيل ، منـها الـذرة الرفيعـة والحبوب الزيتية والقمح والخضر إلى جانب القيام بتصنيع المنتجات الزراعية المختلفة، وقد تم استصلاح حوالي 50 ألف فدان في نهاية السبعينات من حوالي 150 ألف فـدان مخصـصة لذلك.

- مشروع الرش الزراعي بالطائرات لمكافحة الحشرات وجميع الآفات الضارة والتسميد برأس مال مشترك بين الطرفين كما توجد مشروعات أخرى منها مشروع إنتاج اللحوم والأعلاف المركزة ومشروع إنتاج الزيوت النباتية خاصة الغذائية منها.

ولقد أعطت هذه الوحدة إيجابيات عديدة خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الإنتاجيــة في القطــاع الزراعي، ومن أهم الإنجازات الناتجة عن ذلك هو حرية انتقال العمالة بين البلدين وهذا عن طريق تخفيض مصاريف السفر بنسبة 40% وإلغاء جواز السفر والتأشيرة بحيث يتم التنقل بالبطاقــات الشخصية " بطاقة التكامل" وقد أنشئ ما يسمى بالمنطقة التكاملية بين المنطقة الجنوبية لمــصر " أسوان" والمحافظة الشمالية للسودان.

إلا أن هذه الوحدة لقيت انتقادات شديدة عام 1985 بعد تغيير الحكومة السودانية أين ألغيــت الاتفاقية، وفي عام 1987 ظهرت وثيقة " الإخاء " من طرف الحكومة السودانية تــساند فيهــا مسار المحاولات التكاملية بحيث تدف إلى الاهتمام بالمشاريع الزراعية واستغلال الموارد المتاحة في البلدين وتنسيق خطط التنمية.

وما يمكن استنتاجه من خلال عرض تجربة التكامل الزراعي بين مصر والسودان ما يلي :

- لقد سار التكامل الزراعي بين البلدين وفقا لخطة ومنهاج جيد يستحق التشجيع إلا أن عــدم الاستقرار السياسي أثر سلبا على ذلك مما أوقف العديد من المشروعات بعد تمــرد الجنــوبيين في السودان.

- لإعطاء التكامل الزراعي دفعة تنموية يجب توفير الأموال اللازمة لذلك وهو ما يفتقده السودان خاصة وأنه يمتلك أراضي شاسعة وخصبة باستطاعتها أن تكون جيب غذائي عربي.

وبالرغم من التقلبات السياسية والا اعات ، إلا أن هناك بعض المشاريع ما تزال قائمة وهو ما يعبر عن وحدة شعبية وأثر راسخ لاستعادة التكامل الزراعي بين البلدين.

2- : الاتفاقيات الثنائية الحديثة "1990"

لقد ظهرت عدة اتفاقيات عام 1990 منها الوحدة بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي والاتفاقيــة الخاصة بمصر وسوريا والتي تدف إلى تشجيع التبــادل التجــاري وانتقــال رؤوس الأمــوال، والاتفاقيات المشتركة بين مصر وليبيا الخاصة بانتقال رؤوس الأموال والعقبات الجمركيــة وهــذا عرض مجمل لكل واحدة من هذه الإتفاقيات .:

أ- الوحدة اليمنية " شمال-جنوب" 1990[169]

لقد تميزت هذه الوحدة بعدم الاستقرار بحيث تم الاتفاق على الوحدة عدة مرات كما تم أيضا توقيفها عدة مرات، بل وصلت في العديد من المرات إلى نزاع مسلح بين الطرفين قبل عام 1990.

والإجراءات التي تمت في هذه الوحدة هي تنقل الأشخاص بدون جواز السفر سواء بالنسبة للجنوبيين أم الشماليين.

وكان بمقدرة هذه الوحدة تحقيق تكامل اقتصادي زراعي إلا أنها لم تصل إلى ما هو منتظر وأصبحت النزاعات قائمة إلى حد الآن والتي انتهت بحرب أهلية بالرغم من مساعي الجامعة العربية في كل مرة.

ب- الاتفاقية المصرية الليبية "1990"

لم تكن هذه الاتفاقية الأولى في تجارب التكامل بين البلدين بل سبقتها عدة اتفاقيات منها في عام 1971، أين اتفق رؤساء مصر وليبيا وسوريا على إنشاء اتحاد الجمهوريات العربية، كقاعدة أساسية لتكامل عربي موحد، كما صدر بيان للوحدة بين مصر وليبيا سنة 1972 انطلاقا مما جاء في اتفاقية الجمهوريات العربية المتحدة، إلا أن هذا لم يعمر طويلا بحيث هزته النزاعات بين البلدين في نهاية السبعينات إلى نهاية الثمانينات، لتستعيد من جديد في نوفمبر 1990، أين تم توقيع اتفاقية ثنائية ترمي إلى حرية انتقال رؤوس الأموال بين البلدين وحرية انتقال الأشخاص وتخفيض الرسوم الجمركية كما تم في الاتفاق على إنشاء العديد من المشروعات الزراعية المشتركة بين البلدين، وهذه الاتفاقية إذا واصلت مشوارها وتطورت ستؤدي حتما إلى تحقيق تكامل زراعي بين البلدين.

جـ) الاتفاقية المصرية السورية : "1990"

لقد تم تجديد هذه الاتفاقية في إطار العلاقات السياسية بين البلدين بعد مقاطعة دامت حوالي عشر سنوات، ولقد نصت على تشجيع وتنشيط التجارة بين البلدين بإزالة العديد من معوقات التبادل

---

[169] أحمد طربية، المشاريع الوحدوية في النظام المعاصر ، وثائق توحيد شطري اليمن ، مجلة الشؤون العربية ، العدد 63 سبتمبر 1990.

بينهما، والسماح بانتقال رؤوس الأموال والاستثمار والاستعانة بخـبرات البلـدين في الميـادين الاقتصادية.

3- الاتفاقيات المتعددة الأطراف " التجمعات العربية "

لقد ظهرت عدة تجمعات عربية تدف إلى قيام تكامل اقتصادي زراعي لتلبية احتياجات المنطقـة العربية وسنقتصر في دراستنا هذه على الهيئات التالية :

- مجلس التعاون الخليجي : (1981)[170]

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1975، بمبادرة من دولـة الكويـت، يعرض تصور لإستراتيجية مشتركة بين دول الخليج [171] ويضم هذا المجلس كل من قطر، الكويت، السعودية، البحرين، الإمارات، سلطنة عمان. وقد تم التوقيع على اتفاقية تأسيس المجلـس في 25 ماي 1981.

وتتمثل أهداف المجلس في التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعـضاء والتنـسيق في جميـع المبادلات وخاصة الشؤون الاقتصادية والتجارية، والجمارك والمواصلات، وشؤون التعليم والصحة والإعلام والسياحة وإقامة مشروعات مشتركة وتشجيع التعاون في القطاع الخاص وإنشاء مراكز بحوث علمية ومن أهم أحكام الاتفاقية في مجال القطاع الزراعي ما يلي :[172]

-حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروة الطبيعية المحلية بين الـدول الأعضاء وإعفائها من جميع الرسوم الجمركية - العمل على توحيد التعريفة الجمركية - بـشكل تدريجي لحماية وتشجيع الصناعات المحلية وذلك خلال مدة 05 سنوات.

---

[170] إجلال راتب (وآخرون) : أثر قيام السوق العربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية ، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم 58، القاهرة جانفي 1984، ص 88.

[171] أنظر يونس أحمد بطريق ، الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية، دار النهضة العربية، بيروت ،1985 ، ص ص 307-308.

- Unctad , economic co-operation and integration efforts in the Arab region , report prepared at the request of the Unctad, secretariat, by Misbah Oreibi, 9 January 1990, p 20.

[172] أنظر، سميح مسعود، الاقتصاد الخليجي وقبضة الغرب، الإمارات الأجنبية لأموال النفط العربي، بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، القاهرة 1991 ص ص 25-26.

- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس، العدد الأول 1998، معهد التخطيط القومي، ص 26.

- تسهيل انتقال رؤوس الأموال والأشخاص ما بين الدول الأعضاء مع حرية الإقامة والتملك والإرث وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

- التنسيق المشترك في السياسات الزراعية

- استغلال الموارد الطبيعية المتاحة داخل دول المجلس.

- إقامة برنامج مشترك للإنتاج الزراعي والغذائي.

- تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشاريع مشتركة لربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات.

- إقامة برنامج مشترك للبحوث الزراعية والتطوير التكنولوجي.

- السعي إلى توحيد الأنظمة والقوانين الاستثمارية.

وإلى جانب ما جاء من أحكام في الاتفاقية هناك عوامل تؤدي إلى زيادة فاعلية هذا التجمع الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي يمكن حصرها فيما يلي :[173]

-تمتلك دول المجلس موقعا استراتيجيا يتمثل في الجانب الغربي بأكمله مع جزء هام من الجانب الشرقي للبحر الأحمر، وتوافر الموارد المالية ومصادر الطاقة داخل دول المجلس.

- وقد ركز المجلس منذ إنشائه عام 1981 على أهمية المشاريع الإقليمية المشتركة كمنهج فعال لتحرير التعاون والتكامل بين اقتصاديات الدول الأعضاء الست. وتحظى المشاريع الإقليمية المشتركة بالتأييد القومي كأسلوب لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بين مجموعة من البلدان النامية.

- وقد أصدر المجلس عدة قرارات في ديسمبر 1986 كخطوات لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية بين الدول الأعضاء في المجلس وصولا إلى تحقيق المواطنة الكاملة، وهذه القرارات هي :

- السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية التي حددها المجلس.

[173] معهد التخطيط القومي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول المجلد السادس، 1998، ص 28.

-السماح لمواطني دول المجلس بمزاولة تجارة التجزئة في أي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتبارا من 1987/03/01 والسماح لهم بممارسة تجارة الجملة اعتبارا من 1990/03/01.[174]

وقد شهد مجلس التعاون الخليجي خلال عام 1995 تطورات مهمة على صعيد بنائه المؤسسي حيث ظهرت العديد من المؤسسات التي توضح أشكال التعاون الأمني والدفاعي والسياسي لمواجهة التحديات الخارجية.

وعلى الرغم من كل هذا ، فقد شهدت دول المجلس أزمات سياسية لم تشهدها من قبل وإن كانت اختفت في السنوات الأخيرة بشكل تدريجي.

والملاحظ في تجربة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي، هي أنها سارت بخطى إيجابية نحو التكامل الاقتصادي والزراعي، واستغلال الموارد المالية المتاحة في مشروعات اقتصادية داخلية مقارنة بالتجمعات العربية الأخرى.

وبالرغم من كل الإيجابيات التي حققت في هذا الشأن ، إلا أنه يمكن توجيه بعض الانتقادات لهذه التجربة والمتمثلة فيما يلي :

- يتميز مجلس التعاون الخليجي بطابع مغلق ، حيث لم يسمح بدخول أعضاء جدد، إضافة إلى المفاوضات الفردية التي تتم مع المنظمات الأوربية خاصة فيما يتعلق بالمحروقات و من المفروض أن يغلب عليها الطابع الجماعي العربي، هذا وإلى جانب بعض النزاعات التي حدثت في الخليج والتي جعلت الإرادة تضعف للمنظمات المتخصصة والمشروعات العربية المشتركة ، الشيء الذي جعل الاستثمار مستوردا من الخارج على شكل قروض، ومساعداتها مرتبطة بشروط اقتصادية وسياسية ، مما زاد من التبعية لهذه البلدان، إضافة إلى ذلك ، فإن دول الخليج أصبحت تستعين بعمالة غير عربية في الوقت الذي تعاني فيه الدول العربية من مشكلة البطالة خاصة الدول غير الخليجية.

ب- مجلس التعاون العربي :[175]

[174] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1987، ص 16.

أنشأ هذا المجلس في فيفري 1989 وضم كل من مصر والعراق والأردن واليمن وعضوية المجلس كانت مفتوحة أمام بقية الدول العربية بشرط موافقة الدول الأعضاء بالإجماع، وتمثلت أهداف المجلس فيما يلي :

- رفع مستويات التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء بصور تدريجية
- تشجيع المزروعات المشتركة
- العمل على قيام سوق عربية مشتركة ووحدة اقتصادية عربية.
- توثيق الروابط بين مواطني الدول الأعضاء في جميع المجالات وتدعيم العمل العربي المشترك.

وبسبب خروج المجلس عن الأهداف المسطرة، وقيام حرب الخليج عام 1990. واختلاف مواقف الدول الأعضاء تجاه العراق، تم تعطيل هذا المجلس كما اتخذ البرلمان المصري إلغاء الاتفاقية عام 1994 من جانب واحد.

جـ - اتحاد المغرب العربي[176]:

إن فكرة قيام وحدة مغربية ليست حديثة العهد بل هي وليدة الثلاثينات "1937" إبان استعمار دول المغرب العربي، وتلت هذه الفترة عدة مبادرات إلى أن أعيد طرحها من جديد بعد استقلال المغرب وتونس وبالضبط في عام 1956 [177] ، بحيث بدأت الوحدة الاستثمار تتبلور في أذهان القادة المغاربة آنذاك، وفي عام 1958 تم انعقاد مؤتمر طنجة والذي ضم الحزب الدستوري الحاكم بتونس وحزب الاستقلال الحاكم في المغرب وحزب جبهة التحرير الجزائري، أين طرحت فكرة الوحدة بين دول المغرب واستقلال الجزائر.

وباستقلال الجزائر عام 1962 بدأت فكرة تجسيد مبدأ التعاون الاقتصادي تظهر بين دول المنطقة وأول مبادرة هي إنشاء شركة مشتركة لبعض المحاصيل الزراعية، إلا أن النزاع بين الحدود الجغرافية للبلدين ، الجزائر والمغرب وقف في وجه هذا المشروع المشترك.

---

[175] محمد عبد الشفيع عيسى (وآخرون) ، الإمكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء مقياس الإنتاج والتوزيع، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر، رقم (61) ، القاهرة ، جانفي، 1991.

[176] - Unclad rapport on approgramme for technical co-operation for trade in the Arab region, Geneva, March 192, P9

[177] بلعيد عبد السلام محاضرة من تنظيم الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، المدرسة الوطنية للإدارة ، نوفمبر 1999.

وفي سبتمبر 1964 ظهرت محاولة أخرى لجمع الشمل من جديد مع دخول ليبيا وموريتانيا، بحيث اجتمع وزراء الاقتصاد لكل من الجزائر وتونس والمغرب وليبيا قبل انضمام موريتانيا وناقشوا إمكانية التعاون الاقتصادي، أين تقرر تشكيل لجنة دائمة استشارية، وقد عملت اللجنة على تدعيم علاقات التبادل التجاري وتبادل الخبرات بين الدول المعنية بذلك ، إلى جانب توجيه الاهتمام بالقطاع الزراعي.

وفي فيفري 1989 تم عقد القمة الثانية لدول المغرب العربي والتي خصت الدول الخمسة وهي الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا وانبثقت عن هذه القمة ثلاث وثائق رئيسية لهذا الاتحاد هي :

- **الوثيقة الأولى** : وتخص هذه الوثيقة قيام الاتحاد المغربي والتي تعبر عن حل وسط بين اتجاهين. الأول يخص ليبيا وتونس ويطلب الاتحاد الفوري والثاني يخص المغرب والجزائر ويدعو للتعاون الاقتصادي وقد تضمنت هذه الوثيقة إمكانية انضمام دول أخرى عربية أو أفريقية مع الموافقة لأغلبية الأعضاء بالإجماع.

- **الوثيقة الثانية** : تخص هيكل الاتحاد

-**الوثيقة الثالثة** : وتخص إجراءات ومراحل التعاون الاقتصادي والثقافي بين دول المنطقة والتي تدف إلى :

- تسهيل حرية تنقل المواطنين المغاربة وهذا بإلغاء التأشيرة ، ودون استعمال جوازات السفر والاكتفاء بنظام البطاقة الموحدة.

ـ حرية انتقال رؤوس الأموال و السلع داخل منطقة الاتحاد مع إمكانية الملك و الشراء دون قيود .

ـ اتباع سياسة مشتركة في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

ـ تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية.

ـ معالجة الأمور الجمركية و الضريبية بالشكل الذي يشجع على قيام سوق مشتركة "منطقة التجارة الحرة " و منه تم الاتفاق على إنشاء بنك مشترك بين الدول المغربية الخمسة ، بحيث يساهم في حركة التجارة ، كما سيتم إنشاء مؤسسة استثمارية تعمل على تمويل المشاريع ذات الطابع الاستثماري المقامة من قبل كل دولة على حده .

كما أن أهمية الإعلان عن قيام الاتحاد المغربي أتى بعد رفض طلب انضمام المغرب إلى السوق الأوربية المشتركة ، وخاصة بعد انضمام أسبانيا و البرتغال إلى السوق ، الأمر الذي أثر سلبا على

تجارة المغرب ، بحيث بلغت واردات المغرب من السوق الأوربية حوالي 60 % من مجموع وارداتا .

و ما يمكن ملاحظته في الجانب الزراعي هو أن الاتحاد يضم مجموعة من الأقطار العربية و التي تتميز في مجملها بوفرة الموارد الزراعية و البترولية و القوى العاملة ، بحيث نجد أن الجزائر و ليبيا و موريتانيا و تونس و المغرب تضم أراضي زراعية شاسعة و الجزائر و ليبيا منتجة للنفط ، و بالرغم من كل هذه الموارد ، إلا أن هذه الدول تستورد أكثر من نصف حاجياتا الغذائية من الحبوب [1] ، حتى و إن كان هناك بعض الدول من الاتحاد مثل المغرب و تونس حققت تقدما ملحوظا في تصدير الخضر و الفواكه بالإضافة إلى الثروة السمكية الهائلة في موريتانيا .

و خلاصة القول هو أن التكامل الاقتصادي بمختلف قطاعاته الزراعي الصناعي و التجاري بين دول الاتحاد ،لم يتحقق نظرا للا اعات السياسية التي هزت الإرادة السياسية لدول الاتحاد و حالت دون تحقيق أهدافه و هذا بالرغم من أن مبررات هذا التكامل متوفرة على مستوى منطقة الاتحاد ، سواء منها الاقتصادية و المتمثلة في تجانس الأنظمة الاقتصادية و وحدة اللغة و الدين وتقارب العادات والتقاليد .

المطلب الثالث : الاتفاقيات القطاعية " الهيئة العربية لإنتاج الحبوب"[178].

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في القاهرة عام 1990 من طرف أربعة دول مصر ، سوريا، ليبيا ، والسودان كما أن إمكانيات التعاون و التكامل الزراعي بين هذه الدول ، تأتي نتيجة للإمكانيات الزراعية المعتبرة التي توفرها هذه الدول و التي قد تمكنها من دفع عجلة التنمية الزراعية و تساهم في الإسراع في معدلات الاكتفاء الذاتي في مجموعة محاصيل الحبوب ، فعلى سبيل المثال نجد القمح و الذي يختلف حسب الميزة النسبية ، لكل دولة ، بحيث أنه يمكن مضاعفة الإنتاج و الإنتاجية لهذا المحصول في السودان و في فترة وجيزة إذا تم توفير مستلزمات الإنتاج و مصادر التمويل و تطوير التقنيات المستعملة، أما في سوريا فإنه يمكن زيادة المساحة المزروعة بحوالي 25 ألف هكتار إلى 300 ألف هكتار مروي لزراعتها بالقمح و الشعير.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد : 1993 ، ص 360 .

[178] مقدم عبيرات ، مرجع سبق ذكره ، ص 146.

أما فيما يخص الإجراءات التنفيذية و كيفية العمل ،فلقد تم الاتفاق داخل الهيئة على ما يلي:

1- إنشاء مكتب خاص بتنسيق التكامل الزراعي مقره في طرابلس و له منسقون و من مهام هذا المكتب :

أ ـ تنسيق السياسات الزراعية الخاصة بالإنتاج و التسعيرة و التسويق و التصنيع الزراعي.
ب - تشجيع التجارة الزراعية البينية ما بين دول الاتفاقية القطاعية.
ج - تنسيق وتشجيع التعاون في تبادل المعلومات الزراعية و كل ما يتعلق في مجال البحوث التطبيقية و التدريبية و تبادل الخبرات و التوجيهات و المقترحات.

د ـ التنسيق في مجال استيراد الحبوب، بحيث يتم أولا تبادل الفائض منه في الدول العربية ثم يتم استيراد الباقي لسد العجز الغذائي.

2- و فيما يخص الإجراءات العاجلة فإنه تم الاتفاق على تقديم ورقة عمل لمكتب التنسيق تحتوي على احتياجات الدول الأربعة من البذور المحسنة و التركيب المحصولي والسياسات الزراعية و خدمات الإرشاد الزراعي، إلى جانب البحوث المشتركة.
3- خلق منظمة للإنتاج الزراعي برأس مال قدره 200 مليون دولار مقرها القاهرة تتفرع إلى شركات مختلفة و موزعة على البلدان الأربعة، كما تتميز بشخصية اعتبارية و استقلالية مالية و إدارية، كما تحمل برنامجا لزيادة الإنتاج الزراعي و تحقيق الاكتفاء الذاتي.

المبحث الثاني : تقييم تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي .

لقد تطرقنا في الفصل السابق إلى العديد المحاولات التكاملية ما بين الدول العربية والـتي تم التركيز فيها على التجارب التي أنشئت ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن خلال ذلك فإن هنـاك بعض المحاولات التي أفرزت بعض النتائج الإيجابية في حين أثبت البعض الأخر نتائج سلبية أدت في معظم الحالات إلى إفشال هذه التجارب التكاملية وإلى إيقافها أحيانا أخرى ، وهو ما نتناولـه في هذا المبحث بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : تقييم التجارب ذات الآثار الإيجابية

المطلب الثاني : تقييم التجارب الإقليمية "– ثنائية – جماعية"

المطلب الثالث : مظاهر عدم قيام تكامل اقتصادي زراعي عربي

المطلب الأول : تقييم التجارب ذات الآثار الإيجابية

لا يمكن القول بأن كل التجارب التكاملية التي أقيمت في المنطقة العربية هي تجارب متعثرة أو فاشلة ، بل هناك بعض المحاولات تميزت ببعض الآثار الإيجابية ، والتي أردنا أن نتناولها من عدة جوانب ، مثل جانب التمويل ، إضافة إلى محاولة تقيم تجارب الاستثمارات المشتركة سواء كانت في شكلها الجماعي أو المتعدد الأطراف مع الإشارة إلى الاتفاقيات الخاصة بانتقال عناصر الإنتاج كانتقال العمالة و رؤوس الأموال مع إضافة إسهامات بعض المنظمات العربية التي لها علاقة بالتنمية الزراعية داخل المنطقة العربية ، مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية و المؤسسة العامة لضمان الاستثمار.

و فيما يخص جانب التمويل و الذي يتعلق بالمساعدات المالية العربية فلقد استفادت من نسبة لا يستهان بها ، ومنها نجد الأردن ، البحرين ، سوريا حيث استفادت هذه الدول من حوالي 69 % إلى 80% خلال الفترة (84-1987) كما أن هناك دول عربية استفادت بنسبة متوسطة مثل السودان ، جيبوتي ، عمان ،موريتانيا ، المغرب ، واليمنيتين ، أين تراوحت نسبة تلقيها المساعدات حوالي 13% إلى 46% من إجمالي المتدفقات المالية العربية ، هذا على المستوى الفردي أما على مستوى كل قطاع فنجد قطاع الزراعة حصل على 4,6 مليار دولار كقروض من مؤسسات التنمية خلال الفترة(74-1988)حيث كانت هناك حرية تامة في اختيار المشروعات الاستثمارية المختلفة دون شروط أو قيود مسبقة ، أين تعتمد الصناديق والمؤسسات العربية مبدأ المنافسة الدولية وهذا تشجيعا للاستثمارات المختلفة النشاطات ، كما تقدم هذه المؤسسات قروضا ميسرة للبلدان العربية الأقل نموا ، خاصة قبل ظهور ال اعات السياسية .

وفيما يخص نصيب قطاع الزراعة من مجموع القروض المقدمة من مؤسسات التنمية لكـل دولة فإننا تختلف من دولة إلى أخرى ، بحيث نجد فلسطين وجهت كامل قروضها إلى القطـاع الزراعي ، أما العراق والمغرب ن فاستعملت حوالي 84,4 % و 42,4 % على التوالي من مجموع قروضها للقطاع الزراعي . كما أن السودان وتونس والصومال فاسـتعملوا حـوالي 22% و 36 % على التوالي من القروض في القطاع الزراعي.

وهناك بعض الدول العربية الأخرى وهي مصر وجيبوتي والتي وجهت جزءا قليلا من القروض إلى قطاعها الزراعي ، ويرجع هذا إلى مدى أهمية هذا القطاع في الدول العربية .

وبصفة عامة فإن المشروعات الزراعية العربية التي ساهمت في تمويلها المؤسسات والصناديق المالية العربية ، كانت تدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي العربي وتوسـيع المـوارد في الاسـتغلال الزراعي والحيواني أين نجد المشروعات من طرف هذه الصناديق كانت تسعى إلى استغلال وتحويل الأراضي التي تعتمد على نظام الزراعة المطرية والموسمية إلى نظام الري الدائم ، كما عملت هـذه المشاريع على رفع دخول العاملين في القطاع الزراعي ، وتحسين ظروف معيـشتهم ويتـضح أن معظم المشاريع التي وجهت إلى القطاع الزراعي زادت من دخول اليد العاملة به إلى حـوالي 50 % فأكثر ، كما استفاد المزارعون أيضا من العديد من الخدمات الاجتماعية ، أولت اهتماما بالغا إلى خدمات الإرشاد الزراعي نظرا للدور الذي يلعبه في تحسين الإنتـاج الزراعـي في منـاطق المشروعات .

وبصفة عامة فإن مساعدات التمويل العربية ساهمت بنسبة قدرت بحوالي 3,38 % من إجمـالي الاستثمارات الكلية في الدول العربية خلال الفترة " 81-1985 " ، وبالرغم من أن الـبعض يعتبرها في إطار تعاوني وليس تكاملي ، إلا أن لها دورا إيجابيا في التنمية خاصة إذا استمرت هـذه المساعدات بالزيادة على الرغم من وجود العديد من السلبيات التي يمكن التغلب عليها مستقبلا إذا توفرت الإرادة السياسية الحقيقية .

هذا عن جانب التمويل المقدم من المؤسسات المالية العربية الموجهة إلى دعم التنميـة الاقتـصادية العربية ، أما عن تقييم المشروعات الزراعية المشتركة فيمكن سردها كالتالي :

- **تقييم المشروعات الزراعية المشتركة :**

إن عدد المشروعات الزراعية العربية المشتركة العاملة في مجال الزراعة بلغ حوالي 35 مشروعا مشتركا كما سبق أن أشرنا إليه في المبحث السابق ، والملاحظ في هذه المشروعات أنها ركزت على نشاطين هما التصنيع الزراعي والإنتاج الحيواني،أين تكون التكاليف منخفضة والعائد مضمون في حين لم تركز على الأنشطة الزراعية كإنتاج الحبوب والذي يعتبر الغذاء الرئيسي على نطاق واسع ، بحيث انخفضت فيه نسبة الاكتفاء الذاتي إلى أقل من 50% في السنوات الأخيرة .

هذا بالنسبة إلى مجالات الاستثمار الزراعي ، أما بالنسبة لطبيعة المشروعات فنجد معظمها ثنائية ، وليست جماعية بحيث بلغت هذه الأخيرة تسعة مشروعات فقط ، كما أن معظم المشروعات لا تتم بصفة رئيسية بقضية الأمن الغذائي، وفيما يخص أهم المشروعات الزراعية فلا بد من الإشارة إلى الشركة العربية للاستثمار والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والتي نتطرق إليها فيما يلي :

أ- الشركة العربية للاستثمار:

إن تأسيس هذه الشركة يرجع إلى تاريخ شهر جويلية من عام 1974 من قبل 15 دولة عربية [179] بحيث يهدف إلى استثمار الأموال العربية لتنمية الموارد العربية وهذا بالقيام بمشروعات إنتاجية في قطاعات مختلفة كالزراعة والصناعة والخدمات والتجارة مما يعمل على دعم التعاون الاقتصادي العربي ، كما قامت الشركة بتمويل عدة مشاريع زراعية بتقديمها تسهيلات إنمائية أين بلغ عدد المشروعات الممولة من قبل هذه الشركة " ستة مشروعات زراعية في دول عربية مختلفة برأس مال قدره 69,5 مليون دولار ،وهذا حتى عام 1988 ، وتوزع هذه المشروعات في كل من السودان " مشروع إنتاج السكر " واليمن بمشروع إنتاج الدواجن " وتونس ثلاثة مشاريع للتنمية وتربية المواشي وإنتاج الألبان ، والشركة العربية لتنمية الثروة كشركة عربية مساهمة .

إن الشركة العربية للاستثمار قامت بإسهامات معتبرة في إطار تنمية القطاع الزراعي العربي وهو ما تم سرده ، إلا أنه وبالرغم من كل الآثار الإيجابية يبقى أداء القطاع الزراعي العربي قاصرا وعاجزا على تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية ، وهذا ليس معناه أن هذه الشركة لم تلعب

---

[179] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سابق ، ص 157.

الدور المنوط بها ، بل بالعكس فقد قامت بتمويل مشاريع زراعية في العديد من البلدان العربية ، ولكن لا يمكن لوحدها أن تقوم بتمويل كامل المشروعات الزراعية العربية بل يتطلب ذلك مجهودات جميع الدول ومؤسساتها التمويلية التي تعتمد في إطار تمويل المشاريع المشتركة وخاصة من الدول ذات الدخول المرتفعة .

ب- الهيئة العربية الاستثمار والإنماء الزراعي :

تأسست هذه الشركة عام 1977 بالسودان ، وقامت بإنشاء عدة مشروعات زراعية خارج وداخل السودان ، وفيما يخص المشروعات التي أنشئت داخل المقر فعددها ستة مشروعات وهي الشركة العربية السودانية للخضر والفواكه ، الشركة العربية السودانية للألبان ، الشركة العربية السواد نية للدواجن ، والشركة العربية للنشاء والجلوكوز للدواجن ، وقد جمعت هذه الشركة العربية تحت اسم " الشركة العربية للتصنيع الزراعي" هذا إضافة إلى الشركة العربية السودانية للزراعة على بالنيل الأزرق والشركة العربية السودانية للزيوت النباتية ، أما عن المشروعات التي ساهمت فيها الشركة خارج المقر " السودان ، فبلغت منذ عام 1985 ستة مشروعات ، هي الشركة العربية العراقية للألبان ومشروعين للألبان بتونس ، أحدهما مشروع المرجى لتربية المواشي والألبان ، والثاني مشروع الألبان الشمال الغربي إضافة إلى الشركة العربية لمصائد الأسماك بجدة ،ومشروع إنتاج الخضر في البيوت البلاستكية بدولة قطر ، ومشروع إنتاج الألبان بدولة الإمارات ، والملاحظ فيما سبق أن عدد المشروعات التي اهتمت بالغذاء الرئيسي كالحبوب والخضر و الفواكه قليلة إذا ما قورنت بالمشروعات الزراعية المشتركة الأخرى في المنطقة العربية بحيث بلغ عدد المشروعات في مجال إنتاج الحبوب والخضر والفواكه حوالي ثلاثة مشاريع .

وما يمكن استخلاصه في الأخير حول الهيئات العربية التي لها علاقة بالزراعة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق مع الهيئات العربية الأخرى في مجال الأمن الغذائي والتي نجد فيها المنظمة العربية للتنمية الزراعية اقترحت العديد من المشروعات ودراستها وتقديمها كما تم الترويج لها والبحث عن مصادر تمويلها .

ويمكن القول أن هذه المنظمات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي أحدثت جوانب إيجابية مثل الإشارة إلى الغذاء في الوطن العربي وإبراز الأسباب والمشاكل ووسائل التغلب عليه .

المطلب الثاني :تقييم الاتفاقيات الإقليمية – ثنائية –جماعية .

1- تقييم الاتفاقيات الثنائية :

من الاتفاقيات الثنائية التي تم تناولها في هذه الدراسة نذكر : الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان خلال الفترة (1943-1950) والتكامل بين مصر وسوريا عام 1961 وكذلك التكامل الزراعي بين مصر والسودان .

وفيما يخص تجربة الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان والتي كانت مثالا رائدا للتكامل بين دولتين عربيتين ، إلا أن عدم المتابعة و التنسيق بين الدولتين ، والنظر إلى المصلحة الشخصية أو القطرية أدى إلى إيقاف ذلك الاتحاد وانياره .

أما عن التجربة التكاملية " الوحدة بين مصر وسوريا " ، فإنا كانت تعد نواة لوحدة عربية ، والتي اتخذت التزامات هامة حول تنفيذ أهداف الاتفاقية ، كما أحدثت تغيرات اقتصادية هامة في التنسيق بين الخطط الاقتصادية ما بين البلدين خلال الفترة (1960/1961-1964/1965) ، كما حققت زيادة قدرها 40% إلى جانب ظهور مشروعات عديدة في مجالات مختلفة أهمها استصلاح أراضي زراعية ، النقل والمواصلات ، والصناعة والكهرباء ، أما عملية تسهيل انتقال المواطنين بين البلدين أحدثت هي الأخرى أثارا اقتصادية اجتماعية هامة ، إلا أن قناعة بعض الفئات والتباين في المصالح أدى إلى بروز حركات انفصالية وقفت في وجه هذه التجربة وقضت عليها .

أما عن التجربة التي وصلت إلى مستوى معقول ورائد هي تجربة التكامل الزراعي بين مصر والسودان والتي أنشئت عام 1974 على شكل اتفاقية تكامل بين البلدان ،وفيها تم الاتفاق على العديد من المشروعات و تشكيل لجان فرعية متخصصة في الشؤون المشتركة أين تم التوقيع على ميثاق التكامل بين البلدين 1982.

ومن المشروعات التي أنشئت في إطار هذا التكامل نذكر بعض المشروعات الزراعية بالسودان والتي ما يزال جزءا منها قائما حتى الآن .

وتجربة هذا التكامل بين مصر والسودان بإمكانها تحقيق نتائج جيدة في الأمن الغذائي نظرا لأهمية القطاع الزراعي في البلدين وكذا القاعدة الموردية لكل بلد من أراضي صالحة للزراعة وموارد مائية ، خاصة السودان والذي لوحده يمكن أن يحقق فائض من الغذائي لكلا البلدين ، وما يشجع ذلك هو التأكيد الشعبي للبلدين والعلاقات التاريخية بينهما .

ومن الآثار الإيجابية التي نتجت عن بعض المشروعات نذكر ظهور الشركة المصرية السودانية للتكامل الزراعي ، مشروعات الري ، إلا أن النزاعات السياسية التي حدثت في السودان أوقفت الاتفاقية نهائيا بين البلدين .

وما يمكن استخلاصه في الأخير هو أن التجارب السابقة تميزت بجوانب سلبية سببها هو الخلافات السياسية وضعف الإرادة لأصحاب القرار ، إلى جانب عدم القناعة والمصالح القطرية الذاتية لكل بلد .

وفيما يخص الآثار الإيجابية لهذه الاتفاقات كانت محدودة للغاية ويرجع ذلك إلى أن هذه الاتفاقات لم تتعرض للأسباب الحقيقية التي تعيق تنشيط التبادل التجاري بين الأقطار العربية ونقصد بذلك عدم التنسيق و التكامل بين اقتصادياتها ، فطالما أن كل قطر عربي يقيم نفس فروع الإنتاج والمشاريع التي تقيمها الأقطار الأخرى دون أن يكون هناك تنسيق وتكامل بينها فإن اتفاقات التجارة والدفع ستظل محدودة الأثر، وعلاوة على ذلك فقد أثبتت التجارب أن المناخ السياسي بين الأقطار المتعاقدة يؤثر على مستوى الاتفاقيات المعقودة فيما بينها .

2- تقييم الاتفاقات الجماعية (التجمعات العربية) .

هناك العديد من الاتفاقيات والتجمعات العربية والتي أبرمت منها مجلس التعـاون الخليجـي مجلس التعاون العربي ، واتحاد المغرب العربي، إضافة إلى اتفاقية تسهيل التبادل التجاري تنظيم تجارة الترانزيت ، و اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال العربية واتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة العربية وغيرها من الاتفاقيات التي أنشئت في إطـار الجامعة العربية ، وكل هذا سنحاول تقييمه وما حققته من نتائج والتي نبدأها بالتجمعات العربيـة خارج نطاق الجامعة العربية وهي مجلس التعاون الخليجي ، ومجلس التعاون العربي ، واتحاد المغرب العربي .

بالنسبة لنشاط مجلس التعاون الخليجي ، فإننا نجد أن المنتجات المسوقة داخل دول المجلس هي متشابهة وتتمثل في البترول ومشتقاته ، كما تتشابه أيضا من حيـث المـوارد الأرضـية المتاحـة والظروف المناخية والتي تعتبر ميزة مشتركة بين أعضاء المجلس ،و هو ما يبين ضعف التجارة البينية ، أما في المجال الزراعي فإن المجلس أظهر سياسة مشتركة إلا أن الواقع أثبت غير ذلك ، بحيث نجد السعودية انتهجت سياسة منفردة بالرغم من أنها حققت نتائج إيجابية في مجال إنتاج القمح والخضر ،و نفس الشيء بالنسبة للدول الأخرى في المجلس بحيث هي الأخرى اتجهت إلى زيادة إنتاجها في مجال الخضر والفواكه داخل البيوت البلاستيكية ، وفيما يتعلق بالتنسيق بين هذه السياسات المتخذة على مستوى كل قطر فإنه لم يتحقق إطلاقا ، ما عدا السياسات الخاصة بإنتاج وتسويق البترول ، كما أن هناك عدة انتقادات وجهت للمجلس نذكر منها :

- انغلاق المجلس على نفسه دون إضافة أعضاء جدد .
- اعتماد المجلس على عمالة أجنبية أ كثر من العمالة العربية ،خاصة الآسيوية والتي بلغت 48% من مجموع العمالة ، حيث كان بإمكانها الاعتماد على العمالة العربية وهو ما يـدخل في إطـار تسهيل انتقال الأشخاص ما بين الدول العربية والذي لم يتم اتخاذه بشكل يشجع عملية التكامل

إن بعض دول المجلس كالسعودية مثلا ، تقوم ولحد الآن بإنتاج بعض المحاصيل منها القمح بتكلفة عالية عوض استثمار هذه المبالغ في دول عربية أخرى ،وبتكلفة أقل ومرد ودية عالية خاصة السودان ، أين نجد تكلفة إنتاج الطن الواحد في السعودية تعادل تكلفة إنتاج أربع أضعاف إنتاجه في السودان وبعض الدول العربية الأخرى .

أما مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي ، وبالرغم من قصر عمر هاتين التجربتين فإن عملية التنسيق داخل كل تجمع لم تتجسد في الواقع ، وفي جميع المجالات الاقتـصادية والزراعيـة

إضافة إلى المصالح القطرية وضعف الإرادة السياسية خاصة بعد ظهور بعض الأزمات منها حرب الخليج والتي زادت في الخلافات وباعدت في العلاقات العربية .

وفي الأخير يمكن القول أن التجمعات الإقليمية الثلاثة السابقة الذكر يمكن لها أن تحقق خطوات معتبرة من التطور والنمو الاقتصادي إذا ما عرفت كيف تتفادى العقبات التي تعرقل سير عملها إلى جانب التنسيق في سياساتها الاقتصادية وتوفر الإرادة السياسية لكل دولة وحل المشاكل والنزاعات داخل إطار الجامعة العربية ودون اللجوء إلى المنظمات الدولية الأخرى .

أما عن الجوانب الإيجابية فيمكن سردها فيما يلي :

- تعتبر هذه الاتفاقيات أول محاولة جماعية لإيجاد تنظيم إقليمي في المنطقة العربية .
- عملت هذه الاتفاقية إلى توسيع آفاق التعامل الاقتصادي العربي .
- وأخيرا يمكن القول بأن هذه الاتفاقية عملت على زيادة التبادل وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية المصادقة عليها مقارنة بالفترات التي سبقت إنشاء الاتفاقية .

أما بالنسبة لتقييم **اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال العربية** فيمكن سرد بعض الملاحظات فيما يلي:

ما يلاحظ في هذه الاتفاقية ، هو أنها عديمة الجدوى حيث سمحت لكل قطر متعاقد تطبيق نصوصها حسب إمكانياته الخاصة ووفقا لأنظمة الاستيراد والتصدير ونظام التمويل الخارجي المطبقة على ترابه ،وهو ما يؤثر سلبا على تطبيق الاتفاقية في إطار التكامل الاقتصادي الزراعي العربي .

ونفس الشيء بالنسبة لانتقال رؤوس الأموال حيث لا يختلف الأمر عن ما سبقه في إطار إمكانيات كل دولة وحرية التصرف ، وهو ما أفقد أهمية وفعالية الاتفاقية ، كما أن هذه الاتفاقية لم تتضمن إنشاء جهاز للتمويل الخارجي وهو ما جعلها لا تعني أي شئ من ناحية الواقع .

أما فيما يخص الحسابات الدائنة والمدينة المتعلقة بتسديد مدفوعات المعاملات الجارية فهذا الالتزام داخل الاتفاقية غير كاف ، كما أن الأموال القابلة للتنقل ما بين دول الاتفاقية هي أموال خاصة.

أما فيما يتعلق بالاتفاقيات داخل إطار الجامعة العربية والتي يمكن تحليلها فيما يلي:

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت :

إن هذه الاتفاقية تزامنت مع السوق الأوروبية المشتركة ، حيث يمكن التعليق على هذه الاتفاقية بما يلي :

- لم تنظم جميع الدول العربية إلى هذه الاتفاقية حيث وقع عليها في البداية كل من الأردن وسـوريا ولبنان والعراق ومصر السعودية واليمن ، و صادقت عليها جميع هذه الأقطار باسـتثناء الـيمن ، ثم انضمت إليها الكويت فيما بعد .

-تميزت هذه الاتفاقية بقيود جمركية أكثر من الاتفاقيات الثنائية العربية الأخرى .

- لم تأخذ هذه الاتفاقيات التكامل والتنسيق في اقتصاديات الدول الأعضاء لأنها لم تؤدي فعـلا إلى تنشيط التبادل التجاري بين هذه الدول.

- لم تتضمن هذه الاتفاقية التدرج في التفصيل الجمركي حتى يبلغ حد الإعفاء باعتباره هدفا رئيسا في إطار التنسيق والتعاون الاقتصادي كما أن اعتماد بعض الدول العربية لقيـود التحويـل الخـارجي لاسيما قيود التصدير والاستيراد صعب من زيادة التبادل التجاري بين دول الاتفاقية .

إن هذه الاتفاقية لا تتضمن أي نص فيما يتعلق بتنسيق التعريفات الجمركية للأقطار العربية إزاء العالم الخارجي :

- تقييم اتفاقية السوق العربية المشتركة :

تعتبر اتفاقية السوق العربية المشتركة تجربة متعثرة والتي أبرمت عام 1964 و صودق عليها بعد فترات من قبل سبع دول عربية[180]، كما أستهدف الاتفاقية حريـة انتقـال رؤوس الأمـوال والأشخاص ، والسلع والخدمات والمنتجات والإقامة وحرية النشاط الاقتصادي . وعنـد تقيـيم السوق العربية المشتركة فيلاحظ أن هذه السوق حققت زيادة من صادراتها ووارداتها البينية ، كمـا حققت زيادة في أسعار الصادرات والواردات و ليس في الكميات المنتجة من السلع والمنتجـات في إطار التجارة العربية البينية ، بحيث أن نسبة التجارة البينية في دول السوق لم تتغير كثيرا من إجمـالي صادراتها مع دول العالم ، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 2 % عام 1971 ثم ارتفعت بارتفـاع مستوى الأسعار إلى حوالي 8,7 %عام 1981 ثم انخفضت عـام 1986 إلى 2,8 % ، وفيمـا يخص تجارة دول السوق العربية المشتركة مع الدول العربية الأخرى ، فإن مساهمتها محدودة بحيـث

[180] الدول هي مصر ، سوريا ، موريتانيا ، العراق ، اليمن الجنوبية ، وليبيا .

بلغت حوالي 8,4 % من إجمالي الصادرات البينية عام 1986 أما الواردات فبلغت 10 % من إجمالي الواردات العربية البينية .

وفي الأخير يمكن القول أن اتفاقية السوق العربية المشتركة لم تحقق الأهداف الرئيسية الخاصة بتحرير التجارة بين الدول العربية الأخرى بصفة عامة ، كما أن نسبة من صادراتا تعتبر منتجات بينية ، إلى جانب ارتباطها بالسوق العالمي والمتمثل في الحصول على السلع غير الموجودة في المنطقة العربية و لا في دول السوق ، كما أن تجارة دول السوق تعكس القاعدة الإنتاجية في هذه الدول ومع عجزها على تحقيق ذلك ، و بالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية تدف إلى حرية انتقال الأموال وحرية الإقامة للمواطنين والمستثمرين والنشاط الاستثماري والاقتصادي ، إلا أن هذا كله لم يتحقق والدليل على ذلك هو انخفاض نسبة التجارة البينية في السوق ، وهذا لأن المفهوم الاقتصادي للسوق المشتركة في إطار تكاملي يعني حرية انتقال عناصر الإنتاج أو مستلزمات الإنتاج والسلع والأشخاص بين الدول الأعضاء . كم تعني إزالة العوائق الجمركية ، ووضع تعريفة جمركية موحدة ، بحيث هذه الشروط تعد أسباب مشجعة للتكامل الاقتصادي بمختلف قطاعاته لإقامة قاعدة إنتاجية متينة على أساس التخصص وتقسيم العمل ، كما أن حرية التبادل تعطي دفعة قوية للمنافسة بين المنتجين والوقوف ضد الاحتكار ، وهو ما تم اتخاذه في السوق الأوروبية المشتركة ، والذي لم يطبق في السوق العربية المشتركة ، والملاحظ هنا أن تسمية السوق العربية المشتركة جاءت على وزن السوق الأوروبية المشتركة ، دون دراسة الهياكل الإنتاجية والسياسات المالية والنقدية المتباينة بين الدول الأعضاء ، وإذا ما قارنا التجربتين معا فنجد أن :

السوق الأوروبية المشتركة بدأت في تحقيق أهدافها على مراحل ولفترة زمنية طويلة كما هو الحال للتعريفة الجمركية عند تخفيضها والبدء ببعض السلع ، في حين نجد السوق العربية المشتركة بدأت بكافة المنتجات ولفترة وجيزة للتخفيض ، كما لم تصل لوضع تعريفة جمركية موحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي ، وهو ما يتناقض مع السوق المشتركة وإقامة تجارة حرة ، كما أن انتقال عناصر الإنتاج والعمالة ورؤوس الأموال في ظل هذه الظروف القصيرة وغير المحضر لها، تبدو صعبة جدا ، في إطار السوق العربية المشتركة بحيث نجدها بدأت من أين انتهى الآخرون ، فالتكامل الاقتصادي له مبادئ وشروط وأسس متينة لإنجاحه ولا يتطلب السرعة والتسرع كما حدث للسوق العربية المشتركة . وإذا كانت السوق الأوروبية المشتركة أخذت مبدأ التدرج والبطيء لبعض العناصر ، بالرغم أن بياناتا الاقتصادية متقاربة ، من حيث الأنظمة الاقتصادية والسياسية حتى يتم

اكتمال النضج للتكامل ، بحيث بدأت في الخمسينات ونضجت في الثمانينات ، ومازالت تهدف إلى سوق واحدة في ظل تباين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية .

إلى جانب هذه الاتفاقية المتعثرة نذكر اتفاقية أخرى شبيهة بهذه الاتفاقية والتي تعتبر آخر المحاولات وهي اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في عام 1981 ، والتي مرت عليها أكثر من " 10 " سنوات ومازال لم يتفق على اتخاذ صيغة مشتركة فيما يخص إزالة الحواجز الجمركية والتي تراعي الوضع الاقتصادي الراهن .

وفي الأخير يمكن القول فيما يخص تجربة السوق العربية المشتركة أنها لم تحقق أهدافها المسطرة سوءا فيما يتعلق تحرير التجارة البينية أو انتقال رؤوس الأموال أو العمالة وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي .

أما فيما يخص القطاع الزراعي بصفة خاصة في إطار التكامل الاقتصادي العربي ، فإن المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قامت بعدة دراسات في مجال الأمن الغذائي العربي. كما قامت بعدة دراسات شاملة للسياسات الزراعية ، تناولت فيها السياسات الاقتصادية العامة وأثرها على الزراعة خاصة في مجال الاستثمار ، إلى جانب السياسات السعرية والتسويقية والسياسات التمويلية والعمالة والسكان . كما قامت هذه المنظمة ببذل جهود معتبرة وجبارة لمحاولة التنسيق في القطاع الزراعي بين الدول العربية ، إلا أن الوضع الحالي يشير إلى عدم الوصول إلى الأهداف المسطرة من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالرغم من أن الأمل يبقى قائما في ظل توفر العديد من الشروط والتي من شأنها أن تعطي دفعة تنموية معتبرة في إطار تطبيق نصوص إستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك ، بحيث أن النصوص سليمة جدا بالرغم من وجود العديد من الصعوبات والمعوقات لتطبيقها والتي يمكن التغلب عليها بتوفر الإرادة السياسية القوية .

- اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وتسهيل انتقالها ما بين الدول العربية 1972

بالرغم من المزايا التي أولتها هذه الاتفاقية لرؤوس الأموال المنتقلة ما بين الدول الأعضاء فيها ، والتي تتمثل في الضمانات لأصحاب رؤوس الأموال من عدم التأميم وغير ذلك من المخاطر التي تواجهها ، إلى أن هذه الاتفاقية لم تحدد بالضبط المجالات أو القطاعات المراد الاستثمار فيها ، زراعية صناعية أو خدماتية ، حيث بقي المجال مفتوح على غرار المشروعات المشتركة السابقة الذكر و الموزعة حسب

كل قطاع ، إضافة إلى كل هذا فإن الاتفاقية تعثرت ولم تصل إلى الأهداف المرجوة منـها وهـي التكامل الاقتصادي ما بين هذه الدول .

- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية 1980:

مما جاء في هذه الاتفاقية هو أنها تضمنت مبادئ و نصوص موضوعية حيـث تعتـبر مـن الاتفاقيات العربية الجيدة ، كما وضعت إطارا جيدا لاستثمار رؤوس الأموال العربيـة في مختلـف القطاعات على غرار الاتفاقيات السابقة والخاصة باستثمار رؤوس الأموال العربية لعام 1972 ، حيث قامت بتحديد القطاعات المراد الاستثمار فيها ، وكل هذا جاء في إطار المصلحة المشتركة على حساب المصلحة القطرية أين صيغت بدقة وفق آليات وإجراءات تعمل على تعزيز التنمية الـشاملة لكيفية انتقال رؤوس الأموال من الدول التي بها فائض إلى دول الدول التي تعاني من عجز مالي .

وفي الأخير يمكن القول بأنه على الرغم من الأرضية المهيأة لتطبيق هذه لاتفاقيـة مـن ضـمانات وتسهيلات ، إلا أنها لم تجسد على أرض الواقع وهو ما يجعلنا نتساءل عن الإخفاق لهذه الاتفاقية و ما هي الأسباب التي حالت دون وقوع هذا التكامل ، و ما هي المعوقات التي أوقفت كـل المحـاولات التكاملية وهو ما سنتناوله في المبحث الثاني .

- تقيم المشروعات المشتركة في إطار العمل الاقتصادي المشترك [181] :

ما يمكن ملاحظته في إطار تقييم المشروعات العربية المشتركة والتي تم الاتفاق عليهـا ونفـذت بالفعل منذ إنشاء الجامعة العربية التي تم ذكرها في المطلب الأول ، حيث شملـت بعـض الجوانـب الإيجابية إلا أن العمل الاقتصادي المشترك في إطار المشروعات العربية المشتركة لم يؤدي إلى تحقيـق التكامل الاقتصادي العربي بمختلف قطاعا ته الزراعي أو الصناعي أو غير ذلك من القطاعات وهو ما نتناوله في إطار تقيم المشروعات العربية المشتركة وهذا كالتالي :

[181] -نظر كل من، - مركز دراسات الوحدة العربية ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ،سلسلة كتب المستقبل العربي ، المستقبل العربي ، السنة 1 العدد الرابع ، نوفمبر 1978 ، ص (130- 142) ، ص 231

- سعد حسون جاسم الحيالي ، مرجع سابق ، ص ص 85 – 86.

- إن عدد المشروعات العربية المشتركة التي تم الاتفاق عليها محدودا جدا ، خاصة إذا نظرنا إلى تعدد مجالات إقامة مثل هذه المشروعات من جهة وطول المدة التي مضت عليها منذ إنشاء جامعة الـدول العربية من جهة أخرى .

- إن هناك عدد كثير من الدول العربية تمتنع على توقيع الاتفاقيات المتعلقة بإقامة مشروعات عربيـة مشتركة كما أن بعض الدول العربية توقع على الاتفاقية و لا تصادق عليها .

- إن العديد من اتفاقيات المشروعات العربية المشتركة أصبحت منفذة من الناحية الرسمية حيـث تم التوقيع والتصديق عليها ، وعلى الرغم من ذلك فما زالت بعض الاتفاقيات معطلة من الناحية العملية ، وذلك بسبب تحفظ بعض الدول العربية المتعاقدة في الاتفاقيات المشتركة

-إن عدم نجاح المشروعات المشتركة في المنطقة العربية قد يكون راجع إلى عدم وجود جهاز مسؤول عن اختيار هذه المشروعات ودراستها وتيئة أسباب نجاحها وتمويل جانب منها إضافة إلى ذلك فإن المعوق الرئيسي هو تداخل الجانب السياسي والجانب الاقتصادي حيث أصبح يتم التضحية بالجانب الاقتصادي على حساب الجانب السياسي ، وهو ما يفسر عدم وجود إرادة سياسة تعمل على دفع التنمية الاقتصادية.

- وفي الأخير وما يمكن استنتاجه من هذا التقييم الشامل فيما يخص التجارب التي تمخـضت في إطار الاتفاقيات العربية تحت مظلة الجامعة العربية ، منها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والتي تزامنت مع السوق الأوروبية المشتركة ، كما ظهرت كل من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربيـة ثم اتفاقيـة السوق العربية المشتركة ، و كما سبقت الإشارة إلى تجربة السوق العربيـة ومقارنتـها بالـسوق الأوروبية أين نجد فروقا كبيرة من عدة عوامل ، منها عامل الوقت ، والعامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين تجربة السوقين ، بحيث نجد السوق الأوروبية لم تأت نتيجة الفراغ ، بل كان محضرا لها منذ عام 1948 ، انطلاقا من تكوين منطقة تجارة حرة و اتحاد جمركي ،كما تمت تيئة وتوعيـة المواطن الأوروبي لذلك ، وتوضيح الأهداف المرجوة من هذه التجربة وأثارها .

أما فيما يخص السوق العربية المشتركة فلم يحضر لها جيدا ، كما عرفت مرحلة تطبيق أهـدافها فترة قصيرة بحيث أبرمت فيها اتفاقية تحقيق تعريفة جمركية في مدة قدرها خمس سنوات ، في حين نجد تطبيق هذه التعريفة في السوق الأوروبية المشتركة على مدى خمسة عشر سنة .

وفي فترة السبعينات ظهرت عدة متغيرات على الساحة الدولية العربية ، منها ارتفاع أسعار النفط ، التي عرفت فيها الدول العربية المصدرة للنفط وفرة كبيرة للموارد المالية ، كما ظهرت أزمة الغـذاء العالمية ، أين سارعت بعض الدول العربية إلى إعطاء أولوية استثمار الأموال العربية في المنطقة العربية في إطار صناديق التمويل العربية ، كما ظهرت فكرة المشروعات المشتركة كوسيلة لتحقيق الأمـن الغذائي في إطار تكاملي ، وبصفة عامة فإن الجهود العربية المالية حققت بعض الأهداف التي نشأت في إطار التجارب التكاملية والتي تمخضت عنها تقديم القروض والمساعدات اللازمة في إطار التنميـة الاقتصادية ، كما تم إنشاء العديد من المشروعات التي أحدثت بعض الثار الإيجابيـة ، وإضـافة إلى ذلك فلا يمكن تناسي مساهمات المنظمات العربية التي قامت بالعديد من الدراسات في مجال الأمـن الغذائي ، وتحديدها للمشاكل وطرح الحلول لها ، كما يجب التنويه بانتقال العمالة بين الدول العربية حتى وإن كانت تلقائيا خاصة إلى الدول النفطية " كدول الخليج " والتي أعطت بعض النتائج الإيجابية كامتصاص جزء من البطالة ، والشيء الذي أدى إلى نتائج إيجابية هو الوفرة المالية لهذه الدول كمـا يمكن أن تعطي نتائج جديدة إذا ما لقيت تشجيعا وتنسيقا بين هذه الدول فيما يخص مـشروعاتا ، أما عن التجارب المتعثرة والتي تتمثل في تحرير التجارب بين الدول العربية وكيفية تنـسيق الخطـط وتحقيق الاندماج الاقتصادي العربي والاعتماد على صادرات وواردات منتجات معينة وهي البترول والمواد الخام ، أما معظم الواردات فهي واردات غذائية وآلات ، ووسائل نقل وسـلع صـناعية و استهلاكات أخرى ، ومن هنا نطرح السؤال التالي :

ما هي المعوقات والأسباب التي حالت دون قيام تكامل اقتصادي زراعي عربي ، وكيف يمكن تجاوز ذلك ؟.

كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عليها في الفصل الآحق.

الفصل الرابع : معوقات وآفاق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي انطلاقا من تقييم التجارب السابقة

تمهيد

لقد عانى العمل العربي المشترك من العديد من العقبات والعوائق التي حالت دون إسهامه في تحقيق نتائج إيجابية ملموسة تتوافق وطموح الأمة العربية ، حيث أن إرساء الدعائم الأساسـية التي ينبغي العمل من أجل تثبيتها بغية الوصول إلى التكامل العربي الشامل ، هي دعم العمل العربي المشترك .

وبالرغم من أن المنطقة العربية شهدت العديد من محاولات التكامل وأشكال وصورعديدة سواء ، منها الثنائية أو الجماعية أوالمتعددة الأطراف ، كما تطرقنا إليه في الفصل السابق ، إلا أن معظم هذه المحاولات إن لم نقل كلها لم تصل إلى الأهداف التي سطرت لها ، وهـو مـا يجعلنـا نتسائل عن الإخفاق الذي حققه هذا التكامل بين الدول العربية ، بالرغم من وجود عوامل مؤيدة لنجاح التكامل والمتمثلة في عامل التاريخ واللغة والدين .

وعلى الرغم من هذه العوامل المشتركة بين الدول العربية ،إلا أن هنـاك مجموعـة مـن المعوقات ، منها ما هو سياسي ، ومنها ماهو إقتصادي ، إلى جانب المعوقات الثقافية والإعلامية وكذا المعوقات الخارجية ، كل هذه المعوقات أدت إلى عدم قيام تكتلات إقتصادية ناجحة مـابين الدول العربية ، الشيء الذي يجعلنا نتسائل عن الإستراتيجيات المقترحة والتي بواسطتها يمكـن أن يقوم تكامل إقتصادي زراعي عربي ، وفي هذا الشأن أردنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين .

المبحث الاول : معوقات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي .

المبحث الثاني : آفاق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي .

المبحث الأول : معوقات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

بعد التطرق إلى محاولات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتقيم هذه المحاولات والـتي لم تؤد إلى قيام تكامل زراعي عربي حيث أثرت على التنمية الزراعية في المنطقة العربية مما زاد من تفاقم مشكلة الغذاء وأصبحت معظم الدول العربية إن لم نقل كلها تستورد غذائها من خـارج المنطقـة العربية ، حيث أصبحت هذه الدول تابعة اقتصاديا إلى اقتصاديات الدول المتقدمة مما زاد من التبعيـة الغذائية وعدم أخذ هذا المشكل بجدية من طرف الساسة العرب .

وبالتالي فإننا سنحاول في هذا المبحث تحديد العوائق أو المشاكل التي أدت إلى عـدم قيـام تكامل اقتصادي زراعي عربي ، والتي تم تصنيفها إلى عوائق سياسـية والمتمثلـة في ضـعف الإرادة السياسية والنزاعات القطرية ، إلى جانب المعوقات الاقتصادية والمتعلقة بتدني الاستثمارات والضعف الاقتصادي العربي ، والمعوقات الطبيعية والثقافية وكذا بعض المعوقات الخارجية .

إن النظر إلى كل هذه المعوقات لا يعني استحالة قيام تكامل زراعي عربي ، أو لا يمكن التغلب عليها ، خاصة وأن أسباب ومبررات التكامل الزراعي العربي متوفرة ولتوضيح ذلك حاولنا تقـسيم هـذا المبحث إلى سبعة مطالب :

المطلب الأول : المعوقات السياسية

المطلب الثاني :المعوقات الاقتصادية

المطلب الثالث : المعوقات الطبيعية (البيئية)

المطلب الرابع : المعوقات المرتبطة بالعوامل الثقافية والإجتماعية

المطلب الخامس : المعوقات المرتبطة بميكانيزمات تطبيق التكامل الإقتصادي .

المطلب السادس : معوقات مرتبطة بعوامل خارجية

المطلب السابع : المعوقات المرتبطة بالعوامل المؤسسية الفنية .

المطلب الأول : المعوقات السياسية : [182]

إن المعوقات السياسية تتمثل في غياب الإرادة السياسية الحقيقية (ضعف الإرادة السياسية) للتكامل الاقتصادي العربي بصفة عامة أو الخلافات والنزاعات السياسية بين الدول العربية أو اختلاف الأنظمة السياسية العربية الهشة ، والملاحظ هنا هو أن العلاقات السياسية كانت دائما من المعوقات الرئيسية التي تقف في وجه العمل المشترك على مدى حقبة من الزمن والتي نوضحها في الآتي :

1 - غياب إرادة سياسية قوية (ضعف الإرادة السياسية) :[183]

إن النتائج المتواضعة التي تحققت في إطار العمل العربي المشترك [184] لدليل واضح على غياب إرادة سياسية حقيقية ، وهذا منذ ميلاد الجامعة العربية عام 1944 إلى غاية اليوم ، وهذا يظهر جليا في ضعف الرغبة الحقيقية أو الصادقة لتنفيذ الإلتزامات المبرمة في إطار الجامعة العربية ، ولم يبق غياب الإرادة السياسية على هذا الحد ، بل ظهرت خلافات ونزاعات سياسية بين الأقطار العربية والتي نجدها أحيانا على أمور تافهة ، مثل مشكل الحدود ومنها ما أدى إلى نشوب حرب مثل حرب الخليج التي زادت الطين بلة وباعدت بين الروابط والعلاقات السياسية بسبب توزع الدول العربية ما بين مؤيد للحرب وغير مؤيد ومحايد :[185]

---

[182] أنظر كل من : - مقدم عبيرات رسالة ماجستير "غير منشورة" ، مرجع سبق ، ص 122.
- التكامل الزراعي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 248 .

[183] معهد التخطيط القومي ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد الخامس ، العدد الأول 1987 ، ص، ص 27 ، 28 .

[184] نقصد بالعمل العربي المشترك جميع الاتفاقيات سواء كانت ثنائية أو جماعية (متعددة الأطراف)

[185] لقد لعب العامل السياسي دورا حادا في تعميق أزمة التكامل ، وكان وراء ضعف الإرادة السياسية عوامل عديدة ، أهمها وضوح الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الإقتصادي أو إدراكها بسبب قلة المعلومات أو عدم وضوحها في أحسن الأحوال مما أضعف الاقتناع لدى أصحاب القرار السياسي بجدواها وجديتها لقد كان الحرج السياسي لا الاقتناع الموضعي ، وراء تبني العديد من الاتفاقيات والمشروعات العربية المشتركة .

2- تباين الأنظمة السياسية والاقتصادية :

من خلال الخريطة السياسية العربية ، يظهر لنا التباين المتمثل في اختلاف النظم السياسية والتباين الإيديولوجي ، حيث نجد دولا تتبع المنهج الديمقراطي بقبولها تعدد الأحزاب ، في حين نجد دولا أخرى تعمل على ذلك في ظل الحزب الواحد ،كما نجد بعض الدول التي لا تسمح بقيام أي حزب ، وكل هذا دفع إلى سيادة النزعات القطرية و الاقيلمية ، خاصة مع إختلاف قواعد الموارد وتبع ذلك تراجع عن مفهوم الأمن القومي إلى الأمن القطري أو الإقليمي والسعي إلى إحلال المظلة الخارجية محل المظلة العربية [186] .

وإضافة إلى التباين السياسي هناك اختلاف آخر تردد خلال الستينات في فترة أخذ بعض الدول العربية بالتوجيه الاشتراكي ، واقتران ما يسمى بالحرية الاقتصادية " الاقتصاد الحر" لبعض الدول ، وهناك دول أخرى لا تأخذ بالمبدأ الاشتراكي مع وجود القطاع الخاص والعام معا

إلا أن هذه التباينات أدت إلى إضعاف التجارة البينية العربية وعدم التنسيق والاتفاق فيما بينها ، وما يلفت الإنتباه هو أن بعض الدول أصبحت تنتج نفس المنتجات مع بعضها والتي من شأنا أن تخلف تنافسا بينها في المستقبل وكان من الأجدر التنسيق في مجالات الإنتاج هذه وحسب الظروف المتاحة .

3- الخلافات والنزاعات في المنطقة العربية [187]

لقد شكل النزاع الإسرائيلي العربي منذ إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 أثرا سلبيا على بعض الدول العربية ، وهذا بزيادة نفقاتها العسكرية مما انعكس على التنمية الاقتصادية للبلاد العربية بإنفاقها أموالا ضخمة والتي لو خصصت لتنمية الاقتصاد العربي لأعطت دفعة تنموية قوية

وهذه النزاعات لم تكن الوحيدة للبلاد العربية بل أصبحت تدور حتى بين الدول العربية مما أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري ، وفيها أصبحت المنطقة العربية سوقا للسلاح من الدول الأجنبية مما أدى

---

[186] معهد التخطيط القومي ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد الخامس ، العدد الأول مرجع سبق ذكره ص 28

[187] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام / التقرير الاقتصادي العربي 1988

إلى تعطيل المشاريع التنموية ، واستغلال الموارد المتاحة ، وكما جاء في المنشور بالتقرير الإستراتيجي العربي لعام 1988 [188] ، أن حجم الإنفاق العسكري (الدفاعي) للدول العربية بلغ حوالي 112,2مليار دولار والتي غطت حوالي 27 % من مجموع الناتج الكلي الإجمالي [189] ولقد كان للعراق حصة الأسد بحيث بلغت نفقاته العسكرية حوالي 75 مليار دولار ، أي ما يعادل 78 % من إجمالي الإنفاق العسكري العربي ، تليها دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 21 مليار دولار أي ما يعادل 19 % من مجموع الإنفاق الدفاعي العربي ، أما دول شمال إفريقيا (دول المغرب العربي) ومصر والسودان فبلغ نصيبها في الإنفاق العسكري حوالي 9,3 % من مجموع الإنفاق الدفاعي العربي . [190]

المطلب الثاني : المعوقات الاقتصادية .

هناك العديد من المعوقات الاقتصادية للتكامل العربي والتي تتمثل في تباين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو العربي ، وضعف البنية التركيبية الأساسية للبعض من الدول العربية إلى جانب بعض المشاكل المتعلقة بالاستثمار والتبعية الخارجية ، وكل هذا سنتناوله بالتفصيل .

1- تباين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو العربي :

كما سبقت الإشارة إليه في هذه الدراسة حول هذا المؤشر الاقتصادي و تباينه من دولة إلى أخرى وتصنيف الدول العربية إلى ثلاثة أصناف ، الصنف الأول منها هو الدول المنخفضة الدخل وهي " الصومال ، موريتانيا ، اليمن ، السودان ، والتي يمثل عدد سكانها حوالي 16,5 % من إجمالي عدد السكان العرب (أي ما يعادل 34 مليون نسمة)كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 13,9 مليار دولار بما يعادل 47 % وتستحوذ على حوالي 86 مليون هكتار من الأراضي الزراعية والتي تمثل 64,8 %إجمالي الأراضي الزراعية بالوطن العربي ، حيث تعتبر أكبر مساحة أرضية زراعية تمتلكها هذه الدول .

---

[188] أنظر كل من : - مركز الدراسات السياسة و الإستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاقتصادي العربي 1988، القاهرة العدد 89

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 250.

[189] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سابق ، ص 288 .

[190] المرجع السابق .

أما الصنف الثاني فيتمثل في الدول المرتفعة الدخل وهي الدول النفطية والغنية به ، بحيث يبلغ عدد سكانها حوالي 18,4 مليون نسمة أي ما يقارب 9 % من السكان العرب ،كما بلغ إنتاجها المحلي الإجمالي حوالي 138,1 مليار دولار بما يعادل 92,4 % من إجمالي الأراضي الزراعية العربية

و أخيرا يأتي الصنف الثالث من الدول التي تتمثل في الدول المتوسطة الدخل أي تأتي بين الصنف الأول والثاني .

فكل هذه المؤشرات توضح مدى تباين الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية كما تمت الإشارة إليه في الفصل الثاني من القسم الأول في شكل تحليل للأرقام الواردة في الجداول .

وفي هذا الشأن نستنتج عجز الدول منخفضة الدخل عن استغلال الموارد المتاحة لها بحيث تتمتع بموارد أرضية هائلة في حين نجدها عاجزة عن استغلالها ، والتي نكتشفها من خلال حالة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي والتي تمثل 2,8 مليار دولار فقط أي ما يعدل 20,5 % من إجمالي الاستثمارات ، أي ما يعادل 4,5 % من إجمالي الاستثمار الزراعي العربي في منتصف الثمانينات .[191]

وبالمقابل نجد أن إجمالي الاستثمار الزراعي في الدول مرتفعة الدخل يبلغ حوالي 30 مليار دولار وهذا حوالي 10 % من مجموع الاستثمارات الزراعية العربية .

وفي الأخير وعند مقارنة هذين الصنفين من الدول العربية نستنتج أن هناك دول تتمتع بموارد أرضية هائلة إضافة إلى الموارد البشرية في حين تفتقد إلى الموارد والإمكانيات المادية لاستغلالها ، وبالعكس بالنسبة للدول الغنية أو مرتفعة الدخل والتي تتمتع بإمكانيات مادية ضخمة في حين تفتقر إلى الموارد الأرضية والبشرية ، ومن هنا يمكن حل هذه المعادلة بسهولة في إطار تكاملي بين هذين الصنفين من الدول ، وهذا بإقامة مشروعات زراعية مشتركة لتحقيق التكامل الزراعي العربي والذي يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي لسكانهم .

أما فيما يتعلق بمعدلات النمو ، فنجدها تنخفض في الدول الفقيرة أو منخفضة الدخل ، في حين نجدها ترتفع في الدول متوسطة الدخل خلال الفترة (1985-1989) ومن جهة أخرى ونظرا لاعتماد الدول مرتفعة الدخل على زيادة الاهتمام بالزراعة نتيجة أسعار صادراتهامن البترول

---

[191] مقدم عبيرات ، مرجع سابق ، ص 115.

والأسواق العالمية ، نجد فيها معدلات مرتفعة في الفترة الأخيرة وهي بادرة إيجابيـة ، ويـضاف إلى التباينات السابقة الخاصة بالسياسات الزراعية المتبعة في هذه الدول التباينات في السياسات الاقتصادية العامة .

إن هذه التباينات من المفروض أن تكون حتمية ضرورية لإقامة تكامل اقتصادي زراعي عربي للتخفيف والحد من هذه التباينات والتي تعد بمثابة عائق في وجه التكامل العربي بصفة عامة .

2- ضعف هياكل البنية الأساسية العامة في العديد من الأقطار العربية .[192]

إن ضعف البنية الأساسية لبعض الدول العربية يعد عائقا للتكامل الاقتصادي العربي وهذا العائق له جانبان :

الجانب الأول خاص بالاستثمار والتنمية المشتركة (في إطار المشروعات المشتركة) أما جانبـه الثاني فيتعلق بالتجارة البينية .

وبالنسبة للجانب الأول فعدم وجود البنية الأساسية (البنية الحقيقية) في دول عربية من وسائل نقل واتصال وطرق وكهرباء ومياه ، تجعل إقامة مشروعات استثمارية عربية مستحيلا سواء كـان استثمارا حكوميا أو خاصا ، بحيث أن الموارد الأرضية وحدها غير كافية في ظل غياب عوامل البنية الأساسية التي تعتبر مكملا للنشاطات الاقتصادية ، و كما سبقت الإشارة إليه ، فإن هناك منتجـات عديدة فسدت في دول عربية عديدة ، والتي تفتقر لمثل هذه الهياكل الأساسية بسبب بعـد مراكـز الإنتاج عن مراكز التسويق.

أما **الجانب الثاني** ، فإن عدم وجود هذه الهياكل الأساسية يجعل الانتقال والاتصال بين الـدول العربية أمرا صعبا من خلال الطرق السريعة بشتى أنواعها ، البحرية أو البرية أو الجوية ، وهو ما يؤثر على حجم التجارة و التبادل داخل المنطقة العربية ، كما يجعل تنقل المواطنين أمرا صعبا وكما هـو معلوم فإن هذه العقبات لا تشجع على إقامة مشروعات عربية مشتركة حيث أن الدول التي تـشكو وبحدة كبيرة من هذه المشاكل المتعلقة بالبنية الأساسية هي السودان والصومال .

---

[192] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سابق ، ص 252

وفي الأخير يمكن القول أن عدم توفير الحكومات في الأقطار العربية لهياكل البنى الأساسية العامة التي لا يمكن قيام أية مشروعات إنمائية من دونها والتي يجب أن تقوم بها الحكومات بسبب ضخامة تكاليفها ولزومها لجميع المشروعات التي تقام في القطر وليس للمشروعات المشتركة وحدها [193] .

3- المشاكل المتعلقة بالإستثمار :

إن هذه المشاكل تعد عائقا في وجه التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ، كما تواجه جميع المستثمرين المحليين العرب أو غير المحليين وحتى المستثمرين الأجانب القادمين إلى الدول العربية في إطار المشروعات المشتركة (العربية الدولية) .

ومن المشاكل التي تدخل ضمن العوائق التي تقف في وجه الاستثمار نذكر درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي ، بالإضافة إلى تعدد القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بالعمليات الإستثمارية وعدم استقرار أسعار الصرف للعملات المحلية في بعض الدول العربية .

وإضافة إلى ما سبق ، فإن عدم توفير حكومات الأقطار العربية للبيانات والمعلومات كما في كل قطر منها عن مجالات الاستثمار وفرصة وإمكانياته ، وقد يكون ذلك راجعا في كثير من الأحيان إلى قصور الدراسات اللازمة لكشف هذه المجالات والفرص الاستثمارية وإمكانات تحديدها [194] ، وكذا ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية والتي يجب أن تتم بناءا على أساسها إقامة تكامل زراعي عربي ، [195]

إلى جانب قصور عملية الترويج عند قيام تكتلات اقتصادية سواء على شكل مشروعات مشتركة أو غير مشتركة أو غيرها ، حيث أن هذا القصور يؤدي إلى عدم استقطاب كل ما هو متاح من المدخرات العربية المعدة للاستثمار في إطار التكامل ما بين الدول العربية [196] .

---

[193] مركز دراسات الوحدة العربية ، التكامل الاقتصادي العربي ، الواقع والأفاق – رقم 12 الطبعة الأولى ، بيروت 1998 ، ص 264 .

[194] مركز دراسات الوحدة العربية ، التكامل الاقتصادي العربي ، الواقع و الأفاق ، (رقم 12) مرجع سابق ، ص 264 .

[195] المرجع السابق ، ص 264.

وإضافة إلى ما سبق يمكن القول بأنه ما يشجع على الاستثمار في العديد من الدول العربيـة غير موجود ، وهو ما يجعل المستثمرين الخواص يحجمون عن استثمار أموالهم في ظل إجراءات إدارية معقدة .

وبصفة عامة فإن السياسات الاقتصادية في بعض الدول العربية غير مستقرة أين نجد مشاكل خاصة بالسياسات التسويقية و السعرية ، إلى جانب الإجراءات الجمركية الجبائية اضافة إلى عدم وجود اليد العاملة الفنية ومستلزمات الإنتاج ، كما أن هناك مـشاكل تخـص التـصدير والاستيراد وقصور الموارد المالية وانخفاض حجم الائتمان .

ولا يمكن أن ننسى بعد كل هذه التعقيدات الإدارية التي تصطدم في الكثير من الأحيان بالمشروعات المشتركة في إطار التكامل الزراعي العربي ، عند إنشائها وبعد تشغيلها ، والتي ترجع إلى رغبة الإدارة أحيانا في بسط سيطرتا وسيادتا التقليدية على هذه المشروعات المشتركة ، دون الاهتمام بما تتطلبه عملية التكامل الاقتصادي من تسهيل الإجراءات الإدارية .

وفي الأخير فإن كل هذه المشاكل تعتبر معوقات في وجه الاستثمار الزراعي العربي بصفة خاصـة في إطار تكاملي ، أو المشروعات المشتركة بصفة عامة .

4) التبعية الخارجية (الاعتماد على الخارج) :[197]

إن اعتماد الدول العربية في غذائها على الأسواق العالمية يعبر عن مدى ارتباطها باقتصاديات الدول المتقدمة [198] وهذا ليس على المستوى الغذائي فحسب ، بل وحتى على مـستوى اسـتيراد التكنولوجيا وهو ما يعبر عنه البعض بدرجة التبعية في التنمية أو في التجارة الخارجية [199]

---

[197] المنظمة العربية للتنمية الزراعية : التكامل الزراعي العربي : مرجع سابق ص 254

[198] مركز دراسات الوحدة العربية : دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ،الطبعة الثالثة : 1985 ، ص 144

[199] إن البنية الجوهرية للاقتصاد العربي المتفاوت في توزيع القوى والعناصر والإنتاجية والمتناقضات الهيكلية والتنموية التي ورثها عن عهود الهيمنة الأجنبية متمثلة بالتخلف والتبعية والتجزئة ، وكان ذلك نتيجة تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ وعلاقات غير متكافئة ، فرضت على الوطن العربي في ظل الاستعمار ، مع عوامل النمو والتطور المتفاوتة وقد أدى هذا التفاوت إلى ارتباط الاقتصادي العربي عضويا بالسوق العالمية .

وفي هذا الشان بلغ حجم التجارة الخارجية العربية مع دول العالم حوالي92 % من إجمالي التجارة الخارجية العربية ، وهذا ما يؤكد درجة ارتباط الدول العربية بالعالم الخارجي في حين نجد أن التجارة العربية البينية لا تتجاوز 8 %.

والتبعية الحقيقية للدول العربية تتمثل في استيراد الغذاء من خارج المنطقة العربية والذي يمكن استعماله كسلاح سياسي من قبل الدول المتقدمة مثلما سبقت الإشارة إليه ، وكما هو سائد في العديد من الدول .

ومن جهة نجد أن الدول العربية عجزت عن استغلال مواردها الزراعية المتاحة [200] والتي إذا تم استغلالها في إطار مشترك ، قد تخفف من نقص إنتاج الغذاء ولو تدريجيا حتى الحد من التبعية وكما سبق وان أشرنا إلى درجة الإكتفاء الذاتي الغذائي في الوطن العربي ، فإن العالم العربي يعتمد على الأسواق العالمية بنسبة 55 % من القمح المستهلك ، وما يفوق 50% من مجموع الحبوب ، وحوالي 65 % من السكر وما يقارب 70 % من الزيوت النباتية و 41 % من الألبان ومشتقاتا .

و هذه النسب توضح مدى تبعية الدول العربية إلى الخارج خاصة في المجال الغذائي الذي يعتبر اخطر مشكل ، تليه التبعية التكنولوجية ، بحيث أن الدول العربية تعتمد على الدول المتقدمة في استيراد التكنولوجيا ،و لقد نتج عن هذه التبعية المتعددة ، آثارا سلبية تمثلت في الجوانب الإجتماعية والاقتصادية .

المطلب الثالث : المعوقات الطبيعية (البيئية) .

تعتبر المعوقات الطبيعية من أكثر المعوقات تأثيرا على معدلات وطاقات تنمية الإنتاج الزراعي والتي تتمثل في مشاكل الجفاف ، والتصحر وملوحة التربة وإفتقارها إلى بعض المركبات التي تساعد على التسميد ، إلى جانب مشكل المياه والبيئة بصفة عامة ، ومن الدول العربية الأكثر تضررا بهذه المعوقات نذكر (سوريا ، ليبيا ، العربية السعودية ، السودان ، العراق ، الأردن موريتانيا ، تونس ، الصومال) ، وقد أدت هذه المشاكل إلى تدهور المراعي وانخفاض مساحات الغابات وتدهور نظم الري ، كما أدت إلى انخفاض المساحات المزروعة في المناطق المعتمدة على مياه الأمطار .

[200] من الموارد الزراعية نجد أن الأراضي الزراعية المستغلة تقدر بأقل من 10 % من المساحة الزراعية العربية القابلة لاستغلال ، زهو يشجع على زيادة استغلال باقي الأراضي والتقليص من التبعية إلى خارج فيما يخص بإسترداد الغذاء من خارج المنطقة العربية .

ويعتبر التصحر من المشكلات الرئيسية التي تعاني منها المنطقة العربية ، وما يعنيه ذلك من انخفاض ، أو تدهور قدرة الإنتاج الحيوي للأرض بفعل ضغوط استخدامها ، مما قد يقضي في النهاية إلى إيجاد ظروف شبه صحراوية ، كما تتعرض البنية إلى التدهور نتيجة الإخلال بالتوازن البيئي الناتج عن الجفاف المصحوب بممارسات الإنسان الخاطئة أثناء استخداماته للأرض .

ويعد زحف الصحراء حالة موضعية فريدة للغاية في عملية التصحر ، إذ تعمل الرياح القادمة من الصحراء على زحف الكثبان الرملية نحو أطراف الصحراء ، وقد تزحف الكثبان الرملية بفعل الريح من الشواطئ نحو الأراضي الزراعية في السهول الساحلية[201] .

هذا على المستوى القومي ، أما على المستوى القطري ، فنجد أن التصحر يهدد ما يقارب 26 % من مساحة الأراضي في السودان وفي الصومال نحو 83,7 % و 21% في ليبيا وحوالي 34,3 % في موريتانيا ، وهذه عينة فقط من الدول العربية .[202]

أما فيما يخص ملوحة التربة وانجرافها والتي تؤدي إلى تدهور الإنتاجية الهكتارية إضافة إلى أنها تحول دون التوسع في بعض الزراعات الإستراتيجية الحساسة لارتفاع الملوحة كما هو الحال بالنسبة للقمح ومما يزيد من حدة المشكلة أن الأراضي المتملحة تزداد في شدة تملحها وفي اتساع رقعتها سنة بعد أخرى ، خاصة في ظل غياب نظم الصرف والري المناسبة وعدم إتباع الأسس العلمية في الزراعة الحديثة .[203]

أما عن المعوقات المرتبطة بالموارد المائية ، فإن هناك نسبة كبيرة من المساحات الزراعية تعتمد على الأمطار وفي المقابل هناك نسبة أقل تعتمد على الزراعة المروية ، ويعتبر اعتماد الزراعة على الأمطار إنتاج غير مضمون يتبع درجة سقوط الأمطار كما انه يعيق استخدام عوامل الإنتاج الحديثة بالكميات الضرورية لتطوير الإنتاج .

---

[201] المصدر ،حسن عبد القادر صالح : التصحر في الوطن العربي و مكافحته ، مجلة الشؤون العربية العدد (01) مارس 1990 ، صفحات متعددة.

[202] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سابق ، ص ص ، 254-255.

[203] المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسات الزراعية العربية ، مرجع سابق ،ص ص 149 150.

واخيرا نجد تلوث البيئة الذي أثر كثيرا في العديد من الدول العربية خاصة التي تستعمل المبيدات الحشرية بصورة عشوائية مثل تونس ، الجزائر ، مصر ، السعودية ، وبعض الدول العربية الأخرى .
إن هذه المعوقات لها تأثير سيئ للغاية على الإنتاج الزراعي أو التنمية الزراعية بصفة خاصة والاقتصادية بصفة عامة ،ونظرا لما لها من عواقب وخيمة ، بدأت الدول العربية بالتنسيق فيما بينها لمكافحة التصحر والجفاف وتلوث البيئة و هذا بزيادة المساحات الخضراء وإنشاء المشروعات التي قد تقلل من هذه الأخطار وتتطلب مكافحة هذه الأخطار مجهودا عربيا مشتركا وموحدا على مستوى المنطقة العربية ، بحيث أن العمل الفردي لا يؤدي إلى الهدف المراد.

المطلب الرابع : المعوقات المرتبطة بالعوامل الثقافية والاجتماعية [204]

بعدما تناولنا المعوقات السياسية والاقتصادية والطبيعية والتي قد تجعل التكامل أمرا مستحيلا فإنه يمكن القول إلى جانب هاته المعوقات ،توجد معوقات أخرى والتي تعتبر هي أيضا خطيرة ، أو أخطر من المعوقات السابقة وهذه المعوقات هي إنتشار نسبة الأمية في الدول العربية ، إلى جانب عدم الإهتمام الكافي بالتعليم والتكنولوجيا ومجالات البحث العلمي ، خاصة في المبالغ المخصصة له والتي تعتبر ضئيلة على مستوى العالم العربي ، بالإضافة إلى القصور في الجانب الإعلامي وللتعمق أكثر سنحاول مناقشة هذه العوامل في هذا الجزء من الدراسة كالتالي :

1- ارتفاع نسبة الأمية في البلدان العربية :

تفيد الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (1-14) أن نسبة الأمية بلغت حوالي 42% في عام 1985 ، وهذه النسبة تفوق 65 مليون نسمة من السكان العرب لا يعرفون **القراءة والكتابة** ،وهذه النسبة تتباين من دولة إلى أخرى أين نجدها بلغت ، أدنى حد في الأردن بما يعادل 21 % وأعلى حد في اليمن الشمالية بحوالي 58% و ما يقارب 50 % في الجزائر.

ويفسر كل هذا بوجود التفاوت في المستويات التعليمية داخل وبين الأقطار العربية [205] ، حيث أن تفشي ظاهرة الأمية يشكل عائقا في المشاركة الشعبية في التظاهرات خاصة في المجالات ذات الاهتمام المشترك ،مثل التكامل الاقتصادي الزراعي وغيره من الأمور التي

---

[204] أنظر كل من : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سابق ، ص 255.
- معهد التخطيط القومي ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الخامس ، العدد الأول مرجع سابق ، ص 28.

[205] معهد التخطيط القومي ، المرجع السابق ، ص 29 .

تخدم الشعوب العربية والتي تحمل الطابع المشترك ، وبما أن المشاركة الشعبية تعد من الحوافز المشجعة لإنجاح المشاريع المشتركة والتي تعتبر مستقبل هذه الشعوب ، يجب أخـذها بعـين الاعتبار .

جدول رقم (1-14) نسبة الأمية في البلاد العربية خلال الفترة (1968-1985)

الدول العربية	النسبة مقدرة %			
	1968	1973	1978	1985
- الأردن	45,60	34,60	24,90	21,20
الإمارات	66,50	48,75	31.03	22,90
البحرين	65,00	48,16	36,06	31,00
تونس	68,00	58,90	48,90	40,50
الجزائر	78,30	75,30	68,30	50,10
السعودية	81,17	69,77	57,92	47,90
السودان	85,50	62,00	48,20	42,00
سوريا	55,80	50,05	44,30	33,20
الصومال	74,50	57.00	59,90	33,20
العراق	75,20	61,20	47,20	41,50
الكويت	71,00	52.64	36,50	32,00
ليبيا	66,00	52.00	38,00	39.20
مصر	65,70	59.10	52,50	43,00
اليمن الشمالي	92,00	84.00	77,60	58,00
اليمن الجنوبي	80.20	66.30	52,80	48.60
	70,76	58,52	46,90	42,00

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سابق ، ص 257.

2- عدم تخصيص مبالغ كافية للتعليم والبحوث العلمية :

هناك حكمة صينية تقول " إذا أردت أن تبني شعبا فعلمه " – وعليه فـإن عامـل التعليم يعد في الفقه التنموي شرطا ضروريا ، بحيث أن الإنفاق على التعليم ، مـا هـو إلا استثمار مضمون النجاح وعالي الربحية ، وخير دليل ما وصلت إليـه الـدول الـصناعية الكبرى في هذه الحالات ، التي نجدها قامت بتخصيص مبالغ مالية ضخمة من اجل التعلـيم والبحث العلمي ، وإذا ما قارنا حجم الإنفاق في هذه الحالات بين الدول العربية والـدول الصناعية ن فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية خصصت حوالي 130 مليار دولار للبحث العلمي والتقنية عام 1988 وبنسبة تقدر بـ 27 % من إجمالي الناتج القومي ، أما اليابان فبلغ حجم أنفاقها حوالي 75.4 مليار دولار .

أما بالنسبة للدول العربية فإن الجزائر أنفقت على البحث العلمي ما يقارب 155 مليـون دولار وهذا بنسبة 0,3 من إجمالي ناتجها القومي ، أما مصر أنفقت حوالي 68,7 مليـون دولار بنسبة 0,2% من إجمالي ناتجها القومي .

ومن خلال ذلك تتضح جليا مدى ضآلة نسبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي بالنسبة لهذه الدول بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة .

3- عدم التنسيق بين مراكز البحث العلمي العربية :[206]

تنتشر في الوطن العربي مراكز بحث علمية عديدة ، والتي بلغ عددها حـوالي 275 مركـزا منها 20% مستقلة و 12% تابعة للجامعات ، و حوالي 15 % تابعـة للـوازرات ، في

[206] أنظر كل من : - يوسف محمد بادي ، دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية ، الأبعاد والنتائج ، كلية الاقتصاد ، جامعة قار يونس ، ص 207 ، ليبا

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التكامل الزراعي العربي ، مرجع سابق ، ص 258 .

حين 17 % لها و صايتين أو اكثر ، وهذا الاتجاه يشير إلى أن التوجه الإداري مـازال يعرقـل التوجه البحثي في الوطن العربي والذي يقضى باستحداث مراكز بحثية جديدة لحـل المـشاكل القائمة دون التفكير في مستقبل المراكز البحثية ، ولقد لوحظ أن مراكـز البحـث العلمـي في الجامعات تتم بالبحوث النظرية اكثر من التطبيقية ، أما المراكـز التابعـة للـوزارات والإدارات الأخرى فبحوثها تطبيقية ، وهو ما يؤكد عدم التنسيق بين هذه البحوث التي تعمل كل على حده ، هذا ومايزال التعاون بين مراكز البحث العلمي العربية يأخذ الإطار الشكلي ، في حين بإمكان أن تكون هذه المراكز تمهيدا لتكامل تدريجي بين الدول العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن قصور البحث العلمي الزراعي وضعف أجهزة الإرشاد الزراعي الـذي عجز عن نقل التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة إلى نطاق التطبيق الزراعـي في الـدول العربية ، إلا بعد دخولها مرحلة التعديل التقني ، وفي هذا الصدد فقد عجزت معظم الجهود البحثية العربية عن القيام بذا الدور لارتفاع تكاليف البحوث التطبيقية [207]

وفي الأخير يمكن أن نقول بأن المراكز البحثية لكل بلد عربي تعمل في مجال دولتها دون مراعاة القضايا ذات الاهتمام المشترك ، كم أن التعاون بين المراكز العربية معدوم باستثناء بعض الندوات أو المؤتمرات وكل هذه العوامل تعد المراحل الأساسية لمحاولات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

4- قصور دور الإعلام في مجالات التعاون الاقتصادي :

يؤدي الإعلام دورا أساسيا في معرفة المستجدات وزيادة الوعي والإدراك بشيء ما أو مشكلة معينة ، وعلى مستوى الوطن العربي ، هناك قصور من حيث مواكبة الإعلام ودوره على المستوى العالمي .

وأما الإعلام ودوره العربي ، فنجده في معظم الدول العربية أداة للسلطة الحاكمة دون أن يكـون وسيلة تعبير شعبية ، مما يؤدي إلى المساهمة في الخلافات السياسية التي قد تنشأ بين الحين والآخـر وتعميقها، وهو ما يؤثر سلبا على تحولات التكامل الاقتصادي العربي .

---

[207] يوسف محمد بادي ، المرجع السابق ، ص 208 .

المطلب الخامس : المعوقات المرتبطة بميكانيزمات تطبيق التكامل الاقتصادي .

لقد سبق وأن تطرقنا إلى المعوقات المرتبطة بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية وحتى نسلط الضوء على هذه الدراسة ، يجب إظهار المعوقات المرتبطة بالميكانيزمات الخاصة بعدم تطبيق الاتفاقيات المبرمة في محاولات التكامل الاقتصادي بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة ، حيث شهدت فترة الخمسينيات اتفاقيات خاصة بتسهيل التبادل التجاري وفي الستينات ظهرت اتفاقيات الاندماج الاقتصادي العربي مثل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرارات السوق العربية المشتركة ، وفي السبعينات اتفاقيات انتقال عوامل الإنتاج بين الدول العربية كانتقال العمالة ورؤوس الأموال .

أمافترة الثمانينيات ، فكانت فترة خاصة بالتعاون والتنسيق العربي مثل إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي وميثاق العمل الاقتصادي العربي ، واتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية ، ثم كانت هناك المشروعات العربية المشتركة .

كل هذه الاتفاقيات عبارة عن مشاهد متكررة بقيت تدور في حلقة مفرغة بحيث لم يتم تطبيق الأساليب اللازمة لذلك . ولذلك كانت نتائج الاتفاقيات هي جمع الاتفاقيات ماعدا بعض التجارب التي حققت بعض النتائج الإيجابية على شكل تعاوني ، كما أن نجاحها كان تلقائيا نتيجة لأسباب معينة كارتفاع أسعار البترول .

كما شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين أيضا بعض الاتفاقيات الإقليمية نتيجة لعدم الوصول إلى عمل عربي مشترك حقيقي بحيث أنشئت عدة اتفاقيات ثنائية والتي لم تكن سوى اتفاقيات تجارية بين الدولتين ، بالإضافة إلى التجمعات العربية المتعددة الأطراف والتي قسمت الوطن العربي إلى عدة تجمعات ودول بدون عضوية في أي تجمع .

وفي الواقع هناك معوقات عديدة جعلت هذه الاتفاقيات لاتصل إلى ما خطط لها وهذه المعوقات هي تنظيمية متعلقة بعدم تنفيذ اتفاقيات وعقود تأسيس المشروعات العربية المشتركة وأصل التجمعات العربية سواء كانت ثنائية أو متعددة (إقليمية) خاصة في مجال التبادل التجاري والتي تشمل المحددات التالية :

1- عدم قدرة هذه الاتفاقيات على تلبية أهداف التبادل التجاري للمشاريع العربية المشتركة نتيجة عدم تكامل هذه الاتفاقيات .

2- عدم احترام الالتزامات المبرمة في إطار الاتفاقيات ، كعدم احترام رفع الحواجز الجمركية وعدم احترام دفع الاشتراكات في وقتها في حالة المشروعات المشتركة .

3- تعقيد إجراءات تنفيذ بنود الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجاري ، بحيث يصعب انتقال مستلزمات عناصر الإنتاج ما بين الدول خاصة العراقيل البيروقراطية ، هذا عن الجانب التنظيمي ، أما عن الجانب الفني ، فيتمثل في :

- عدم إظهار البيانات والمعلومات اللازمة الخاصة بمجالات الاستثمار ، والذي يرجع بدوره إلى قصور الدراسات .
- ضعف دراسة الجدوى الاقتصادية التي يجب أن تتم على أساسها هذه المشروعات .
- عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية العالية بالمستوى المطلوب لتنفيذ تلك المشروعات واليد العاملة المهرة .

المطلب السادس :معوقات مرتبطة بعوامل خارجية : [208]

إن اعتماد المنطقة العربية على السوق العالمية لسد احتياجاتا الغذائية ما يزال قائما لحد الآن خاصة وأن حجم التجارة الخارجية العربية مع العالم المتقدم تعادل حوالي ثلثي صادرات وواردات المنطقة العربية ، وبالتالي فإن اعتماد الدول العربية على إمكانياتا الخاصة في إطار تعاوني فيما بينها يعد مغادرة مبيعات السوق العالمية خاصة للدول المتقدمة ، وبالتالي فإن الدول المتقدمة تحاول إحباط جميع المحاولات الرامية إلى تحقيق تكامل اقتصادي زراعي عربي ، حيث تريد بقاء المنطقة العربية منطقة تابعة غذائيا ، بل وفي جميع الميادين الاقتصادية منها والسياسية والثقافية . والتاريخ يشهد على ذلك ، فمنذ الخلافة العثمانية شهدت المنطقة العربية عدة تدخلات أجنبية من قبل فرنسا وإنجلترا ، حيث تم اقتسام الثروات بعد سقوط الحكم العثماني ، كما أن مركز تموين الشرق الأوسط كان السبب في انيار الولايات المتحدة الأمريكية ثم عند حصول الدول العربية على الاستقلال وإنشاء الجامعة العربية عرفت المنطقة العربية تدخلات غير مباشرة خاصة بعد اكتشاف النفط في هذه المنطقة بحيث تحولت أطماع العديد من الدول في العالم و أصبحت لها نظرة استعمارية بدف تقسيمها من قبل الدول المتقدمة وجعلها مصدرا رئيسيا للبترول ، وبعد هذه المحاولات ارتبطت الدول العربية بالدول المتقدمة تجاريا ونقديا ، كما تم استثمار أموال عربية طائلة في البنوك الأجنبية والتي قدرت في بداية التسعينات بأكثر من 700 مليار دولار بحيث كان بالإمكان أن تستثمر داخل المنطقة العربية وحل أزمتها الغذائية ، حتى وأن الأمل مازال قائما لقيام تكامل اقتصادي زراعي عربي وبالإمكانيات المتاحة حتى يتم تجنب المخاطر المستقبلية وفي هذا الشأن سنحاول في المبحث القادم دراسة النظرة المستقبلية للتكامل الزراعي العربي والإستراتيجيات المقترحة لذلك .

---

[208] مقدم عبيرات ، التنمية الزراعية في الوطن العربي ، المعوقات والآفاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 124 .

المطلب السابع : المعوقات المرتبطة بالعوامل المؤسسية الفنية .[209]

تعتبر هذه المعوقات المرتبطة بالعوامل المؤسسية في كونها عوامل مؤثرة على كفاءة عناصر الإنتاج الأخرى مثل رأس المال والأرض وعلى أساس ذلك تتحدد برامج التنمية بالهيكل التنظيمي والمؤسسي الذي يسود الزراعة و مدى ملاءمتها بجمع الموارد ونشر المعلومات والخبرات التكنولوجية ، ويمكن حصر هذه المعوقات المرتبطة بالعوامل المؤسسية والفنية في الآتي :

- طموح الأهداف والقفز إلى أشكال مؤسسية وصور قانونية دون تمهيد .
- افتقار الرؤية الواضحة للعوامل المسببة للتخلف والتنمية .
- افتقار النظرة الشمولية إلى عملية التكامل ، وغياب برامج زمنية وأهداف مرحلية ، مرتبطة بإنفاق حول الصورة النهائية للعملية التكاملية .
- اقتباس مناهج تكاملية غير مناسبة ، وعدم صلاحية عدد من المداخل التكاملية المطبقة ، كالمدخل التجاري للتكامل ، في حين بقيت صيغ المدخل الإنتاجي للتكامل مبهمة .
- التمسك بالتنمية القطرية على حساب التنمية المشتركة .
- الإفراط في الحماية لعدد من الأنشطة المتشابهة مع تزايد الاندماج في الاقتصاد العالمي .
- تنافس المشروعات القطرية ، وتفضيلها على المشروعات المشتركة رغم ترديد تفضيلها كمدخل للتكامل .
- ضعف فاعلية أجهزة العمل العربي المشترك بسبب تدخل العوامل السياسية في اختيارها.

---

[209] يوسف محمد بادي ، المرجع سابق ، ص 208 .

- معهد التخطيط القومي ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، مرجع سابق ، ص 29.

المبحث الثالث : آفاق ومستقبل التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

تمهيد :

إن العالم العربي منذ مشارف التسعينيات من القرن العشرين يواجه مناخا اقتصاديا معقدا و هذا مع ظهور ثلاثة أقطاب اقتصادية كبيرة ممثلة في الولايات المتحدة الامريكية و أوربا الموحدة و دول جنوب شرق آسيا بما فيها اليابان و التي وصلت إلى بناء قاعدة اقتصادية و تكنولوجية متقدمة للانتاج الزراعي بحيث حققت إكتفاءا ذاتيا في معظم السلع إضافة إلى تصدير فوائضها.

و إلى جانب ذلك ، هناك محاولات عديدة تلوح في الأفق و تدف إلى تحولات كبيرة لأوربا الشرقية من الاقتصاد المخطط أو اقتصاديات الدول ، إلى اقتصاديات السوق إضافة إلى كل من الهند و الصين اللذين يمثلان محورين أساسين في العالم بحيث بقيت معدلات النمو في الإنتاج الزراعي موجبة في السنوات الأخيرة و بالتالي فإن كل هذه التغيرات ستؤثر على النظام العالمي خاصة فيما يتعلق بإنتاج و تسويق المنتجات الزراعية و ما يصحبها من إجراءات حمائية و دعمية مما يؤثر سلبا على ميكانيزمات السوق في إطار المنافسة، و على ضوء ذلك فإن الدول النامية بما في ذلك الدول العربية ستواجه مشاكل رئيسية مثل مشكلة الغذاء و مشكلة المديونية و نقل التكنولوجية من الدول المتقدمة من جهة ، و زيادة حدة البطالة و غيرها من المشاكل الاجتماعية و إذا ما لاحظنا واقع الأمة العربية في الوقت الراهن نجد أن الوطن العربي مقبل على المزيد من الانقسامات و التجزئة ، إضافة إلى التبعية كما أن كل المجهودات المتعلقة بالتكامل الزراعي العربي تظهر لنا فارق كبير بين الأهداف التي كانت تطمح إليها هذه الاتفاقيات التكاملية و الانجازات المحققة في هذا الشأن ، و من خلال ذلك سنحاول في هذه الدراسة صياغة رؤية مستقبلية من خلال استراتيجية مقترحة ، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الراهن للعالم العربي مع إمكانية معالجتها على المستوى القومي و القطري، و هذا نظرا

لتوفر جملة من الأسباب و المميزات الخاصة بقيام تكامل زراعي عربي و لتوضيح ذلك سنتناول هـذا المبحث في مطلبين[210]

المطلب الأول : أسباب و مبررات قيام تكامل زراعي عربي .

المطلب الثاني : الاستراتيجية المقترحة للتكامل الزراعي العربي .

المطلب الأول : أسباب و مبررات قيام تكامل زراعي عربي.

من خلال الدراسة السابقة الخاصة بمحاولات التكامل الاقتصادي العربي بصفة عامـة فـإن إنجازات التكامل الزارعي العربي ضئيلة جدا ، و خير دليل هو إزدياد مشكلة الغذاء بـسبب عـدم تطابق معدلات النمو الإنتاجي مع معدلات نمو الإستهلاك، الشيء الذي أدى بالوطن العـربي إلى إستيراد احتياجاته الغذائية من السوق العالمية، و هو ما جعل المنطقة العربية سوقا للمنتجات الغذائيـة للدول المتقدمة، الشيء الذي قد يعرض المنطقة العربية إلى مخاطر عديدة و هذا نظرا لارتباط العوامل السياسية بالغذاء، و بإمكانية استخدامه كورقة ضغط أو سلاح للضغط به على الدول العربية لتبنيه اتجاهات و أفكار سياسية معينة [211].

إن التجارب و المحاولات التكاملية التي شيدتها المنظمة العربية على شكل اتفاقيات جماعية و ثنائية من تحرير التجارة و انتقال العمالة ورؤوس الأموال لم ينل منها القطاع الزراعي القدر الكـافي إذا ما قورنت بباقي القطاعات، فبالرغم من إنشاء ثلاث شركات متخصصة لإقامـة مـشروعات زراعية هدفها تحقيق الأمن الغذائي العربي ، إلا أن هذه المشروعات عملت في نـشاطات اقتـصادية أخرى كالصناعة الغذائية، و بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي ، و الإنتاج الحيواني و الخـضر و الفواكه و لم تركز هذه المشروعات على المحاصيل الغذائية الرئيسية ذات الإستهلاك الواسع و هـي إنتاج الحبوب و الذي يمثل الحجم الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية ما زالت قائمة و لتوضيح ذلـك سنحاول إعطاء نظرة شاملة فلمسيرة التكامل الزراعي العربي حسب عدة أسباب و مبررات التكامل و التي نحاول سردها فيما يلي .[212]

---

[210] أنظر : مقدم عبيرات ، التنميو الزراعية في الوطن العربي، مصدر سابق ، صفقات متعددة.

[211] مقدم عبيرات ، مرجع سابق ، التنمية الزراعية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، صفحات متعددة .

[212] حسن فهمي جمعة ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المسألة الزراعية والأمن الغذائي العربي ، مرجع سابق ، ص 67.

1 الحالة الغذائية المتدهورة في البلاد العربية :

إن الحالة الغذائية التي تعيشها البلاد العربية ما تزال متدهورة بل تزداد حدة في الكثير من الدول العربية، حيث انخفضت نسبة الاكتفاء من السلع الغذائية إلى أن بلغت مع نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين حوالي 14,3مليار دولار ، كما بلغت الفجوة الحبوبية 47,4 % من مجموع الفجوة الغذائية الكلية العربية ، وما تزال الدول العربية تعتمد على السوق العالمي في احتياجاتها الغذائية الكلية العربية، و هو ما يعرضها إلى مخاطر جمة في المستقبل ، كما أنه من الممكن استخدام الغذاء كسلاح مقابل النفط و إذا ما استمر هذا الوضع بالزيادة في معدلات الاستهلاك(ازدياد السكان) عن الإنتاج فإن هذا يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية في المستقبل مما يزيد من التبعية الخارجية.

2 - مواجهة تعاظم المديونية الخارجية [213] :

إن المديونية لا تعتبر مشكلة بالنسبة للدول المتقدمة، و خير دليل على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، و باعتبارها أكبر دولة مدينة في العالم ، و في حين نجد المديونية تقف عائقا في وجه تحقيق مستويات من التنمية بالنسبة للدول النامية بحيث بلغت حوالي 136 مليار دولار بالنسبة للدول العربية في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين ، كما أن خدمات الديون بلغت حوالي 4,4 مليار دولار و التي تأخذ حوالي 57 % من صادرات بعض الدول العربية ، وإلى جانب ذالك هناك أسباب أخرى نوجزها في النقاط التالية:

-ارتفاع معدلات التضخم و الناتج عن عوامل عدة منها ما يتعلق بالتضخم و الركود نتيجة انخفاض أداء القطاعات الإنتاجية و انخفاض الدخول الحقيقية.

-مواجهة آثار الوحدة الاقتصادية الأوربية لعام 1992 و التي قد تقلص من صادرات الدول العربية إلى أوربا خاصة التي تعتمد بشكل رئيسي في تصدير منتجاتها على بلدان هذا التكتل الاقتصادي الأوربي كالجزائر و مصر و تونس.

213 مقدم عبيرات ، مرجع سابق ، صفحات متعددة .

- حتمية استقلال الموارد الزراعية المتاحة في الدول العربية و التي من شأنها التخفيف من حدة المشاكل الغذائية العربية ، بحيث أن هناك العديد من الدراسات التي قامت بها بعض المنظمات و الهيئات العربية المتخصصة في هذا المجال، و التي تهدف إلى إمكانية استغلال ما هو متاح داخل المنطقة العربية للتخفيف من أزمة الغذاء تدريجيا حتى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

- مواجهة بعض الآثار السلبية كالزحف الصحراوي و تآكل التربة الزراعية و مشاكل الجفاف و تلوث الأنهار و البحيرات.

- أهمية دعم التجارة الزراعية العربية بحيث تعتبر ضرورة لتحسين معدل التبادل التجاري و تشجيع التجارة الزراعية البينية.

3 مواجهة التقدم العلمي و التقني باستغلال الإمكانيات العربية في مطابقة التقنيات حسب ظروف المنطقة العربية و تشجيع البحث العلمي و التعاون في مجال البحث العلمي و تبادل الخبرات لتنمية الإنتاج الزراعي رأسيا و افقيا و هذا لمواجهة الفروق الخاصة في معدلات التنمية و الاستفادة من الدول المتقدمة في الميدان الزراعي و في جميع المجالات الأخرى.

المطلب الثاني :الإستراتيجية المقترحة للتكامل الزراعي العربي .

بعدما تناولنا مبررات و أسباب قيام تكامل زراعي عربي هذا بعد النتائج السلبية و التي حققتها التجارب العربية في هذا الميدان، فإنه من الضروري البحث عن إجراءات عملية لتحقيق أهداف و أحلام الموطنين العرب في القطاعات الزراعية، و أهمها تحقيق نسبة مرضية من الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.[214]

1- المرتكزات الأساسية للاستراتيجية :

بعدما تطرقنا إلى معوقات التكامل الزراعي العربي و مبررات قيام هذا التكامل فإن هناك إستراتيجيات مقترحة للتكامل الزراعي و التي تمثل إطارا عاما في اتجاه الإصلاح و هذا من خلال

[214] أنظر :- مركز دراسات الوحدة العربية ، دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق ، ص 189 .
- التكامل الزراعي العربي، مرجع سابق ، ص 165.

الدراسات التي قامت بها العديد من المنظمات المتصلة بالقطاع الزراعي، في حين تبقى المسؤولية ملقاة على المسؤولين العرب في جميع الدول العربية و قواعد هذه الإستراتيجية سنحاول تلخيصها فيما يلي:

أ ـ إن الإستراتيجية تأخذ في الحسبان حرية المشاركة في العمل من قبل القطاع العام و الخـاص و هذا بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في إطار المشروعات المشتركة المنبثقة بين الأطراف المعنيـة و هـذا في المجالات التي تتوفر على حد أدنى من الاتفاق، ثم التوسيع في التعاون و التنسيق في المجالات الأخرى و دائما في إطار التدرج.

ب ـ إن التكامل الزراعي العربي له مستويان أحدهما قطري و الأخر قـومي ،و بالتـالي فعلـى الإستراتيجية مراعاة ذلك بحيث أن التنسيق بين المستويين يعد أمرا ضـروريا، لأن تحقيـق التنميـة الزراعية على المستوى القطري يتطلب جهودا قطرية، في حين يتطلب تكـاثف الجهـود العربيـة علىالمستوى القومي لتحقيق التنمية الزراعية عامة.

جـ . تأتي الإستراتيجية كإطار شامل لمعالجة مشاكل التكامل الزراعي العربي و هذا مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل التدرج و المرحلية بدءا ببعض المنتوجات و ليس جميع المنتوجات مع إعطاء فترة زمنية كافية لذلك كما هو الحال للسوق الأوربية المشتركة.

د ـ تهيئة المناخ الملائم للتنمية و الاستثمار من حيث السياسات و التشريعات و الأطر المؤسسية و التنظيمية و الإجرائية.

هـ - جلب كافة الشرائح المنتجة من الإطارات الفنية و المدربة و خريجي المعاهد و الجامعـات و ذلك للمساهمة في التنمية الزراعية.

و - . التوجه الرئيسي نحو تصنيع المدخلات و المعدات الزراعية.

2- الأهداف الرئيسية للإستراتيجية :

إن أهداف التكامل الزراعي العربي و التي تم الاتفاق عليها من قبل العديد من البـاحثين في إطار المنظمة العربية للتنمية الزراعية يمكن إيجازها انطلاقا من المرتكزات السابقة كالتالي[215] :

---

[215] مقدم عبيرات ، مرجع سابق ، ص 151.

أ ـ الاستغلال العقلاني للموارد الزراعية و المالية و البشرية المتاحة في المنطقة العربية مع الأخـذ في الحسبان عوامل التخصص و التوازن الإقليمي في التنمية وفقا للميـزات النـسبية لكـل إقلـيم واستخدامها استخداما متكاملا في إطار الخطة و الأهداف القومية.

ب ـ الوصول إلى نسب مرضية من الاكتفاء الذاتي خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية الإستراتيجية كالحبوب مثلا، مما يتطلب زيادة القدرة الإنتاجية و دفع قواعد التجارة البينية و إلغاء كافة القيود على تبادل المنتجات و مستلزمات الإنتاج الزراعي ، و فرض سياسة حمائية عليها من المنافسة الخارجية مع إقامة الوسائل اللازمة لتخزينها و ترحيلها.

ج ـ رفع مستوى المعيشة للعاملين في القطاعات الريفية و هذا بزيادة دخولهم المزرعية.

د ـ خلق مناصب شغل في الميدان الزراعي مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة و تحسين الـدخول و دفع عجلة التنمية الزراعية.

3 ـ منهجية و وسائل تنفيذ الأهداف الرئيسية للإستراتيجية :

إن عملية تنفيذ الإستراتيجية مرهون بإرادة الأقطار العربية و الهيئات و المؤسسات القائمة و التي تعمل في إطار التكامل العربي ، كما أن تنفيذ أهداف الإستراتيجية قد يتطلب فترة من الزمن ، و بالتالي تكون هناك و سائل يتم تطبيقها على المدى القصير و أخرى على المدى الطويل.

أ- الوسائل الممكن اتخاذها في المدى القصير :

إن الوسائل التي يمكن اتخاذها في المدى القصير على المستويين القومي و القطري لا تتطلب سوى قرارات و لوائح تنفيذية مع توفر الإدارة السياسية لذلك و التي يمكن سردها فيما يلي:

- زيادة فعالية الاستثمار العربي المشترك :

و سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو القطاع الخاص، و يتم ذلك عن طريق الوسائل التالية[216] :

---

35 المرجع السابق.

*ـ تقييم المشروعات الزراعية بوجه عام و معرفة الأداء الاقتصادي و يتضمن ذلك تقييم الوضـع العام في القطاع الزراعي على المستوى المالي و الاقتصادي لهذه المشروعات المشتركة و النتائج الـتي توصلت إليها إضافة إلى مساهمتها في التنمية الزراعية بصفة عامة و إنتاج الغذاء بصفة خاصة، و بعد عملية التقييم هذه تتم معرفة النتائج و في نفس الوقت يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك و هـذا بتعديل مسار التنمية الزراعية و تطويرها دائما و تحسين كفاءتا الإنتاجية.

*ـ إعطاء أهمية بالغة للمؤسسات العاملة في حقل الاستثمار الزراعي و هذا بجلب الموارد الماليـة، و استثمارها داخل المنطقة العربية خاصة من قبل القطاع الخاص باعتباره يتحمل جزءا من المسؤولية في الاستثمارات العربية الخاصة المشتركة، و من خلال الدراسة التي أجرتا المنظمة العربية للتنمية الزراعية يتضح لنا جليا مدى انخفاض نسبة هذه الاستثمارات من قبل القطاع الخاص و التي ننتظر الكثير منها للمساهمة في عملية التنمية الزراعية ، كما أن زيادة فعالية هذه المؤسسات يتطلب ما يلي :

- تحسين ظروف الاستثمار في الدول العربية على مستوى الاستقرار الاقتصادي و السياسي خاصة و أن الأقطار العربية معروفة بعدم استقرار قوانينها الاقتصادية و السياسية.
- تحديد الخريطة الاستثمارية الزراعية في الأقطار العربية، و الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، كما يتم توضيح المجالات و المشروعات المشتركة التي يمكن الاستثمار فيها.
- إزالة العراقيل البيروقراطية فيما يتعلق بالاستثمارات لتسيهل الإجراءات الإدارية و سرعة إنجازها و تقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين.
- إعادة النظر في اللوائح و النصوص التشريعية الخاصة بالاستثمار و جعلـها مرنـة و مـشجعة للمستثمرين في القطاع الزراعي.
- توفير الإحصاءات و البيانات الاقتصادية الدقيقة، كأساس للتخطيط العلمي السليم و التي يمكـن على أساسها توضيح الوضع الاقتصادي العام في الدولة أمام المستثمرين، و أن يكون ذلك متاحا داخل الدول العربية عن طريق الأجهزة الدبلوماسية في الخارج.
- تأكيد و دعم الانتمان الزراعي بزيادة فعالية مؤسسات التمويل العربية (القطرية و القوميـة) وهذا كالتالي :

- تمويل (إقراض) القطاع الخاص الزراعي مع توفير الضمانات اللازمة.

- مشاركة الهيئات و المؤسسات المالية في إقامة مشروعات مع القطاع الحكـومي و القطـاع الخاص في الأقطار العربية.

- العمل على تحقيق الاستقرار و الاستيطان في المناطق الريفية، و وضع الأسس اللازمة لتمويـل مشروعات التنمية الريفية المتكاملة و التي تدف إلى الرفع من معدلات التنمية الزراعية و الاهتمـام بالقضايا الاجتماعية و التعليمية و الثقافية و الصحية لمنع الهجرة من الأرياف إلى المدن.

- التنسيق و التعاون بين المؤسسات و الهيئات المالية و مؤسسات التمويل القطريـة في إطـار الشراكة، و هذا بإنشاء مشاريع زراعية و يكون هذا التنسيق على أساس تجارب بحتة، كمـا يـتم التركيز في هذه العملية على المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب.

- **تطوير السياسات المقترحة للتكامل الزراعي :**

و يتعلق الأمر بالإتفاقيات المختلفة سواءا كانت ثنائية أو إقليمية أو متعددة ، و يتضح من خلال الدراسات السابقة أن الخلافات و الا اعات السياسية العربية و الإضطرابات كانت من الأسباب التي حالت دون تنفيذ العديد من هذه الإستراتيجيات و السياسيات المتعلقة بالإتفاقيات ، و من المفروض أن يكون الفصل بين ما هو سياسي و ما هو إقتصادي ، بحيث يتطلب ذلك تحديد العمل الإقتصادي ووضع المصلحة العليا فوق كل إعتبار كما يمكن تلخيص تلك السياسات في ما يلي :

- الشروع في تنفيذ تحرير التجارة داخل المنطقة العربية بصفة تدريجية و لبعض السلع الزراعية حسب الأوضاع القائمة ، حتى لا يتم التأثير على التعريفة الجمركية التي تتابـها العديد من الدول العربية و يتم هذا التنفيذ بتحرير سلعتين أو أكثر كتجربة .

– تشجيع القطاع الخاص على عقد الصفقات بصفة متكافئة بينه و بين القطاع الحكومي ، كما يستحسن التعامل بالأسعار العالمية حتى يتم تشجيع المستثمرين الخواص .

– تيئة بعض المؤسسات المالية العربية كالصندوق النقدي العربي و البنك الإسلامي للتنمية الذي الذي تنتظر منه المنظمة العربية للتنمية الزراعية دورا كبيرا في توفير الإئتمان اللازم للتجارة البينية الزراعية ، خاصة الدول المتضررة من إلغاء القيود الجمركية على بعض منتجاتا الزراعية المعنية بالتبادل التجاري .

- تشجيع الإتفاقيات خاصة التي تعمل في إطار المحاصيل ذات الإستهلاك الواسع كالحبوب مثلا ، مثل الهيئة العربية لإنتاج الحبوب التي تشترك فيها أربع دول عربية هي: (مصر ، سوريا ليبيا و السودان) براس مال مشترك و هذا بدف إستغلال الموارد المتاحة في هذه الدول العربية حسب مبدأ التخصص و الميزة النسبية .

– تشجيع و دعم الإتحادات و الهيئات المنتجة في المجال الزراعي كإتحاد منتجي الأسماك ، و إتحاد منتجي الأسمدة الكيميائية ، و إتحاد الغرف التجارية و الزراعية و الصناعية ، و هذا لجعلها فعالة و مساهمة في التنمية الزراعية .

– توسيع مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية ، و التي من شأنها مضاعفة الإستثمارات و جلبها و توظيفها داخل المنطقة العربية و يتم ذلك عن طريق المقترحات التالية :

- خلق منطقة حرة بين ليبيا و السودان و مصر حسب ما خطط له في تجربة التكامل بين مصر و السودان و التي تضمن تهيئة منطقة كاملة للإستثمارات الزراعية و التي تشمل جميع النشاطات المتعلقة بالإنتاج و التسويق و التخزين ، وهذا حسب الشروط المعمول بها و حسب المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم .

- خلق منطقة حرة داخل إتحاد المغرب العربي بهدف تشجيع الإستثمارات الزراعية بين الجزائر و المغرب و موريتانيا و تونس ، وهذا ليس معناه غلق الأبواب على الدول الأخرى بل يمكن إشراك دول أخرى ذات الموقع المناسب مثل ليبيا و مصر و السودان حتى يتسنى لأي مستثمر عربي الإستثمار في أي دولة يختارها .

- خلق مناطق حرة في دول المشرق العربي و في دول الخليج العربي ، و تجدر الإشارة إلى أنإنتشار مثل هذه المناطق الحرة يساهم بصفة كبيرة في دفع التنمية الزراعية العربية ، و حتى و إن كان ذلك يتطلب الإعداد الجيد للسياسات و اللوائح و توفير الشروط المناسبة لإقامة هذه المناطق .

– تشجيع المستثمرين على مبدأ حق الإمتياز و الذي يتمثل في منح الدول العربية في إستغلال الموارد المتاحة على المدى الطويل و لتكن هذه الفترة مائة (100) سنة مثلا ، و هذا المبدأ معمول به في دول العالم الأخرى ، كما كانت له نتائج إيجابية و هذا لأنه يأخذ في الحسبان حق توزيع المنافع و التكاليف و مثال ذلك يمكن إعطاء شركة عربية (سواء كانت عامة أو خاصة) حق الإمتياز للإستثمار في منطقة بكاملها و لإنتاج منتجات معينة و تسويقها داخل المنطقة العربية و هذا شريطة أن تكون لها محفزات خاصة فيما يتعلق بالسياسات الحكومية على المستوى القطري كالسياسات السعرية و التسويقية ، كما يلتزم أصحاب الإمتياز بخضوعهم للضرائب و الرسوم وكل ما هو منصوص عليه في عقد حق الإمتياز ، كما تسلط على هذه الشركات العقوبات المناسبة عند الإخلال بالعقد .

– التنسيق و التعاون بين الهيئات و المؤسسات العربية في المجال الزراعي و توزيع المهام و الأدوار حسب الإختصاص (تقسيم العمل) بما يزيد في فعالية و كفاءة ألآداء بحيث يتم ذلك عن طريق التنسيق بين المنظمات العربية إضافة إلى التنسيق مع الهيئات و المؤسسات القطرية ، إلى جانب المنظمات العالمية و الإقليمية ، و في هذا الشأن يمكن تقديم الأمثلة التالية :

- يتم التنسيق و التكامل بين بعض الهيئات كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية (صاحبة الخبرة) و الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي و الهيئة العربية للإستثمار و الإنماء الزراعي إلى غير ذلك من المؤسسات الأخرى .
- العمل على التنسيق و التكامل بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية و مراكز البحث القائمة في الدول العربية ، و هذا في إطار تبادل المعلومات و الخبرات فيما بينهم .

- التنسيق و التعاون بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعتبارها دائما (بيت الخبرة و الدراية) و المنظمات الإقليمية و العالمية ، كالمنظمة الدولية للأغذية و الزراعة ، و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و هذا دائما في إطار البحث العلمي .

– التنسيق و التعاون على المستوى البيئي .

– التنسيق في مجال التجارة الخارجية بين الدول العربية (ثنائيا أو إقليميا أو جماعيا) و هذا في كيفية تبادل المنتجات الزراعية و الذي تراعى فيه إحتياجات الدول العربية أولا ، وضمان حق الفرص المتكافئة .

– محاولة الإستفادة من الإتفاقيات السابقة خاصة بعد معرفة اسباب فشل هذه الإتفاقيات و الإستمرار في الإيجابيات المحققة من طرفها .

- تحسين **مستوى فعالية الإعلام العربي :**

إن قطاع الإعلام العربي بمختلف أنواعه يتحمل هو الآخر جزءا من المسؤولية و هذا للمساهمة في عملية التنمية و التكامل في المجالات الإقتصادية بصفة عامة و الزراعية بصفة خاصة و هذا كالتالي :

- تدعيم المؤسسات و الهيئات المتخصصة في المجال الزراعي كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبعض الهيئات و هذا بالترويج و توعية المواطنين ، إلى جانب الترويج للدوريات و النشريات و الدراسات التي تقوم بها تلك الهيئات .
- دعم الجهود المبذولة في إطار الوضع الزراعي الغذائي وذالك بعقد الندوات و المؤتمرات والدراسات ، و تقريبها إلى المواطن العربي و هذا بإقامة المعارض الزراعية بين الدول العربية ومحاولة إتمام و تشجيع القطاع الخاص بالإستثمار في القطاع الزراعي .

ب- الوسائل الممكن إتخاذها في المدى الطويل :

إن نجاح التكامل الزراعي في أي منطقة مرهون بعدة عوامل منها توفر الإرادة السياسية و الظروف الإقتصادية الملائمة .

فالمجتمع الذي يريد الوصول إلى التكامل ، عليه المرور بمراحل متتالية و أول مرحلة هي منطقة التجارة الحرة ثم القدوم على الاتحاد الجمركي و الخاص بتوحيد التعريفة الجمركية ثم سوق مشتركة بعد المنطقة و الاتحاد ، إلى أن يصل إلى السوق الموحدة بعد نجاح المراحل الأولى ، و في هذا الشأن

سنقوم باستعراض الوسائل و الإجراءات الممكن انتهاجها على المدى الطويل لتحقيق أهداف التكامل الزراعي العربي ، وهذا في إطار تحرير التجارة داخل المنطقة العربية كالتالي :

- **تحرير التجارة داخل المنطقة العربية .**

ترتبط التجارة ارتباطا وثيقا بالإنتاج و مدى تحقيق الفوائض الاقتصادية و في هذا الشأن يمكن تقديم إجراءات حسب محور زمني معين .

*- **التنسيق في ميادين الإنتاج**: و هذا بالتخصص في إنتاج السلع الزراعية حسب الميزة النـسبية التي تمتاز با كل دولة ،و يتم ذالك وفقا للتخصص و تقسيم العمل ، و هذا الإجراء من شأنه أن يحد من منافسة الدول العربية لبعضها البعض و هذا ليس معناه أن الدولة التي تتخصص في إنتـاج معين لا تقوم الدولة الأخرى بإنتاجه ، بل الدولة التي لها ميزة نسبية في محصول ما ، عليها بزيادة الطاقة الإنتاجية ونفس الشيء بالنسبة للدول الاخرى .

*- **إصلاح البنى الإنتاجية العربية :**

وهذا العمل يتطلب توفير الموارد المادية والبشرية في الدول العربية التي سوف يتم انتقاؤها داخل المنطقة العربية ذات الفرائض المالية بدعم الدول الأخرى المنخفضة الدخل خاصة التي لا تتوفر على موارد زراعية عالية كالسودان مثلا ، والتي بإمكان أراضيها تغطية جزء كبيرمن الاحتياجات الغذائية العربية ، وهذا في إطار تقاسم المنافع والأعباء .

*- **إنشاء مخزون استراتيجي عربي من الغذاء :**

لقد سبق وان تناولت هذه الفكرة ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية في العديد من دراساتا في إطار برنامج الأمن الغذائي العربي وهناك تجربة دولية ناجحة في بعض السلع ، وهي بناء مخزون استراتيجي للنفط من قبل الدول المتقدمة تفاديا للضغوطات التي تتخذها الدول المصدرة ، حيث تساهم في تكاليفه جميع الدول العربية .

***- زيادة فعالية القاعدة الأساسية :**

ويتم ذلك عن طريق ربط الدول العربية بمختلف وسائل النقل البري والجوي والبحري ، مما يساعد على إنشاء أسواق كبيرة داخل المنطقة العربية .

*- **العمل على التخفيف من المديونية الخارجية :**

إن العديد من الدول العربية تعترضها مشكلة المديونية الخارجية ولمعالجة هذه المشكلة في إطار عربي يتطلب ذلك التفاوض بشكل جماعي ، وهذه العملية إذا تجسدت في إطار المنطقة الواحدة سيكون لها تأثير كبير على الدول التي عليها ديون ، خاصة فيما يتعلق بتخفيض قيمة الديون وخدماتا أو تمديد آجال الديون ، كما انه يجب على المؤسسات والهيئات العربية الدائنة لاقطار أخرى المساهمة بشان معالجة المديونية التي تعاني منها العديد من الدول العربية .

***-المحافظة على البيئة الزراعية وصيانتها :**

تتمثل هذه العملية في مقاومة التصحر والجفاف والمحافظة على الموارد المائية والأغذية ومقاومة التلوث والأمراض ، وهذا من اجل المساهمة في زيادة الإنتاج والتي تكون على شكل تعاوني بين الدول العربية .

***- إرساء وتعميق فكرة التكامل** بين **الأقطار العربية :**

وهو أمر ليس بالهين ، بل يتطلب فترة زمنية طويلة وهذا نظرا لارتباطه بقضايا التعليم والثقافة ، وفي هذا الإطار فانه يمكن تخفيض نسبة الأمية المنتشرة في الدول العربية ، وهذا عن طريق الإنفاق على التعليم والبحث العلمي مما يساهم في تحسين قدرات الموارد البشرية وتكوينها ، باعتبارها تساهم في عملية التنمية وتوفير المناخ الملائم لقبول فكرة التكامل وإنجاحها .

خلاصة القسم :

من خلال ماجاء في هذا القسم حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي ، نستنتج أن كل المحاولات التكاملية التي أقيمت داخل المنطقة العربية سواء كانت ثنائية أو إقليمية أو جماعية لم تسفر عن نتائج إيجابية من شأنا أن تعمل على دفع التنمية الإقتصادية العربية والتخلص من التبعيـة الغذائية ، والتي أصبحت فيها المنطقة العربية سوقا للمنتجات الغذائية الأجنبية أين أصـبح الغـذاء

سلاحا سياسيا في يد الدول المنتجة له ، خاصة في ظل المعطيات الدولية الجديدة ، والتي سوف تحدد مستقبل التجارة العالمية وتغير من خريطة التجارة العالمية بتأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشرة على إقتصاديات الدول المتخلفة ، حيث أن هناك دولا ستستفيد إقتصاديا بدرجة كبيرة ، خاصة الدول المتقدمة , ودول أخرى سوف تستفيد من هذه التجارة العالمية بدرجة أقل وهي الدول النامية ، كما ستتأثر إقتصاديات الدول المتخلفة تأثراسلبيا ، **ومن هنا أردنا أن نتسائل عن مدى أهمية التجارة العالمية بالنسبة للدول العربية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، وما هي الإيجبيات والسلبيات التي تجنيها المنطقة العربية من هذه المنظمة ، وكيف يمكن تعظيم الإستفادة منها ؟.**

كل هذه الأسئلة سنحاول ا لإجابة عنها في القسم الثاني من هذه الدراسة.

القسم الثاني : المنظمة العالمية للتجارة و آثارها على التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

تمهيد :

أمام تطور التجارة الدولية ما بين أطراف المتمع الدولي أصبح من الضروري أن يكون هناك نظام عالمي يحكم هذه العلاقات ما بين الدول ، سواء منها المتقدمة أم النامية، و في هذا الشأن عملت الدول الكبرى على إرساء نظام يحكم هذه العلاقات الاقتصادية بين جميع الدول، و قد عرف هذا النظام باسم " الجات " ، حيث تدف هذه الاتفاقية في إطار هذا النظام إلى تحرير التجارة العالمية على أساس اتفاقي بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، و هذا للعودة إلى ما كان عليه الوضع التجاري العالمي قبل الحرب العالمية الأولى، اقتناعا بأن حرية التجارة تلعب دورا مهما في نمو و رخاء الاقتصاد العالمي .

و لقد بدأ هذا النظام التجاري في شكل اتفاقيات ، حيث مرت الاتفاقية العامة في إطار النظام الدولي بعدة جولات إلى أن تحولت إلى منظمة للتجارة العالمية ، تختص بالعديـد مـن المهام و فيها أصبحت هذه المنظـمة الضلع الثالث في مثلث إدارة الاقتصاد العالمي إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

و كما سبق الإشارة لذلك، فإن الاتفاقية العامة للتعريفات عرفت ثماني جولات، و تعتبر جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية عام 1986 أهم هذه الجولات و ثمرة جهود كبيرة متعددة الأطراف بذلت من لدن أكثر من مائة و عشرين (120) دولة لتحرير التجارة العالمية و حـل للمشاكل العالقة التي تواجه النظام التجاري العالمي، و حيث اعتبرت الالتزامات التي تمخضت عن جولة الاورغواي بمثابة حدث تاريخي للنظام التجاري و وصفت بالجولة الناجحة مقارنة بالجولات السابقة ، اذ اعتمدت على تعزيز و توسيع نطاق تطبيق القواعد و المبادئ متعددة الأطراف التي

تحكم و تحمي الالتزامات المتمخضة عن الجولة ، وقد أدت إلى مجموعة من التطورات أحـدثت تغيير النظام التجاري.

ومن خلال هذه التطورات أصبحت الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة " الجات " محل اهتمام كل أطراف المجتمع الدولي، من خلال كل ما سبق سنحاول في هذا القسم معرفة الاتفاقية العامة للتجارة " الجات " و مختلف الجولات التي مرت بها ثم تحولها إلى منظمة للتجارة العالميـة، كما سنحاول معرفة آثار هذه المنظمة على التكامل الاقتصادي الزراعي العـربي ، ومـا هـي التدابير و الإجراءات التي تقوم بها الدول العربية لمواجهة هذا التحدي العالمي و كيـف يمكـن أن تستفيد منه في شكل تجمع اقتصادي ؟

من خلال ذلك وللأجابة على هذه الأسئلة حاولنا تقسيم هذا القسم إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول : الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة " الجات ".

الفصل الثاني:جولة أوروغواي (1989- 1993) والطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثالث: الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على الزراعة العربية .

الفصل الأول : الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة " الجات ".

تمهيد :

لجأت العديد من دول العالم المختلفة إلى تنظيم سياساتها التجارية المختلفة ، و هـذا عـن طريق وضع قيود و إجراءات حمائية تحد من حركة السلع و الخدمات فيما بينها و بين باقي الدول بواسطة العديد من الوسائل الحمائية المتمثلة أساسا في التعريفة الجمركية و نظام الحصص و اللجوء إلى إجراءات الحماية الإدارية و الرقابة على الصرف[217] .

و بالمقابل فإن دول العالم هي الأخرى لم تقف مكتوفة الأيدي أمام مثل هذه الإجراءات و القيود الحمائية التي تعمل على الحد من تنقل السلع و الخدمات في إطار التجارة الدولية بل عملت على اتخاذ مجموعة من الوسائل و التدابير لتذليل أو تخفيف هذه القيود و التي تمثلت في إبرام اتفاقيات ثنائية و اتفاقيات إقليمية و اتفاقيات جماعية. و من بين الاتفاقيات الجماعية الناتجة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية " الإونكتاد " في نيودلهي عام 1968 و هو إقامة نظام للتفضيل الجمركي.

و تجدر الإشارة إلى أن ما اتخذه المجتمع الدولي من إجراءات فيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية أو الجماعية أو الإقليمية للتخفيف من القيود و العوائق التي تحد من حركة انسياب التجـارة الدولية و على خدمة التنمية الاقتصادية الدولية كان لها مؤشرات و آثـار إيجابيـة ، حيـث استطاعت التجارة الدولية أن تخطو خطوة هامة في إطار التنظيمات التجارية الدولية و ما تحملـه من قيود و عراقيل.

---

[217] إبراهيم محمد الفار ، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية ، دار النهضة العربية 1999، ص 43

و لا شك أن الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة " الجات " لتعبير علـى مـدى فاعلية التعاون بين الدول في المجال التجاري المتعدد الأطراف ، و بالتالي فإن هذه الاتفاقية تعتـبر القاعدة أو اللبنة الأساسية للنظام التجاري الدولي في إطار النظام الاقتصادي العالمي.

و ما يمكن قوله فإن النظام الاقتصادي العالمي له ثلاثة **أركان** رئيسية ممثلة في[218] .

الأول : **و هو النظام النقدي العالمي بقيادة صندوق النقد الدولي المنشأ بموجب اتفاقية** بريتون **وودز عام** 1944 **أما** الثاني **فيتمثل** في **النظام المالي الدولي الذي يتولى إدارة البنك الـدولي للإنشاء و التعمير و المنشأ بموجب نفس الاتفاقية.**

أما الركن الثالث **فيتمثل** في **النظام التجاري الدولي الذي بدأت تديره الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة " الجات " و الآن تتولى إدارته المنظمة العالمية للتجـارة و الـتي نتجت عن مفاوضات جولة أوروغواي** في **أفريل 94.**

و انطلاقا من ذلك حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة ' الجات "

المبحث الثاني: الطريق إلى الأوروغواي .

[218] أنظر كل من : -إبراهيم محمد الفار ، المرجع السابق.

- J. A .FREEDEN , D. A. LAKE : INTERNATIONAL POLITICAL ECONOMY , PRESPECTIVES ON GLOBAL POWER AND WELTH , SECOND EDITION , UNWIN HYMAN , LONDON , 1991 , P335

المبحث الأول : نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة ' الجات ".

إن ظهور الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة " **الجات** " لم تكن وليدة الصدفة و إنما جاءت نتيجة العلاقات التجارية الدولية التي تعرضت إلى سلسلة من القيود و التي أصبحت فيها الحماية الدولية مبدأ واقعي من خلال السياسات التجارية [219] ، و بهذه العلاقات التجارية و التي تعقدت فيها العلاقات الاقتصادية الدولية بات من الطبيعي أن تظهر محاولات لتحرير التجارة الدولية خاصة من قبل الدول المنتجة للسلع و التي تريد تصريف فائضها في الأسواق الدولية ، وفي هذا الشأن أردنا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين .

المطلب الأول: نشأة وميلاد الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة .

المطلب الثاني : أهداف الجات .

المطلب الثالث: مبادئ الجات.

---

[219] عادل أحمد حشيش - مجدي محمود شهاب وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد الدولي،دار الحكمة الجديدة للنشر ،الاسكندرية 1998 ، ص253 .

المطلب الأول :نشأة وميلاد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "الجات".

إن قيام الحرب العالمية الثانية و التي أفرزت ظروف اقتصادية متردية ،أدت إلى تدهور التجارة الدولية ،و عقب انتهاء الحرب ركزت الجهود الدولية على إصلاح النظام الاقتصادي الدولي بمجالاته الثلاثة ، النقدي و المالي و التجاري كما أسلفنا ذكره، و لذا تم التوقيع على اتفاقية " بريتون وودز " BRETTON WOODS " في عام 1944 ، و التي بمقتضاها تم إنشاء صندوق النقد الدولي " F MI " ليتولى الإشراف على الجانب النقدي ، أما الجانب المالي كان للبنك الدولي للإنشاء و التعمير، أما إصلاح الجانب التجاري فتمثل في مساعي الولايات المتحدة الأمريكية و المتمثلة في إقامة نظام تجاري عالمي جديد يعتمد على الميزة النسبية تحد إدارة منظمة التجارة الدولية " I T O " هدفها تحرير التجارة الدولية[220].

ومن خلال تلك المساعي التي اعتمدتا الولايات المتحدة الأمريكية عقد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لهيئات الأمم المتحدة مؤتمرات دولية للتجارة و العمالة في لندن عام 1946 ، ثم في جنيف في الفترة ما بين 20 جانفي إلى 25 فيفري 1947 و أخيرا في هافانا خلال شهر نوفمبر 1947 ، و هذا للتوصل إلى صيغة لتحرير التجارة الدولية كمشروع من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شاركت في هذا المؤتمر " هافانا خمس وأربعون " 45 دولة و الذي كان يهدف إلى وضع مبادئ و أسس خاصة لكل من[221] :

---

[220] أنظر في هذا الشأن كل من : عبير عبد السلام عبد المجيد إبراهيم ، دور منظمة الجات في تحرير التجارة الدولية مع دراسة تطبيقية على الصادرات الصناعية المصرية ، رسالة ماجستير في التجارة الخارجية ، 1995 ، كلية التجارة و إدارة الأعمال جامعة حلوان. القاهرة ، ص 2

-Guide : organisation mondiale du commerce "OMC " ; MLP Edition ; p.5 "

- سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية و جات 1994، مركز الإسكندرية للكتاب 1996، صفحات متعددة.

- منظمة التجارة الدولية.
- اتفاقية التجارة الدولية.

و فيما يخص الجانب الأول المتعلق بميثاق " **هافانا** " و الخاص بمنظمة التجارة الدولية و بالرغم من أن ميثاق هذه المنظمة كان قد حضي بتوقيع 45 دولة مع الموافقة النهائية ، إلا انه لم يتم المصادقة عليه من طرف دولتين اثنين – هما ،ليبيريا و أستراليا .

و بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من الدول التي تدعوا و بقوة إلى إنشاء نظام تجاري جديد ، فإن الكونجرس الأمريكي رفض التصديق على ميثاق هافانا[222] و هو ما أدى إلى عدم ظهور اتفاقية منظمة التجارة الدولية في تلك الفترة ، مع انسجام الولايات المتحدة الأمريكية و التي تعرضت إلى نقد و هجوم شديدين.

أما عن الجانب الثاني من ميثاق "هافانا" الخاص باتفاقية التجارة الدولية، حيث أكدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947 على إجراء مفاوضات مباشرة مع أعضاء اللجنة التحضيرية التي تشكلت من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة ، و الذي كان قد وضع جدول أعماله عام 1946.

وبالفعل فقد أجريت مفاوضات ثنائية بين معظم الدول الممثلة في تلك اللجنة و هي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المملكة المتحدة، و فرنسا و دول اتحاد البنيلوكس(*) ، إضافة إلى دول أخرى ضمت كل من - البرازيل، بورما، باكستان، و روديسا الجنوبية، و ذلك في الفترة من 10 أفريل إلى 30 أكتوبر 1947.

و خلال ذلك تم إدماج تنازلات التعريفة المتبادلة الناتجة عن هذه المفاوضات في الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و التي تم توقيعها في 30 اكتوبر 1947 ، حيث تضمنت

---

222 J.E. SPERO : The politics of international economic relation, fourth edition UN WIN HYMAN , London , 1990. PP, 69-70

(*) إن اتحاد البنيلوكس "BENELUX" يضم كل من لوكسمبورغ، هولندا بلجيكا، و تم توقيعه في عام 1948.

إجراءات و تنظيما مؤقتا فيما يخص العلاقات التجارية بين الدول الموقعة عليهـا[223]، أيـن تم تطبيق البروتوكولات المتعلقة بالاتفاقية العامة الصادرة في 30 أكتوبر 1947 ابتداء من أول جانفي 1948.

و مما سبق ذكره يمكن القول أن " الجات " الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة :هـي عبارة عن " معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا و واجبات متبادلة بين مجموعة مـن الدول المهتمة بالتجارة الدولية، حيث ينطبق على هذه الدول صفة الأطراف المتعاقدة[224].

و اتفاقية "الجات " اعتمدت النظرية الكلاسيكية و التي ترى بأن حرية التجارة هي في مصلحة كل الدول شريطة أن يكون هناك مزايا تحصل عليها الدولة العضو والتزامات مطالبة با و لكل دولة مقومات اقتصادية مختلفة عن غيرها و هذه المقومات تسمح لها بإنتاج السلع و الخدمات بأسعار و جودة أفضل من غيرها.

و من خلال ذلك فإننا نجد مجالها في الأسواق الدولية بمميزات تفوق مثيلاتا مـن الـدول الأخرى وقد عملت " الجات " على إتاحة الحرية و المنافسة لكي تدخل أسواق الـدول دون عوائق أو عراقيل، و لا شك أن ذلك بإمكانه تحقيق النمو و الرخاء الاقتصادي للدول المصدرة و كذلك بقية دول العالم ، حيث تؤدي هذه الحرية في النهاية إلى استخدام أمثـل للمـوارد العالمية [225] و التي سنحاول التطرق إليها في المبحث الثاني.

---

7 - تم التوقيع على النص النهائي للاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة عام 1947 من قبل 23 دولة، حيث كانت الدول المتقدمة الموقعة هي : الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، بلجيكا ، فرنسا، هولندا، أستراليا، النرويج، لكسمبورج، كندا ، تشيكوسلوفاكيا، كندا نيوزيلندا ، رودوسيا الجنوبية ، وجنوب إفريقيا ، أما الدول النامية التي وقعت على الإتفاقية فهي : البرازيل ، الشيلي ، كوبا ، الهند ،باكستان ،سوريا ، لبنان ، الصين بورما ، سيلان ، وقد إنسحبت كل من سوريا ولبنان والصين بسنوات بعد دخول الإتفاقية حيز التطبيق .

[224]GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE , WHAT GATT IT IS – WHAT GATT IT DOES, GENEVA, 1991. PP. 19,20

[225] عبير عبد السلام عبد الـيد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 4-5 .

المطلب الثـاني : أهداف الجات

من الأهداف التي تميزت بها الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة "الجات" " GATT "ما يلـي :[226]

- **العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة و السعي نحو ضمان التوظيف الكامـل بها.**

- **رفع مستويات الدخل القومي الحقيقي و تنشيط الطلب الفعال بين الأطراف المتعاقدة.**

- **الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية، و التوسع في الإنتاج و المبادلات التجاريـة الدولية السلعية في إطار تنمية منابع الرزق في العالم.**

---

[226] أنظركل من :

- عادل أحمد حشيش – أسامة محمد الفولي – مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصادي الدولي دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 1998، ص 255.
- أسامة محمد الغولي – مجدي محمود شهاب ، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية 1997 ، ص 201.
- حسين عمر ، دليل المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة 1997 ، ص ص، 75 ، 76.
- سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية و جات 1994 ، مركز الإسكندرية للكتاب ، 1996 ، ص 19.
- منظمة العمل العربية، إنعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية ، مكتب العمل العربي ،القاهرة 1995 ، ص 23.

- **تشجيع حركة رؤوس الأموال الدولية و ما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.**
- **تسهيل عملية الوصول إلى الأسواق و مصادر الموارد الأولية لتحقيق التوسع في الإنتاج.**
- **ضمان زيادة حجم التجارة الدولية و إزالة القيود من خلال تخفيض القيود الكمية و الجمركية.**
- **اتخاذ مبدأ المفاوضات كإجراء و وسيلة لحل المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية.**

و مما سبق ذكره من أهداف الجات يمكن تحديد الأدوار التي تسعى من خلالها في مجال التنمية الدولية فيما يلي :[227]

- **إن اتفاقية الجات تعتبر منبرا للتفاوض في شأن تخفيض التعريفات الجمركية و غيرها من الحواجز الجمركية و التجارية.**

- **كما أنها عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك السياسة التجارية.**
- **تعتبر أداة لتفسير هذه القواعد و تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء باعتبارها محكمة دولية**[228]**.**
- **أنها أداة تطوير و رسم سياسة تجارية جديدة في إطار التجارة الدولية.**

---

[227] أسامة محمد الفول – مجدي محمود شهاب ، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 202.

- عبد الواحد محمد الفار ، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية ، عالم الكتب 1980 ، ص 327.

[228] منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، مرجع سابق ، ص 23.

المطـلـب الثاني : مبادئ الجات " GATT".

انطلاقا من مجموعة الأهداف التي سعت الجات إلى تحقيقها، هنـاك مبـادئ اتخـذتا كأحكام استندت عليها عند قيامها بتنفيذ مهامها طوال الأعوام الـسابقة و هـذه المبـادئ سنحاول سردها فيما يلي:[229]

1- مبدأ الدول الأكثر رعاية " الأولى بالرعاية "[230]:

---

[229] أنظر :

-GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE ; TEXT OF THE GENERAL AGREEMENT ; GENEVA , JULY 1986 , PP. 2 - 4

[230] يأخذ مفهوم الدولة الأكثر رعاية على انه إذا اتفقت الدولة A مع الدولة B على تخفيض للرسوم الجمركية، فإنه يتوجب على الدولة A أن تقوم بهذا التخفيض أوتوماتيكيا على الدولة الشريكة الأخرى لها و التي تتميز بوضع الدولة الأكثر رعاية، ونتيجة لذلك فإذا دخلت الدولة A في مفاوضات مع دولة أخرى من الدول الأكثر رعاية و لتكن الدولة D لم يستطيع ممثلوا الدولة A عرض أي تنازل للدولة D مقابل تخفيض التعريفة الجمركية للثانية D على صادرات الدولة الأولى A ، لأن D قد حصلت مسبقا على التنازلات في ظل الدولة الأكثر رعاية، مما يعني أن أي ميزة أو دعم ، أو امتياز ، أو إعفاء (لا يتعلق بالرسوم الجمركية فحسب، إنما يمتد أثره على الواردات و الصادرات الأخرى و تحويلات المدفوعات من الصادرات و الواردات)، و التي يحصل عليها أحد الأطراف المتعاقدين من منتج متجه إلى دولة أخرى ، يجب أن يسري بطريقة مباشرة و بدون شرط إلى المنتجات المثيلة و التي يكون اتجاهها نحو أقاليم كل الأعضاء و ينطبق هذا الشرط كذلك على تجارة الترانزيت.

يعتبر هذا المبدأ الرئيسي القاعدة الأساسية التي تحكم نشاط الجـات و المـستخدمة في محاولات إلغاء التمييز في معاملة الصادرات و الواردات[231] ، و قد شملت معظم الاتفاقيـات التجارية في القرن التاسع عشر شرط الدولة الأكثر رعاية بهدف منع التمييز في مجال الرسـوم الجمركية، في توقيف استخدامه أثناء فترة الحرب العالمية الثانية، و استبدل بمبدأ آخر في مجـال السياسة التجارية[232] ، ثم عاد مبدأ شرط الدولة أكثر رعاية بأهمية بالغة داخل الجات[233] .

و قد نصت المادة الأولى من اتفاقية الجات على ظروف منح كل طرف متعاقد، و فورا و بلا شروط جميع المزايا و الحقوق و الإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد

و من ثم فإن هذا المبدأ ينطوي على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في الجـات في ظـروف المنافسة بالأسواق فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها و دون مطالبة باقي الدول الأعضاء في الجات[234].

و لقد شمل مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية استثناءات تمثلت فيما يلي :

- مناطق التجارة الحرة و الاتحادات الجمركية :نصت اتفاقية الجات في المـادة "24"الخاصـة بالتجمعات الإقليمية هذا الاستثناء حيث يصبح بإمكان الدول منح بعضها البعض مزايـا تفضيلية لتجارتا البينية في إطار تجمعات إقليمية ، كمنطقة التجارة الحـرة أو الاتحـاد الجمركي دون الالتزام بمنح هذه المزايا لباقي الأطراف المتعاقدة شريطة أن يكون الهـدف

---

231 - انظر في هذا الشان :

B.SODERSTEN , INTERNATIONAL ECONOMICS, SECOND EDITION, MACMILLAN PUBLISHERS LTD, LONDON, BASINGSTOK, 1984, PP 233 - 235

232

- R. VERNON . L . T WELLS JR ; MANAGER IN THE INTERNATION ECONOMY , FOURTH EDITION;PRENTICE – HALL., INC, USA, 1982 , P 198

233 - M.A.G.V , MEERHAEGH , INTERNATIONAL ECONOMIC INSTITUTIONS, LONG MAN GROOP LIMIED , LONDON , 1971, PP 96-100

234 سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية و جات 94 ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

من إنشاء هذه التجمعات السابقة الذكر تسهيل التجارة الدولية بين الدول المعنية ، ودون زيادة القيود و العوائق الجمركية المفروضة على تجارتنا مع الأطراف المتعاقدة الأخرى[235] **.**

و يعتبر كل هذا الاستثناء تشجيع الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية حيث أن الجات لا تتعارض مع قيام الاتحادات أو الأسواق المشتركة أو السوق الإفريقية المشتركة ...الخ. إلا أنه تمت التفرقة بين الدول المتقدمة و الدول النامية كما يأتي :[236]

-التكتل الاقتصادي للدول المتقدمة : **تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية ،إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين .**

- التكتل الاقتصادي للدول النامية: **تعفى من شرط الدولة الأكثر بالرعاية كافة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري حتى ولو كانت غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين ، ويسري هذا على اتفاقيات التجارة التفضيلية ،و المناطق الحرة و الاتحادات الجمركية.**

- العلاقات التجارية التفضيلية التاريخية : **نستثنى العلاقات التفضيلية التاريخية من تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية و التي كانت قائمة قبل التعاقد في اتفاقية الجات مثل العلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل إنجلترا و فرنسا و إيطاليا و بعض الدول التي كانت قديما مستعمرة لها** [237] **.**

---

[235] انظر عبير عبد السلام عبد المجيد ،مرجع سابق ، ص 5

[236] سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية و جات 94 ، مرجع سابق ، ص ص ،16-17 .

[237] أنظر في هذا الشأن :

K . W.DAM the GATT LAW INTERNATIONAL ECONOMIC ORGANIZATION THE UNIVERCITE OF CHICAGO PRESS , CHICAGO , LONDON 1970 , P 248.

كما تستثنى أيضا الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية حتى تقوى على المنافسة العالمية ، إضافة إلى نظام التفضيلات التجارية المعمم[**] - بين الدول النامية حيث يعتبر النظام أقيم من طرف الدول النامية مع بعضها البعض و تخضع ترتيبات هذا النظام إلى شرط الدولة الأكثر رعاية بين الدول النامية ، سواء كانت هذه التفضيلات تعريفية أم غير تعريفية كذلك ضم الاستثناء من هذا الشرط الأمور المرتبطة بالأمن إذا كانت التدابير اللازمة لحماية مصالح الأمن القومي.

و يتميز مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية الذي يعتبر جزءا أساسيا في نظام الجات بعدة جوانب إيجابية أهمها:

- إن هذا المبدأ يعتبر أفضل طريقة لمنع المفاوضات الثنائية في الجات من أن تصبح سمة مميزة للتجارة العالمية ، حيث ستفضل كل دولة الحصول على أكبر ميزات تجارية من عملائها الرئيسين عن التعامل مع الدول الأعضاء الآخرين[238].

- يضمن مبدأ الدولة الأكثر رعاية التزام جميع أطراف أو أعضاء الجات عن القيام بالتنازلات التعريفية محل التفاوض موفرا بذلك درجة أكبر من الضمان للتنازلات .

-كما يعمل على مبدأ تساوي الحماية التجارية للمنتجات المتماثلة مع حدوثها بطريقة مستقلة عن دولة المنشأ[239].

- يكفل قيام الحكومات الراغبة في حماية صناعة معينة بوضع قيود تعريفية متساوية لكل الموردين الأجانب في المنتجات المعينة مما يضمن عدم تشويه توزيع الموارد على أساس الميزة النسبية لمصلحة مجموعة أخرى.

[**] النظام التفضيلي المعمم : من خلال هذا النظام الذي أدخل الإستثنائات المتعلقة بشرط الدولة الأكثر رعاية ,حيث و افقت الدول الأعضاء في إتفاقية الجات عام 1971 في السماح بتقديم تفضيلات في اطار مشروع تعميم التفضيلات غير المتبادلة من الدول المتقدمة لصالح الدول النامية .

238

239 L. LAWRANCE , W . TOWLE , INTERNATIONALE TRADE AND COMERCIAL POLICY , SECOND EDITON , HARPER AND BROTHER , NEW YORK , 1995 ,PP . 573-574.

2 ـ مبدأ التخفيض المتبادل للرسوم الجمركية[240]:

إن هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الرئيسية و الأساسية التي تقوم عليها الجـات ، و قـد أخذت المفاوضات التي عقدت بخصوص التخفيض المتبادل للرسوم الجمركية أهميـة كـبيرة ، حيث كانت تحث الأطراف المتعاقدة على مثل هذه المفاوضات ، كما زادت رغبة الدول التي تتميز بتعريفات جمركية عالية في عقد مفاوضات مع الدول ذات التعريفات المنخفضة.

و قد تطلب مبدأ التخفيضات المتبادلة للرسوم الجمركية مفاوضات من طـرف كـل دولة أو اتحاد جمركي و هذا بإعداد مجموعتين من السلع هما :

ـ الأولى تضم المنتجات التي تريد الدولة العضو التوسع في تصديرها و يطلب من عـضو أو أكثر تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها.

ـ أما المجموعة الثانية فتشمل السلع التي يمكن أن توافق الدولة العضو على تخفيض رسوماتها الجمركية المفروضة عليها ، و تكون للدولة رغبة في التوسع في استيرادها من الخارج.

و تعتبر هاتان المجموعتان وثيقتين أساسيتين في كل سلسلة مفاوضات الجات ، و الـتي تتخذ شكلا ثنائيا وفقا لاحتياجات كل دولة من الأطراف المتعاقدة ، وفيما يتعلق بالدول التي كانت تحصل على تفضيل من دول أعضاء أخرى ، فإن جدول الامتيازات له جانبين:

ـ الجانب الأول الذي يحتوي على الرسوم العادية .

ـ الجانب الثاني يضم الرسوم التفضيلية.

و قد وصلت الفترة المعتادة لسريان تنازلات التعريفة الجمركية ثلاث سنوات ، وفي حالات أخرى اختلفت الفترة ، حيث أصبحت ثابتة عند الموافقة من طرف ثلثي الأطراف ، و سمـح لكل دولة كطرف متعاقد بتعديل أو سحب التنازلات التي منحتها الدولة ،لدولـة أخـرى في إطار الجات عند بداية المفاوضات، ومنه كان على الأطراف المتعاقدة العمل على ضمان عـدم

[240]. أندريه كيريفيه و جيرار فيات ، أجهزة الاقتصاد الدولي ، (كتاب مترجم) ترجمة صليب بطرس ، دار نهضة ، مصر، القاهرة 1975 ، ص 261.

تخفيض المزايا المتبادلة عن تلك التي حصلوا عليها قبل بداية المفاوضات ، وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق فإن من حق كل طرف متعاقد مشترك أن يسحب تنازلات مماثلة .

و في كلتا الحالتين ، أخذت الدول الراغبة في وقف التنازلات التعويضية الالتزام بالعمل في خلال مدة ستة شهور ابتداء من تاريخ سحب التنازلات ، مع إبلاغ باقي الأطراف المتعاقدة بذلك قبل ثلاثين يوما ، وذلك لأنه لا يسمح بتغيير التعريفات إلا في حالة خاصة ، خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء سريانها ، وقد تم تنفيذ هذه القاعدة في الاجتماعات السنوية للأطراف المتعاقدة ، وكذلك في جولات الجات متعددة الأطراف التي عقدت بشأن مفاوضات التعريفة الجمركية ، وقد ورد على هذا المبدأ مجموعة من الإستثناءات تمثلت فيما يلي[241]:

- العمل على مكافحة سياسة الإغراق و الرسوم التعويضية .
- الرسوم و النفقات الأخرى التي تعادل تكلفة الخدمات المؤداة .
- التكاليف أو النفقات التي توازي الضريبة الداخلية المفروضة على المنتج المماثل .
- الرسوم و النفقات التي تعادل تكلفة الخدمات المؤداة .

3 ـ مبدأ إلغاء القيود الكمية [242]:

يتخذ هذا المبدأ أنه حين يتطلب الأمر توفير الحماية لمنتج معين في إحدى الدول ، فإن هذه الحماية يتعين أن تكون من جانب التعريفة الجمركية ، وليس عن طريق الإجراءات التجارية الأخرى و هذا المبدأ يجعل الحماية واضحة و معروفة مسبقا و قد ورد على هذا المبدأ مجموعة من الاستثناءات هي :

- تمنع أو تقيد الصادرات بصفة مؤقتة حتى يتم التخلص من العجز الموجود في منتج معين أو أي منتجات ضرورية أخرى.

---

[241]) أنظر في هذا الشأن :

GENERAL AGREEMENT on TARIFFS and TRAD; « WHAT GATT IT IS - WHAT GATT IT DOES “ OP . CIT. P 23.

[242]J . WILIAM : THE OPEN ECONOMY AND THE WORLD ECONOMY , BASSIC BOOKS , INC , NEW YORK , 1983 , P P 296 – 297 .

ـ يقيد الاستيراد أو التصدير المتعلق بالإنتاج الزراعي وصيد الأسماك في حالة وجود عجز أو فائض في الإنتاج المحلي.
ـ تقيد عملية الاستيراد إذا تعلق الأمر بالإجراءات الوقائية من أجل الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات بشرط أن لا تتجاوز هذه الحدود الحالات التالية :

- **و قف نقص أو تدهور الاحتياجات النقدية.**
- **تحقيق معدل مقبول في إطار زيادة الاحتياجات النقدية والتي تكون منخفضة جدا.**

و تتم عملية إلغاء هذه القيود بالتدرج مع تحسن و ضع ميزان المدفوعات و مـع التـزام الدول التي تفرض قيودا جديدة أو تزيد عن مستوى القيود المفروضة أو الموجـودة أصـلا ، وهذا بإعلام الأطراف الأعضاء الأخرى قبل وعند قيامها بذلك (اتخاذ هذا الإجراء إذا سمـح ذلك) عن المشاكل التي تواجهها موازين مدفوعاتا ، أو تعدل سياستها و موقفها مـن بـاقي الدول الأعضاء وهذه القيود تخضع للمناقشة سنويا داخل منظمة الجات مـع الـدول الـتي تضررت من جراء هذه القيود ، فإن كان هناك تضارب مع شروط الجات ، يأخذ بمبدأ تعديل المقترحات ، أما في حالة عدم الاستجابة من طرف الدول المعنية للتوصـيات، فقـد تخـول الأطراف المتعاقدة الدول المتضررة الحق في اتخاذ إجراءات مضادة أو انتقامية.

4 ـ مبدأ المفاوضات التجارية [243]:

---

243) راجع في هذا الشأن :

- منظمة العمل العربية ، انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، مكتب العمل العربي القاهرة 1995 ،ص 22.
- أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 206 .
- سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الكتاب الأول ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 1991 ، ص 263 .

منذ أن أنشئت الجات عام 1947 و إلى غاية 1994 و هي تقوم بعدة مفاوضـات يطلق عليها " الجولات" كوسيلة لدعم التجارة الدولية وفقا لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقـدة في إطار توسيع دائرة المفاوضات و الابتعاد عن صفة الثنائية في العلاقات التجارية الدولية .

و هذا المبدأ التشاوري يمكن الأطراف المتعاقدة من اللجوء إلى الجات لإجراء تـسوية عادلة سواء كانت دولا كبيرة أم دولا صغيرة إذا شعروا بأي اعتداء علـى حقـوقهم طبقـا للاتفاقية العامة

وترجع أهمية الأخذ بهذا النص ، إذا ما تأملنا في الطبيعة غير الإلزامية لتنفيـذ أحكـام معاهدة " الجات " ، صحيح أن هذه المعاهدة ملزمة لكافة الأطراف المتعاقدة
و لكن منظمة الجات نفسها لا تملك الصلاحيات التي تمكنها من إجبار الأطراف علـى عـدم الإخلال بأحكام هذه المعاهدة أو عقابها في حالة عدم التنفيذ ، ففي حالة نشوء نزاع تجاري بين دولتين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة فإنه يمكن النظر إلى منظمة الجات علـى أنـه الإطـار التفاوضي المناسب لتنفيذ أحكام المعاهدة و تسوية النـزاع [244].
ومن المهام الرئيسية التي كانت تزاولها الجات هي :

التشاور CONSULTAION التوفيق CONCILIATION و التحكيم ARBITRAGE إذ نصت المادة (22) من الاتفاقية العامة على ضرورة لجوء الأطراف إلى هذه الوسائل بشأن أي موضوع قد يؤثر على الاتفاقية[245]

5 مبدأ تشجيع المنافسة المشروعة:

لقد تركز عمل الجات على موضوعات الدعم و الإغراق لذلك تـضمنت الاتفاقيـة العامة " قانون مكافحة الإغراق" الذي يبين الإجراءات الممكن اتخاذهـا بـشأن الإغـراق ، وعندما تواجه أسواقها المحلية منافسة الأجانب و بطرق مشابهة تعمل الجـات علـى الأخـذ بسياسة استخدام الرسوم التي قد يتم اللجوء إليها لمجابهة أثار الدعم المحلي و دعم التـصدير و

---

[244]) . عبد الواحد محمد الفار ، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية ، عالم الكتب ، 1980، ص 327 .

[245] K.W .DAM ,THE GATT LAW AND INTERNATIONAL ECONOMIC ORGANIZATION, OP , CIT , P P 61 – 63

بصفة عامة فإن الدعم لا يمثل مشكلة جوهرية ، إذ أن التزام الدول المتعاقدة بـإعلام بـاقي الدول الأخرى الأعضاء بأي دعم مباشر أو غير مباشر من شأنه زيادة الصادرات أو خفـض الواردات [246] .

و يتفرع هذا الدعم إلى نوعين هما :

ـ دعم مالي : إن هذا الدعم قد يسبب أضرارا جسيمة لذا يحق للدولـة المتـضررة طلـب التفاوض حول هذا الدعم لتقليله أو تقيده.

ـ دعم تصدير : نفرق بين نوعين من هذا الدعم ، دعم السلع الممثلة في المادة الأولية و دعم السلع الصناعية ،و فيما يخص النوع الثاني فإن الدول المتعاقدة تلتزم بوقف جميـع أشـكال الدعم الذي قد يؤدي إلى تخفيض سعر الصادرات عن السعر المحلي .

و قد اتخذ هذا القرار بداية جانفي 1958 ، أما دعم السلع الممثلة في المواد الأولية ، فهنـاك بعض الحالات التي يتم فيها اللجوء إليه ، أما إذا تطلب الأمر ذلك فيكون هناك نصيب للدولة المعنية الاحتفاظ به في التجارة العالمية للسلع المتضررة [247].

ويمكن مكافحة الإغراق في حالة ما إذا تسبب في ضرر مادي لصناعة موجودة في دولة عضو في الجات و يحدث الإغراق عندما يكون سعر السلعة من دولة إلى دولة أخرى أقل مـن السعر المقارن لسلعة مماثلة تستهلك داخل حدود الدولة المصدرة ، وتتم عملية المقارنـة مـع أسعار دولة ثالثة أو تقارن من تكلفة الإنتاج من دولة المنشأ.

و الإغراق قد يكون في حالة وجود مساعدات حكومية أو عدم وجود هذه المساعدات وهنا قد تفرض عليها رسوم جمركية لمابة أو منع عملية الإغراق، و هذه الرسوم يطلق عليها " الرسوم التعويضية " أو "رسوم مكافحة الإغراق ، حيث تفرض ضرائب جمركية مـن أجـل

---

[246]) أنظر : B . BALASSA , M .SHRPATION ; EXPORTS SUBSIDIES BY DEVELOPING COUNTRIES ISSUES OF POLICY , WORLD BANK STAFF WORKING PAPERS ; N° 238 , 1976, PP , 2 – 4 .

[247] - PR . KROUGNAN , M . OBSTFELD : INTERNATIONAL ECONOMICS ECONOMY THEORY AND POLICY, SCOTT, FORESMAN AND COMPANY BOSTON , LONDON , 1988 , PP 218- 219.

مواجهة أي دعم يمنح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصناعة أو على الإنتاج أو التصدير أو أي سلعة [248]**.**

6 ـ مبدأ شرط الوقاية:

منحت المادة (18) **مجموعة من التسهيلات** في **إطار مبدأ الوقاية و بالرغم من هـذه المزايا و التي تتماشى مع العديد من مصالح الدول النامية و التي اتجهت** إلى **التـصنيع إلا أنهـا رفضت الانضمام** إلى **الاتفاقية بدون الحصول على حق** حماية **صناعتها الناشئة .**

وقد تضمن هذا المبدأ الاستثناءات التالية :

ـ سحب أو تعديل التعريفة الجمركية إذا كانت مطلوبة لإنشاء صناعة جديدة من شأنها أن تؤدي إلى **زيادة الإنتاج .**

ـ العمل على تقييد الواردات للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات ، وكذا الحصول علـى العملات الضرورية لشراء السلع و تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

ـ منح المساعدات الحكومية اللازمة إذا تعلق الأمر بتشجيع المشروعات الاستثمارية والـتي **من شأنها المساعدة على** تحسين **مستوى معيشة السكان .**

و هذه الإجراءات التي **تدخل** في **إطار الاستثناءات** يجب **إبلاغ** الجهات **بها ، على أن يتبعهـا الشروع** في **مفاوضات مع الدول المتضررة لاتخاذ الإجراءات التعويضية المناسبة .**
كما تقوم الجات مرة كل سنتين بالتأكد **من مسايرة القيود الكمية** التي **تقوم بها الدولة** في **إطار** المادة (18) **، وبناء على ذلك تضع الجات توصيتها ، و** في **حالة المقابلة بالرفض من قبـل الدولة المعنية بوقف القيود ، فإنه من حق الدول المتضررة بتفويض مـن الجـات ، اتخـاذ**

---

[248] M.CHACOLIADES , INTERNATINAL ECONOMICS, MCGRAW –HILL , INC , NEW YORK , 1990, P P, .205-206.

إجراءات انتقامية و هذا بتقديم بلاغ للدولة المتعاقدة ثلاثين يوما قبل الدخول في هذه الإجراءات .

7 ـ مبدأ المعاملة التفضيلية[249] :

ورد في تقرير " مستر بريبش" السكرتير العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية " الأونكتاد " « UNCTAD » الذي عقد في جنيف عام 1964، مسألة المعاملة التفضيلية للدول الأقل نموا ، حيث أشار إلى بعض النقائص لمنظمة الجات في هذا الشأن ، و أقر بعدم قدرتنا على توسيع نطاق المبادلات التجارية بين الدول المصنعة و الدول النامية ، إلى جانب عدم تحقيق تنمية في العلاقات التجارية بين الدول النامية نفسها.

و من هذا تقرر عام 1965 و بناء على اقتراح هذه الدول ، و إضافة إلى ما ورد في اتفاقية الجات إسهام الدول المتقدمة في التنمية ا الاقتصادية للدول النامية المتعاقدة في الاتفاقية و قد أخذت الدول المتقدمة على عاتقها و بدون استثناء مبدأ المعاملة بالمثل تنفيذ القرارات التالية :

ـ تخفيض و إلغاء القيود على صادرات الدول الأقل نموا .

ـ وضع هوامش ربح عادلة.

ـ تخفيض و إلغاء القيود المالية التي قد تعيق نمو السلع الاستهلاكية و التي منشأها الدول الأقل نموا.

و من جهة أخرى فإن الدول الأقل نموا ربحت بمثل هذه الإجراءات التي تتناسب و المصالح التجارية و ظروفها التنموية مع الأخذ في الاعتبار العلاقات التجارية القديمة لهذه الدول ككل.

---

249) أنظر في هذا الشأن :

- أسامة محمد الفولي- مجدي محمود شهاب ، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ، ص 220.

-منظمة العمل العربية ، انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

و كل هذه المزايا التفضيلية للدول النامية زادت في استقطاب عدد الدول النامية كأطراف متعاقدة في الجات ، ومن جهة أخرى أدى هذا إلى الاهتمام المتزايد بمشكلات هذه الدول الأقل نموا من طرف منظمة الجات ، ويمكن سرد أهم أشكال التعاون لهذه الدول فيما يلي *:

- في مجال التعاون الفني : قام قسم التعاون الفني و التدريب داخل سكريتا ريا الجات بتقديم المساعدات للدول النامية في كافة مجالات الأعمال التي تمارسها الجات ، منها تقديم المعلومات

و البيانات القابلة للتفاوض و الخاصة بالدول النامية من خلال الوثائق و المستندات التي تثبت ذلك، إلى جانب برامج البعثات الدبلوماسية و الندوات الدراسية داخل الدول النامية .

- النظام التفضيلي المعمم : يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الرئيسية للجات حيث حصل على استثناء من مبدأ عدم التميز كما سبق الإشارة إليه ، كما أنه نشأ في إطار " الاونكتاد" " UNCTAD و ليس في الجات ، وفي هذا النظام التفضيلي و جدت صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة تعريفات و إعفاءات مخفضة ، حيث قام هذا النظام على مبدأين أساسين :

* مبدأ تقاسم الغُنم: يتم فيه الحصول من النظام التفضيلي المعمم على حصص متساوية بقدر الإمكان للدول النامية.

*مبدأ تقاسم الغُرم:يتم فيه تقسيم الأعباء التي سوف تتحملها الدول المتقدمة نتيجة تطبيق هذا النظام بطريقة متساوية.

إلا أن تغير الظروف الاقتصادية سواء بالنسبة للدول الصناعية أو الدول النامية ، أدى إلى صعوبات واجهت تطبيق هذين المبدأين .

---

*) تمثلت المساعدات المقدمة للدول النامية في إطار الجات هو إنشاء مركز التجارة الدولي عام 1964 بناء اعلى طلب من هذه الدول لتشجيع صادراتا ، ومنذ عام 1968 كان هناك تعاون مشترك بين " المركز الدولي للتجارة "و " الأونكتاد" ، حيث يعمل المركز على الاستجابة لطلبات الدول النامية، لمساعدتا في تشجيع و تنفيذ برامج صادراتها و وسائل إدارة الواردات .

أما عن المنتجات التي تتمتع بالنظام التفضيلي المعمم هي المنتجات المصنعة و النصف المصنعة و بعض المنتجات الزراعية المصنعة.

و فيما يخص التطبيق العملي لهذا النظام ، استبعد حوالي 26% من المنتجات الخاضعة للرسوم الجمركية التي تستوردها الدول التي منحت نظام المعاملة التفضيلية من الدول النامية ، مما أدى إلى الحد من فاعلية هذا النظام في تنمية صادرات الدول النامية، و من خصائص هذا النظام هو :

- **أنه نظام تطوعي في إطار المزايا التي تمنحها الدول المتقدمة للدول النامية بدون إجبار أو إلزام .**
- **كما أنه نظام أحادي الاتجاه ، بمعنى من طرف واحد و هو من جهة الدول المتقدمة و تستفيد منه الدول النامية بدون مقابل أو بدون المعاملة بالمثل ، حيث لا تحصل فيه الدول المتقدمة على مزايا مقابل ما قدمته من معاملات تفضيلية إلى الدول النامية .**

أما في مجال التدريب فيما يخص الموضوعات الخاصة بالسياسات التجارية ، فقد قامت الجات بعدة برامج نصف شهرية لموظفي الدول النامية الرسميين ، حيث تركزت هذه البرامج على تزويد المشتركين فيها بالإلمام بقضايا السياسات التجارية و الاتفاقيات التي نتجت عن المفاوضات المتعددة الأطراف التي عقدت في الجات[250].

---

[250] GENERAAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE : WHAT GATT IT IS , WHAT GATT IT DOES , OP , CIT , P 15.

المبحث الثاني : الطريق إلى الأوروغواي

تمهيد :

عرفت اتفاقية الجات منذ نشأتها خمس دورات إلى غاية عام 1964 و خلال هذه الفترة طرحت على الساحة الدولية في إطار السياسات التجارية الدولية المبرمة داخل إطار الجات مستجدات اقتصادية ، منها عدم الالتزام بمبادئ قواعد الجات لبعض الدول المتعاقدة في هذا الشأن ، و لهذا سعت الاتفاقية العامة إلى إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية.

و بالرغم من أن اتفاقية الجات ركزت على المصالح التجارية للدول المتقدمة و التي لم يكن فيها للدول النامية ما يساعدها على تنمية اقتصادياتها و تشجيع صادراتها اتجاه الدول المتقدمة إلا أن أصحاب المصالح التجارية سعت إلى إقناع الدول الأعضاء بالالتزام بالتعهدات المبرمة في الاتفاقية من جهة ، و إقناع باقي الدول التي لم تنظم بعد إلى الجات بتحرير تجارتها و اللحاق بالركب ، لكن هذه المحاولات لم تكن سهلة الهضم من طرف هذه الدول و استمر الجدل فيما بين الدول المتقدمة من جهة و بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة من جهة أخرى ، و حيث أن هناك بعض الدول حاولت التفاوض حول التعريفات الجمركية و رفض إلغائها

باعتبارها وسائل حمائية لاقتصادياتنا أو حتى تخفيضها حسب الظروف الاقتصادية لهذه الـدول التي تطالب بذلك .

و من أجل هذا قامت الجات بالدعوة إلى مؤتمرات و مفاوضات تجارية متعددة الأطراف لمحاولة حل هذه المشاكل العالقة و إيجاد حلول داخل إطار تفاوض و اتفاق إلزامـي و كمـا سبقت الإشارة إلى أن الاتفاقية العامة باعتبارها معاهدة دولية ، قامت على عدة مبادئ ، منها شرط الدولة الأكثر رعاية و التخفيض العام و المتوالي للرسوم الجمركية على أساس التبادل ، وهذا التخفيض جرت عدة مفاوضات لتحقيقه فيما بين الدول المتعاقدة في الاتفاقية ، والـتي سميت بالجولات و التي تعتبر الطريق إلى الأوروغوي .

هذه الجولات هي جولة كنيدي و جولة طوكيو و قد سبقت هاتين الجولتين في إطـار الجات عدة جولات هي :

- الجولة الأولي- جولة جنيف 1947 - 1948.
- الجولة الثانية- جولة آنسي (فرنسا) 1949.
- الجولة الثالثة -تركاي (انجلترا) 1950 - 1951.

- الجولة الرابعة - جولة جنيف 1955 - 1956.
- الجولة الخامسة -جولة جنيف 1961 (عرفت بجولة ديلون).

و الجولتين اللتان أعقبتا هذه الجولات هما :

جولة كنيدي (1964 - 1967) ثم جولة طوكيو (1973 - 1979) باعتبارهما الطريق إلى جولة الأورغواي و التي سنحاول التطرق إليهما في المطلبين التاليين :

- المطلب الأول : مفاوضات جنيف جولة كنيدي (1964 - 1967).
- المطلب الثاني :مفاوضات جنيف - جولة طوكيو (1973 - 1979).

المطلب الأول : مفاوضات جنيف جولة كنيدي (1964 ـ 1967)[251].

شهد العالم خلال النصف الأول من الستينات تطورات اقتصادية كبيرة ، منها موجـة التحرر الكبيرة التي عرفتها الدول المتخلفة من جهة، إلى جانب ظهور التكتلات الاقتـصادية المتمثلة في إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية في جانب ، و منظمة التجارة الحرة الأوربيـة في جانب آخر و انتهاجها سياسة جمركية موحدة و هو يعتبر مواجهة و تحدي للدول غير الأعضاء و بالخصوص للاقتصاد الأمريكي، و هو ما أدى بإدارة الرئيس كنيدي إلى ضـرورة انتـهاج سياسة تجارية جديدة لمواجهة هذه التكتلات الاقتصادية ، حيث تبنت إدارة الرئيس كنيـدي إقتراح عرض على الكونجرس الأمريكي يعمل على إحلال قانون توسيع التجارة لعام 1962

---

251) أنظر في هذا الشأن :

- أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ، ص ص، 209 ـ 210 .كمال بن موسى ، من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة – رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1996 ، ص ص ، 105 – 106 .

- GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE, WHAT GATT IT IS , WHAT GATT IT DOES , OP , CIT , p p 158-159.

محل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل[252] و الذي كان ساريا حتى هذا التـاريخ و بموجب ذلك القانون أعطيت صلاحيات واسعة لإدارة الرئيس كنيـدي للتفـاوض لتحريـر التجارة العالمية على أسس جديدة تأخذ في الاعتبار المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي و التي منها .

ـ العجز في الميزانية .

ـ قيام التكتلات الاقتصادية الأوربية .

وقد انطلقت المفاوضات المتعددة الأطراف لجولة كنيدي رسميا في 04 ماي 1964 بجنيف و انتهت في 16 ماي 1967 حيث دامت ثلاث سنوات و تم التوقيع على البيـان الختامي في 30 جوان 1967 [253] ، و ركزت هذه الدورة على الأهداف التالية[254]:

ـ التفاوض من أجل تخفيض الرسوم الجمركية.

ـ العمل على تشجيع و تطوير وسائل نقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق الدولية .

ـ منح الدول النامية امتيازات دون المطالبة بالمثل.

و قبل البدء في مفاوضات كنيدي ، شكلت الجات لجنة كلفت بوضع الإجراءات و القواعد التي يتم اتخاذها في المفاوضات القادمة ، حيث تم إنجاز المهام الموكلة للجنة في السنة المواليـة ، حيث تم في عام 1963 الاتفاق من طرف الأطراف المتعاقدة على المبادئ الـتي تخـص المفاوضات القادمة و التي حملت اسم الرئيس كنيدي ، من أجل تخفيض الحواجز الجمركيـة و القيود التي تقف أمام توسع التجارة العالمية ، و هذه المبادئ يمكن تلخيصها في ما يلي[255] :

ـ أن تتسم هذه المفاوضات بالشمولية ، بحيث يشارك فيها عدد كبير من الدول .

ـ يتم التفاوض على جميع المنتجات بما فيها المنتجات الأولية و المنتجات الزراعية.

---

[252] أنظر في هذا الشأن :

- أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب : مرجع سابق ، ص 210 .

[253] - جهاد حجير ، المنظمة العالمية للتجارة ـ الآفاق و التحديات التي تواجه دول المغرب العربي في النظام الجديد للتجارة العالمية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،(1998 ـ 1999) جامعة الجزائر ، ص 59

[254] - محمد الفار عبد الواحد ، أحكام التعاون الدولي ، دار النهضة العربية ، مطبعة جامعة القاهرة ، مصر 1985 ، ص328

[255]) أنظر :جهاد حجير،رسالة ماجستير ، مرجع سابق ، ص 60 .

ـ أن لا تقتصر المفاوضات على الضرائب الجمركية فحسب ،بل تعالج أيضا الحواجز غـير الجمركية ، خلافا لما كان معمولا به في المفاوضات السابقة .

ـ تيئة الظروف الملائمة لدخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية .

ـ العمل على تذليل العقبات و الحواجز التي تعترض صادرات الدول النامية .

ـ أن يتم التفاوض بين الدول الصناعية الكبرى بناء على استراتيجية تعمل على تخفيض هام للحواجز الجمركية في القطاع الصناعي مع تقليل الاستثناءات .

و في هذا الشأن سطرت مجموعة من الإجراءات شكلت موضوع المفاوضات ركزت على المنتجات الزراعية و المنتجات الصناعية و مواجهة الحواجز غير الجمركيـة و شـبه التعريفية وسنحاول سرد هذه الإجراءات التي تحدد المحاور و الأهداف لمفاوضـات جولة كنيدي كما يلي[256]:

1 ـ الإجراءات المتعلقة بالمنتجات الزراعية:

تميزت جولة كنيدي باتساع رقعة المفاوضات على المنتجات الزراعية بجدية كبيرة و برز ذلك من خلال محاولة تطبيق تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة 50% و التي لم تلق اسـتجابة كاملة ، حيث تم رفض هذا الاقتراح الخاص بالمنتجات الزراعية [257] ، و قد تم تغـيير دائـرة المفاوضات حول السياسات الزراعية المطبقة من طرف جميع الأطراف المتعاقدة و لاسيما مـن جانب المجموعة الاقتصادية الأوربية ، ومن أجل تجاوز هذا المشكل و حل الخلاف القائم بـذا الشأن ، اقترحت لجنة المفاوضات تصنيف المنتجات الزراعية وفق ثلاثة أنواع[258].

---

256) أنظر كمال بن موسى ، رسالة ماجستير ، مرجع سابق ، ص ص ، 108 ـ 109 .

257) نفس المرجع السابق.

(258JOUNNEAU DANNIEL : “ LE GATT ; PUF , QUE SAIS JE ? N° 1854 , 2E EDITION , PARIS 1987.

ـ بالنسبة للمنتجات الأولية تم إدراجها في المفاوضات في الاتفاقية العامة .

ـ أما بالنسبة لبعض المنتجات كالحبوب و الألبان و لحوم البقر و السكر فقـد أخـذت في الحسبان للتفاوض بشأنها حتى تأخذ طابع الاتفاقيات الدولية .

ـ أما فيما يتعلق بالمنتجات الاستوائية فإن اللجنة سمحت بالتفاوض الثنائي بـشأنها ، وذلـك وفق الإجراءات التقليدية للجات ، أي سلعة مقابل سلعة و دولة لدولـة ، أمـا المنتجـات الزراعية الأخرى غير المذكورة في التصنيفات السابقة ، فقد تم اعتماد صيغة وسطية ، حيـث أقرت اللجنة بشأنها أن المفاوضات ليس من الضروري الوصول إلى نتائج نهائية ، بل يمكن أن تحقق وسائل مكافحة الدعم و الحماية المفروضة على المنتجات الزراعية[259].

2 ـ الإجراءات المتعلقة بالمنتجات الصناعية[260]:

فيما يخص الإجراءات المطبقة على السلع الصناعية فإنه تم تحديد و تعريف الـضرائب الجمركية للسلع الصناعية و هذا بتخفيض ما مقداره 50% حيث اعتمد هـذا الاقتـراح في مفاوضات 06 ماي 1964 ، وهذا مع وضع مجموعة من قواعد استثنائية و التي يمكن أن تستخدمها الأطراف المتعاقدة المشاركة في المفاوضات خاصة إذا تعلق الأمر بحمايـة المـصلحة الوطنية لتحقيق أهداف سامية للدولة باعتباره حجة كافية لعدم التزام الطرف العضو بالالتزام بنسبة التخفيض المذكورة سابقا ، وهذا الاستثناء محل تطبيـق في قطـاع اسـتراتيجي في الاقتصاد الوطني و الذي من شأنه تحقيق أهداف سامية للدولة ، وعليه فإن الطرف المتعاقـد و المعني بتقديم قائمة من الاستثناءات ، مطالب بإثباتات لهذه الإستثناءات للمبدأ المذكور سالفا .

وهذه الإجراءات أخذت طابع متعدد الأطراف حيث تتم مناقشتها في إطار مجموعات عمل متخصصة حسب أنواع المنتجات ، كما تكون ثنائية إذا تعلق الأمر ببعض الأطـراف

259) أنظر المرجع السابق .

4) بن موسى كمال ، رسالة ماجستير ، مرجع ساق ذكره ، ص 107 .

المعنية بذلك ، و التي قد يجنبها الصراع و المواجهة الذي قد يترتب عن الطرفين ، أما عدا هذا الاستثناء فإن قائمة الإجراءات الاستثنائية تبقى جزئية طبقا لنوع المنتج[261].

و في الواقع لم يطبق هذا الإجراء إلا بشكل جزئي ، حيث اعتمـدت المـوعـة الاقتـصادية الأوربية تطبيق هذا الإجراء على المنتجات الكيميائية و الأنسجة القطنية ، و رفضت الامتثال لتخفيض التعريفة الجمركية على هذه المنتجات التي ترضي ممارسة سعر البيع الأمريكي [262].

3 ـ الإجراءات المتعلقة بالحواجز شبه التعريفية و غير التعريفية :

في البداية تم العمل على تحديد الحواجز شبه التعريفية و غير التعريفية والتي يجـب أن تكون محل المفاوضات ما بين الأطراف المتعاقدة ، حيث أنه من بين أهم هذه الحـواجز نظـام أسعار البيع الأمريكي ، إلى جانب سياسة مكافحة الإغراق و الـضرائب المفروضـة علـى السيارات في بعض بلدان أوربا.

ومن جانب الدول النامية فمساهمتها كانت شكلية في جولة كنيدي مع احترامها لجميع القواعد القانونية الناتجة عن هذه المفاوضات ، حيث حاولت الاستفادة منها و طالبت بـبعض المزايا التفضيلية، وفي هذا الإطار تم تحديد قائمة من الاستثناءات للدول النامية * من طـرف لجنة المفاوضات التجارية و التي طلب من هذه الدول تقديم عـروض للـدورة تتناسـب و إمكانياتا ، ولقي

استجابة من طرف بعض هذه الدول من خلال تقديم عروضها .

و قد أدت المفاوضات إلى التوصل إلى تخفيضات جمركية قابلة للتنفيذ على خمسة مراحل سنوية تبلغ كل منها 20% ابتداءا من أول جانفي 1968 و إلى غاية الفاتح جانفي 1972

---

[261]) أنظر المرجع السابق.

[262])جهاد حجير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 61 ـ 62.

* تتمثل هذه الدول في : البرازيل الشيلى ، الكوت ديفوار ، الهند ، إندونيسيا ، إسرائيل ، جمايكة ، نيجيريا ، يوغسلافيا ، روديسيا ، البيرو .

و مع ذلك فقد رفضت بعض الدول المتقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة إعطاء مزايا تفضيلية لهذه الدول [263] .

و من جانب آخر أخذت الأطراف المتعاقدة اتخاذ إجراءات تقضي بإجراء مفاوضات لفائدة بعض الدول التي لها بنية اقتصادية أو تجارية خاصة ، وفي هذا الإطار تم اعتبار جنوب إفريقيا و أستراليا و زلندا الجديدة لكونها دول مرتبطة ارتباطا وثيقا بتصدير بعض المنتجات الزراعية أو المنجمية و عليه قامت اللجنة بتحديد الإجراءات الواجب تطبيقها على هذه الدول التي صنفت مع الدول المتخلفة أو النامية في حالة تقديمها لعروض تتضمن الاستثناءات و عليه فإنها لا تخضع لتخفيض التعريفة الجمركية التي تم الاتفاق عليها في حدود 50%[264].
كما تم اعتبار كندا دولة مستفيدة من هذا الإجراء كونها لا تتمتع بسوق يتميز بقواعد وشروط المنافسة .
و لم تقتصر مفاوضات جولة كنيدي على الدول السالفة الذكر ، بل اهتمت أيضا بالنظام التجاري لدول أوربا الشرقية (الدول الاشتراكية).

و ما يلاحظ في جولة كنيدي هي أنه حملت مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بالمبادلات التجارية ،حيث شكلت همزة وصل بين الشرق و الغرب ، وهو ما تؤكده مشاركة بعض دول الكتلة الشرقية منها تشيكوسلوفاكيا و بولونيا و يوغسلافيا و التي قدمت عروضها في هذه المفاوضات .

و أختتمت جولة كنيدي بعد أربع سنوات من المفاوضات بتاريخ 16 ماي 1967 بإعدادها بيانا ختاميا في مؤتمر قمة الدول الخمسة الغنية * حيث تم توقيع الاتفاق

---

[263]) أنظر المرجع السابق ، ص 62.

[264]) أنظر كل من :

- كمال بن موسى : رسالة ماجستير ، مرجع سبق ذكره ، ص 110.

- JOUNNEAU DANIEL , OP , CIT , P 52 . -

* الدول الخمس الغنية : الولايات المتحدة الأمريكية ، المجموعة الاقتصادية الأوربية ، بريطانيا ، اليابان ، و الدول الاسكندنافية

النهائي بجنيف يوم 30 جوان 1967 مع الاتفاق على بقاء المفاوضـات الثنائيـة مـستمرة لاستكمال النتائج المحققة في جولة كنيدي، أما بالنسبة للدول المتخلفة فلا يوجد أثر لهـا و لا للقطاع الزراعي ، وما تجدر الاشارة إليه هو أن هذه الجولة تعتبر منعطف تاريخي هام في جانب تحرير السياسات التجارية الدولية حيث يمكن حوصلة ما تم التوصل إليه من خـلال جولـة كنيدي كما يلي [265] :

- اتفاق يتعلق بتجارة الحبوب .

- اتفاق حول المنتجات الكيماوية .

- اتفاق يتعلق بمكافحة الإغراق.

- إرساء و تدعيم استمرارية المفاوضات .

و كل هذه الاتفاقيات لم تمنع من وجود خلافات بين الأطراف المتعاقدة نظرا لتضارب المصالح و ما يمكن استنتاجه من خلال تقييم جولة كنيدي ، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية كونها قوة اقتصادية كانت المحرك الرئيسي لهذه المفاوضات ، خاصة بعد قيام السوق الأوربيـة المشتركة و إبرام هذه الأخيرة اتفاقيات ياوندي - الكاميرون مع الدول الأفريقية خـلال فترة (64 - 1975)[266] و هو ما جعل الولايات المتحدة تدفع بجولـة كنيـدي ، نظـرا لتخوفها من قيام السوق الأوربية المشتركة .

و ما يمكن استخلاصه في دورة كنيدي هو اتخاذها تقنيات حديثـة في المباحثـات لتخفيض القيود الجمركية بين الدول المتقدمة ، حيث أغلب النتائج لصالح الدول المتقدمـة ، وعلى العموم فقد أسفرت نتائج هذه الدورة على العديد من الاتفاقيات أهمها نلخصها فيمـا يلي :

- اتفاقية متعلقة بالمنتجات الزراعية :

إن الاتفاق الحاصل بشأن المنتجات الزراعية و الذي امتد لمدة ثلاث سنوات تم فيـه الاتفاق على تثبيت السعر العالمي عند الحدود الدنيا و التي شهدت ارتفاعا بالنسبة للاتفاقيات

---

265 كمال بن موسى ، رسالة ماجستير، مرجع سابق ، ص 111.

266 أنظر :, -ALAIN SAMUELSON , ECONOMIE INTERNATIONALE COMPTEMPORAINE ASPECTS REELS ET MONETAIRES , OPU , ALGER 1993 , P P ; 42-

السابقة و هذا السعر الأدنى الجديد حدد نتيجة الاتفاق الحاصل بين الدول المصدرة و الـدول المستوردة [267] و إلى جانب ذلك فقد تضمنت الاتفاقية نصا يتعلق بالحبوب في إطـار وضـع برنامج للمساعدات الغذائية يقدر ب 4,5 مليون طن من الحبوب ، حيث تساهم الولايـات المتحدة الأمريكية بنسبة 42% أي ما يعادل 1,8 مليون طن.

أما المجموعة الإقتصادية الأوروبية مساهمتها قدرت ب:23% أي ما يعادل 1,03 مليون طن إضافة إلى 11% لكندا و 5% مساهمة يابانية.

و هذا الاتفاق يعد أهم اتفاق فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية و التي شملت إلى جانـب ذلك مجموعة من الاتفاقيات حول المواد الأولية ، حيث تضمنت تخفيضات جمركية على الكثير من المنتجات الزراعية[268] المحمية المطبق عليها التعاريف العادية و الطبيعية بما يقارب 25% و لم يكن هناك اتفاق حول الألبان ومشتقاتا .

و لقد عقد بشأن ذلك اتفاق دولي برفع السعر الأدنى بنسبة 17% من السعر الأدنى السائد المعمول به في الجولات السابقة .

- الاتفاقية المتعلقة بقانون مكافحة الإغراق :

تم الاتفاق لمكافحة الإغراق باعتباره مخلا بالمنافسة المشروعة و وضع قـانون خـاص بذلك و مفتوح للتوقيع عليه من قبل الأطراف المتعاقدة تنفيذا للمادة السادسة من الاتفاقيـة العامة للتعريفات و التجارة .

وهذا الاتفاق تم إبرامه عام 1967* ، ودخل حيز التنفيذ ابتـداء مـن 1968/01/01 ، واعتبرت هذه المادة قاعدة مع توضيح إجراءات و وسائل مكافحة الإغراق [269].

---

267) : كمال بن موسى ،رسالة ماجيستير، مرجع سابق ، ص 113.

268) أنظر في هذا الشأن :

- نبيل حشاد ، الجات و منظمة التجارية العالمية ، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، مرجع سابق . ص 145
- كمال بن موسى ، مرجع سابق ،ص 113 .
- FLORY THE BAUT , LE GATT DROIT INTERNATIONALE ET COMMERCE MONDIAL , LIBRAIRE GRENOBLE DE DROIT ET JURIS PRUDANCE , PARIS 1968, P 22 .

* إن توقيع البيان الختامي لجولة كنيدي لا يعني طي ملف الجولة ، بل استمرت على المستوى الثنائي ، حيث تعتبر الخطوة الأولى في إطار مكافحة الإغراق .

269 أنظر كل من :

- عبير عبد السلام عبد المجيد ابراهيم ، رسالة ماجستير ، مرجع سابق ، ص 76 .

ـ الاتفاقية المتعلقة بالمنتجات الكيميائية:

تم **الحصول على إجراء سعر البيع الأمريكي للتقيـيم الجمركـي** في **صـناعة المـواد الكيميائية الأمريكية عام 1922 كوسيلة** حمائية **لتجنب البـ ين الكيميائي المستورد ، وقـد أثارت هذه القضية اهتمام** جميع **الأطراف المتفاوضة** في **جولة كنيدي** [270] **و لهذا اعتبر الاتفاق حول هذا الموضوع الحل الوسيط لمواجهة المشاكل** التي **يثيرها سعر البيـع و الـذي أخـذت المـوعة الأوربية اتجاهه سلوكا رافضا ، و بعد المفاوضات** تم **الاتفاق على** تخفـيض **رسـومها الجمركية المتعلقة بتجارة الصناعة الكيميائية ، حيث انضمت** إلى **هذا الاتفاق المملكة المتحدة و الذي يتضمن إجراءين :**

<u>الأول</u> **خاص بالمنتجات الكيميائية و الملونات و المواد البلاستيكية ، أين يلغي نظام الأسـعار الأمريكي و حقوق الجمارك للمجموعة الاقتصادية الأوربية المشتركة .**

أما الثاني **: فيتم فيه** تخفيض **آخر جديد للضرائب الجمركية بحوالي 30% خاصة بمواد السلع الكيميائية.**

الاتفاقية المتعلقة بقطاع التجارة للمنتجات الصناعية [271]:

تم **الاتفاق** في **دورة كنيدي** إلى **اتخاذ قرار يقضي بتخفيض التعريفة الجمركيـة علـى المنتجات الصناعية ، و**في **هذا الشأن وصل معدل التخفيض على السلع الصناعية** إلى **حـوالي 35% ، و هذا بأخذ عامل التدرج خلال** خمس **سنوات ، حيث اختلف متوسط التخفـيض حسب الوزن النسبي لكل طرف متعاقد من الصناعة العالمية أو حسب حجم التبادلات ، ومنه**

ـ جهاد حجير ، رسالة ماجستير ، مرجع سابق ،ص 63 .

ـ FLORY THE BEAUT ; OP , CIT , P 229.

270 عبير عبد السلام عبد الـيد ابراهيم ، مرجع سابق ، ص 76 .

271 - –flory thibautm op , cit p 225.

-إن مفاوضات جنيف و المسماة بدورة ديلون (60 - 1961) أي المفاوضات السابقة لدورة كنيدي ، توصلت إلى نسبة تخفيض التعريفة الجمركية من 06% إلى 07%.

تمت الموافقة على طرح مجموعة من التخفيضات ، حيث وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض التعريفة الجمركية على مجموع من السلع الصناعية بنسبة 50% ، أما المجموعة الاقتصادية الأوربية فوافقت على تخفيض تعريفتها الجمركية بنسبة 35% ، و اليابان ، وصل فيها معدل متوسط التخفيض 30% ، أما بالنسبة لكندا فهو 24% و فيما يخص المملكة المتحدة ، فكان فيها مستوى التخفيض 38% حيث وصل متوسط التخفيض المشترك للتعريفة الجمركية 36%.

وقد اتفق المختصون في مجال التجارة الدولية باختلاف آرائهم ، أنه إذا لم تحقق هذه الجولة نتائج إيجابية و هامة خاصة في المجال الزراعي بالنسبة للدول النامية فستزيد من تبعيتها هذه الدول غذائيا ، إلا أنها تعتبر خطوة هامة خاصة في المجال الزراعي بالنسبة للدول النامية ، كما تعتبر أيضا خطوة هامة في تاريخ تحرير التجارة الخارجية ، حيث تعتبر كل هذه الاتفاقيات في إطار مفاوضات جولة كنيدي و النتائج التي انبثقت منها سابقة تاريخية بالنسبة لإزالة العوائق التجارية.

و ما يمكن استخلاصه هو أن الدول النامية لم تستفد من النتائج التي توصلت إليها دورة كنيدي للمفاوضات على الطريق الذي كانت تأمل فيه ، بل أن بعض الدول النامية التي كانت تتمتع أصلا بمزايا تفضيلية من الدول الصناعية المتقدمة فقد نقص حد التفضيل بالنسبة لها بسبب التخفيض في الرسوم الجمركية الذي حصلت عليه بعض الدول النامية التي لم تكن تتمتع بأي تفضيل فيما سبق[272].

المطلب الثاني: مفاوضات جنيف " جولة طوكيو" (1973 ـ 1979).

بدأت دورة طوكيو في ظروف تميزت بقيام أزمة حادة على مستوى النظام التجاري الدولي و حتى على مستوى النظام النقدي الدولي ، حيث ظهر مبدأ الحماية ما بين الأطراف

[272]) للمزيد من التفاصيل حول دورة كنيدي أنظر: -JOHN B . REHM , DEVELOPMENT IN THE LAW AND INSTITUTION OF INTERNATIONAL ECONOMIC RELATION , THE KENNY ROUD OF TRADE NEGOTIATIONS , A J L L , VOL 62, N° 2 , 1968 ,pp .403-404

المتعاقدة ، والتي ظهرت بسبب الأزمة النفطية الأولى بعد حرب أكتوبر 1973 ، و التي تميزت بعدم الاستقرار النفطي و الركود الاقتصادي و العجز في الميزان التجاري للدول المستوردة للنفط [273] .

و عليه فإن هذه الجولة ركزت على الميادين التعريفية و غير التعريفية و إصلاح النظام القانوني للاتفاقيات العامة و دامت هذه الجولة من عام 1973 إلى 1979 حيث شارك فيها حوالي 102 دولة و إذا ما قورن هذا العدد بالجولة السابقة و الذي قدر عدد المشاركين فيها 53 دولة [274] ، وهو ما يبين مدى أهمية هذه الجولة و الظروف الاقتصادية إلى جانب المشاكل الاقتصادية التي يعيشها العالم ، وخلال هذه الجولة حدد إعلان طوكيو عددا من مجالات المفاوضات و التي تكون محل نقاش نوجزها فيما يلي [275].

- **إلغاء أو تخفيض القيود الجمركية و غير الجمركية (الإدارية).**
- **منح المنتجات الاستوائية معاملة تفضيلية .**
- **إزالة القيود و العقبات التجارية لإنتاج القطاع الزراعي و هذا في إطار تحرير المبادلات التجارية الدولية لهذا القطاع.**
- **إلغاء القيود و العوائق التجارية غير التعريفية سواء منها المباشرة أم غير المباشرة كإجراء تكميلي و موضوعي.**
- **إقحام أكبر ما يمكن إقحامه من الدول للمشاركة في المفاوضات لإنجاحها.**

وإذ اكانت المفاوضات في إطار الجات و قبل جولة طوكيو قد ركزت في المقام الأول على تخفيض الحصص و القيود الجمركية بصفة خاصة – على المنتجات الزراعية – فإن جولة طوكيو ومنذ الوهلة الأولى لم تقتصر مفاوضاتا على تخفيضات التعريفة الجمركية فحسب ، بل حاولت أيضا تنظيم الموضوعات غير المرئية إلى خريطة التجارة الدولية كالقيود غير الجمركية ،

---

(273) jouanneau daniel, le gatt , op , cit, p53. –

(274) أنظر: كمال بن موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 121.

(275) أنظر كل من :- علاء كمال - الجات و نب الجنوب ، مركز المحروسة للبحوث و التدوين و النشر ، الطبعة الثانية ، مصر ، جانفي 1996 ، ص ص ، 29 – 30 .

- جهاد حجير ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية و جات ، 94 ، سلسلة اقتصاديات و ادارة الأعمال للقرن الواحد و العشرين ، الكتاب الأول ، 1996 ، ص 34.

الوقاية و الوسائل التي تستخدم من طرف واحد كاتفاقيات الصادرات الاختيارية ، المنتجات الاستوائية التي تمثل مصالح الدول النامية و الزراعة و قطاعات أخرى .

وقد إستمر التفاوض حولها بعد انتهاء جولة طوكيو ، كما تميزت هذه الأخيرة عن غيرها من المفاوضات في إطار الجات ، هو اعتماد شرط الوقاية و الذي كان محل مفاوضات ، حيث يسمح للطرف المتعاقد فرض قيود على الواردات إذا تبين أنه ستنجم عن ذلك أضرار بإنتاجه المحلي أو بالصناعة المحلية ، خاصة إذا كانت هذه الواردات منافسة للمنتجات المحلية و بالتالي يمكن فرض قيود كمية من شأنها توفير شرط الحماية .

و لقد تم تقسيم القيود على التجارة الدولية في تلك الدورة إلى أربع فئات، حيث تم إسناد مهمة بحث المشاكل التي تواجه كل فئة إلى مجموعة عمل فرعية ،و بذلك في هذه الدورة أربع مجموعات مهمتها تتمثل في الآتي[276]:

- <u>المجموعة الأولى</u> **تضطلع بمهمة مراقبة القيود الحصصية و قوائم الواردات الممنوعة و الإجراءات المطلوبة للحصول على تراخيص الاستيراد و القيود على الصادرات .**

- <u>المجموعة الثانية</u> **تتم بشأن موضوعات إعانات التصدير و الضرائب المعادلة لها .**

- <u>المجموعة الثالثة</u> **فتهتم ببحث الحواجز الفنية التي تعيق التجارة ، مثل علامات المصدر و وسائل التعبئة و البطاقات و المقاييس النمطية.**
- **وتختص** <u>المجموعة الرابعة</u> **، في بحث الإجراءات الجمركية إلى جانب إجراءات التقدير الجمركي و القوائم و المستندات الجمركية الخاصة بالاستيراد و الإجراءات القنصلية و المصطلحات الجمركية .**

---

[276]) إبراهيم محمد الفار ، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة مصر 1999 ، ص 20 .

و خلال مفاوضات دورة طوكيو تم تخصيص متوسط الرسوم الجمركية على السلع الصناعية في بعض الدول الصناعية الرئيسية و هي المجموعة الأوربية ، اليابان ، الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، نيوزلندا ، سويسرا ، النمسا ، النرويج ، و السويد من 07% إلى 4,7% [277] **وكان متوسط الرسوم الجمركية في تلك الدول حوالي 40% في عام 1948 ، و بالتالي فقد استطاعت جولة طوكيو تحقيق حرية أكبر في التجارة بين الدول الصناعية مقارنة بالجولات السابقة ، حيث يعتبر ذلك من أهم إنجازات الجات منذ إنشائها في عام 1947 و حتى بداية جولة الأورغواي في بونتادل أست عام 1986 ، وقد بلغ حجم التخفيض 300 مليار دولار أمريكي**[278] **على آلاف السلع الصناعية و المنتجات الزراعية من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات ما بين 1980 ـ 1987 ، و بالإضافة إلى دلك فإن دورة طوكيو توصلت رسميا في 12 أفريل 1979 في جنيف إلى العديد من الاتفاقيات و التي تدف إلى تحسين الإطار القانوني للتجارة الدولية**

و من هده الاتفاقيات ما يلي[279]**:**

1 ـ اتفاق الدعم و الرسوم التعويضية :

يخص الدول المتعاقدة ـ و الذي تلتزم فيه بموجب هدا الاتفاق بعدم الإضرار ببعضها ، و أن أي استخدام للدعم ينبغي أن لا يضر بالمصالح التجارية للدول الأخرى ، و أي إجراءات تعويضية يتم اتخاذها لمواجهة سياسة الدعم يجب أن لا تعيق حركة التجارة الدولية و يتم تطبيق

---

277) إبراهيم محمد الفار ، المرجع السابق ، ص 23 .

- محمد سغيد فرهود السياسة الجمركية و أثرها على التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن سوريا ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة 1975 ، ص 458.

278)يقدر حجم التعريفات الجمركية المخفضة منذ بدء المفاوضات و حتي جولة طوكيو من 40"عام 1947إلى أقل 10"بعد جولة طوكيو .

279) أنظر كل من : نبيل عنتر حشاد ،الجات و منظمة التجارة العالمية ،أهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي ،النسر الذهبي للطباعة ،عابدين ،قطر ،1996 ،ص ص 63 ـ 64 .

- إبراهيم محمد الفار ، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، دار النهضة

العربية ، ص ص 63 ـ 64 .

مثل هذه الإجراءات فقط في حالة ما إذا كانت الواردات المدعمة سوف تـؤدي إلى ضـرر بالصناعات المحلية .

2 ـ الاتفاق المتعلق "بالعوائق الفنية للتجارة " :

تم الاتفاق على التزام الدول الأعضاء بأن أية إجراءات تتخـذ في مواجهـة الـسلع المستوردة من أجل ضمان و سلامة صحة المستهلكين أو حماية البيئة من الآثار الجانبيـة لهـذه السلع ،فإنه يتوجب على أن تكون مثل هذه الإجراءات عائقا أمام التجارة الدولية ،كما يجب أن لا تكون تراخيص الاستيراد قيودا في حد ذاتها على الواردات ،و بالتالي يجـب أن يـتم وضع هذه الإجراءات بأسلوب يتمتع بالحياد و العدالة .

3 ـ اتفاق حول التثمين (التقييم) الجمركي :

أسفرت في هذا الشأن جولة طوكيو على وضع نظام عادل و موحد لتقيـيم الـسلع للأغراض الجمركية و يمنع استخدام القيم الجمركية التعسفية بناء على أحكام اتفاقية الجات ، و قد سمح هذا الاتفاق للدول المتخلفة الأعضاء فترة خمس (05) سنوات قبـل الـشروع في تنفيذ الالتزام لتعديل سياساتها و إجراءاتها الجمركية بشكل يتوافق مـع أحكـام و نـصوص الاتفاقية .

4-اتفاق متعلق بسياسة مكافحة الإغراق :

تم التوصل إلى هذا الاتفاق في جولة كيندي و تم التأكيد عليـه في جولـة طوكيـو بقرارات و أحكام مفصلة و دقيقة ، و تمت مكافحة سياسة الإغراق التي تعمل بها بعض الدول ، و هذا من خلال بيع منتجاتها في الخارج بأسعار تقل عن أسعار نفس هذه المنتجات في السوق الداخلي ،كما تحقق في هذا الاتفاق الجديد تحديد الشروط التي يتم على أساسها قيام الـدول بفرض رسوم لمكافحة سياسة الإغراق .

5- الاتفاقية المتعلقة بتجارة اللحوم و الألبان و مشتقاتا : [280]

تم **التوصل** في **جولة طوكيو** في **المال الزراعي** إلى **توسيع نطاق التجارة الدولية** في **بعض السلع منها اللحوم و الألبان ومشتقاتا و زيادة** مجالات **التعاون الدولي** في **هذا الخصوص ،و ذلك لكون أن اللحوم تعتبر من السلع الإستراتيجية المتعلقة باحتياجات الشعوب الأساسية للتغذية ،وهو ما قام عليه** مجلس **اللحوم** في **إطار الجات** بمراجعة **عمل الاتفاقية و** تحرير **السوق الدولية الخاصة بالألبان و مشتقاتا وقررت** تحقيق **الاستقرار لهذه السلع الحيوية وذلك من أجل تحاشي وجود فوائض أو عجز كبير** في **العرض قد تؤثر** في **الأسعار العالمية ،وعليه وافقت الأطراف المتعاقدة على تقديم الإعانات** في مجال **الزراعة و الثروة السمكية و المنتجات الاستوائية .**

أما في مجال **الحبوب فقد كان من الصعب التوصل** إلى **اتفاق بشأنا ، وذلك نظرا للمفاوضات التي** تمت **حولها داخل "الأونكتاد" .**

6 ـ اتفاق في مجال تجارة الطائرات:

أسفرت جولة طوكيو عن توصل الدول الأعضاء إلى اتفاق في مجال تجارة **الطائرات المدنية** بما في **ذلك قطع الغيار أو أجزائها ، حيث تقرر إلغاء كافة الرسوم الجمركية و التعريفة الجمركية المفروضة عليها ، و ذلك ابتداء من تاريخ 01 جانفي 1980 ، و يتمثل الاتفاق طائرات الركاب و طائرات الهليكوبتر، و يكون ملزم لكافة الأطراف المتعاقدة.**

و بوجه عام يمكن **اعتبار جولة طوكيو على أنا مرحلة هامة، و جديدة** في **تاريخ التعاون التجاري الدولي، حيث عرفت نجاحا كبيرا، و قد أشارت تقديرات** "الجات " **حول التعريفات الجمركية على انا ستؤثر على ما قيمته 110 مليون دولار** [281] **(أسعار 1976) من**

---

[280]) أنظر كل من :

- إبراهيم محمد الفار ، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:مرجع سبق ذكره، ص 64.

- كمال بن موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 127.

[281] نبيل عنتر حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

المنتجات الصناعية ، حيث شمل مجال التخفيض السلع الصناعية غـير الإلكترونيـة . و المعدات الكيماوية

و معدات النقل و منتجات الأخشاب، بينما عرفت بعض المنتجات الزراعية تخفيضات أقل و هذا بقيمة 1200 مليار دولار من تجارتنا ، أي ما يفوق 1800 مليار دولار مقدر بأسـعار عام 1976[282] بالنسبة للدول الأعضاء في الجات.

و يمكن القول أن جولة طوكيو قد نجحت إلى حد كبير في إرساء قواعـد للـتحكم في استخدام الدول الأعضاء في" الجات" للعوائق التجارية بخلاف التعريفات الجمركية، كمـا أنها توصلت إلى إطار الاتفاقية التي كانت تدف إلى تحقيق التوافق بين قواعد الجات الموجودة و خط احتياجات التنمية للدول النامية أين أعطيت لها امتيازات خاصة ممثلة في المعاملة التفضيلية في التجارة الدولية ، خاصة عند اتخاذها شرط التمكين، و الذي يضع امانا قانونيا يقوم علـى أساس معاملة الدول النامية معاملة تفضيلية و الإلغاء التدريجي للمعاملة التفضيلية، إذا كـان هناك ما يبرر ذلك سواء من ناحية الوضع الاقتصادي العالمي أو تغيير احتياجات التنمية للدول المستفيدة.

و من جهة أخرى تنظر الدول الصناعية في تطبيق مبدأ عدم التبادلية على الدول النامية دون مراعاة لمستوى التنمية و القدرة على المنافسة التجارية قد ينتج عنه أضرار لجميع الدول، لذا طالبت بتطبيق مبدأ التبادلية لبعض الدول النامية و خاصة الدول الحديثة التصنيع و التي لها قدرة اقتصادية على التفاوض على أساس تبادلي يشمل تخفيضا متبادلا في بعض المـالات، و في هذا الشأن تم التوصل إلى حل وسط يعمل على إقرار شرط الأهلية و الذي يـنص علـى إمكانية المعاملة بالمثل عند الوصول إلى مستوى معين من التنمية، و هو ما يطلق عليه مرحلة التنمية المنجزة ، حيث تم إدخال هذا الشرط في المادة 20.

و من جهة أخرى لقي هذا الشرط قبولا من طرف الدول النامية بالرغم من إدانتها له من طرف البعض الأخر ، في حين طالبت بإطار قانوني للالتزامات والامتيازات إلى جانـب توسيع نطاق المزايا المعمم بإضافة منتجات جديدة لم يتم إدراجها في السابق ،مـع تعويـضات

---

[282] نبيل عنتر حشاد ، المرجع السابق ، ص 14

مقابل تخفيض حدود التعريفة الجمركية التي أعقبت قوة التعريفة الجمركية المتعلقة بنص الدول الأولى بالرعاية.

و ما يمكن قوله في الأخير و ليس آخرا ، أن الدول النامية لم تستفد بدرجة كبيرة من هذه الجولة رغم تلبيتها لبعض الحاجيات و إغفالها لبعض المجالات الأخرى، لكن يمكن أن تكون هذه الجولة حافزا و أرضية انطلاق للجولات القادمة لتحضير نفسها إلى مفاوضات أخرى انطلاقا مما قامت به الدول المتقدمة من تحايل إزاء الدول النامية، منها منع بعض السلع التي تتفوق هذه الأخيرة إلى دخول أسواق الدول النامية كالفولاذ و بعض الأنسجة .

و الواقع فلقد شهدت فترة جولة طوكيو و جولة أورغواي ما يسمى بالصدمة النفطية الثانية (و التي ارتفع فيها سعر النفط في أواخر السبعينات) و بداية تراجع النشاط الاقتصادي العالمي، و خصوصا في الدول المتقدمة، إلى جانب ظهور بوادر الكساد العالمي و تنامي موجة السياسة الحمائية ، حيث دعوا إلى تحرير التجارة و تفادي الكساد و إنعاش النشاط الاقتصادي العالمي، إلى جانب بروز عوامل أخرى تدفع باتجاه تحرير التجارة و فتح الأسواق أمام الدول الصناعية ، وكذا جانب تدويل النشاط الاقتصادي و تعاظم حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، و منها زيادة حجم تجارة الخدمات، و انخفاض مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب تنوع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات مع تداخل عمليات الاستثمار و عمليات بيع الحقوق و العلامات التجارية ، كل هذا اصبح ما يعرف (بالقضايا الجديدة) لدى الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا و اصبح من الأمور التي يجب إدراجها في جولة ما بعد جولة طوكيو و هي جولة أورغواي و التي سنتناولها في الفصل الموالي.

الفصل الثاني :جولة أوروغواي (1989-1993) والطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد .

أمام أهمية التجارة الدولية لجميع دول العالم المتقدم منها والنامي ، أصبح من الضروري أن يكون هناك نظام عالمي يحكم هذه العلاقات المختلفة [283].

وقد عملت الدول الكبرى على إرساء نظام عالمي يحكم هذه العلاقات الاقتصادية بين جميع دول العالم ،حيث عرف هذا النظام بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة ،والمعروفة باسم "**الجات** "

كما تمت الإشارة إليه في الفصل الأول من القسم الثاني . حيث عملت هذه الاتفاقية إلى تحرير التجارة العالمية على أساس اتفاقي بين الدول وذلك للعودة إلى ما كان إليه الوضع قبل الحرب العالمية الأولى ،إيمانا بأن حرية التجارة تلعب دورا كبيرا في نمو ورخاء الاقتصاد العالمي.

وكما تمت الإشارة إليه فإن **الجات** مرت بالعديد من الاتفاقيات هدفها إعادة رسم لخريطة اقتصادية للعالم ، وتقنين حركة التجارة في اتجاه النظام العالمي الجديد في إطار الاتفاقية ، والذي حظي بالتشكل خلال منتصف الثمانينات ، وحظي بقوة دفع كبيرة إبان حرب الخليج عام 1999

والدعوة إلى عقد جولة أوروغواي هو حرص الدول الصناعية من أجل سيطرتا على النظام الاقتصادي العالمي ورغبتها في احتواء النزاعات الاقتصادية فيما بينها وخصوصا في مجال الصراع على الأسواق [284]

وتعتبر جولة أوروغواي ثامن جولة عرفتها **الجات** ، ولقد اتسمت الجولات التي سبقتها بمجموعة من مجالات القصور والتي منها:[285]

---

[283] - خالد سعد زغلول حلمي ، الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية

مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت 1997 ، ص2

[284] - إبراهيم العيساوي ، الجات وأخواتا ،مرجع سبق ذكره ، ص 20.

[285]- إبراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية،مرجع سبق ذكره ، ص 83.

- استبعاد السلع الزراعية في التجارة الدولية من المفاوضات التجارية خارج الأطر التي تحكم قواعد التجارة الدولية في السلع الأخرى ، وهذا راجع إلى أن العديد من الدول النامية تتمتع بميزة نـسبية في مجال إنتاج العديد من السلع الزراعية والمواد الأولية لهذه السلع، مما يجعلها سـهلة النفـاذ إلى الأسواق الدولية ومنافسة مثيلاتها في تلك الأسواق هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فـإن تمتـع المزارعين لبعض الدول الصناعية المتقدمة وخصوصا فرنسا ،والولايات المتحدة الأمريكيـة بموقـع متميز يمكنهم من إنشاء مجموعات ضغط ذات قوة سياسية كبيرة تعمل على تحقيـق مـصالحهم الاقتصادية ، وبالتالي تتبع هذه الدول سياسة حمائية لدعم مزارعيهم ودعم صادراتها الزراعية ممـا يمكنها من القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية:

- عدم إدراج صناعة المنسوجات في إطار اتفاقيات الجات (GATT) مع إخـضاعها إلى اتفاقيـة خارج نطاق الجات منذ عام 1962 ، حيث اقتصرت تلك المعاملة الخاصة علـى المنـسوجات القطنية حتى عام 1973 إلا أنه في عام 1974 تم إبرام اتفاقية المنسوجات متعددة الأطراف والتي كانت تسمح بفرض قيود على استيراد المنسوجات والسلع من جانب واحد من خـلال نظـام الحصص ، واتساع نظام المعاملة الخاصة للمنسوجات القطنية ، لتشمل المنـسوجات والملابـس الجاهزة من جميع الخامات الطبيعية والصناعية .

وأمام أهمية التجارة الدولية لجميع دول العالم بما فيه الدول المتقدمة منها والنامية ، بات من الضروري أن يكون هناك نظام عالمي يسير ويحكم العلاقات التجارية المختلفة لهذا النظام ، حيث أرادت الدول المتقدمة إرساء نظام يحكم هذه العلاقات الاقتصادية بين جميع دول العـالم والـذي عرف باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة باسم الجات ، والتي سبق الإشارة إليها ، حيث بدأت في شكل اتفاقيات لتحرير التجارة العالمية انطلاقا من مبدأ حرية التجارة والذي يرى بأنها تلعب دورا مهما في نمو ورخاء الاقتصاد العالمي .

ولقد بدأ نظام التجارة العالمية في صورة اتفاقيات بين الدول ، عرف بسلسلة من الجولات وآخرها جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية والتي بدأت في إطار الاتفاقية العامـة للتعريفـات والتجارة عام 1947 والتي تعتبر ثمرة جهود كبيرة ومتعددة الأطراف بذلت من طرف أكثر مـن

مائة دولة لتحرير التجارة العالمية ومواجهة مشاكل النظام التجاري العالمي ، وهذا في إطار جولـة أوروغواي من أجل تعزيز وتوسيع نطاق تطبيق القواعد والمبادئ التي تحكم النظام التجاري العالمي .

ولقد تميزت جولة أوروغواي للمفاوضات المتعددة الأطـراف بتناولهـا العديـد مـن القـضايا والموضوعات التي طرحت لأول مرة على مائدة المفاوضات مثل تجارة الخدمات والملكية الفكرية، إلى جانب ذلك شهدت هذه الجولة مفاوضات شاقة في مجال التجارة الزراعية ، حيـث أدت إلى توقف المفاوضات عام 1990،ثم استئناف الجولة بعد مفاوضات شاقة ، إلى جانب ذلك فقد تم التوصل في جولة أوروغواي إلى اتفاق إنشاء منظمة للتجارة العالمية ، حيث أصبحت هذه المنظمة الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم الاتفاقيات التي نتجت عن جولة أوروغواي مع التركيز على الزراعة وموقعها في هذه الجولة وهذا بتقسيم هذا الفصل على مبحثين.

المبحث الأول : الاتفاقيات المتواصل إليها في جولة أوروغواي

المبحث الثاني:موقع الزراعة العالمية في إطار جولة أوروغواي والاتفاق المتوصل بشأن الجوانب الزراعية

المبحث الأول : الاتفاقيات المتوصل إليها في جولة أوروغواي

تمهيد

كان من المقرر أن تبدأ مفاوضات جولة أوروغواي باعتبارها الجولة الثامنة **للجات** عـام 1982 إلا أنها تأخرت حتى شهر سبتمبر1986 لعدم اتفاق الدول الأعضاء في الجـات علـى جدول الأعمال نتيجة لصعوبة المناخ التجاري الدولي منذ مطلع حقبـة الثمانينـات ، وانتـشار موجات الحروب التجارية بين الدول الصناعية المتقدمة [286]

وبالرغم من هذه الصعوبات ، فقد حرصت الدول الأعضاء على المضي قدما على طريـق تحريـر التجارة الدولية من القيود التي كبلت مسيرتها ، وأضعفت من قدرة التجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي العالمي على السير قدما بخطوات ثابتة إلى الأمام ** بإصـدار إعـلان وزاري عـام 1986 أطلق عليه إعلان "بونتادل إيست" ذلك إشارة لمدينة بونتادل إيست بالأوروغواي وقـد حدد هذا الإعلان الخطوات العريضة نتناولها في المطالب التالية :

المطلب الأول: أهم القضايا التي طرحت في جولة أوروغواي

المطلب الثاني : أهم الموضوعات محل التفاوض

[286] - مركز البحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ، أعمال الندوة القومية الثانية ،الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،الفترة (22إلى24)مارس1999 ،جامعة حلوان القاهرة ،ص31

** يمكن القول أن عام 1986 يعتبر نقطة البداية في طريق تحول النظام التجاري الدولي والاتفاق على الشكل المناسب لهذا النظام قبل أن يستقبل العالم القرن الحادي والعشرين بعد عدة سنوات ،وكان من المقرر أن تنتهي هذه الجولة نهاية ديسمبر1990 وهو ما لم يتحقق بسبب عدم القدرة على الاتفاق حول العديد من القضايا ، لهذا قررت الدول الأعضاء في الجات استمرار المفاوضات ، واستئنافها المفاوضات في بر وكسل عام 1991 ، ومحاولة الوصول إلى حل توفيقي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فيما يخص الحماية المصرح بها في إطار السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي ، ثم استكملت المفاوضات مرة أخرى في جنيف بسويسرا.

المطلب الثالث : الاتفاقات التي تم التوقيع عليها.

المطلب الأول: أهم القضايا التي طرحت في جولة أوروغواي

تعتبر جولة أوروغواي من أهم وأشهر الجولات جميعا التي عرفتها الجات ، حيث استغرقت حوالي ثماني سنوات ، كما عرفت مشاركة واسعة شملت 117 دولة [287]، وقد شاركت الدول النامية فيها بحوالي87 دولة ، وفي هذه الجولة عرضت العديد من القضايا ذات الاهتمام الواسع ،والتي سنحاول عرضها فيما يلي:

1- المفاوضات حول السلع لتحقيق مزيد من تحرير وتنمية التجارة الدولية:

تمت الإشارة إلى هذه المفاوضات في البيان مؤكدا على أنه يجب إحراز تقدما في مجال تحرير وزيادة التجارة الدولية على مستوى العالم بما يؤدي إلى استفادة جميع الدول الأعضاء وبصفة خاصة الدول النامية ، كما نص البيان على أنه يجب على الدول المتفاوضة أن تعمل على خفض التعريفات الجمركية وإزالة العوائق التي تقف في طريق التجارة الدولية ، وقد أوضح البيان الوزاري عند بدء مفاوضات جولة أوروغواي أن هناك أمور عديدة سوف تتناولها المفاوضات ،حيث أنا لن تقتصر على التجارة في السلع المصنعة فحسب بل ستشمل أيضا تجارة السلع أو المنتجات الزراعية [288] كما يتم التطرق إليه بإسهاب في المبحث الثاني من هذا الفصل.

---

[287] - جلال راتب العقيلي ، أثر تطبيق أحكام دورة أوروغواي للسلع الزراعية على الاقتصاديات العربية ،مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية ،جامعة الأزهر ،مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ،القاهرة (21إلى22) ماي1996 ، ص 5

[288] أنظر كل من : - نبيل حشاد ، الجات منظمة التجارة العالمية : أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص40

The Uruguay round of trade negotiation preliminary Assessment of Economic Sesrtic and ICDT, cooperation Among Islamic countries ,janvasy - April 1994,p2

2 - المفاوضات حول الموضوعات الجديدة التي لم يسبق التفاوض عليها في الجات وهي :

أ- تجارة الخدمات

ب- الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية

ج- إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة

3- إعلان مبادئ عامة متفق عليها تحكم الفترة المقبلة : ومن أبرزها ما يلي:[289]

أ- أن تجرى المفاوضات بأسلوب واضح وشفاف يتفق مع الأهداف والالتزامات التي اتفق عليهـا في الإعلان ومع مبادئ الجات

ب- ألا تتوقع الدول المتقدمة أن تقدم الدول النامية التزامات مماثلة لالتزاماتها في المفاوضات في مجال التخفيضات الجمركية ، أو تقديم التزامات لا تتفق مع احتياجاتها في مجالات التنمية والتجارة ورأس المال

ج- التعهد بعدم فرض قيود تجارية جديدة فور صدور الإعلان ولحين إتمام المفاوضات

وتجد الإشارة في هذا المقام أن الدول المشاركة في جولة أوروغواي تشكل تجارتها حوالي90 % من التجارة الدولية وهو ما يؤكد على أنها من أكبر المفاوضات التي شهدتها الجات كما أنها تختلف عن جولة طوكيو في أن نتائج جولة أوروغواي يجب قبولها ككل أو رفـضها ككـل ولا

---

[289]- مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ، جامعة حلوان ، مرجع سابق ، ص32

[8] - أنظر كل من : - نفس المرجع السابق.

- تاني أبو القاسم ، تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وأثارها على الاقتصاد المصري ، المؤتمر العلمي الرابع "النظام التجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر"، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان

يوجد مجال لاختيار بعض الاتفاقات للموافقة عليها أو الانضمام إليها دون البعض الأخر، وجـاء ذلك لتجنب ما حدث في أعقاب جولة طوكيو حيث سلكت كل دولة مسلكا خاصا في قبـول بعض الاتفاقات دون البعض الأخر تحاشيا لتحمل التزامات تتضمنها اتفاقات بعينها [290].

وكما هو معلوم فقد كان اختتام جولة أوروغواي هو عام 1990 إلا أن الخلافات الـتي نشبت بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب ودول الاتحاد الأوروبي واليابان من جانب أخر حول موضوع تحرير تجارة السلع الزراعية حال دون انتهائها في الموعد المقرر لذلك.

المطلب الثاني: أهم الموضوعات محل التفاوض

تضمنت مفاوضات جولة أوروغواي خمسة عشرة موضوعا هي:[291]

1 – التعريفات الجمركية

2 – الإجراءات غير الجمركية (الرسوم التعويضية)

3 – الزراعة

4 – المنسوجات والملابس

5 – المنتجات الاستوائية

6 – منتجات الموارد الطبيعية

7 – المواد القانونية (الجات ، إنشاء منظمة التجارة العالمية)

8 – الإجراءات الوقائية

9 – تحسين اتفاقية جولة طوكيو

---

[291] - -إبراهيم محمد الفار، منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 113 -114

10 – تسوية المنازعات

11 – الدعم والرسوم التعويضية

12– الخدمات

(13)– إجراءات الإستثمار المتعلقة بالتجارة

(14) – الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية

(15) – الأداء الوظيفي لنظام "الجات"

وعلى الرغم من استمرار المفاوضات ظهر في عام 1990 العديد من الخلافات بين الـدول المشاركة حول بعض القضايا أهمها:

- تحرير التجارة في السلع الزراعية ومنع الاتحاد الأوروبي من الاستمرار في سياسة الدعم المقدم لمصدري المنتجات الزراعية وسياسة القيود على الواردات الزراعية ، وهو الأمر الذي نشب بشأنه الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية

- سوء استعمال الإجراءات المضادة لسياسة الإغراق وفي أواخر عـام 1991 أعيـد تنظـيم مجموعات التفاوض [292] لتكون ستة مجموعات بدلا من خمـسة عـشرة مجموعـة وانحـصرت موضوعات التفاوض فيما يلي : [293]

1* - التجارة في السلع الزراعية

2*- المنسوجات

3*- النفاذ إلى الأسواق

---

[292] - يمكن القول أن جولة أوروغواي سعت إلى رسم آفاق القرن الحادي والعشرين ، حيث انطلقت تحت إشراف لجنة المفاوضات التجارية ، وذلك ضمن مجموعتين رئيسيتين للتفاوض حيث خصصت المموعة الأولى لمناقشة السلع بينما تكلفت الثانية بمعالجة الخدمات المرتبطة بالتجارة الدولية

[293] - سعد نصار ، السوق الأوروبية المشتركة وتجارة مصر الزراعية الخارجية في ظل اتفاقية الجات ، ،1995 القاهرة ، ص 56 وص

4*- الخدمات

5- تدعيم أحكام وتسوية ال اعات

6 - تنظيم الجوانب المتصلة بمجال حقوق الملكية الفكرية

المطلب الثالث : الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها

شهدت جولة مفاوضات أوروغواي صدور مجموعة مـن الاتفاقـات ، (28) ثمانيـة وعشرون اتفاقا وعدد من القرارات الوزارية التي تنظم برنامج عمل مستقبلي لعدد من المفاوضات التي تم التوصل فيها إلى نتائج، ويمكن تقسيم موضوعات الاتفاقات التي تم التوقيع عليها إلى ثلاثـة أقسام هي :[294]

1)- مجموعة الاتفاقات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق

2)- مجموعة الاتفاقات المؤسسة (الاتفاقات الخاصة بتحسين قواعد وأحكام الجات)

3)- مجموعة الاتفاقات الخاصة بالموضوعات الجديدة

وسوف نحاول تناول هذه الاتفاقات بشيء من الشرح باستثناء اتفاق الزراعة الذي خصص لـه المبحث اللاحق .

1 **مجموعة الاتفاقات الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق :** تشمل مجموعة الاتفاقات لهـذا القـسم ثلاث اتفاقات هي :

أ- النفاذ إلى الأسواق

ب- التجارة في المنسوجات والملابس

ج- اتفاق الزراعة

وسنحاول تفصيل ذلك فيما يلي :

---

294 - المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، ندوة اتفاقية الجات في الزراعة المصرية ، عدد خاص ، المجلد الرابع ، العدد الثاني، سبتمبر1994، ص27

- النفاذ إلى الأسواق:

ويقصد بذا البروتوكول الذي أطلق عليه ' بروتوكول جولة أوروغواي ** إزالة القيـود المفروضة على الواردات بموجب جداول الالتزامات المحددة لكل دولة نتيجة للمفاوضات الثنائيـة بين الأطراف المتعاقدة لإزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية وقـد التزمـت الـدول الصناعية بألا يقل متوسط تخفيض التعريفة الجمركية عـن الـذي تم التوصـل إليـه في جولـة طوكيو(33 %) بينما لا يوجد مستوى معين لالتزامات الدول النامية عدا ما توصـل إليـه في اتفاقات أخرى في قطاعي الزراعة والمنسوجات.[295]

---

[295] أنظركل من : - المرجع السابق ، ص 28 .

- سعد نصار، مرجع سبق ذكره ، ص 56

** - يعتبر هذا الاتفاق الأول من نوعه في المجال حيث فشلت جولات سابقة في معالجة هذا المجال ، وهو خطوة إيجابية في اتجاه تحرير التجارة الدولية خاصة السلع الزراعية وهو ما سوف نتناوله بإسهاب في المبحث اللاحق

* يتضح من خلال برنامج الدمج التدريجي للمنتجات في الجات 1994 قد استبقى نصف كمية الواردات من المنسوجات والملابس للدمج في المرحلة الرابعة وبالنظر إلى ضخامة هذه النسبة فليس من المستبعد أن تطالب بعض الدول المستفيدة من تقييد التجارة في هذا القطاع بمد فترة الدمج لهذه الشريحة ومن ثم إطالة فترة الحماية إلى أكثر من عشرة سنوات المتفق عليها. كما أجاز الاتفاق (المادة6) للدول اتخاذ إجراءات وقائية خلال الفترة الانتقالية (10سنوات) على أساس تمييزي ، أي ضد دول بعينها خلافا لما نصت عليه (المادة 19) من اتفاقية الجات وذلك إذا وجدت الدول المستوردة ، * وذلك إذا وجدت الدول المستوردة أن الواردات من منتج معين لم يتم إدراجها بعد الجات1994 قد تدفقت أو من المحتمل أن تتدفق بكميات ضخمة تلحق ضررا جسيما أو تدد وقوع مثل هذا الضرر بالصناعات المحلية ، وقد أدخل هذا الإجراء الوقائي بناء على إلحاح الاتحاد الأوروبي التي تتمسك بحماية أسواقها ويلاحظ أن معايير تحديد الضرر الجسيم تتسم بمرونة شديدة مما يتيسر معه اتخاذ هذا الإجراء الوقائي من جانب الدولة ذات المصلحة ، وقد نص الاتفاق أنه عند تطبيق الإجراءات الوقائية الانتقالية سوف تمنح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا ، وكذلك الدول التي يكون إجمالي صادراتا من المنسوجات والملابس صغير بالمقارنة بحجم صادرات الدول الأخرى والتي لا تمثل صادراتا غير نسبة صغيرة من الحجم الكلي لواردات هذا المنتج في الدول المستوردة.

ب- اتفاقيات المنسوجات والملابس :

ويقضي الاتفاق بإدخال قطاع المنسوجات في نظام الجات وذلك بالإلغاء التدريجي لنظام الحصص التي كانت تنظم التجارة الدولية في المنتجات النسيجية ويتم الإلغاء تدريجيا على أربعة مراحل خلال عشرة سنوات وذلك وفقا للنسب التالية * :

المرحلة	التاريخ	نسبة التحرير
المرحلة الأولى	1995/01/01	%16
المرحلة الثانية	1998/01/01	%17
المرحلة الثالثة	2001/01/01	%18
المرحلة الرابعة	2005/01/01	%49

2- مجموعة الاتفاقات المؤسسة (الاتفاقات الخاصة بتحسين قواعد وأحكام الجات) :

شملت مجموعة الاتفاقات الخاصة بتحسين قواعد وأحكام الجات ، اتفاقات الدعم ، والوقاية ومكافحة الإغراق وهذه الاتفاقات ليست جديدة في النظام التجاري الدولي حيث أنها تطبق منذ جولة طوكيو وخلال جولة أوروغواي تم الاتفاق من خلال المفاوضات على تفسير وتعديلات طفيفة في اتجاه نصوص أكبر قابلية للتطبيق بعد الخبرة العملية التي اكتسبت منذ عام 1970 عندما بدأت الأطراف المتعاقدة تطبيق هذه الاتفاقيات ، وفيما يلي موجز للاتفاقات الثلاثة [296] .

أ- اتفاق الدعم :

أسفرت جولة طوكيو عن اتفاق بشأن الدعم وجرت مفاوضات جولة أوروغواي في اتجاه تعزيز وتقوية نظام فرض الرسوم التعويضية على السلع المدعمة مع كيفية إثبات الضرر للصناعة

[296] - المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع ، العدد الثاني، سبتمبر1994 ، مرجع سابق ، ص29

الوطنية من جراء انتهاج سياسة دعم الصادرات ويسرى هذا الاتفاق على السلع الصناعية ،بينما تطبق أحكام الزراعة فيما يتعلق بالدعم على السلع الزراعية وحدها.[297]

ومن خلال ما سبق فإننا نتساءل عن تعريف الدعم الذي تناوله الاتفاق ، حيث فسر هذا الدعم على أنه عملية نقل الأموال من الحكومة إلى المشاريع الإنتاجية ويكون هذا النقل على شكل منح وقروض أو مساهمة رأس المال ، كما يكون الدعم في شكل تنازل الحكومة عن إيراداتها لأحد المشاريع مثل منح أحد المشروعات إعفاءات ضريبية

والجديد بالذكر أن اتفاق الدعم يأخذ ثلاثة أنواع على النحو التالي :

*** الدعم المحضور** : وهو الذي يستهدف زيادة الصادرات من منتج معين أو منح سلعة وطنية ميزة تنافسية في مواجهة سلعة مستوردة، ونص الاتفاق على حق الدولة المستوردة في اتخاذ إجراءات تعويضية لمواجهة تلك السلع المدعمة في شكل رسوم تعويضية

***-الدعم الذي يستوجب اتخاذ إجراء بشأنه:** وهو ذلك الذي يتجاوز 50 % من قيمة السلعة ومن ثم فهو يضر بالمصالح التجارية للدول الأخرى ، ويجب هنا على الدولة الداعمة وقف هذا الدعم مع إعطاء الدولة المستوردة الحق في فرض رسوم تعويضية لمواجهته في حالة عدم وقفه أو إجراء تسوية تلتزم بها الدولة مانحة الدعم.

- **الدعم الذي لا يستوجب اتخاذ أي إجراء بشأنه:** يقصد بهذا النوع من الدعم المساعدات التي تمنح كمساعدات تقدم للأبحاث الصناعية أو للمناطق أو الأنشطة التي هي في حاجة إلى تطوير، إلى جانب الدعم الذي يقل عن المعدل المسموح به 5 % فأقل من قيمة السلعة ويتمثل الإجراء المضاد في حالة ثبوت تقديم الدولة دعما محضورا أو ضارا في فرض رسوم تعويضية أو اتخاذ إجراء علاجي مثل تقديم تعويض إلى الطرف المتضرر وقد تضمن الاتفاق عددا من الإستثناءات لصالح الدول النامية فيما يتعلق ببعض صور الدعم المحضور وذلك تقديرا من الدول الأعضاء لما للدعم من دور هام في برامج التنمية

[297] أنظر كل من : - إبراهيم العيسوى ، الجات وأخواتا ، مرجع سبق ذكره ، ص21

- زكريا محمد بيومي ، اتفاقية الجات وأثرها على الاقتصاد المصري والعربي ، المؤتمر العلمي السنوي ،كلية الحقوق ، جامعة المنصورة(26 إلى27) مارس1996 ، صفحات متعددة

الاقتصادية للدول النامية الأعضاء حسب نص المادة(27) لهذه الإستثناءات يمكن سـردها فيما يلي:

- الدعم المقدم في **إطار دفع برنامج الخوصصة** [298]

- الدعم المقدم للتصدير: حيث يجيز الاتفاق إعطاء معاملة خاصة للدول النامية والدول الأقل نموا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار في السنة من تقديم دعم لتشجيع صـادراتا ، في حين ألزم الاتفاق الدول الأعضاء الأخرى بإلغاء هذا النوع من الدعم خلال ثماني(8) سنوات بداية من عام 1995

- الدعم المتعلق بتفضيل المنتج المحلي عن المنتج المستورد : في هذا الإطار حصلت الدول النامية على العمل بذا الدعم لمدة خمسة(5) سنوات بداية من عام 1995 ، أما الدول الأقل نمـو فقـد حصلت على فترة سماح ثماني سنوات

- الدعم الذي يمكن التجاوز عنه : جاء في نص الاتفاق الخاص بالدعم على أنه إذا كان الدعم الكلي الممنوح لأحد المنتجات في دولة نامية لا يزيد عن 2 % من قيمة المنتج أو إذا كان حجـم الواردات التي تستفيد بالدعم لا يزيد عن 4 % من الواردات الكلية من نفس المنتج وفي ذات الدولة المستوردة فإنه يتعين عدم تنفيذ أي إجراءات مضادة للدعم

ب- اتفاق مكافحة الإغراق :** انتهت جولة طوكيو إلى اتفاق لمكافحة الإغـراق ، وهـدفت المفاوضات في جولة أوروغواي إلى توضيح وتفسير أحكام الاتفاق وخاصة المرتبطة بطريقة تحديـد المنتوج الذي يؤدي إلى إغراق الأسواق ومعايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتوج المستورد للصناعة المحلية وإجراءات مكافحة الإغراق وكيفية تنفيذها .[299]

---

298 - - إبراهيم العيسوى ، الجات وأخواتا، مرجع سبق ذكره ، ص 21

* * - يتكون هذا الاتفاق من ثلاثة أجزاء مركزة في 18 مادة وملحقين ، وقد عالج اتفاق مكافحة الإغراق بعض الصعوبات التي واجهتها الدول عند تطبيق هذا الاتفاق وفقا لجولة طوكيو وقضت المادة (11) من اتفاق مكافحة الإغراق على إيقاف أية حقوق مضادة للإغراق نائيا في تاريخ لا يتجاوز خمس سنوات من تاريخ فرضها ويوجد نص جديد يقضي بالإيقاف الفوري للضريبة للإغراق عندما يكون حد الإغراق أقل من 2 % حيث اعتبرت هذه النسبة ضمن السعر العادي للمنتجات ،أو أن الضرر يعتبر ضئيلا إلى حد يمكن تجاهله

299 أنظر كل من :- اللة المصرية للاقتصاد الزراعي ، الد الرابع،العدد الثاني ، سبتمبر1994 القاهرة 1994 ، ص29

ج- اتفاق الوقاية :**

بموجب هذا الاتفاق يحق للدول إتخاذ إجراءات حكومية لحماية صناعة محلية فيهـا عنـد زيـادة الواردات من سلعة معينة بشكل غير متوقع مما يسبب ضررا بالغا لهذه الصناعة ويعطي الاتفاق الحق في أحد البدائل التالية :[300]

- فرض حصة على السلعة المستوردة
- أو فرض رسوم إضافية عليها
- أو سحب التزام بتنازلات جمركية على هذه السلع ويمكن تطبيق هذه الإجراءات لفترة أربع(4) سنوات قابلة للزيادة على ثماني(8) سنوات عند استمرار ثبوت الضرر للصناعة المحلية .

وعلى غرار هذه الإستثناءات الثلاثة ، فإن هناك عدد من الاتفاقات الأخرى الأقل أهمية من بينها العوائق الفنية للتجارة ، إجراءات تراخيص الاستيراد ، قواعد شهادات المنشأ اتفاق التـثمين الجمركي ، ومن بين النتائج الهامة في هذا الإطار هو إقامة المنظمة العالمية للتجارة التي ستقوم بإدارة الاتفاقات جميعها وتنوب فيها اتفاقية الجات والتي سنتناولها في الفصل اللاحق بالتفصيل .

3- مجموعة الاتفاقات الخاصة بالموضوعات الجديدة :

بالإضافة إلى الموضوعات التقليدية التي عرفتها الجات ، شهدت جولة أوروغواي موضوعات جديدة أدخلت لأول مرة في جدول أعمال المفاوضات التجارية المتعـددة الأطـراف ، حيـث تم التوصل إلى ثلاث اتفاقات في هذه الموضوعات هي:

أ- اتفاقية الجوانب التجارية في إجراءات الاستثمار:[301]

- إبراهيم العيسوى ، الجات وأخواتا، مرجع سبق ذكره ، ص21

** يقع هذا الاتفاق في أربعة عشرة (14) مادة وملحقا واحدا والهدف من هذا الاتفاق تمكين الدول الأعضاء في الاتفاق من إتخاذ تدابير وقائية لحماية صناعة محلية من غزو في الواردات من منتوج معين ،وذلك وفقا لنصوص المادة(19) من اتفاقية الجات 1994 ، عن طريق عدة تدابير ، فقد تكون هذه التدابير في شكل تعديل التزامات خاصة بالتعريفات الجمركية أو في فرض حصة أو فرض رسوم إضافية على هذا المنتوج

[300] أنظر : المرجع السابق ، ص ص ، 29 –30

عملت المفاوضات في هذا الشأن على إزالة بعض الشروط التي تفرض على المستثمر الأجنبي والتي تعارض إتفاقية الجات وخاصة فيما يتعلق بالمعاملة الوطنية وفرض قيود كمية، وشروط الاستثمار التي تحدث هذه التشوهات هي: [302]

* استخدام نسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي بالنسبة للمستثمر الأجنبي
* شرط بيع نسبة معينة في السوق المحلية
* الالتزام بالتوازن بين الصادرات والواردات
* شرط الربط بين النقد الأجنبي الذي يتاح للاستيراد والنقد لأجنبي العائد من حصيلة التصدير

وقد نص الاتفاق على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية التي تقضي بالمساواة بين المشروعات المحلية والمشروعات الأجنبية كما أعطى الاتفاق فترة انتقالية للدول النامية لمدة خمس(5) سنوات وللدول الأقل نموا سبعة (7) سنوات.

ب- إتفاقية حقوق الملكية الفكرية :

يعتبر موضوع الملكية الفكرية من الموضوعات الجديدة التي طرحت على مائدة المفاوضات خلال جولة أوروغواي ويعتبر إدخال هذا الموضوع ضمن مفاوضات هذه الجولة بمثابة نجاح للولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة حيث استطاعت هذه الدول إدخال موضوع الملكية الفكرية نظرا لتفوقها العلمي في شتى المجالات.

وقد اتجهت الاتفاقية في اتجاه التأكيد على الالتزام بأحكام الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية بأنواعها المتعددة وبالإضافة إلى ذلك نصت الاتفاقية على سريان مبادئ إتفاقية الجات الرئيسية وهما: [303]

[301] -رفعت النجار ، آلية مقترحة لإدارة إتفاقية الجات كمدخل لمواجهة التحديات ، لقاء العمل السنوي الرابع حول القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، الحزب الوطني الديمقراطي (29إلى30) جانفي 1995 ، صفحات متعددة

[302] سعد نصار ، السوق الأوروبية المشتركة وتجارة مصر الزراعية الخارجية في ظل إتفاقية الجات، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

[303] - - المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع ، العدد الثاني، مرجع سبق ذكره ص ص ، 30- 31

- **شرط الدولة الأولى بالرعاية** الذي يقضي بمنح نفس المزايا التي تمنح لدولة ما إلى باقي الأطراف جميعها

- شرط المعاملة الوطنية التي تمنح نفس المعاملة للأجانب الممنوحة للمواطنين ،كما نص الاتفـاق على ضمان فاعلية توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية عن طريق وضع إجـراءات فعالـة تكفـل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم استخدامها بأسلوب يمثل عوائق أمـام التجـارة المشروعة.[304]

وقد تم الاتفاق على بدء الالتزام بهذه الاتفاقية في 1996/01/01 مع منح الدول الناميـة فترة زمنية أوسع حيث تشرع في التطبيق في01 /2000/01 ، كما أن بعض أجزاء الاتفاق منها براءات الاختراع أعطيت فترة إضافية أخرى خمس سنوات أي يمكن الالتزام في 2005/01/01 .

وما يلاحظ في هذا الاتفاق هو أنه أخذ حلا وسطا توفيقيا بين المصالح المتعارضة للدول التي شاركت في المفاوضات كونها اتسمت بالصعوبة والتعقيد.

ويمكن تقسيم مضمون هذا الاتفاق إلى مجموعتين رئيسيتين :[305]

المجموعة الأولى : وتشمل حقوق المؤلف والناشر وحقوق الأعمال الأدبية المسموعة والمرئية بمـا في ذلك أعمال الكومبيوتر

---

[304] - أنظر كل من : - نفس المرجع السابق ، ص 32

- حنان رجائي عبد الطيف: الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) وأثرها على التجارة الخارجية الزراعية المصرية معهد التخطيط القومي 1994، ص34

[305] أنظر كل من : - حنان رجائي عبد الطيف ، المرجع السابق ، ص34

- المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع ، العدد الثاني، سبتمبر1994، ص ص ،31-32

الموعة الثانية : تحتوي هذه الموعة على براءات الاختراع التي تتضمن مجالات المنتجات الغذائية والأدوية والكيماويات حيث شملت الاتفاقية ، بالإضافة إلى المنتجات ذاتها إلى أساليب صنعها ويتم تنفيذ هذا الاتفاق في إطار عدد من الاتفاقيات الدولية.

ج- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

إن المفاوضات بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتي دارت خلال جولة أوروغواي اقتربت من تحديد حوالي600 بليون دولار من تجارة الخدمات. [306]

وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة أهمية بالغة في إدخال موضوع تجارة الخدمات ضمن مفاوضات جولة أوروغواي بالرغم من معارضة الدول النامية ** ، ويرجع هذا الاهتمام بإدخال موضوع تجارة الخدمات في المفاوضات إلى أهمية هذا القطاع بالنسبة للدول المتقدمة ولنمو التجارة الدولية في الخدمات بمعدلات سريعة خلال السنوات الأخيرة ، حيث بلغ حوالي تريليون دولار وهذا بنسبة 20 % من إجمالي التجارة الدولية [307]

[306] أنظر كل من : - سهير معتوق ، أثر تحرير التجارة في الخدمات المالية على القطاع المصرفي ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع العددان 439 و440 ،جويلية وأكتوبر1995 ،صفحات متعددة
-The Economist ,GATT and services closer , v316 July 1990 pp 70 . 71

[307] -المرجع السابق ، ص 70 (بالإنجليزية).

** -**: لقد كان إدماج الخدمات في جولة أوروغواي محل نزاع حيث نادت الدول المتقدمة بالتحديد الكامل والفوري لكافة الخدمات المالية وتطبيق نفس المعاملة المقدرة للمواطنين على الأجانب من موردي الخدمات في حين عارضت بلدان العالم الثالث هذه المسألة على أساس أنها ستؤدي إلى ضرب القطاعات الوطنية المنتجة لهذه الخدمات بسبب ما تتمتع به صناعة الخدمات في البلدان المتقدمة من ميزة تنافسية وتطور تكنولوجي سريع بالإضافة إلى أن تحديد الخدمات لا يتطلب مجرد إجراء تخفيض في التعريفات ، إلى جانب مساهمته بحوالي67 % في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإن تحرير التجارة الدولية في هذا القطاع سوف يساعد على تحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي ، كما يرى في ذلك الخبراء الأمريكيون ، وتمكينه من المنافسة في الأسواق العالمية ويساعد في تخفيض من حدة العجز في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات ،كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول المصدرة للخدمات حيث بلغت على سبيل المثال قيمة صادراتها من الخدمات عام 1992 حوالي 162,3مليار دولار تليها فرنسا بـ 102,3مليار دولار وبعدها إيطاليا ب 65,2 مليار دولار وألمانيا بـ 64,5 مليار دولار وبريطانيا بحوالي55,1مليار دولار

ومن جانب الدول النامية فقد عارضت البرازيل والهند إدخال قطاع الخدمات في المفاوضات على أساس أن ذلك سيؤدي بأضرار بقطاع الخدمات الوطنية في الدول النامية لعدم قدرتها على منافسة الخدمات المماثلة بالدول المتقدمة.

وما يلاحظ في موضوع الاستثمار الأجنبي في الخدمات أنه مثل حوالي 25 % من مجمـوع الاستثمار الأجنبي عام 1970 ليصل إلى حوالي 50% في بداية التسعينات ، وأنصب معظمها في الخدمات المالية وعموما .[308]

وفي هذا الشأن جرت المفاوضات حول ثلاث مسائل رئيسية هي:

- **وضع قواعد وأسس للتجارة في الخدمات**
- **تحديد المجالات التي يغطيها الاتفاق إذ أن عددا من القطاعات تحكمه معاهدات ثنائيـة مثـل الطيران المدني**
- **التزامات وطنية محددة وهي تعني مواجهة الاستفادة من المنافع دون تحمل التكاليف**

ولقد حدد الاتفاق أربعة أنماط لتوريد الخدمات من قبل الأجانب إلى أراضـي أو مـواطني الدولة العضو

- توريد عبر الحدود
- الاستهلاك الخارجي
- حق التأسيس أو التواجد التجاري
- حركة العمالة

وأرفق بالاتفاقية مجموعة من الملاحق القطاعية التي تعالج الاتفاقية مع الأخـذ في الاعتبـار الاختلافات التي تحدد طبيعة كل قطاع خدمي حيث ورد بالاتفاقية أربعة ملاحق تغطي القطاعات التالية :**

- الخدمات المالية
- الاتصالات
- النقل الجوي
- انتقال الأيدي العاملة

---

308 - عبد الفتاح جبايلي ، أثر تحرير التجارة الدولية على الاقتصاديات العربية ، المؤتمر العالمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، التنمية العربية والتطورات الإقليمية والدولية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ،1995، ص 46 .

وتجدر الإشارة إلى أن تقدير قيمة التجارة الدولية في الخدمات بحوالي تريليون دولار يـشمل فقط النمط الأول وهو التوريد عبر الحدود ، وإذا ما تم إدراج الأنماط الثلاثة الأخرى فـإن الـرقم يرتفع بطبيعة الحال.[309]

وعلى الرغم من كل هذا الاتفاق الخاصة بالخدمات فلم يسفر عن حسم بعض القضايا مثل قضية الدعم التي تأجل التفاوض حولها مع الإقرار بدور الدعم في برامج التنميـة للـدول الناميـة وأحقيتها في معاملة مرنة في هذا الشأن المادة(255)، وكذلك لم يتم الحسم في المفاوضات موضوع خدمات الصوتيات والمرئيات وتم الاكتفاء في حالة قطاع الخدمات المالية بملحق يتضمن إطار عـام للاتفاق يتم التفاوض حول تفاصيله فيما بعد [310]

* - للتفصيل في هذا الشأن أنظر الجزء الخاص بالأحكام الختامية والذي يتضمن الملاحق الأربعة المذكورة سالفا في المواد(المادة 22،المادة 27) .

[309] - للمزيد من المعلومات أنظر: أسامة الذوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1947-1994، الدار المصرية اللبنانية 1996 ، ص 226 .

[310] إبراهيم العيسوى ، الجات وأخواتا ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

المبحث الثاني: موقع الزراعة العالمية في إطار جولة أوروغواي والاتفاق المتوصل إليه في الجوانب الزراعية .

تمهيد.

يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة ، والدول النامية كونه يساهم في تشغيل نسبة كبيرة من العاملين مقارنة بالقطاعات الأخرى

ويعتبر اتفاق الزراعة الذي تم التوصل إليه في ختام جولة أوروغواي من أهم الاتفاقات التي أسفرت عنها الجولة وأحد عناصر التوازن الرئيسية في نتائج الجولة ، وقد شكل موضوع الزراعة عائقا في التوصل إلى إنهاء الجولة في الموعد المحدد نهاية عام 1990 ،واستمرت المفاوضات لثلاث سنوات إضافية نتيجة لتضارب مصالح الدول المشاركة في المفاوضات في مجال تجارة السلع الزراعية وحساسية هذا القطاع الذي أدخل مائدة المفاوضات لأول مرة منذ تاريخ جولات الجات (GATT) التجارية، ليس من جانب التخفيضات الجمركية، باعتباره مجال تقليدي للتفاوض ، بل دمج هذا الموضوع إلى الموضوعات الأخرى التي شوهت تجارة السلع الزراعية

وتجدر الإشارة إلى أن جولة أوروغواي شهدت مفاوضات ساخنة حول تجارة السلع الزراعية انتهت بالتوصل إلى الاتفاق الزراعي بهذه الجولة ، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث الخاص بموقع الزراعة في هذه الجولة بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : الخصائص التي تميز القطاع الزراعي

المطلب الثاني : موقف الأطراف المختلفة داخل مفاوضات الزراعة في جولة أوروغواي

المطلب الثالث : العناصر الرئيسية لاتفاق الزراعة في جولة أوروغواي

المطلب الأول : الخصائص التي تميز القطاع الزراعي

شكلت المفاوضات المتعلقة بالتجارة في السلع الزراعية أحد الموضوعات الهامة التي تم إدراجها في جولة أوروغواي .

وترجع أهمية القطاع الزراعي في الدول الصناعية إلى الدعم الكبير الذي يحضى به هذا القطاع كذلك بعض الدول الفقيرة التي تعتمد عليها كمصدر جلب النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ، إلى جانب ذلك فإن أهمية الزراعة ترجع إلى كونها تستوعب قطاعا عريضا من الطبقة العاملة، وبالتالي فاتخاذ أي قرار بشأنها من قبل السياسيين قد يؤدي إلى المساس بهذه الطبقة الواسعة من اليد العاملة ، ومن ثم فإن القرارات التي تتخذ قد تواجه بنوع من الضغوط من طرف جماعات الضغط ، لذا حرصت العديد من الدول على حماية القطاع الزراعي من خلال مجموعة من البرامج المحلية لتقديم الدعم للقطاع الزراعي ، وسوف نحاول عرض الخصائص التي تميز القطاع الزراعي والتي تتمثل فيما يلي :[311]

1- حدوث تقلبات في العرض في الأمد القصير

2- تدهور قطاع الزراعة في الأجل الطويل

1- حدوث تقلبات في العرض في الأمد القصير :

من أسباب حدوث تقلبات في العرض في الأمد القصير هيكل الزراعة ، حيث يحتوي القطاع الزراعي على مجموعة من المنتجين الصغار الذين يتخذون قراراتهم المستقلة بشأن توزيع الموارد استجابة للتغير في أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية ، إلى جانب ذلك فقد يرجع تقلب العرض في الأمد القصير إلى الطبيعة البيولوجية للإنتاج الزراعي والذي يتأثر بفعل الظروف المناخية وطرق الري والعوامل الطبيعية كالفيضانات والجفاف ومدى تعرض الإنتاج للآفات الزراعية.

[311] سامح فهمي ، الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الجات على إنتاج وتجارة السلع الزراعية في مصر (القطن، القمح) رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة 1998 ، ص ص ،103-104

وفضلا عن تقلب العرض الناتج عن تقلب الإنتاج الزراعي في الأمد القصير من المتوقع أن يؤثر على المخزون الغذائي ويؤدي إلى نتائج اقتصادية غير مرغوب فيها التي ترتبط بالتأثير على الأسعار والعائد الزراعي ودخل المزارعين التي تتحكم في درجتها مرونة الطلب السعرية .[312]

2- تدهور قطاع الزراعة في الأجل الطويل :

وترجع أسباب هذا التدهور إلى التنمية الاقتصادية وما صاحبها من إصدار مستويات مرتفعة من المخرجات الزراعية باستخدام نفس مدخلات الموارد البشرية وما يتبع ذلك من ارتفاع الدخول التي يحول جزء صغير منها إلى الغذاء بسبب انخفاض المرونة الدخلية للطلب على المنتجات الزراعية والتي تكون أقل من الواحد.

ويشير قانون أنجل" Engels law "الذي يسلم بأن زيادة الدخول يصاحبها انخفاض النسبة المنفقة على الغذاء بالمقارنة بالنسب الأخرى التي تنفق على السلع والخدمات الأخرى ، وهو ما يجعل الغذاء سلعة دنيا أو ذات أهمية منخفضة بالمفهوم الاقتصادي و نتيجة للخصائص السالفة الذكر التي تتميز با الزراعة في الأمد القصير والطويل ، اتجه الإنتاج الزراعي إلى الزيادة في الدول المتقدمة مع انخفاض الطلب على تلك المنتجات عالميا مما أدى إلى انخفاض أسعارها وبالتالي انخفاض دخول المزارعين ، واتجاه قطاع الزراعة إلى التدهور ،كذلك تظافر هذه العوامل مع تديد المشاكل الاجتماعية الناتجة عن التغير الهيكلي في المناطق الريفية والنفوذ السياسي للمزارعين الأمر الذي تدخلت معه الحكومات بإتباع مجموعة من السياسات الزراعية المختلفة لدعم الزراعة .[313]

ومنه يمكن القول بأن دورة أوروغواي واهتمامها بتحرير السلع الزراعية يرجع إلى العوامل التالية :[314]

---

[312]- أنظر المرجع السابق ، ص 103

[313] محمد عبد الواحد ، النظام التجاري العالمي بين الجات واتفاقية جولة أوروغواي ،المؤتمر العالمي الرابع، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان النظام التجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر، القاهرة، 15 و16 ماي 1995، ص 104

[314] - أنظر كل من :

- المرجع السابق ص104.

أ- الزيادة المذهلة في المبالغ المخصصة للإعانات في الدول الصناعية المتقدمة والتي وصلت إلى 300 مليار دولار سنويا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1980 .

ب- الاستمرار بالزيادة في نج وسائل الحماية الزراعية خلال الثمانينات بشكل ملفت للنظر، والتي وصفت بأنا نوع من أنواع الحرب التجارية .

ج- تزايد درجة الخلاف بين الدول المتعاقدة الأعضاء حول الكيفية التي تسير عليها التجارة الدولية الزراعية بشكل يخشى معه انتقال عدوى هذه الخلافات إلى القطاعات الأخرى التي تتشكل فيهـا التجارة الدولية بصفة عامة.

- تاني محمد أبو القاسم ، تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وأثارها على الاقتصاد المصري ، المؤتمر العالمي الرابع، النظام التجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،15و16 ماي1995 ، ص ص ، 44-45 .

المطلب الثاني :مواقف الأطراف المختلفة داخل مفاوضات الزراعة في جولة أوروغواي

من الواضح جدا أن عدم إكمال الجولات السبع السابقة لجولة أوروغواي أنها لم تستطيع إحراز أي تقدم في مجال تحرير تجارة المنتجات الزراعية ، حيث أنه ولمدة سنة كاملة لم يتم تحقيق تحرير التجارة إلا في المنتجات الصناعية فقط .[315]

إلا أنه في عام 1987 شرع في التفاوض بشأن قطاع الزراعة وظهرت أثناء المفاوضات أربعة مواقف رئيسية هي: [316]

1- موقف الولايات المتحدة الأمريكية

2- موقف الاتحاد الأوروبي

3- موقف مجموعة كيرنز*

4- موقف الدول الاسكندنافية و اليابان

1- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

كان للولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا في التجارة الزراعية العالمية باعتبارها من الدول التي تحتل مكانة كبيرة في تصدير واستيراد الغذاء ،ولهذا احتلت مكانة هامة في مفاوضات الزراعة في جولة أوروغواي والجولات السابقة للمفاوضات ، وهو ما أدى إلى التعثر في الوصول إلى اتفاق

[315]- سامح فهمي ، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات على إنتاج وتجارة السلع الزراعية في مصر، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 104 -105

[316]- أنظر نفس المرجع السابق

* - تشمل مجموعة كيرنز 13دولة هي(الأرجنتين،البرازيل،الر، كندا،كولومبيا، شيلي، ماليزيا،إندونيسيا، أوروغواي ، تايلاند ، الفليبين، نيوزيلندا ، أستراليا)

الزراعة ، حيث مارست ضغوطها في دورة كندي (Kenedy Round) من أجل الحفاظ على أسواق صادراتا الزراعية ومواجهة القيود التجارية التي تفرضها دول المجموعة الأوروبية.[317]

ومن الجانب الأخر فقد رفضت دول المجموعة الأوروبية التنازل ، أو حتى الحد من سياستها الزراعية الحمائية واعتبرتا موضوعا خارج المفاوضات ونتج عن ذلك أن المكاسب المتوصل إليها بشأن الزراعة محدودة [318] بين دورتي **كندي** ودورة **طوكيو**، وسبب إصرار الولايات المتحدة هو تحسين ميزان مدفوعاتا الذي استمر العجز فيه في نهاية الستينات نتيجة حرب الفيتنام [319]. ولم تشهد الولايات المتحدة الأمريكية هذا العجز إلا في عام 1971 ،و في جولة طوكيو Tokyo Round(1973-1979) ونتيجة لما واجهته الولايات المتحدة الأمريكية بين دورتي **كندي** و **طوكيو** أصرت على معاملة الزراعة بنفس الطريقة التي تعامل بها القطاعات الأخرى في المفاوضات إلا أن دول المجموعة الأوروبية أصرت على مفاوضات منفصلة في الزراعة لأنها كانت غير راغبة في المساومة أو التخلي عن أي عنصر من عناصر سياستها الزراعية المشتركة مقابل التنازل عن المجالات الأخرى .[320]

وكل هذه الخلافات أدت إلى وقف المفاوضات في الزراعة في دورة طوكيو من 1973 حتى جويلية عام 1977 ، حيث تم استئناف المفاوضات بعد وصول الرئيس الأمريكي Carter Jimmy إلى السلطة وقبول طلب المجموعة الأوروبية بمفاوضات زراعية منفصلة ، وخلال

[317]- محمد عبد الواحد ، النظام التجاري الزراعي العالمي بين الجات واتفاقية جولة أوروغواي ، مرجع سبق ذكره، ص 104

[318] -أنظر كل من :- المرجع السابق

-Guyomard(H);Leon(Y) et Mahe(L.P) :« La reforme de la pac et les négociation du GATT : un pas nécessaire pour compromis minimal ? » , économie et statistique N 245-255, mai – juin,p44

[319] - grimwade,N: international trade policy, acontenporury analysis,1996 by routledge, p 192

[320]- أنظر كل من:- سامي فهمي ، الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الجات على إنتاج وتجارة السلع الزراعية في مصر ،مرجع سبق ذكره ، ص105.

- - محمد عبد الواحد: النظام التجاري الزراعي العالمي بين الجات واتفاقية جولة أوروغواي ، مرجع سبق ذكره ،ص 104.

جولة أوروغواي قدمت الولايات المتحدة مقترحات أكثر تحررا تقضي بإلغاء سياسات تشوه التجارة الزراعية عرف باسم الاختيار الصفري (Zero Option)،وهذه الاقتراحات ركزت على تقوية قواعد الجات ، وهذا يعني أن الولايات المتحدة نادت بتطبيق شامل لمبادئ التجارة العالمية الخاصة بالتحرير والتعددية على النظام التجاري الزراعي الدولي.[321]

2- موقف المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي):

كان الموقف الأوروبي أشد حساسية من الموقف الأمريكي، حيث أن هناك بعض الاختلافات في وجهات النظر في مسيرة المجموعة ويعتقد البعض أنها قد تؤثر على معاهدة ماستريخت ، وفي هذا الشأن تقف فرنسا موقفا متشددا في مجال دعم منتجاتها الزراعية وأنه لا يمكنها إلغاؤها ، نظرا لأن الحكومة الفرنسية تواجه ضغوطا داخلية من قبل المزارعين تتمثل في المطالبة بعدم تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بدعم الصادرات الفرنسية من الحبوب ، ويؤيد فرنسا في موقفها كل من إسبانيا وبلجيكا وايرلندا في أنه يجب إتخاذ إجراءات مماثلة في مواجهة الصادرات الأمريكية ، بينما ترى كل من بريطانيا وألمانيا أنه يجب التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف عن طريق مواصلة التفاوض بشأن قطاع الزراعة .[322]

وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الأوروبي اتجه إلى موقف مغاير لموقف الولايات المتحدة الأمريكية،حيث ركزت المجموعة الأوروبية على حماية القطاع الزراعي بها والعمل على استقرار أسعار الحبوب والسكر ومنتجات الألبان

3- موقف مجموعة كيرنز:

كان لمجموعة كيرنز هي الأخرى موقف مماثل لموقف الولايات المتحدة الأمريكية حيث طالبت هذه المجموعة بإجراء تخفيضات في الدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية للقطاع الزراعي بها

---

[321] - محمد عبد الواحد ، النظام التجاري الزراعي العالمي بين الجات واتفاقية منظمة التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 104 .

[322] أنظر كل من: - نبيل حشاد ، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، دار ايجي للطباعة و النشر ، الطبعة الثالثة القاهرة ،1999 ، ص 109

- Portes(s): « le différend commercial l entre la communauté européen et les États-Unis » , L eroupe dans le monde, cahiers francais N 253,1993

وأن يكون هذا التخفيض على عدة مراحل حتى عام 2000 ،وأن يكون دعم الصادرات مصحوبا بخفض دعم الأسعار داخليا مع العمل على تقليص الحواجز أمام واردات تلك الدول من المحاصيل والمنتجات الزراعية.[323]

وتجدر الإشارة إلى المواقف التي اتخذتا المجموعة الأوروبية قد أدت إلى زيادة نصيبها من صادرات المحاصيل والمنتجات الزراعية خلال الفترة(1970-1988) من 24% إلى 36% من إجمالي الصادرات العالمية والمنتجات ، وقد كان ذلك على حساب صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة كيرنز التي انخفضت إلى38% من إجمالي الصادرات العالمية من المحاصيل والمنتجات الزراعية. [324]

4- موقف الدول الاسكندنافية واليابان:

كان الموقف الذي اتخذته الدول الاسكندنافية واليابان إضافة إلى سويسرا موقفا نوعا ما متميزا حيث نادت إلى تخفيض دعم الصادرات الزراعية بنسبة 30% عن مستواها عام 1986 ، وذلك خلال فترة عشرة (10) سنوات [325] ، وهذا التخفيض سوف يؤدي إلى خفض الفجوة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية ، كذلك عرض المقترح الياباني دعم فكرة المقياس الكلي للدعم .

كما سبقت الإشارة إليه من موقف كل مجموعة واحتدام الخلافات خاصة بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية الشيء الذي لم يؤد إلى اتفاق بشأن الزراعة ، وبقيت المفاوضات في هذا الشأن مفتوحة ، واستمرت إلى أن جاء اجتماع مراجعة نصف المدة ، حيث عقد الاجتماع على المستوى الوزاري في مدينة مونتريال الكندية من5 إلى 8 ديسمبر1988،وقد سمي هذا الاجتماع لجنة المفاوضات التجارية وكان الهدف من وراء هذا الاجتماع الإسراع في عملية المفاوضات وتحقيق نتائج ترضي جميع الأطراف

---

323 أنظر كل من :- سامي فهمي ، المرجع السابق ، ص ص ، 106 –107.

-Charvet(J.P): la guerre du blé ,paris , economica ,1998 ,pp.251-252

324 أنظر كل من: نبيل حشاد : الجات والمنظمة العالمية للتجارة ، الطبعة الثانية 1999، مرجع سبق ذكره ،ص 110

-Charvet(J.P): la guerre du blé ,..op.cite,p63

325- نبيل حشاد ، المرجع السابق ، ص 110

وكان اختيار اجتماع مونتريال من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كحل سريع للاقتراح الصفري الذي تم تقديمة من قبل في مجال الزراعة إلى جانب رفض أي مقترح أخر من شأنه أن يعيق الوصول إلى لهذا الاختيار .[326]

وبالرغم من حضور هذا الاجتماع من طرف الدول الأعضاء ، إلا أن الخلافات بقيت مستمرة بين المجموعة الأوروبية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة كيرنز من جهة أخرى نتيجة لتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بموقفها،في حين قدمت المجموعة الأوروبية مقترحا يقضي بتجميد مستويات الدعم وتخفيضها بصفة تدريجية بنسب قليلة ، مما أدى إلى عقد اجتماع أخر في جنيف في أفريل 1989 لمحاولة التوصل إلى صيغة يتفق بشأنها الأطراف المختلفة ، حيث جاء كل طرف بمقترح معين كم يبينه الجدول رقم (1-15) أسفله .[327]

ومن خلال هذا الجدول وما جاء من مقترحات مقدمة من كل طرف ،فلم يتم الاتفاق بشأنها حيث أعلنت الولايات المتحدة موقفها وأيدتها مجموعة **الكيرنز** ، في حين عارضت المجموعة الأوروبية مقترح الولايات المتحدة الأمريكية وأيدتها في ذلك اليابان ، ونتيجة لذلك أعلن "كارلاهيلز" الممثل التجاري العام للولايات المتحدة الأمريكية أمام الصحافة انهيار مفاوضات جولة أوروغواي ، وحذر من عواقب هذا الفشل وما يؤديه من انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي و ازدياد معدلات البطالة وارتفاع الأسعار.[328]

---

[326] -Low.p trading free the GATT and us trade policy tweteth century fund book,1993,p215

[327] أنظر كل من :

- عبد الواحد : النظام التجاري الزراعي العالمي بين الجات وجولة أوروغواي ،المؤتمر الرابع ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ،القاهرة

(15إلى16) ماي 1995 ، ص ص ، 104-105

-Delrome (H):«levolet agricole de l Uruguay round:une nouvelle régulation mondiale? » Economie rurale N 218,nov-dec1993,p6

[328]- Delrome(H) :op.cite,p7

جدول رقم (1-15)

جدول يوضح المقترحات الرسمية في ديسمبر1990

مجال التخفيضات	مقترح أمريكا	مقترح دول السوق الأوروبية المشتركة	مقترح اليابان	مقترح هلستروم*
تخفيضات الدعم الداخلي	75% (1990-2000)	30% (1986-1996)	30% (1986-1996)	30% (1990-1995)
تخفيضات قيود الاستيراد	75% (1990-2000)	تقديم مشروط للتعريفات لاتعهد منفصل السماح بإعادة التوازن	لافتح لأسواق الأرز	30% (1990-1995) 5% نفاذ إجباري كحد أدنى
تخفيضات دعم الصادرات	90% (1990-	لا توجد تنازلات	إلغاء شكلي	30% (1990-1995)

	(2000			

المصدر : سامي فهمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 108

- : هلستروم:(Hellstrom) هو وزير الزراعة السويدي.

ويرجع رفض المجموعة الأوروبية لهذه المقترحات (مقترح الولايات المتحدة ،ومقترح هلستروم) وتمسكها بسياسة الحماية ، وعدم استعدادها لتقديم تنازلات ، إلى أهمية القطاع الزراعي بالنسبة لها ، حيث يعيش من الزراعة حوالي 8 % من سكان المجتمع الأوروبي أي ما يعادل 11 مليون مزارع أوروبي بالمقارنة بـ 3 % فقط في الولايات المتحدة الأمريكية بـ (2مليون مزارع) [329].

كذلك من جهة أخرى فإن السياسة الزراعية الأوروبية تعطي اهتماما بالغا للأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية ، فضلا عن ضعف المنافسة لبعض المنتجات الزراعية الأوروبية (مثل القمح في فرنسا). [330]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مفاوضات الزراعة هي التي أدت إلى انهيار المفاوضات ككل على الرغم من أنها لاتمثل إلا موضوع واحد فقط من مجموعة التفاوض الخمسة عشرة السالفة الذكر ، ولاتمثل سوى 10 % فقط من التجارة العالمية ولم تتجاوز 4 % من الناتج المحلي

[329] - سامي فهمي ، رسالة ماجستير،مرجع سبق ذكره، ص 109

[330] أنظر كل من: - المرجع السابق

- نبيل حشاد ، الجات والمنظمة العالمية للتجارة أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي 1999، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره ، ص 109

الإجمالي بمعظم الدول الصناعية الرئيسية وأقل من 2 % من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، ومن الجهود التي عملت على اختراق حاجز المفاوضات ،قدم السيد "**أرثر دنكل**" مدير عام الجات مسودة شاملة للتوصل إلى اتفاق نائي بشأن الزراعة في جولة أورغواي عام 1991 [331] ، حيث حاولت هذه المسودة تقريب وجهات النظر وقد عملت هذه المسودة على إناء الخلاف بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية ، وذلك بالتوصل إلى اتفاق والذي يتضمن تخفيض 36 % من نفقات الميزانية لدعم الصادرات مع خفض 24 % من حجم الصادرات المدعمة وبخفض الدعم المحلي بنسبة 20 % من متوسط الدعم في الفترة (1986-1988) ، مع سريان التخفيض على الفترة (1993-1999) إلى جانب تطبيق أسلوب التعريفة مع تخفيضها بنسبة 36 % في الفترة (1993-1999) إضافة إلى التخفيض على أي منتج لوحده بما يقل عن 15 % .[332]

ولقد تم انتقاد هذا المقترح من قبل المجموعة الأوروبية لتجاهل الطلب الأوروبي المتعلق بإعادة التوازن والمدفوعات التعويضية المقترحة للمزارعين في الصندوق الأخضر المتعلق بعدم تشوه الدعم وعلى الرغم من هذه الانتقادات تم اعتبار توصيات دنكل (Dunkel) على أنا أساس المفاوضات [333].

وفي نهاية المطاف وقبل انتهاء جولة أوروغواي تم صياغة هذه المقترحات وتم التوصل إلى حل وسط لمشكلة الصادرات الزراعية من خلال اتفاق سمي اتفاق (بليرهاوس) وذلك في نوفمبر

---

[331] - سامي فهمي ، مرجع سابق ، ص 110

(50) : أنظر كل من :

Derosa;d.a,concluding the Uruguay round: the dunkel: Draft agreement ou agriculture world - economy(WEC) Vol:15:nov1992,p775

- محمد عبد الواحد ، النظام التجاري الزراعي العالمي بين الجات واتفاقية جولة أوروغواي ،مرجع سبق ذكره، ص ص ، 104 –105.

[333] - أنظر المرجع السابق.

1993 والذي كان أساس الاتفاق الزراعي [334] وسنحاول عرض هذا الاتفاق الزراعي في المطلب اللاحق

المطلب الثالث : العناصر الرئيسة لاتفاق الزراعة في جولة أوروغواي.

من خلال ما سبق فإنه تم التوصل إلى اتفاق الزراعة في جولة أوروغواي بانتهائها بصعوبة كبيرة بسبب الخلافات القائمة بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية ، حيث تضمن الاتفاق قيام دول المجموعة بخفض الدعم الذي تقدمه لقطاع الزراعة لأقل من المستويات التي حددتها إتفاقية السياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة الأوروبية ، ويمكن عرض العناصر الأساسية لاتفاق الزراعة في جولة أوروغواي فيما يلي:

1- النفاذ(الوصول)إلى الأسواق. [335]

[334] - نبيل حشاد ، الطبعة الثانية ،1999،القاهرة ، مرجع سبق ذكره، ص 110

[335] - أنظر كل من : - هناء خير الدين ، انعكاسات دورة أوروغواي على الدول العربية ، مؤتمر قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دار المستقبل العربي،جامعة القاهرة،1996، ص 112

-Sesrtic and ICDT ,Uruguay round of trade negotiation ,preliminary assessment,journal of economic cooperation among Islamic countries ,April 1994 pp. 18-19

تم الاتفاق على ربط الرسوم الجمركية(تثبيتها وعدم زيادة الفئات التي تحددها كل دولة) وتخفيض هذه الرسوم بنسب محددة على مدى فترة زمنية معينة ، ويرتبط بذلك تحويل كافة القيود والإجراءات غير الجمركية التي تفرضها الدول على وارداتا من السلع الزراعية في إطار السياسات الحمائية إلى رسوم جمركية محددة تخضع للربط والتخفيضات ، شأنا في ذلك شأن الرسوم الجمركية العادية،ومن أمثلة هذه القيود غير الجمركية .

- نظام الحصص
- الحصص الموسمية
- الحد الأدنى للأسعار
- حظر الاستيراد
- تراخيص الاستيراد
- الرسوم المتغيرة على الواردات

وفيما يلي إجراءات تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية فهي كما يلي:

أ- الدول المتقدمة : تلتزم هذه الدول بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 36 % على وارداتا من الرسوم التي كانت مفروضة في عام 1986 على ألا تقل نسبة التخفيض على أي سلعة عن 15 % ويتم التخفيض بأقساط متساوية على مدة ستة (6) سنوات (1995-2000) أي بواقع 6 % سنويا ويحقق هذا الالتزام الذي يسري أيضا على القيود غير الجمركية التي يتم تحويلها إلى رسوم جمركية مربوطة بفرض نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق تلك الدول المتقدمة من السلع الزراعية ، كما أن ربط الرسوم الجمركية في أسواق تلك الدول يحقق عنصر الوضوح أمام مصدري السلع الزراعية وعدم التخوف من احتمالات زيادة الرسوم الجمركية ، أو العودة إلى سياسة الحماية بفرض قيود غير جمركية على هذه الصادرات عند دخولها إلى أسواق الدول المتقدمة ، ويكفي أن الإستثناءات الممنوحة لبعض الدول المتقدمة بفرض قيود كمية على وارداتا (الولايات المتحدة

الأمريكية بالنسبة للقطن والسكر والفول السوداني ، وسويسرا بالنسبة للخـضراوات والفاكهـة ومنتجات الألبان) حيث يتم إلغائها بموجب التحول إلى رسوم جمركية محددة .[336]

ــ - الدول النامية :

تلزم الدول النامية هي الأخرى بتخفيض الرسوم الجمركية المربوطة على وارداتا التي كانت مفروضة في عام 1986 بنسبة 24 % على مدى 10 سنوات (1995-2000) أي بواقع 2,4 % سنويا وبالنسبة للسلع المفروض عليها رسوم جمركية غير مربوطة ، فإنه من حق الدول النامية ربط الرسوم الجمركية عند المستويات التي تحددها وبما يحقق الحماية لمنتجيها وإنتاجها الزراعي مـن المنافسة غير العادلة من الواردات من الدول الأخرى،كذلك بالنسبة لتحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية مربوطة ، حيث يتطلب تحديد المعادل للرسم الجمركي بما يحقق الحماية للإنتاج المحلي الزراعي خاصة وأن القيود غير الجمركية غالبا ما تفرض على السلع الحساسة التي لها مثيـل مـن الإنتاج المحلي الزراعي .[337]

بالإضافة إلى ما تم عرضه ، فقد أعفى الاتفاق الدول الأقل نموا من إجراء أي تخفيض في التعريفات الجمركية ،وهي تلك الدول التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ألف دولار سنويا [338] .

وتجدر الإشارة إلى أنه وردت على موضوع النفاذ إلى الأسواق مجموعة من الإستثناءات تسمح بوجود قيود غير تعريفية (كمية) وتتمثل في الآتي :[339]

---

[336] أنظر كل من:

: - عبد الفتاح جبايلي ، أثر دورة أوروغواي على الاقتصاديات العربية ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتـصاديين المـصريين ، القاهرة 21 و23 ديسمبر1995 ، ص ص ، 26-27.-

هناء خير الدين ، انعكاسات دورة أوروغواي على الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 112

[337] - أنظر المرجع السابق ، ص 113 .

[338] - للمزيد من التفاصيل راجع كل من :

Grin wade.n, international trade policy,acontemporury analysis, routledge ,1996,p192

- سعيد النجار ، اتفاقية الجات وأثارها على البلاد العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ،صندوق النقد العربي، الكويت 1995 ،ص 45

[339] أنظر كل من : - سامي فهمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 83

- هناء خير الدين ، انعكاسات دورة أوروغواي على الدول العربية ، مرجع سبق ذكره، ص 114

* إذا كانت واردات الدولة من منتج زراعي معين أقل من 3 % من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس(1986-1998).
* إذا لم يتمتع أي منتج بدعم تصدير منذ بداية فترة الأساس المذكورة أعلاه
* المنتجات التي تخضع إلى اعتبارات غير تجارية كالاعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي
* إذا كان المنتج يخضع إلى قيود على الإنتاج شريطة أن تكون هذه القيود على المنتجات الزراعية الهزة أو المصنفة
* إذا كانت الحصة الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى تمثل 4 % من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي للسلعة في فترة الأساس،على الاستهلاك إلى8 % من متوسط الاستهلاك السنوي خلال ست (6) سنوات . [340]
* إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية ،حيث تم السماح باستمرار تقييد هذه الواردات بعض الوقت مع التعهد بتحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ (10سنوات) ، وفي هذا الشأن وللوصول إلى الأسواق نجد أن هناك العديد من الأمور التي تتطلب فيها تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية . [341]

وما يلاحظ هنا هو أنه عند إجراء عملية التحويل سنجد أمامنا نفس الحماية حيث أن القيود غير التعريفية تمثل حوالي 300 % إلى 500% لهذا أطلق البعض على هذه العملية إسم التحويل القذر للقيود غير التعريفية بمعنى أن عملية التحويل قد تؤدي في الواقع إلى مستوى حماية أعلى مما كان عليه قبل التحويل ، وبطبيعة الحال فإن تخفيض مثل هذه التعريفات بنسبة 36 % خلال ستة سنوات كما هو الحال لدى الدول المتقدمة قد لا يكون له أثر واضح في فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية من الدول النامية أو حتى من الدول المتقدمة الأخرى . [342]

---

[340] قطاع الشؤون الاقتصادية ، السوق الأوروبية المشتركة وتجارة مصر الزراعية الخارجية في ظل إتفاقية الجات، وزارة الزراعة المصرية،1995، ص 143

[341]- أنظر كل من :- أسامة الدوب ، الجات ومصر والبلدان العربية ، مرجع سبق ذكره، ص 41
- سامي فهمي ، رسالة ماجستير ، مرجع سبق ذكره، ص 84

[342] - أسامة الدوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش (1947-1994)، مرجع سبق ذكره ص 40 و ص 41

ومن جانب أخر فإن الدول تلتزم بمفهوم الحد الأدنى من التزامات الوصول للأسواق ، حيث يهدف هذا المفهوم إلى الحفاظ على مستويات الوصول للأسواق التي كانت قائمة ، ومن ثمة فإنه من المتوقع أن تلجأ العديد من الدول إلى الالتزام بذلك الحد الأدنى والمقدر بـ 3 % من مجموع الاستهلاك المحلي للسلعة وتزداد هذه النسبة إلى 5 % في خلال ستة (6) سنوات للدول المتقدمة وعشرة(10) سنوات للدول النامية ** والالتزام بالحد الأدنى يكون محاولة لدعم الوصول إلى الأسواق.

2- تخفيض الدعم المباشر للإنتاج :

جاء في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي في المادة"6" من الباب الرابع من الاتفاقية بتطبيق الالتزامات الخاصة بتخفيض الدعم المحلي في كل بلد من البلدان الأعضاء التي يضمها الباب الرابع من الجدول الخاص به على كافة إجراءات الدعم المحلي المتخذ فيه لصالح المنتجين الزراعيين باستثناء الإجراءات المحلية غير الملزمة بالتخفيض وفق المعايير المحددة في المادة.[343]

أسامة الدوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش (1947-1994)، مرجع سبق ذكره ص 40 و ص 41.

** والجدير بالذكر أن جولة أوروغواي أعطت للدول النامية بعض المزايا التفضيلية منها:ميزة حجم التخفيضات في التعريفات الجمركية والدعم المقدم للصادرات الزراعية والدعم المحلي أو الداخلي ، حيث يبلغ معدل التخفيضات للدول النامية ثلثي التخفيضات المقررة بالنسبة للدول المتقدمة ولا تقتصر

الميزة التي أعطيت للدول النامية على حجم التخفيضات فقط ، ولكن أيضا بالنسبة للفترة التي يجب أن يتم فيها تنفيذ هذه التخفيضات حيث حددت لـ عشر (10) سنوات مقابل ستة (6) سنوات للدول المتقدمة ، إضافة إلى ميزة تفضيلية بالنسبة للدول النامية منخفضة الدخل ، حيث أعفتها من تلك التخفيضات كاملة **(أنظر** في **ذلك: نبيل حشاد : الجات والمنظمة العالمية للتجارة، الطبعة الثانية 1999 ، مرجع سبق ذكره ، ص 112)**

[343] أنظر كل من :- سامي فهمي ، الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الجات على إنتاج وتجارة السلع الزراعية في مصر، مرجع سبق ذكره ، ص 85

- الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي الترجمة العربية (مراكش)أفريل1994 ،ص 85

وقد فسرت المادة السادسة على أساس خفض الدعم بصورة مباشرة من مــوارد أو دعــم لأسعار المنتجات الزراعية حيث بلغ التخفيض 20 % من مستويات الدعم خلا ل الفتــرة(86-1988) ، ويكون ذلك مقاسا بالمقياس الإجمالي للدعم ("aggregate measure of support) " والذي يعبر عن حاصل جمع كامل أنواع الدعم المحلي المقدم للمنتجين الزراعيين على كافة المنتجات الزراعية ككل وليس كل منتج لوحده ، ومن هنا يمكن الوصول إلى النسبة المطلوبــة بإحــداث تخفيض كبير في الدعم الموجه للسلع غير المهمة وإجراء تخفيض طفيف للدعم الموجه للــسلع ذات الأهمية الخاصة ، أما بالنسبة للدول النامية فتلتزم بتخفيض الدعم بنسبة 13,3 % ، وقد منح الاتفاق مدة زمنية للدول الأعضاء لتنفيذ الاتفاق بلغت 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و 10 ســنوات للدول النامية ، كما أعفى هذا الاتفاق الدول الأقل نموا من إجراء أي تخفيض،[344] وفي هذا الشأن وردت بعض الإستثناءات نسردها فيما يلي:

*** الإستثناءات الواردة على اتفاق دعم الإنتاج .[345]**

حسب ما جاء في المادة "6" من الباب الرابع للاتفاقية الزراعية لجولة أوروغواي ، بأنه لا يلتزم البلد العضو بتضمين ما يلي في حساب مجموع الحجم الإجمالي للدعم الخاص به ولا بتخفيض الأتي:

- الدعم المحلي المقدم لمنتج معين والذي يلزم إدخاله في حساب مجموع الحجم الكلي للدعم الخاص بذلك البلد العضو حين لا يزيد عن 5 % من القيمة الكلية لإنتاج ذلك البلد العضو مــن أحــد المنتجات الزراعية الأساسية خلال السنة المعنية

---

[344] - : راجع في هذا الخصوص كل من : - سامي فهمي ، المرجع السابق ، ص 85.
-عبد الفتاح جبايلي ، أثر دورة أوروغواي على الاقتصاديات العربية ،مرجع سبق ذكره ، ص 2 .

[345] - راجع في هذا الخصوص كل من : - سامي فهمي ، المرجع السابق ، ص 85 .
- عادل بشار، اتفاقية الجات والدول النامية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي المجلد الرابع العدد الثاني سـبتمبر1994 ص ص ، 80-83 .

- الدعم المحلي غير المتعلق بمنتج معين والذي يلزم خلافا إدخاله في حساب مجموع الحجم الإجمالي الجاري للدعم الخاص بذلك البلد العضو حين لا يزيد ذلك الدعم على 5 % من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي لذلك البلد العضو المعني

- أما فيما يتعلق بالبلدان النامية الأعضاء يكون الحد الأدنى للنسبة المئوية التي يعمل بها وبموجب هذه الفترة 10 %

- لا يجوز إخضاع المدفوعات المباشرة التي تتم في إطار برامج الحد الأدنى من الإنتاج للإلزام بتخفيض الدعم المحلي إذا: [346]

*- كانت هذه المدفوعات مرتبطة بمساحة إنتاج ثابت

*- إذا دفعت على أساس 85 % أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسي

*-إذا كانت المدفوعات الخاصة بالمواشي تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية [347].

ومن خلال ما جاء في هذا الجزء من الاتفاق ، أن الدول النامية حصلت على فترة أكبر للدخول في هذا الاتفاق إلى جانب استفادتها من تنفيذه وحصولها على بعض الإستثناءات والتي ذكرت سالفا

3- تخفيض دعم تصدير السلع الزراعية: [348]

كما ورد في المادة"8" والمادة "9" من الباب الخامس من الاتفاقية تلتزم كل البلدان الأعضاء بعدم تقديم دعم تصدير السلع الزراعية ، وما يلاحظ هنا هو أن هناك أنواع عديدة من دعم الصادرات التي تخضع للتخفيض والمسماة بالمنافسة على التصدير ، حيث تخضع نصوص إتفاقية جات 1994 الأنواع التالية من الدعم المالي للصادرات بالالتزامات بالتخفيض [349]

---

[346] - أنظر كل من : - سامي فهمي ، المرجع السابق ، ص 86.

[347] - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة : تقييم تأثير جولة أوروغواي على الأسواق الزراعية ، لجنة مشكلات، السلع، الدورة الثامنة والستون ،روما، 12إلى15 جانفي 1999 ، ص ص ، 10-11.

[348] - أنظر في هذا الشأن كل من :- سمير عبد العزيز : التجارة العالمية وجات 94 ، مركز الإسكندرية للكتاب 1996، ص 97

- حسن خضر ، المرجع السابق ، ص 118 .

[349]- أنظر في هذا الشأن كل من :- شركة الخبراء الدولية المتكاملة دراسة أثار الجات على مستقبل الاقتصاديات العربية ، بدون تاريخ ، ص 37

أ- تقديم الحكومات أو هيئاتها دعما ماليا مباشرا ، بما في ذلك الدعم العيني ، لشركة أو صناعة ، أو منتجي أحد المنتجات الزراعية أو تعاونية أو جمعية أخرى من جمعيات هؤلاء المنتجين أو هيئة تسويق إذا تعلق بالأداء التصديري

ب- البيع أو التخلص من أجل التصدير من قبل الحكومات أو هيئاتها من المخزون غير التجاري من المنتجات بسعر أقل من السعر المماثل الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من المشترين في الأسـواق المحلية

ج- المدفوعات لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة بمقتضى تدابير حكومية ، سواء تعلق ذلك بخصم القيمة من الحساب العام أم لا ، بما في ذلك المدفوعات الممولة من حصيلة رسم يفرض علـى المنتج الزراعي المعني أو منتج زراعي يشتق منه المنتج المصدر بحيث يتم مايلي :

- تقديم دعم مالي لتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الزراعية (خلاف خدمات تـرويج الصادرات و الخدمات) الاستشارية المتاحة على نطاق واسع ، كما في ذلـك تكـاليف النقـل و الشحن الدوليين.
- رسوم النقل و الشحن الداخليين على شحنات الصادرات التي تدفعها أو تفرضـها الحكومـات بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحنات المحلية .
- دعم المنتجات الزراعية ماليا و المرهون إدخالها في المنتجات مصدرة .

أما فيما يتعلق بتخصيص قيمة و كمية الصادرات المدعومة من السلع الزراعية فيتم الالتزام بتخفيض الدعم النقدي لتصدير السلع الزراعية كما يلي:

*** بالنسبة للدول المتقدمة** [350]

يتم تخفيض قيمة الدعم الكلي الممنوح للمنتجين الزراعيين بنسبة 36 % من متوسط الفترة

- حسن خضر ،انعكاسات دورة أوروغواي على الدول العربية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، دار المستقبل العربي ، 1997، ص 117 وص 118

[350] - حسن خضر ، انعكاسات دورة أوروغواي على الدول العربية ، مرجـع سبق ذكره ص115 وص116

(86 - 1990) أو متوسط الفترة (1991 - 1992) أيها أعلى ، على مدى ستة (6) سنوات اعتبارا من عام 1995 ، كما يتم تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 21 % ** من متوسط كمية الصادرات المدعومة خلال الفترة (86-1990) أو متوسط الفترة (1991 - 1992) أيهما أعلى ، وذلك خلال ستة سنوات ويتم ذلك على أقساط سنوية ، أي بمعدل 3,5 % سنويا.

*** بالنسبة للدول النامية .**

تلتزم الدول النامية بتخفيض قيمة دعم الصادرات بنسبة 24 % وكمية الصادرات المدعمة بواقع 14 % من متوسط قيمة الدعم من الفترة (1986-1990)، أو متوسط الفترة
(1991 - 1992) أيهما أعلى وذلك خلال عشرة سنوات على أقساط سنوية ، بمعدل 1,4 %

أما فيما يتعلق بالدول الأقل نموا ، فإن الاتفاق سمح بدعم صادراتا و كذلك بدعم مدخلات الإنتاج.

4- تحقيق عملية تناسق بين إجراءات الوقاية الصحية و سلامة النبات

يتم تحقيق عملية التناسق بين إجراءات الوقاية الصحية و سلامة النبات التي تتخذها الدول المختلفة لتوفير الحماية لإنتاجها المحلي وتستخدمها كوسيلة للحد من وارداتا من الخارج بما يضمن في النهاية عدم استخدام هذه الإجراءات كقيود على التجارة الدولية للسلع الزراعية و أن تكون مبنية على أسس علمية متفق عليها وبشرط الذي يكون تطبيق هذه الإجراءات بشكل تعسفي أو فيما تمييز دون مبرر بين دولة و أخرى من الدول الأعضاء كما يجب أن تكون الإجراءات قائمة على أساس معايير و توصيات دولية بقدر الإمكان أو لها مبررات علمية .[351]

5-الوضعية الخاصة للدول المستوردة للغذاء.

نصت المادة(12) من الباب العاشر للاتفاقية على التزام الدول المتقدمة بإتخاذ إجراءات من شأنا التخفيض من الصعوبات التي تواجه الدول النامية المستوردة للغذاء عند تمويل وارداتا من السلع الغذائية وذلك خلال فترة السماح المقررة لتنفيذ الاتفاق

[351]- أنظر في هذا الشأن كل من :-حسن خضر ، انعكاسات دورة أوروغواي على الدول العربية،مرجع سبق ذكره، ص 117
-Grinwode.N, International trade policy , Acontenporury Analysis Routledge,1996, p.192

ولقد تضمن القرار الوزاري المتوصل إليه في هذا الاتفاق نتيجة جهود الـدول الناميـة في المفاوضات مايلي : [352]

- الاعتراف بأن هذه الدول قد تعاني أثارا سلبية من حيث توفر إمدادات خاصة من المواد الغذائيـة من مصادر خارجية بشروط معقولة بما في ذلك صعوبات في تمويل المستويات العادية من الواردات التجارية للمواد الغذائية الأساسية ولضمان عدم التأثر بنتائج جولة أوروغواي سـلبا علـى تـوافر المساعدات الغذائية بمستويات كافية . [353]

- مراجعة مستوى المساعدات الغذائية بصفة دورية في لجنة المساعدات الغذائية(منظمـة الأغذيـة والزراعة) إجراء مفاوضات. لوضع مستويات مساعدة غذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح (10سنوات)

- رسم توجيهات لضمات توفير المواد الغذائية الأساسية بنسب كبيرة في شكل منح لا تـرد ، أو شكل مبيعات بشروط ميسرة

- توجيه اهتمام كامل لمطالب الدول النامية للحصول على مساعدات مالية وفنية لتحسين إنتاجيتها الزراعية والبنية الأساسية الزراعية

- ضمان أحكام مناسبة للمعاملة التفضيلية من جانب الدول المتقدمة للدول النامية المستوردة للغذاء إذا تعلق الأمر بإتمام تصدير السلع الزراعية ، فيما يخص فترات السداد ، فترات الـسماح ، سـعر الفائدة.

- أما بالنسبة للواردات الغذائية بالشروط التجارية العادية فقد نص الاتفاق على عدم الربط بينـها وبين المساعدات الغذائية كما تضمن القرار أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء في الاستفادة مـن موارد المؤسسات المالية الدولية ، سواء في إطار التسهيلات التي تمنحها ماليا أو التسهيلات التي قـد تنشأ مستقبلا في إطار برامج المساعدة ، وذلك لمواجهة صعوبات تمويل وارداتا من السلع الغذائية

---

[352] - سامي فهمي ، مرجع سبق ذكره، ص88

[353] - أنظر في هذا الشأن: - نفس المرجع

- سعد نصار ، السوق الأوروبية المشتركة وتجارة مصر الزراعية الخارجية في ظل إتفاقية الجات، مرجع سبق ذكـره، ص ص ، 56-57 .

خلاصة الفصل.

تعتبر جولة أوروغواي من أهم الجولات التي عرفتها الجات ، حيث دامت فترة طويلة من المفاوضات وهذا نظرا لكونها جرت في ظروف ونزاعات اقتصادية ساخنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية كادت أن تؤدي إلى طريق مسدود

وبالرغم من العدد الهائل من الموضوعات التي طرحت على مائدة المفاوضات في جولة أوروغواي فإن أغلبها تم الاتفاق عليها باستثناء قطاع الزراعة الذي كاد أن يكبح مفاوضات جولة أوروغواي بسبب الخلاف القائم حول مسألة الدعم بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية ، حيث أصرت هذه الأخيرة على مواقفها فيما يخص الدعم الذي تقدمه لفلاحيها ، وفي نهاية المطاف تم التوصل إلى وجود حل وسط لمشكلة الصادرات الزراعية من خلال اتفاق سمي باتفاق "**بليرهاوس**" في نوفمبر 1993

وما يلاحظ في هذه الجولة أن التجارة في المنتجات الزراعية شكلت أحد أهم الموضوعات التي دارت حولها المفاوضات وذلك نظرا لأهمية القطاع الزراعي بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء

ومن أهم القضايا التي حسمت في هذه الجولة

- الوصول إلى الأسواق
- دعم الإنتاج
- دعم الصادرات
- إجراءات الوقاية الصحية وسلامة النباتات

ففي مجال الوصول إلى الأسواق تم الاتفاق على تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية المفروضة على السلع الزراعية ، كما تم الاتفاق بشأن القطاع الزراعي إلى تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 36 % بالنسبة للدول المتقدمة و 24 % بالنسبة للدول النامية ، مع إعطاء فترة سماح قدرها 6 سنوات للدول المتقدمة و عشر (10) سنوات للدول النامية ، أما فيما يتعلق بدعم الإنتاج فقد تم التوصل إلى تخفيض الدعم بنسبة 20 % من مستويات الدعم خلال الفترة (86-1988) ،أما الدول النامية فتلتزم بتخفيض قدره 13,3% ويكون ذلك خلال نفس فترة السماح للدول المتقدمة وفي مجال دعم الصادرات ، فكان الالتزام المتفق عليه هو أن تخفض الدول المتقدمة الدعم للصادرات بنسبة 36 % من متوسط قمة الفترة (86-1990) أو متوسط

الفترة(1991-1992) أيهما أعلى أما الدول النامية فتلتزم بتخفيض قدره 24% من متوسط قمة الدعم للفترة (86-1990) أو متوسط الفترة (1991-1992) أيهما أعلى .

كذلك إلى جانب ما سبق ذكره فإن الاتفاق الزراعي تضمن إجراءات الوقاية الصحية والصحة النباتية ، حيث سمح الاتفاق للدول باتخاذ وسائل تسمح لها بحماية صحة الإنسان والنبات والحيوان.

ولعل ما تم التوصل إليه في جولة أوروغواي هو إنشاء منظمة التجارة العالمية عوضا عن الجات لتصبح الضلع الثالث من مثلث مؤسسات النظام الدولي بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، حيث تتولى المنظمة متابعة وإدارة الاتفاقيات التجارية الدولية المتعددة الأطراف التي تم التوصل إليها في إطار جولات الجات ، وتسوية النزاعات وسنحاول دراسة المنظمة العالمية للتجارة التي حلت محل الجات ، ومدى الآثار التي تجنيها من ورائها الدول العربية في إطار الاتفاقيات الزراعية في الفصل اللاحق .

الفصل الثالث : الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على الزراعة العربية.

تمهيد

إن الاتفاق بشان إنشاء المنظمة العالمية للتجارة يعتبر من أهم إنجازات جولة أورغواي، حيث حلت هذه المنظمة محل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GATT) ،كذلك يعتبر التوصل إلى اتفاق الزراعة من أهم النتائج التي أفرزتها جولة أورغواي، على الرغم من الخلافات التي نشبت بين الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية ، و التي أدت إلى عرقلة المفاوضات حول القطاع الزراعي، إلى أن تم التغلب على هذه الخلافات.

و يعتبر إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ثمرة مجهود و مفاوضات دامت خمسا و أربعين سنة في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة ، و قد كان إنشاء هذه المنظمة محل اهتمام عالمي واسع

النطاق، حيث اختلف حول تقييم أثار قيام هذه المنظمة إثر التوقيع على الوثيقة الختامية لنتائج جولة أورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في مراكش أفريل 1994 و ما تضمنه ذلك من اتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي انطلقت عمليا في المنظمة العالمية للتجارة(OMC) كأحد توصيات الدول المنتصرة المشاركة في مؤتمر هافانا عام 1946، و لم يكتب لها ذلك حيث أسقطت هذه الفكرة عام 1954 بسبب رفض الكونغرس الأمريكي هذا المشروع انطلاقا من رغبته في الحفاظ على السيادة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية ، و تخوفا من أن الموافقة على إنشاء هذه المنظمة قد يؤدي إلى التخلي عن القوانين المحلية التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركائها التجاريين [354] ، و لذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية على قبول الجزء الخاص بالسياسة التجارية لميثاق هافانا و الذي أنشئت بموجبه الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GATT) و التي استمرت المفاوضات حولها انطلاقا من عام 1946 إلى غاية 1993 بعقد ثماني جولات آخرها جولة أورغواي و التي أفرزت ظهور المنظمة العالمية للتجارة ليكتمل بذلك الضلع الثالث للمنظمات الدولية التي تحكم و تراقب العلاقات الاقتصادية الدولية و هي : صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، و آخرها المنظمة العالمية للتجارة و التي تعتبر الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها ، حيث تقوم بتسهيل تنفيذ و إدارة جولة أوروغواي مع توفير برنامجا لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ، و مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية و ستتعاون مع البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لتحقيق تماسك أقوى في مجال السياسة الاقتصادية.

إذا من خلال ما سبق يمكننا أن نتساءل عن موقع الدول العربية داخل هذه المنظمة باعتبار هذه الأخيرة هي التي تحكم و تنظم العلاقات التجارية الدولية ، و ما هي الآثار التي تنجم ،عند انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة.

للإجابة عن هذا السؤال سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: المنظمة العالمية للتجارة، أهدافها مهامها و جوانبها التنظيمية.

المبحث الثاني: آثار المنظمة العالمية للتجارة على الزراعة العربية.

[354] RUBERT E HADEC , DEVELOPING COUNTRIES IN THE GATT LEGAL SYSTEM , TRADE POLICY CENTER , LONDON 1987 , P107.

المبحث الثالث: أهم المقترحات للحد من الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة على الزراعة العربية و تعظيم الاستفادة منها.

المبحث الأول: المنظمة العالمية للتجارة، أهدافها مهامها و جوانبها التنظيمية.

بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة " OMC " و دخولها حيز التنفيذ مباشـرة تولـت إدارة الاتفاقيات المتوصل إليها في جولة أورغواي ، لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة ،ومن الأهمية بمكان التنويه بمجموعة الاتفاقات الجديدة التي تقوم على نفس الأساس و القواعد لاتفاقية الجات 1984 ، و إن شملت قطاعات و مسائل جديدة فرضها الواقع العملي في مجال الـسلع والمنسوجات و الملابس وتجارة الخدمات و الملكية الفكرية و من خلال ذلك يمكن أن نميز ما بـين المنظمة و الاتفاقية و هذا كالتالي:[355]

[355] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية، الخرطوم ، أكتوبر 1998 ص ص ، 15-16.

ـ الاتفاقية إطار مؤقت و غير منتظم و غير ملزم إلا بالتوقيع من الأطراف المتفاوضـة كلـها أو بعضها، أما المنظمة فلها صفة الاستمرارية كمنظمة دولية تقوم على أسس قانونية ملزمـة لكافـة الأعضاء بموجب إقرارهم و توقيعهم على اتفاقية المنظمة و عضويتهم بها.

ـ كانت الجات تقوم على عقد اتفاقيات بين عدد من الدول باعتبارهم أطراف متعاقـدة علـى أساس طوعي غير ملزم و ليس باعتبارهم أعضاء ، في حين تتكون المنظمة من أعضاء.

ـ الاتفاقية الخاصة بالجات تتم أساسا بالتجارة السلعية ، أما المنظمة فتهتم بالإضافة إلى ذلـك بتجارة الخدمات و الملكية الفكرية و مسائل أخرى.

ـ تعمل المنظمة على وظيفة فك النـزاعات بقوة القانون بصفتها إطارا قانونيا ملزما، على عكس الجات و الوسائل المتبعة فيها لهذا الشأن.

ـ تأخذ اتفاقية الجات الصفة أو الطابع الدولي بينما تحمل المنظمة الطابع العالمي و تعتـبر أكثـر عمومية من الجات ، و هذا يتضح من خلال إطار محتويات المنظمة العالمية للتجارة.

كما أن أيضا المقارنة * العملية تكمن في أن الانضمام إلى المنظمة يقتضي قبـول جميـع اتفاقيات جولة أورغواي بدون استثناء و ذلك على عكس اتفاقية الجات التي لا تأخذ بهذا المبدأ.

و من خلال ما سبق ذكره و لمعرفة مهام هذه المنظمة و جوانبها التنظيمية سنحاول دراسة هذا المبحث بتقسيمه إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة و دوافع إنشائها.

المطلب الثاني: المبادئ و الوظائف الرئيسة.

---

* **لمزيد من التفاصيل حول المقارنة بين المنظمة العالمية للتجارة(OMC) في إطار مؤسسي و الجات كاتفاقية دولية ،أنظر الملحق رقم-(1- 23).**

المطلب الثالث: الهيكل و الجوانب المؤسسية للمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة و دوافع نشأتا.

1 ـ تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

يمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة على أنا الضلع الثالث من مثلث مؤسسات النظـام الاقتصادي الدولي بعد صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وتعتـبر المنظمـة وريثة ميثاق هافانا عام 1947 و نتائج جولة أورغواي عام 1995.

2 ـ دوافع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة:

أمام تطور العلاقات الاقتصادية الدولية و مرور الجات بجولات عديدة و حتى جولة طوكيو كانت **" الجات"** عبارة عن اتفاقية دولية كما سبقت الإشارة إليها مزودة بسيكريتاريا صغيرة لذلك لم تكن الجات تملك الشكل و الإطار الذي يمكنها أن تكون منظمة دولية لها أجهزة دائمـة كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

و حتى تتميز بهذا الشكل و القوة التي تحظى بها هاتين المؤسستين، كان لزامـا عليهـا أن تتحول إلى مؤسسة تنظيمية دولية ذات طابع مؤسساتي مشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف.

أما السبب الثاني ، فيكمن في أنه على الرغم من أهمية الـدور الـذي تقـوم بـه مؤسسات بريتون ـ وودز " صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير" منذ نشأتها في توفير الاستقرار النسبي للنظام النقدي سواء في تمويل جهود التنمية و معالجة الاخـتلال المـالي الخارجي للدول النامية، إلا أن دور هذه المؤسسات ظل يعتمد بالدرجة الأولى على الـسياسات المالية و النقدية في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية العالمية، لهذا ظهرت الحاجـة إلى إنـشاء منظمة عالمية للتجارة تساهم في سد الثغرات القائمة على مستوى مؤسسات النظام الاقتـصادي الدولي بما يتلاءم و النظرة المتكاملة للمسائل المتشابكة الخاصة بالتقدم و التمويل و التجارة و التنمية [356] ، و هو ما عملت إليه دورة أورغواي في أهم نتائجها التي أفرزت ميلاد المنظمة الجديدة التي أصبحت بالأجهزة الجديدة والتي كانت غائبة في تنظيم الجات و على رأسها **المؤتمر الوزاري** الذي ينعقد مرة كل سنتين على الأقل ، و المجلس العام الذي يجتمـع بـصفة دوريـة للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات و القرارات الإدارية [357]، بالإضافة إلى ذلك فهناك سبب آخـر أدى بتحول الجات إلى منظمة عالمية للتجارة ، وهو أن دورة أورغواي تـضمنت العديـد مـن القضايا الجديدة كما سبقت الإشارة إليه و لم يكن بالإمكان إدخال هذه القضايا في إطار الجات

[356] لمزيد من التفاصيل أنظر كل من :

-GATT activities : geneva , june 1985 (GATT publications salesno , GATT 1985 – 3 . p p . 33,43 .

-السيد عليوة ، الدور المتوقع لمنظمة التجارة العالمية في إدارة الإقتصاد الدولي ، مؤتمر أثر إتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية ،جامعة الأزهر، مركز صالح كامل،21 – 23 ماي صفحات متعددة.

- خال سعد زغلول ، الجات و الطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على إقتصاديات الدول العربية ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، مجلة الحقوق ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت 1998 ، ص ص ، 178-179.

[357] خال سعد زغلول ، المرجع السابق، ص ، 180.

في صورتا الأصلية و حيث أن الاتفاقية واضحة في تطبيقها على التدفقات السلعية الدوليـة دون غيرها ، ولم يتم إدخال موضوع الخدمات في هذا الإطار ، إلى جانب أن القضايا الجديدة تتجاوز تحرير التجارة الدولية ، لذا أصبح الأمر لا يتوافق تماما و أحكام الاتفاقية الأصلية و هو مـا أدى إلى إنشاء منظمة جديدة ، بإمكانا معالجة مثل هذه القضايا الجديدة ،كموضوع الخدمات، كمـا قد تضمنت نتائج جولة أورغواي الهدف من إنشاء التجارة العالمية للقيام بعدة وظائف[358].

المطلب الثاني: الوظائف و المبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية.

تضطلع المنظمة العالمية للتجارة بالعديد من الوظائف و المبادئ الرئيسية و التي تـدخل في إطار الصلاحيات الموكلة لها في إطارها الدولي و هو ما سنحاول التعرف إليه فيما يلي:

1) الوظائف و المهام الرئيسة:[359]

---

358 - نفس المرجع السابق .

359) أنظر كل من :

-المنظمة العربية للتنمية و الزراعة ، آثار تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة على الزراعة العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص17. - عبد الناصر نزال العبادي ، منظمة التجارة العالمية و إقتصاديات الدول النامية ، الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان 1999،ص 93.

حسب ما جاء في المادة الثالثة من الاتفاق المنشئ للمنظمة ،فإن وظائف المنظمة العالمية للتجارة تظهر فيما يلي:[360]

- تعمل المنظمة العالمية للتجارة كإطار يتم من خلاله متابعة تنفيذ و إدارة اتفاقيـات التجـارة الدولية و هذا بتهيئة و تسهيل المفاوضات التجارية بين الدول.

- معالجة المشاكل و فض النزاعات المتعلقة بالتجارة بين الدول و التي تظهر على السطح نتيجـة لتنفيذ الاتفاقيات وفقا لإجراءات تسوية المنازعات الممثلة في الآتي:

- المساعي الحميدة.
- التوفيق.
- إنشاء فرق التحكيم.
- اللجوء إلى القضاء الدولي.
- اتخاذ إجراءات خاصة.

كما تتم المنظمة العالمية للتجارة إلى جانب المهام و الوظائف المذكورة سابقا إلى اعتبارات حماية البيئة و الحفاظ عليها في إطار تحقيق تلك الأهداف بما يتماشى و مستويات التنمية الاقتصادية الوطنية و هو ما جاء في ديباجة وثيقة المنظمة.
كما ركزت الحاجة إلى بذل جهود إيجابية لضمان حصول البلدان النامية و خاصة الأقل نموا على حصة كبيرة من النمو في التجارة الدولية.

2 ـ المبادئ الأساسية:[361]

---

[360] - أنظر في هذا الخصوص كل من:
- عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات التحديات و الفرص، مكتبة مدبولي 2000 ، ص ص ، 64 – 65.
- نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية ، دار إيجي للطباعة والنشر 1999 ، ص 173.
- إبراهيم العيسوي ، الجات و أخواتا ، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[361] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية،مرجع سبق ذكره ، ص ص 16-17.

تتضمن وثيقة قيام منظمة التجارة العالمية العمل على أساس من العدالة و عدم التفرقـة في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، بحيث تتم معاملة كل دولة عضو في المنظمة مـع بـاقي الدول على قدم من المساواة دون تمييز.

كما أن معالجة و تنظيم و مراقبة الاتفاقيات المصادق عليها من طرف الأعضاء، تنطلـق مـن مبادئ أساسية تتضمن حسن أداء و مهام المنظمة انطلاقا من المبادئ التالية:[362]

- **عدم التفرقة في المعاملة** : أي أنه على كل دولة عضو أن لا تفرق بين جميع الشركاء التجاريين في المعاملات التجارية ، فهم جميعا يتمتعون بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أو بمعنى آخر إذا مـا أعطي حق لدولة فإنه يعطى لجميع الدول(favor on , favor all) .

- ضمان حرية التجارة انطلاقا من سقوط كافة الحواجز الجمركية ، كما هو متفـق عليـه في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

- ضمان عدم وضع أي حواجز جمركية تعريفية أو غير تعريفية أو أية إجراءات حظر من شـأنا أن تقف عائقا أمام صادرات الدول الأعضاء.
- ضمان التنافس الحر و الـ يه للسلع في الأسواق و إلغاء دعم الصادرات و منع عمليات الإغراق للأسواق بسلع منخفضة الأسعار بصورة غير طبيعية لكسب مكانة سوقية أكبر.
- مساعدة الدول النامية ، بتقديم العون الفني و التدريب، ومنحهـا بعـض المزايـا في معـدل الالتزامات و المهلة الزمنية اللازمة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي و الجوانب المؤسسية للمنظمة العالمية للتجارة.

يتشكل هيكل المنظمة من رئاسة تتكون من الـلس الوزاري و الـلس العام و تتفرع عنها مجالس فرعية متخصصة و يتألف الـلس الوزاري من ممثلي الدول الأعضاء و يجتمع مرة كل سنتين على الأقل، و يعد أعلى سلطة في المنظمة ، كما يتمتع بصلاحية اتخاذ القرارات في جميع المـسائل التي تنص عليها الاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف بما في ذلك تعديل مـواد الاتفاقيـة المنـشئة

---

362 - المرجع السابق، ص 18.

للمنظمة نفسها ، و يعد المجلس العام بمثابة مجلس إدارة المنظمة ويظم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء ويشغل سلطة المجلس الوزاري فيما بين دورات انعقاده ، كما يتولى وضع القواعد التنظيمية و وضع ترتيبات التعاون مع المنظمة الدولية الأخرى و يشرف على إدارة جهاز تسوية المنازعات و آلية مراجعة السياسات التجارية للأعضاء، كما يقوم بالإشراف على المجالس الفرعية التابعة له تحت إشراف المجلس العام الذي له الحق في تكوين أجهزة نوعية جديدة [363]، كما هو موضح في الشكل رقم (01) ، و للمزيد من التوضيح سنحاول عرض مجموعة من الجوانب التنظيمية و التأسيسية للمنظمة العالمية للتجارة كالأمانة و العضوية و آلية اتخاذ القرار و نطاق التفاوض و نظام فض المنازعات ، إلى جانب دورية استعراض و متابعة السياسة التجارية[364] و هذا وفقا لما يلي:

1 ـ الأمانـــة:

يقع مقر المنظمة العالمية للتجارة في جنيف بسويسرا و يرأسها مدير عام، وهناك أربعة نواب للمدير العام يساعدونه في الإشراف على العمل، كما يتم تعيين النواب من طرف المدير العام بالتفاوض مع الدول الأعضاء، ويبلغ عدد موظفي الأمانة لمنظمة التجارة العالمية في الأوضاع الراهنة 450 موظفا من مختلف الجنسيات ، و من المفروض أن لا يسعى أو يقبل المدير العام أو أي موظف أثناء تأديتهم لواجباتهم، أية تعليمات من أية حكومة أو جهة خارجة عن المنظمة و ذلك للحفاظ على الطابع الدولي للأمانة.

2 ـ العضوية:

بلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة حوالي (110) دولة في أكتوبر من عام 1995 ليرتفع العدد إلى (133) دولة حتى سبتمبر 1997 [365] باعتبارهم أعضاء عاملين على خلاف عدد من الدول كأعضاء مراقبين في مراحل التفاوض للعضوية، كما هو الحال للجزائر أنظر الملحق جدول رقم:(23) الموضح للدول الأعضاء العاملين و المراقبين، كما تستطيع الدول غير

---

[363]) عبد الواحد العفوري ، العولمة و الجات التحديات و الفرص، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

[364]) عبد الناصر نزال ، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 93 – 94.

[365] أنظر كل من : - نفس المرجع السابق، ص 18.

- عبد الناصر نزال عبادي ، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الأعضاء أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية عن طريق التفاوض على الانـضمام و يجـب عليها خلال تلك الموافقة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل تشريعاتا الوطنية و التعهد بتخفيض التعريفات الجمركية و تعديل أنظمتها بما يتفق و قواعد الاتفاقيات المتعددة الأطراف ، بموجـب المقررات التي تم التوصل إليها لتسهيل وصول السلع و الخدمات الأجنبية إلى أسواقها ، و بالمقابل يستفيد البلد المنظم من التخفيضات في التعريفة الجمركية و الالتزامات الأخرى التي تعهدت بـا البلدان الأعضاء.

و فيما يخص معظم الدول أعضاء المنظمة و الذين تمت عضويتهم من خلال المفاوضات في إطار الجات ، و بالتالي فقد أصبحوا أعضاء مؤسسين تلقائيا عندما تم تأسيسها في جانفي 1995 كونم من الموقعين على اتفاقية جولة أورغواي و مراكش في أفريل 1994.

و هناك بعض الدول انضمت قبل تأسيس المنظمة في جانفي 1995 و انضمامهما كـان بشكل تلقائي لعضوية المنظمة ، و هناك بعض الدول الصغيرة التي شاركت في جولة أورغواي غير أنم لم تكمل التفاوض بشأن عضويتها في عام 1995 و عند الانضمام ستـصبح أيـضا أعضاء أصليين ، أما بالنسبة للانضمام الجديد للعضوية، فتوجد هناك إجراءات و منهجية معينـة خاصة بطلب العضوية .

وفي ماي 1997 كانت هناك حوالي 28 دولة متقدمة للعضوية و هذه تعتبر بمثابة أعضاء مراقبين حتى تنتهي إجراءات عضويتها العاملة ، كما أنه يتعين على كل دولة أو منطقـة اتفـاق جمركي الحق في ممارسة سياستها التجارية، ويمكنها الانضمام إلى المنظمة ، بشرط قبولها من طرف أعضاء المنظمة ، وبصفة عامة هناك أربعة مراحل للعضوية الجديدة [366].

المرحلة الأولى: مرحلة التعريف:

تقوم الدولة المتقدمة للعضوية بتقديم وصف لكل عناصر سياستها الاقتصادية التجارية ذات العلاقة بالمنظمة على شكل مذكرة تتم دراستها من قبل مجموعة العمل الخاصة بـشؤون الـدول المتقدمة للعضوية.

[366] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 20 –21.

المرحلة الثانية : مرحلة المحادثات

بعد دراسة مذكرة الدولة المقدمة للعضوية، تبدأ المحادثات الثنائية بين هذه الدولة و الدول الأعضاء العاملين في المنظمة، و ترجع طبيعة المفاوضات الثنائية نظرا للخصوصية و الاهتمامات التجارية المختلفة للدول ، و تشمل المحادثات مجال معدلات التعريفات الجمركية و الالتزامات المتعلقة بالدخول للأسواق، إلى جانب السياسات المتعلقة باتفاقية الخدمات و السلع التي يتم الاتفاق عليها في المنظمة العالمية للتجارة " OMC " و يتم تطبيق كافة الالتزامات وفقا لمبدأ التميز لكافة الدول على الرغم من المحادثات الثنائية.

و قد تأخذ المفاوضات وقتا طويلا كما قد تكون معقدة و شائكة بعض الشيء، كما لو كانت جولة كاملة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

المرحلة الثالثة : إعداد مسودة شروط العضوية

بعد الانتهاء من المرحليتين الأولى و الثانية و المتعلقتين بدراسة و فحص مذكرة الدولة المتقدمة للعضوية ، و الانتهاء من المحادثات الثنائية، تقوم مجموعة العمل بوضع اللمسات الأخيرة لشروط الانضمام ، و ذلك على شكل مسودة تقرير اتفاقية عضوية (بروتوكول انضمام) و قائمة جدول يحمل ما يلزم به العضو).

المرحلة الرابعة : اتخاذ القرار

بعد وضع مسودة العضوية المتعلقة بتقرير مجموعة العمل (البروتوكول و جدول الالتزامات) تقدم إلي مجلس عام المنظمة أو المؤتمر الوزاري لها، فإذا حضي بقول ثلثي الأعضاء عن طريق التصويت لصالح عضوية الدولة المتقدمة، فإنه بإمكانا توقيع بروتوكول الانضمام، و في بعض الحالات، فإن برلمانات بعض الدول يكون عليها التصديق على الاتفاقية قبل اكتمال العضوية.

3- آلية اتخاذ القرار:

نص الاتفاق فيما يتعلق باتخاذ القرار على أن المنظمة تنتهج نهج الجات في ذلك عن طريق توافق الآراء [367] و بأخذ رأي الأغلبية بالتصويت ، حيث يكون لكل دولة عضو صوت واحد و يبين الاتفاق بعض شروط التصويت الخاصة عند اتخاذ القرار في الحالات التالية:[368]

- يتطلب تفسير أحكام أي من الاتفاقيات أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء (المادة التاسعة : 2 من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة)
- تتطلب التعديلات تصويت أغلبية ثلثي الأعضاء، و على الرغم من ذلك فإن التعديلات الواجب إدخالها على كل من :

أ ـ الأحكام الواردة في اتفاق تأسيس منظمة التجارة العالمية و المتعلقة بالتعديلات و اتخاذ القرارات.

ب ـ أحكام مبدأ الدولة الأكثر رعاية الواردة في اتفاق جات 94، و الاتفاق العام بشأن الخدمات و اتفاق الجوانب المتعلقة بتجارة حقوق الملكية الفكرية.

و لن تكون قابلة للتنفيذ ما لم يوافق عليها من طرف جميع الدول الأعضاء.

و يتطلب الأعضاء المؤقت لبلد عضو من الالتزامات منظمة التجارة العالمية أغلبية ثلاثة أرباع الدول الأعضاء (اتفاق منظمة التجارة العالمية – المادة التاسعة : 2 ☆).

4- التفاوض :

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة محلا للمفاوضات المستمرة خاصة مع استمرار التوسع في جدول أعمالها ليشمل مواضيع جديدة مثل التجارة و البيئة.

و الاستمرار في المفاوضات منصوص عليه في اتفاقيات المنظمة و المتعلقة بضرورة مراجعة منتظمة لأحكام معينة.

---

[367] توافق الآراء CONSENSUS و يطلق عليه أيضا القبول السلبي و يعني عدم تصريح أي طرف رسميا على القرار المطروح للبت كما لا يصبح الصمت بمثابة الموافقة، انظر في ذلك:عبد الفتاح مراد:موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية ،الإسكندرية ،1996،ص 145.

[368] أنظر في ذلك : نبيل حساد ، الطبعة الثانية ، 1999، ص 174 .

☆ يقصد به الباب الثاني في الاتفاقية.

5 - نظام فض ال اعات في إطار المنظمة العالمية للتجارة

تقع مسؤولية فض ال اعات على عاتق ا لمس العام للمنظمة باعتبـاره جهـازا لتـسوية المنازعات.[369].

هذا و لا يتم عرض ال اع على الجهاز من طرف حكومة أي بلد عضو، إ لا بعد إخفاق تسويته من خلال المشاورات الثنائية ، و يجوز لأي حكومة خلال ستين يوما التقـدم رسمـا إلى جهاز تسوية المنازعات لمباشرة تسوية ال اع،و من اجل الإسراع في حل ال اع يـتم تـشيكل فريق خبراء يتكون من ثلاثة أو خمسة أفراد باقتراح من أمانة المنظمة العالمية للتجارة ,كما توجد هيئة للاستئناف تتكون من سبعة أشخاص يتمتعون بخبرة في القانون والتجارة الدولية والمواضـيع محل الاتفاقيات ، ويتم تنفيذ تقارير الخبراء أو الاستئناف عن طريق الإمتثال لتوصيات الخـبراء أو الإستئناف ، كما يحق للطرف المتضرر تقديم تعويض إلى جهاز تسوية ال اعات التي تخول له اتخّاذ إجراءات مضادة [370].

6- دورية استعراض ومتابعة السياسة التجارية :

تقوم المنظمة العالمية للتجارة بمتابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء للتعرف على مدى انضباطها و الامتثال في تطبيق الاتفاقيات المتوصل إليها في نتائج جولة أورغواي , مع إيجاد مزيـد من الفهم والشفافية للسياسات و الممارسات التجارية المتبعة من طرف الدول الاعضاء ، كما أن هناك فترات للمراجعة على حسن أهمية الدول التجارية ,حيث تكون مراجعة الأعـضاء الأربعـة الكبار مرة كل سنتين وهى ا موعة الأوروبية, والولايات المتحدة الأمريكية ,اليابان , وكندا ,في حين تكون فترة المراجعة بالنسبة للدول الستة عشرة التالية مرة كأربع سنوات , أمـا بالنـسبة للدول النامية فتكون فترة المراجعة مرة كل ست سنوات [371] .

و تجدر الإشارة إلى أن البلدان المتقدمة قامت بإنشاء آليات ذات طابع مؤسـسي رسمـي للتشاور بين الحكومات و المؤسسات الصناعية و غرف التجارة و النقابات التجارية حول المسائل التي تبحث في المنظمة العالمية و لا يوجد مثل هذه الآليات في معظم البلدان النامية.

---

[369] لمزيد من التفاصيل انظر : نبيل حشاد ، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 185 – 1998 .

[370] محمد بن على العقلا ، منظمة التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية على الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ,ص 225.

[371] للمزيد من التفاصيل أنظر :نبيل حشاد ، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 202 - 203

المبحث الثاني : آثار المنظمة العالمية للتجارة على الزراعة العربية.

لقد أفرزت اتفاقية الجات بعد جولتها الأخيرة ، و ما أسفرت عنها من قيام منظمة التجارة العالمية، واقعا عمليا جديدا شديد الاختلاف عما كان علية الحال فيما قبل، و إذا كان هذا الواقع الجديد يشمل كافة القطاعات و الأنشطة الاقتصادية للدول، فإن قطاع الزراعة يظل مـن أهـم القطاعات التي تأثرت بهذا الواقع الجديد، كما أثيرت العديد من القضايا والجدل فيما يخص الآثار المرتقبة و الخاصة بالدول النامية ، و من بينها الدول العربية، نظرا لأهمية هذا القطاع في بنيانـا الاقتصادي من جهة و إلى جانب قضايا الأمن الغذائي الذي يبقى من هموم الواقـع الاقتـصادي

العربي بصفة عامة [372] و ضمن هذا الواقع الجديد سنستعرض السياسات التجارية العربية لأكبر إعادة هيكلة و لإعادة رسم الخارطة العربية، و ذلك من خلال إلزام الاقتصاديات العربية صياغة سياساتا بما يتفق و موجبات هذا الواقع .

و لقد كثر الحديث و تعاظمت المخاوف من الآثار و العواقب التي قد تنجم من تحرير التجارة العالمية المتعددة الأطراف عن الدول النامية بعد نهاية جولة أورغواي ، و ما أسفرت عنه من قيام منظمة التجارة العالمية لتشرف مباشرة على النظام التجاري العالمي ، و من خلال هذه العواقب و الآثار نتساءل عن موقع الدول العربية داخل هذا النظام التجاري الدولي و الآثار المحتملة على القطاع الزراعي العربي.

و الواقع لقد انقسم العديد من الباحثين حول موضوع الآثار التي قد تترتب على الزراعة العربية من خلال قيام منظمة التجارة العالمية، بين من يري أن هناك آثارا سلبية على الدول العربية عند إنضمامها للمنظمة ، ومن يرى بأن الآثار الإيجابية ستكون أكبر من الآثار السلبية، و هو ما سنحاول التطرق إليه، بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول : الموقع التجاري للسلع الزراعية العربية.
المطلب الثاني : الآثار السلبية.
المطلب الثالث : الآثار الإيجابية.

المطلب الأول : الموقع التجاري للسلع الزراعية العربية.

تشكل التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني لأي دولة ، و تعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة و الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام.

و تختص الموازين التجارية للسلع الغذائية بمدى قياس التبعية باعتبارها ترتبط بقضية الأمن الغذائي للدول و مدى قدرتا على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء ، و تحقيق إنجازات تصديرية من بعض السلع و المنتجات و التقليل من الواردات الغذائية عن طريق رفع الإنتاج

---

[372] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية، مرجع سابق ، ص 110.

و القدرة على منافسة السلع العالمية ، و لكن هذا ليس واقع الدول العربية، و التي تحتل وارداتها الزراعية أهمية نسبية في التركيب السلعي للتجارة العربية، حيث بلغت الواردات للدول العربية حوالي 19,95 مليار دولار عام 1998، وقد شهدت هذه الواردات زيادة عن تطورها في العام السابق بحوالي 1,45 % ، و لا تزال مجموعة الحبوب و الدقيق تتصدر قائمة الواردات لتمثل ما يقرب من ثلث 3/1 القيمة الإجمالية لها، تليها مجموعة الألبان و منتجاتها بنسبة تبلغ حوالي 11,28 % و الزيوت النباتية و البذور الزيتية حوالي 10,25 % و السكر حوالي 7,79% و بذلك فإن هذه المجموعات الاستيرادية الرئيسية تشكل معا ما يقرب من 62,88 % من جملة قيمة تلك الواردات عام 1998 [373] و باستثناء كل من تونس و السودان و موريتانيا و مصر فإن جميع الدول العربية مستوردة صافية للغذاء *

و من خلال هذه الأرقام فإن واردات الدول العربية تحتل نسبة 4,2 % من إجمالي الواردات الزراعية للعالم.

أما عن الصادرات الزراعية العربية فقد بلغت عام 1998 حوالي 4,814 مليار دولار [374] و تتشكل من المجموعات السلعية التالية :

الحبوب و الدقيق : 29,47 %	الألبان و مشتقاتها : 6,90 %
البطاطس :9,20 %	البن :16,37 %
البقوليات :22,4 %	التبغ :32,38 %
الزيوت النباتية : 14,53%	
الفاكهة :4,46%	
الأبقار و الجاموس الحية :5,64%	
اللحوم الحمراء :4,72 %	

أما عن التجارة الزراعية البينية ، فقد بلغت حوالي 3,42 مليار دولار عام 1995 و بمعدل نمو بلغ حوالي 12,8 % خلال متوسط الفترة (1993 – 1995) [375].

---

[373] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 1995 ، مرجع سبق ذكره ، ص 81.

* الدول المذكورة ليس معناها غير مستوردة، بل هي أيضا مستوردة و لكن بالمقارنة مع باقي الدول العربية نجدها احسن حالا منها في مجال الإنتاج الزراعي، و لكن تظل و إلى وقتنا الحالي تستورد السلع الزراعية من الخارج.

[374] نفس المرجع السابق ، ص 87.

[375] أنظر كل من : - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، آثار تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة على الزراعة العربية, ص 100

و تشكل الحبوب أهم المجموعات الغذائية محل التجارة العربية البينية كما تمثل المجموعات الغذائية من الفاكة و الخضر و البذور و الزيوت و البقول و الدرنات و السكر أهمية في هيكل الو رادات البيئية مع انخفاض الواردات من اللحوم.

و قد شهدت الفترة (1994 – 1996) زيادة في الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية لكل من الأردن و الكويت، بينما تراجعت في كل من تونس و الجزائر، و تميل إلي التقلب أو الانخفاض النسبي في سوريا، كما تتجه للانخفاض النسبي في عمان، و التقلب في مصر مع اتجاهها للزيادة في عام 1996 ، و اتجاهها للزيادة في المغرب أيضا عام 1996.

و من خلال ما سبق و بمقارنة الصادرات و الواردات الزراعية العربية ، نجد أن هناك ضعف نسبي للموقع التجاري الزراعي للدول العربية، و من ثم يمكن أن نتوقع الآثار التي قد تواجهها الدول العربية في ظل اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة " OMC" ، و خاصة أن معظم الدول العربية تواجه عصرا تجاريا في معظم المنتجات الزراعية الغذائية الاستراتيجية كالحبوب و الألبان و السكر و الزيوت النباتية .

و بعد هذا العرض الموجز للوضع التنافسي للزراعة العربية، سنحاول عرض أهم سلبيات و إيجابيات تطبيق الإتفاقية في إطار المنظمة العالمية للتجارة على الزراعة العربية في المطالب التالية:

المطلب الثاني : الآثار السلبية

إن آثار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة في القطاع الزراعي على الدول العربية ستكون خطيرة، لأن خفض الدعم الزراعي وخفض دعم الصادرات في الدول المصدرة سيؤدي حتما إلى دفع أسعار السلع الزراعية إلى الارتفاع ، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من الإختلالات في الموازين التجارية الزراعية العربية ، و إلى زيادة أعباء إضافية جديدة على موازنة استيراد الغذاء بالإضافة إلى تأثر الإنتاج الحيواني بسبب الارتفاع المتوقع في أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1997

و تقدر مصادر الأمم المتحدة أن الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الزراعية الأساسية تتـراوح من 24 % إلى 33 % وفقا لأسعار (1986 – 1988) مما تقدر معها الخسائر العربيـة بحوالي 1 مليار[376].

لكن تقديرات مدير منظمة الأغذية و الزراعة حول زيادة أسعار الحبوب في الأسـواق العالمية خلال عام 1996 بأنا تتراوح ما بين 40 % و 60 % من جراء إلغاء الدعم الزراعي و إلغاء دعم الصادرات و تبوير الأرض و تحرير التجارة في الأسواق العالمية و هذا الأمر سيـضر حتما بالدول المستوردة للغذاء و يزيد من أعبائها و متاعبها المالية في السنوات القادمـة خاصـة الدول المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء.[377]

و على العموم يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية في عدد من العناصر التالية [378]:

1- ارتفاع فاتورة واردات الدول العربية من السلع الزراعية نتيجة لإلغاء الدعم من قبل الدول الصناعية على إنتاجها من السلع الزراعية، و ثمة توقعات بأن تكون الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في حدود 24 إلى 33 % عن متوسط الـسنوات 1984 – **1986** [379] ،كما تقدر معه الخسائر العربية في مؤشر الرفاهية الاجتماعية بسبب تحرير التجـارة في الـسلع

---

[376] راجع في هذا الخصوص : - علي إبراهيم ، منظمة التجارة العالمية جولة أورغواي و تقنين نب العالم الثالث ، 1993 – ص 162.

- أسامة الدوب ، الجات و مصر و البلدان العربية، من هافانا إلى مراكش ، القاهرة ، 1996 ، ص 252.

[377] على إبراهيم ، المرجع السابق.

[378] أنظر كل من :

- بجت محمد أبو النصر، الآثار المرتقبة لاتفاقية الجات على العالم العربي ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد التاسع، ديسمبر 1999، ص ص 164-165.

.-محمد بن علي العقلا ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد الثامن – السنة الثالثة ،1999 ، مرجع سبق ذكره، ص ص , 256-257.

[379] الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية ، الإنعكاسات المحتملة على الاقتصاديات العربية و الدور العربي المشترك للتعامل معها، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر اتفاقية الجات على العالم العربي، القاهرة 1994، ص 27.

الزراعية بحوالي 887 مليون دولار سنويا[380] و قد أشارت بعض الدراسات أن مصر تتحمل اكبر الخسائر حيث تنقص حصيلتها من النقد الأجنبي بمقدار 170 مليون دولار سنويا ، و تليها الجزائر ثم العراق، في حين تعتبر البحرين أ قل الدول العربية تضررا بالخسائر في التجارة الزراعية حيث لا تتعدى خسائرها 2 مليون دولار بأسعار عام 1985[381].

2 - إن استثناء الأسماك و منتجاتا من الاتفاقية الزراعية للجات و اعتبارها سلعا صناعية، يعـني أنا لا تستفيد إلا من تخفيض التعريفة الجمركية، فيما تبقى القيود الكمية و غيرها مـن القيـود غير الجمركية و هذا في غير صالح الدول العربية لأن الأسماك تتصدر قائمة السلع التـصديرية لدى عدد من الدول العربية خاصة موريتانيا .

3 - إ ن اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية ستحد من إمكانية تطوير الأساليب الإنتاجية الزراعية و لا سيما في مجال استخدام الهندسة الوراثية[382].

4 -فقدان الامتيازات التي كانت تجنيها الدول العربية من الاتحاد الأوربي باعتبارها الـشريك الأول للدول العربية في المعاملات التجارية.

5 - على الرغم من الحد الكبير للدعم في الـال الزراعي الذي حققته اتفاقية الجات إلا أن الحجم الأكبر للدعم المقدم من الدول الصناعية في صوره المختلفة يحـد مـن القـدرة التنافسية للسلع العربية، حيث تم تقدير قيمة الدعم المحتمل بالتجارة في الدول الصناعية من قبل أمانة الجات بحوالي 150 مليار دولار مقابل 19 مليار دولار في البلدان النامية **[383]**، كما أن

---

[380] بجت محمد أبو النصر ، المرجع السابق ، ص 164.

[381] أنظر كل من :

- أسامة الـذوب ، الجابت و مصر و البلدان العربية، من هافانا إلى مراكش ، مرجع سبق ذكره ، ص 253.

- فخري القص ، منظمة التجارة العالمية ، النتائج و الانعكاسات على التجارة السلعية مع تطبيق على جمهورية مصر العربية ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد 441-442 جانفي – أفريل 1996 ، ص 146.

[382] محمد بن على العقلا ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[383] أنظر كل من :

مبدأ التعريفة التصاعدية الذي يعني زيادة نسبة التعريفة مع كل مرحلة تصنيعية يحد من قدرة المنتجات الزراعية باعتبارها لا تملك قدرة تنافسية لمنتجات السلع الزراعية للدول الصناعية
نظرا لامتلاك هذه الأخيرة قدرة تكنولوجية عالية غير متاحة في الدول العربية.

إلى جانب تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات بعض الدول العربية من السلع الزراعية تتمتع بها في النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة ، خاصة المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات ، فهناك اتفاقيات تعاون ثنائية بين المجموعة الاقتصادية الأوربية و كل من المغرب و تونس و مصر و الأردن و البحرين و لبنان و سوريا، تقرر لهذه الدول أنواعا من المزايا ، منها الإعفاء من التعريفات الجمركية أو خضوعها لتعريفات أقل من المقررة على صادرات الدول الأخرى، و لا شك أن فقدان هذه المعاملة أو انكماشها يؤدي إلى ضعف المركز التنافسي لتلك الدول في مواجهة الدول الأخرى و بالتالي إلى حدوث تحول في التجارة لصالح الدول الأكثر كفاءة و التي لم تكن منتجاتها تتمتع بتلك المعاملة.

هذا عن جانب الآثار السلبية المحتملة و التي يجنيها القطاع الزراعي العربي، لكن قد تكون هناك آثار إيجابية و التي نحاول سردها في المطلب التالي:

المطلب الثالث : الآثار الإيجابية.

بالرغم من أن تحرير تجارة السلع الزراعية بموجب الاتفاقية لن يكون سريعا أو كاملا، إلا أن الإجراءات التي تم الاتفاق عليها وضعت قوانين جديدة مهمة لفتح الأسواق و سوف تحول القيود التجارية في مجال الزراعة إلى تعريفات جمركية سيجري تخفيضها بنسبة أكثر من الثلث بصورة عامة.

صندوق النقد العربي ، نتائج جولة أورغواي و آثارها على اقتصاديات الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، فيفري 1995 ، ص 286.

محمد بن علي العقلا ، المرجع السابق، ص 258.

و يتضح من خلال قراءة نصوص الاتفاقية والموضوعات الحيوية للزراعة، أن الانعكاسات التي قد تجنيها الدول العربية المنضمة في الجات، ممكن الاستفادة منها مقارنة مع البلدان غير المنضمة لها، و يكفي في هذا المجال الإشارة إلى إمكانيات استفادة الدول الأعضاء من الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية و كذا المجالات المتاحة في الاتفاقية لحماية الدول الأعضاء من انعكاسات إدخال النباتات و الحيوانات في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

كما يمكن اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية في حالة تعرض الدول العربية لممارسات الإغراق مثلا، و ذلك لمجابهة و معالجة هذه الممارسات.[384].

و مما سبق ذكره يمكن حصر المزايا أو المنافع التي قد تنعكس على العالم العربي و التي نوجزها فيما يلي:[385]

1- إمكانية استفادة الدول الأعضاء من تخفيضات التعريفة الجمركية و من إزالة القيود غير الجمركية و الدعم ،مما يجعل الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية في وضع أقوى[386].

2- من المتوقع أن تستفيد الدول العربية من اتفاقية الجات المتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة التي تدف إلى ضمان عدم اللجوء إلى المقاييس و المواصفات لخلق حواجز إضافية غير مبررة أمام تحرير التجارة.

و مما سبق عرضه من الآثار المحتملة لاتفاقية الزراعة على الدول العربية ، نلاحظ أن الآثار السلبية تفوق الآثار الإيجابية، مما يزيد من العبء الملقى على عاتق الدول العربية كل على حده، و يزيد من أهمية التفكير مجددا في الدعوة إلى مجابهة هذه الآثار السلبية بقيام عمل جماعي مشترك من شأنه أن يحد من هذه الآثار ، و في هذا الشأن نجد الكثير من الدول العربية قد تتضرر من الاتفاقية الزراعية المنبثقة من نتائج جولة أورغواي، حيث نجد مصر وهي أكبر الدول العربية الزراعية سوف لن تتعد قيمة صادراتا 3 مليون دولار [387] عام 2005 و التي تنحصر في الخضراوات و الفاكهة و القطن و الأرز.

---

[384] نبيل حشاد ، الطبعة الثالثة ، 1999، مرجع سبق ذكره ، ص 360.

[385] محمد بن علي العقلا ، نتائج التجارة العالمية و آثارها الاقتصادية على الدول العربية. مرجع سبق ذكره ص 259

[386] صندوق النقد العربي ، نتائج جولة أورغواي و آثارها على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سبق ذكره ، ص 248.

[387] محمد على العقلاء ، مجلة مركز صالح كامل ، مرجع سبق ذكره ، ص 259.

كما أن دولة مثل المملكة العربية السعودية مستوردة صافية للغذاء حيث تزيد وارداتها الغذائية على صادراتها، و من أهم السلع الغذائية التي تعتبر المملكة العربية مستورة صافية لها و التي سيرتفع سعرها نتيجة إتفاقية الجات هي اللحوم و الحيوانات الحية و الحبوب ، و السكر و لتقليل تكلفة استيراد الغذاء يقترح استخدام كافة الوسائل لتشجيع التوسع في إنتاج اللحوم و بدائلها ، مثل الدواجن و الأسماك و هذا ما تستهدفه خطة التنمية من زيادة إنتاج الأسماك بنسبة 10 % و اللحوم البيضاء 6 % [388].

و لقد أوضحت بعض الدراسات[389] أن الواردات الغذائية للدول العربية في منظمة غرب آسيا يتوقع أن ترتفع خلال الفترة (2000-2010) من 1,3 مليون طن إلى 4 مليون بالنسبة للزيوت النباتية ، و من 19,8 إلى 37,8 مليون طن بالنسبة للحبوب (القمح ، الذرة، الشعير، الأرز) ، بافتراض ثبات المساحة المزروعة بالحبوب ، و تشير نفس الدراسة إلى أن الالتزام بخفض التعريفة الجمركية على الواردات من السلع الزراعية سيخفض أسعار هذه السلع للمستهلكين، و بالتالي ستنخفض الإيرادات الجمركية للدول العربية و التي تساهم في دعم إيرادات الميزانية العامة، كما أن مصر ستجني خسارة بعد تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية تقدر ب 10 مليون دولار تليها الجزائر ثم العراق[390].

و إلي جانب ذلك فإن الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها بعض الدول العربية في إنتاج بعض السلع الزراعية ستضعف في مجال التنافس الدولي، لأن ميزة الدول العربية تعتمد على عوامل ساكنة مثل : المناخ، توفر الري ، الخبرة التاريخية في الزراعة ، كما أن القدرة الإنتاجية ضعيفة، فمثلا تبلغ إنتاجية الهكتار من الحبوب في المتوسط في العالم العربي 25,6 % من متوسط الإنتاجية في الدول الأوربية، و إنتاجية رأس من الألبان 10 % من متوسط الإنتاجية في الدول الأوربية، و نسبة المصنع من الإنتاج الزراعي يساوي 35,7 % من نظيره الأوربي[391]، و كل

---

[388] أنظر كل من:

كوثر مصطفى ، الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون ، السنة 13 ،عدد 47، مارس 1998 ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ص ص 129-153.

محمد بن علي العقلاء ، المرجع السابق، ص 259

[389] عبد الله عبد العزيز الصعيدي ، أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في الوطن العربي " العدد الثاني " مجلة آفاق اقتصادية مجلد 18 عدد 69، ص ص ، 45 – 70.

[390] عبد الله عبد العزيز الصعيدي ، المرجع السابق، ص 65.

[391] محمد بن علي العقلاء ، مجلة مركز صالح سالم، المرجع السابق ، ص ص ، 260 - 261

هذه مؤشرات دالة على انخفاض مرونة عرض الإنتاج الزراعي في الدول العربية، كما أن الدول العربية و لا سيما النفطية – تقدم دعم للمزارعين هدفه تشجيع القطاع الزراعي، حيث تقدم دعما يقدر بحوالي 40 % من إجمالي تكاليف الإنتاج، و التي ستكون مطالبة بتخفيضه طبقا لاتفاقية الجات و بالتالي فإن رفع الدعم قد يلغي الميزة النسبية و التي كانت تتمتع بها المحاصيل مثل القمح في ظل الدعم مما قد يؤدي إلى الإحجام عن زراعته، و الذي يتعارض مع سياسة الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية كهدف معلن لتلك الدول.[392]

و من جانب آخر فإن الإمكانيات المحدودة لبعض الدول العربية مثل مجلس التعاون الخليجي يمكن الحد منها نتيجة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية و نتيجة للمزايا الممكن الاستفادة بها في مجال نقل التكنولوجيا و دعم مراكز البحوث و الخدمات الإرشادية الزراعية التي لا تحضرها الجات، كما يمكن زيادة الاستثمار الوطني و تشجيع البحث العلمي و نقل التكنولوجيا و إنشاء مراكز زراعية متقدمة[393].

وبعد هذا العرض الموجز الخاص بالآثار السلبية و الإيجابية المحتملة على القطاع الزراعي في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، و التي رأينا فيها أن ما يجنيه القطاع الزراعي العربي من الآثار السلبية أكثر من الإيجابيات ، و السؤال الذي يبقى مطروحا هو : **ما هي الإجراءات و السياسات التي يمكن أن تقوم بها الدول العربية للحد من السلبيات، و الاستفادة من إيجابيات اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ؟. و هو ما سنتناوله في المبحث الثالث من هذا الفصل.**

المبحث الثالث : الإستراتيجيات العربية المقترحة للحد من الآثار السلبية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة و تعظيم الاستفادة منها:

392 أنظر المرجع السابق.

393 المرجع السابق.

أوضحنا فيما سبق أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في نطاق اتفاقية الجات في جولة مفاوضات أورغواي تمثل في جوهرها بداية لنظام تجاري عالمي جديد، يهدف إلى تلبية احتياجات الدول الأعضاء في الجات ، و إلى إيجاد اقتصاد عالمي أكثر تكاملا و تسهيلا لحركية التبادل بالتجاري الدولي ، من خلال التخفيض في التعريفات و القيود غير الجمركية بدف كسر هذه الحواجز لفتح الأسواق و تعميم مبدأ المنافسة الدولية على أساس المزايا التنافسية للإنتاج.

و من جانب الدول العربية و ما يدور من جدل حول الآثار و المتضمنات السلبية لتحرير التجارة الدولية في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، فإنه لا يمكن إخفاء المزايا الحقيقية الهامة و التي تنطوي عليها تحرير التجارة الدولية، و إذا كانت اقتصاديات الدول العربية و من بينها القطاع الزراعي قادرا على اكتساب و تعظيم الاستفادة من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة في جوانبها الإيجابية.

و في الواقع فإنه لو لم تكن القطاعات الزراعية العربية تعاني من بعض العوامل الذاتية الكامنة في تخلفها الملحوظ مقارنة بالدول المتقدمة، سواء بفعل فشل السياسات الاقتصادية أو بعض العوامل التاريخية أو غير ذلك، لما كانت الآثار السلبية التي قد تنتج عن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بتلك الأبعاد و ما أثير حولها من جدل.

و من خلال ذلك فلا ينبغي النظر إلى الاتفاقية العالمية على أنا بالنسبة للدول النامية و بالخصوص الدول العربية شر لا بد منه أو واقع مفروض لا يمكن تفاديه ، فهذه الرؤية التي يرددها بعض الباحثين تعني الاستسلام للواقع الراهن للقطاع الزراعي العربي بكل ما يحمله من جوانب التخلف، بل و على العكس من ذلك فإن الاتجاه الصحيح و الإيجابي يتطلب الأخذ بالأسباب و الخروج من دائرة التخلف، و المضي قدما لمواكبة المستجدات العالمية و ما وصلت إليه من تطور، و التفاعل معها لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة منها و التقليل من سلبياتا المحتملة ، و مهما يكن من مشاكل و تحديات و إثارة القضايا حول الآثار السلبية التي قد تترتب على اتفاقية جولة أورغواي على اقتصاديات الدول العربية سواء الدول الأعضاء أو غير الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ، يمكن أن تشكل في جوهرها مبررات كافية للإسراع بتحقيق

عمليات التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية و إقامة السوق العربية المشتركة، و تجدر الإشارة إلى أن هذه الآثار يمكن أن تختلف من دولة عربية إلى أخرى تبعا للأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي موضع الدراسة.

و على ضوء ما سبق و ما يمكن اقتراحه من استراتيجيات عربية للحد من الآثار السلبية التي تنجر عن نتائج جولة أورغواي، و تعزيز الاستفادة منها، يمكن أن نطرح السؤال التالي:
ما هي الأهداف المتوخاة من هذه الاستراتيجيات؟
إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في أن أي عمل أو أي استراتيجية أو برنامج مقترح يجب أن يحمل الأهداف المراد الوصول إليها.

و على العموم ، فإن الاستراتيجيات المقترحة و التي قد تشكل برنامجا يتلاءم و يتكيف مع مقررات تحرير التجارة الدولية و قيام المنظمة العالمية للتجارة إنما تستهدف ما يلي:[394]

- تعزيز التنسيق و التعاون العربي على المستوى القومي في اتجاه التكامل الذي يضمن الاستفادة بالمزايا المتاحة في إطار الاتفاقية للتكتلات الاقتصادية من جهة، و بما يهدف إلى تعظيم قدرة الدول العربية على مواجهة التكتلات العالمية الأخرى، و التفاعل معها وفق أسس عادلة تضمن المصالح العربية المشتركة.

- دفع و تعزيز الطاقات و القدرات الزراعية العربية على مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية لمقررات تحرير التجارة الدولية و منظمة التجارة العالمية، و إعادة التأهيل و التكيف و الموائمة التي تحقق التفاعل الكفء مع دول العالم الأخرى في إطار هذه الاتفاقية ، و المشاركة الإيجابية و المتنامية في التجارة العالمية الزراعية المتحررة.
- العمل على تذليل أو الحد من الآثار السلبية لاتفاقية تحرير التجارة الزراعية العربية، و تعظيم الاستفادة من الجوانب الإيجابية، و الفرص المتاحة في إطار تلك الاتفاقية.

[394] أنظر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 122.

و مما سبق ذكره من أهداف، و للوصول إليها سنحاول اقتراح جملة من الاستراتيجيات بتقـسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول :تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية في اتجاه التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.
المطلب الثاني : انضمام كافة الدول العربية في المنظمة العالمية للتجارة.
المطلب الثالث : الإعداد و التنسيق الجيد لمفاوضات مراجعة الاتفاقية الزراعية.
المطلب الرابع : إنشاء أجهزة تنسيقية عربية ذات القدرة على مواجهة مقررات تحرير التجارة الزراعية الدولية لتعظيم الاستفادة منها.
المطلب الخامس : تفعيل دور الهيئات و المؤسسات ذات الطابع الإنمائي و التمويلي.

المطلب الأول : تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية في اتجاه التكامل الاقتصادي العربي الزراعي.

إذا تم ترتيب و مراعاة الأولويات في وضع استراتيجيات مقترحة لتفعيل قدرة الزراعة العربية على مواجهة مختلف المستجدات و التطورات على الساحة العالمية بما في ذلك قضايا

تحرير التجارة الدولية، فسوف يكون التكامل الاقتصادي العربي عامة و الزراعي بصفة خاصة باعتباره موضوعا للدراسة يأتي في موقع الصدارة بل يمكن اعتباره الاستراتيجية الوحيدة.

و على الرغم من ان قضية التكامل الاقتصادي العربي، كاستراتيجية مقترحـة نظـرا لأهميتها في الوقت الحالي، و ما كتب حوله من توصيات في إطار العديد من الندوات العربية و في مختلف الدول العربية، و ما قامت حوله من دراسات مثل دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، فإنه يعتبر الصيغة الأساسية التي بإمكانها أن تثبت فعاليتها و نتائجها، كمـا أثبتـه الواقع العملي لتجارب الدول الأخرى التي سارت على هذا النهج [395].

و عليه فإن إعادة طرح قضية التكامل الاقتصادي لا تستدعي فقـط اعتبـارات قوميـة عاطفية، أو اعتبارات الأمن و الموضوعية البحثية، و إنما أصبح ضرورة فرضتها التطـورات و المستجدات التي ظهرت على الساحة الدولية تـضع مـستقبل الاقتـصاد العـربي و أمنـه الاستراتيجي و الغذائي أمام مفترق الطرق و أمام خيارات محدودة[396].

و في هذا الإطار فقد كان بروز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1998 خطوة لدفع عملية التكامل الاقتصادي العربي ، تعتبر هذه المنطقة أداة هامة و أساسـية يطلـب تفعيلها
و تعزيزها و ذلك من خلال:[397]

---

[395] لمزيد من التفاصيل انظر كل من :
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق ص 123.
- إبراهيم محمد الفار، اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومد ى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية،مرجع سبق ذكره،ص ص 268 – 286.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطفة التجارة الحرة العربية الكبرى. الخرطوم : 28-1999/09/30 ، ص ص 1-68.

[396] المنظمة .العربية للتنمية الزراعية ، آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[397] أنظر كل من :-المرجع السابق.
-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 42 – 68.

أ- اكتمال مصادقة الدول العربية على الجوانب التنفيذية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى تصبح سارية المفعول في كل الدول العربية*.

ب - إصلاح النظام الجمركي فيما بين الدول العربية و هذا بإعادة النظر في معدلات الخفض في التعريفات الجمركية حتى بلوغ مرحلة التحرير الكامل قبل أن يتحقق ذلك تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة.

ج - القيام بتنسيق السياسات الاقتصادية و على الأقل في مجال الزراعة مع التعجيل بها، و هذا باعتبار أن التجارة الحرة بين الدول العربية و تنمية التجارة الزراعية البينية تظل محدودة القيمة ما لم يدعمها تنسيق السياسات الزراعية، بما يتناسب و تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة[398].

و على العموم فإن حركة التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية على المستوى الثنائي و الإقليمي و استقرار الفرص و الأنظمة السوقية للسلع و المنتجات الزراعية في الأسواق العربية، يتوقع أن يشجع على تطوير البنية التسويقية المحلية و التصديرية بما يتناسب و دفع و تفعيل آداء المنطقة التجارية، و الاستعداد لمواجهة آثار المنظمة العالمية للتجارة و تعظيم الاستفادة منها.

كما أن انسياب حركة التبادل التجاري بين الدول العربية في السلع و المنتجات الزراعية بمعدلات تفوق نظيراتها الحالية نتيجة المميزات التفضيلية التي تتمتع بها هذه السلع و المنتجات في الأسواق العربية، و زيادة قدرتها على المنافسة العربية مع بديلتها من المصادر غير العربية، لما تمنحه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من إعفاءات، كلها تعتبر من الآثار المتوقعة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على المدى المتوسط و الطويل.

---

* هناك 19 دولة حتى الآن صادقت على اتفاقية المنطقة و مازالت كل من الجزائر و جيبوتي و جزر القمر غير أعضاء.

398 انظر : المبحث الثاني : من الفصل الرابع كتاب : محمد إبراهيم الفار حول : اتفاقيات التجارة العالمية، و الذي يدور حول تطوير التجارة العربية البينية كوسيلة لمواجهة الآثار المحتملة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية.

و بطبيعة الحال فإن زيادة فرص وصول السلع و المنتجات الزراعية إلى الأسواق العربية و في إطار حركة التبادل التجاري بين الدول العربية، و زيادة قدرتنا على المنافسة سوف يؤدي إلى الحد من الواردات من المصادر غير العربية، و من ثم تحسين الميزان التجاري الزراعي العربي مع العالم الخارجي، و هو ما يحد من آثار المنظمة العالمية للتجارة السلبية و كسب مزايا منها.

المطلب الثاني : انضمام كافة الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة .

حاليا هناك تسع دول عربية انضمت إلى منظمة التجارة العالمية أصبحت أعضاء عاملين وهذه الدول هي : الإمارات ، الكويت، مصر ، المغرب ، تونس ، البحرين ، جيبوتي ، موريتانيا كما توجد ضمن دول أخرى كأعضاء مراقبين، و هذه الدول هي : الأردن، الجزائر، سلطنة عمان، و لا تزال باقي الدول العربية الأخرى سوريا ، الصومال ، العراق ، فلسطين ، لبنان ، ليبيا اليمن ، خارج إطار منظمة التجارة العالمية.[399]

و للتماشي مع منهجية التنسيق و التكامل على المستوى العربي، فإن انضمام كافة الدول العربية في المنظمة العالمية للتجارة يعتبر ذو أهمية كبرى و ذلك للاعتبارات التالية:[400]

أ - أصبحت المنظمة العالمية للتجارة واقعا عمليا تشمل عضوية معظم دول العالم و هو ما يؤكد على أن غالبية التجارة العالمية من السلع و الخدمات تنتظم وفق اتفاقيات هذه المنظمة، و منه فإن التعامل مع المجتمع الاقتصادي و التجاري العالمي أصبح صعبا أمام الأطراف خارج هذه المنظمة حيث تنعكس عليهم كافة الآثار السلبية لمقررات تحرير التجارة دونما أن يكون لهم الحق في الانتفاع بالجوانب الإيجابية التي توفرها و تضمنها.

ب - إن انضمام الدول العربية جميعها إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يؤدي إلى الاستفادة مستقبلا و بعد التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من المزايا و الإيجابيات التي

---

399 عبد الواحد العفوري ، العولمة و الجات، التحديات و الفرص ، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 251 – 252.

400 المنظمة العربية الزراعية ، آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ، 124.

توفرها نظم التجارة الدولية الجديدة للدول الأعضاء داخل التكتلات الاقتصادية ،كما يمكن أن تكون في موقع تفاوضي أقوى مقارنة بباقي الأطراف.

ج - إن المبادرة باستكمال عضوية الدول العربية و الحصول عليها داخل المنظمة العالمية للتجارة، يحقق الإسراع في الحد من آثار و متضمنات مقررات التجارة الدولية، و من ثم اتخاذ تدابير و إجراءات التكيف و الملاءمة للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية و التسويقية و التصديرية مع هذه المتضمنات ذات تأهيل و قدرة على التفاعل معها في الأمد القصير.

د - تجدر الإشارة إلى أنه و مع مرور السنين تزداد إجراءات تطبيق تخفيض التعريفات الجمركية و إزالة العوائق التجارية، و من ثم تزداد الالتزامات و الشروط التي تضعها الدول الأعضاء في مفاوضاتا مع الدول الجديدة و التي تريد العضوية في المنظمة ، مما قد يؤدي إلى صعوبة إجراءات قبول العضوية الجديدة ، و قد اتضح ذلك من خلال ما تواجهه بعض الدول العربية التي لا تزال في مرحلة التفاوض من أجل العضوية العاملة كما هو الحال لكل من سلطة عمان و السودان و المملكة العربية السعودية.

المطلب الثالث : الإعداد و التنسيق الجيد لمفاوضات مراجعة الاتفاقية الزراعية مستقبلا. [401]

بات من الواضح جدا أن الدول النامية و من بينها الدول العربية تعاني من وجود بعض الثغرات و الالتزامات التي لا تتناسب و ظروفها و أوضاعها، كما ظهرت بعض الآثار السلبية التي تعاني منها اقتصادياتنا الزراعية، كما أن هناك بعض الجوانب في تطبيق الاتفاقية تعمل على كبح ما تم تحقيقه من ثمار التنمية الزراعية خلال الفترات الطويلة السابقة، و كل هذا إنما يتطلب التحضير و العمل الجيد و المبكر نسبيا لهذه المفاوضات القادمة.

و منه فإنه على الدول العربية الأعضاء البدء من الآن بالتحضير إن لم تكن قد بدأو بالتحضير الجيد و الدراسة العميقة التي تعود بالنفع العام ، و التي تتطلب المراجعة و الإصلاح في الاتفاقية الزراعية ، و في جميع المجالات المرتبطة بالزراعة، و إضافة إلى هذه الدراسة و التحضير الجيد، فإنه يتطلب تنسيق المواقف و الآراء باعتبار ذلك ذا أهمية بالغة في توحيد كل ما يتعلق بالاهتمام المشترك، و هذا لا يقتصر على الدول العربية فحسب ، بل يعني كذلك الدول النامية و خاصة في الجوانب التي تشمل القضايا المشتركة، مثل الأبعاد الاجتماعية التي ترتبت عن تطبيق اتفاقية تحرير التجارة الزراعية، و الإعانات التعويضية التي تستفيد منها الدول المتضررة جراء تطبيق هذه الاتفاقية خاصة للدول الأقل نموا و ذات الاستيراد الصافي للغذاء ، و مجالات الدعم الحيوية في قطاع الزراعة ، إلى جانب إمكانيات الحصول على التقنيات الزراعية الحديثة في إطار اتفاقية حماية الملكية ، إضافة إلى القضايا التي تعزز منافع الدول النامية و العربية مثل قدرة هذه الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية و خاصة أسواق الدول المتقدمة، و تحقيق جو تنافسي أكثر عدالة في المبادلات التجارية الدولية، و كيفية مواجهة إجراءات المداخل الخلفية للحماية من جانب الدول المتقدمة، كما هو الشأن في تطبيق المواصفات و اتفاقية " الصحة النباتية و الحيوانية، و إلى غير ذلك من القضايا و المشاكل التي تترتب على اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

---

[401] أنظر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المرجع السابق ، ص ص ، 125 – 126.

المطلب الرابع : إنشاء أجهزة تنسيقية عربية ذات القدرة على مواجهة مقررات تحرير التجارة الزراعية الدولية لتعظيم الاستفادة منها:

إن إنشاء مثل هذه الأجهزة من شأنه يزود الدول العربية بكافة المعلومات لمواجهة مقررات تحرير التجارة الزراعية و كيفية الاستفادة منها أو بالأحرى من جوانبها الإيجابية، و من أمثلة ذلك لهذه الأجهزة يمكن ذكر ما يلي:[402]

أ – **إقامة جهاز أو مركز عربي لتدعيم القدرات العربية في كشف و مكافحة عمليات الإغراق حيث أن قضية الإغراق تعتبر من القضايا التي تشكل خطرا على الاقتصاديات العربية و خاصة الزراعية.**

و علية فإن قيام مثل هذا الجهاز في إطار مشترك، و ليكن تحت مظلة الجامعة العربية، قد يكون من بين مهامه مساعدة الدول العربية في كشف عمليات الإغراق السلعي و تدريب إطارات و كوادر عربية ذات قدرة فنية على أساليب كشف الإغراق و إثباته و مواجهته بالطرق الصحيحة حتى لا يصبح الإغراق سلاحا فاتلا لما تم تحقيقه من قفزات في القطاعات الاقتصادية العربية من نجاح، و بالخصوص في المجالات التي لها تميز نسبي.

ب – **إقامة شبكات عربية قومية خاصة بالمعلومات ذات طبيعية نوعية، مثل شبكة عربية للمعلومات الزراعية قد تشرف عليها إحدى الهيئات العربية كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية حيث يتجسد من خلالها تعزيز الشفافية في مجالات الاستثمار و المبادلات التجارية و ذلك لتفعيل و دعم التجارة الزراعية العربية البينية من جهة، و لترشيد التجارة الزراعية العربية مع باقي الدول و التجمعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية ، و علية فإنه يمكن قيام مثل هذه الشبكات في الإطار التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها إحدى أهم الوسائل في دفع و تعزيز حركة التجارة العربية البينية.**

ج – **التنسيق و التعاون بأقصى درجة ممكنة في المجالات ذات الجوانب الزراعية و ما يتعلق بها من نقل و توطين التقنيات الحديثة ، حيث أن هذه التقنيات تعتبر من العلوم الحديثة ، و تتطلب أبحاثا ذات تكاليف عالية خاصة في مجالات البحوث الأساسية ، كما تتطلب ميزانيات ضخمة و إلى جانب ذلك فإن الحصول على مثل هذه التقنيات الحديثة سوف يصبح أمرا**

---

402 المرجع السابق ، ص 127 .

صعبا و مكلفا في **ظل اتفاقية تطبيق اتفاقية** حماية **حقوق الملكية ، الأمر الذي يدعو** إلى **ضرورة دخول الدول العربية** في مجال **إنتاج و ابتكار التقنيات** إلى **جانب نقلها و توطينها.**

و من المعلوم أن هناك تحديات **تواجهها الزراعة العربية حاضرا و مستقبل ا، و عليه فإن ذلك يتطلب جهودا** بحثية غير **عادية، و خاصة** في **المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك، و التي** يجب **أن** تحظى **بقدر** كبير **من الأهمية و العناية لدفع جهاز الإنتاج الزراعـي العـ**ربي، **و** بخاصة في مجال محاصيل **الغذاء الاستراتيجية ، كالحبوب و البذور الزيتية** في **الزراعات المطرية، و التي تبقى** غير **مشجعة للباحثين ، كما تتطلب مؤسسات ذات قـدرة عاليـة و ميزانيـات ضخمة لتطوير ما هو مطلوب** لمثل **هذه الزراعات ، خاصة وأن الزراعة** المطرية تمثل **حـوالي 80 %** [403] **من** إجمالي **المساحة المزروعة** في **الوطن العربي، و لها أثـر ملمـوس** في **الإنتـاج الزراعي و الأمن الغذائي العربي إضافة** إلى **أن إمكانيات تطوير هذا القطاع ما تزال واسعة و متعددة .**

د ـ **إمكانية وضع معايير عربية موحدة و مطابقة للمواصفات و الجودة للسلع و المنتجـات الزراعية و** تحفيز **مختلف الدول العربية على العمل و الالتزام بهذه المعايير الدولية ، و يعتـبر هذا الأمر من الشروط الأساسية التي تتطلبها كفاءة الأداء** في **التجارة الدولية، و** تحفيز **تنمية الصادرات العربية ، و** إتمام **المبادلات التجارية عربيا و عالميا ، وفق أسس و معايير سـلعية محددة و واضحة**

و متعارف عليها، كما يساعد ذلك أيضا على تسهيل تطبيق معايير الصحة النباتية و الحيوانية إجراءات الفحص و التفتيش و الإجراءات الجمركية و الحجر الزراعي، و الفحـص في مـوانئ الشحن، إلى غير ذلك من إجراءات و ترتيبات التجار ة الدولية المعاصرة.

هـ ـ إنشاء اتحادات عربية نوعية متخصصة في النشاط الزراعي و المنتجات الزراعية و ظيفتـها التنسيق و التعاون بين الدول العربية سواء في السياسات الإنتاجية أو الاستيرادية أو التـصديرية إلى جانب التنسيق في السياسات البحثية و المشروعات الإنتاجية المرتبطة به، كما هو الحال للاتحاد

---

[403] أنظر كل من :

- مقدم عبيرات ، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره ، ص 33.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره ،ص 127.

العربي لمنتجي الحبوب أو البذور الزيتية ، أو تسويق الخضر و الفاكهة ، حيث يتم في ذلك تبادل الخبرات أو ما إلى ذلك.

و - خلق مؤسسات تسويقية عربية مشتركة للمنتجات الزراعية و الغذائية، تختص بمجالات التسويق المحلي أو التسويق الاستراتيجي و التصدير، مع توفير الظروف الملائمة في إقامة هذه المؤسسات و تشجيعها في آدائها لهذه المهام و ذلك بمنحها التسهيلات اللازمة، و التي قد يتحقق عنها دفع و تعزيز الأنشطة التسويقية الزراعية وفقا للأساليب الفنية الحديثة و المتطورة، كما قد يتحقق عنها تشجيع التجارة البينية في المنتجات الزراعية، فضلا عن تحسين إمكانيات النفاذ إلى الأسواق العربية الخارجية تصديريا بفضل تلك المؤسسات العربية المشتركة في إطار العمل بمبدأ التنسيق و التكامل، إضافة إلى تحسين شروط وفرص الإستيراد على نطاق عربي مشترك يحقق مزايا الصفقات الكبيرة و القدرة على التساومية و الحصول على أفضل الشروط الاستيرادية.

المطلب الخامس : تفعيل و تنسيق دور الهيئات و المؤسسات ذات الطابع الإنمائي و التمويلي.

تتطلب مواجهة الأقطار العربية للمتغيرات الدولية الراهنة عامة، و اتجاهات التكتل الاقتصادي خاصة، تنسيق الجهود و السياسات، و ذلك من خلال العمل العربي المشترك الداعم لهدف التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، و هذا عن طريق تفعيل[404] دور المنظمات الإنمائية فنيا و تمويليا ، مع العمل على تعظيم الاستفادة مما تفرزه المنظمات و المؤسسات الدولية الإنمائية و التمويلية من مساعدات في هذه المجالات ، إلى جانب الاستفادة من برامج منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتدريب في المجالات المستحدثة التي كرستها نظم المبادلات التجارية الجديدة في إطار المنظمة مثل مجالات التجارة الإلكترونية و كشف و مكافحة الإغراق ، و أعمال الفحص و التنفتيش و غيرها[405].

و يمكن تفعيل و تعزيز دور المنظمات المالية و الإنمائية في إعطاء أهمية بالغة للتنسيق و التكامل بين الهيئات و المؤسسات كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية (صاحبة الخبرة) ، و

---

[404] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوربية على الزراعة العربية، مرجع سبق ذكره ، ص 194.

[405] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أثار التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره ، ص 128.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي إلى غير ذلك من المؤسسات الأخرى ، هذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

إلى جانب التنسيق و التعاون بين المؤسسات و الهيئات العربية في المجال الزراعي و توزيع المهام و الأدوار حسب الاختصاص (تقسيم العمل) بما يزيد من فعالية و كفاءة الأداء ، بحيث يتم ذلك عن طريق التنسيق بين المنظمات العربية إضافة إلى التنسيق مع الهيئات و المؤسسات القطرية.

و على ضوء ما سبق فإنه على المؤسسات المالية العربية، أن تلعب دورا كبير في إعطاء دفع قوي للاستثمار الزراعي العربي، و هذا من اجل إقامة منطقة تجارية حرة عربية تجعلها تواجه آثار المنظمة العالمية للتجارة، و تعظيم الاستفادة منها، حيث نلاحظ أن هناك أموال عربية موظفة في بنوك أجنبية، و هو ما يجعلنا نتساءل عن عدم توظيفها داخل المنطقة العربية، و الاستفادة منها محليا، و ذلك باعتبار أن الدول العربية تنقصها بالدرجة الأولى الأموال الكافية للاستثمار في المجال الزراعي، خاصة و أن الدول العربية تتمتع بقاعدة موردية زراعية ضخمة غير مستغلة كلية ، كما تمت الإشارة إليه في الفصل الثاني من القسم الأول.

فإذا اجتمعت كل هذه الموارد المالية و المؤسسات ذات الطابع الإنمائي إلى جانب الموارد الزراعية الأخرى كالأراضي الصالحة للزراعة، فإنه يمكن أن تستفيد الدول العربية من هذه العوامل في تعزيز و تنسيق التكامل الزراعي العربي، و الذي قد يحد من الآثار السلبية التي قد تنتجها المنظمة العالمية للتجارة و تعظيم الاستفادة منها.

الـخاتـ ـ ـمة:

- الاستنتاجـ ـ ـ ـ ـات :

أولا : إن معظم محاولات التكامل الاقتصادي التي شهدتها المنطقة العربية سواء كانت ثنائية أو إقليمية أو جماعية لم تعطي نتائج إيجابية ، بل أن بعضها فشل بسبب نزاعات سياسية ما بين الدول العربية ، إلى جانب بعض المعوقات التي حالة دون وصول التكامل إلى مستويات هامة في التنمية من شأنها أن تجعل الدول العربية منتجة للغذاء و مكتفية ذاتيا على الأقل في مجال المحاصيل ذات لطابع الإستراتيجي ، خاصة وأن مقومات ومبررات قيام تكامل زراعي عربي متوفرة على مستوى المنطقة العربية إلى جانب توفرها على الموارد اللازمة لتمويل المشروعات الزراعية المشتركة في إطار انتقال رؤوس الأموال ما بين الدول العربية ، أين نجد هناك دولا تملك قاعدة مورديه زراعية هائلة كالسودان والتي تعتبر سلة غذاء الوطن العربي ، وتفتقر إلى الأموال اللازمة لتمويلها ، في حين نجد أن هناك دول أخرى تمتلك موارد مالية معتبرة والتي يمكن استثمارها في هذه الدولـ ـة ، في إطـ ـار الاستثمار ودعم المشروعات العربية المشتركة لتفعيل التكامل الزراعي العربي وجعل المنطقة منتجة للغذاء لا مستوردة له ، وهو ما يجعل الدول العربية كتلة اقتصادية قوية على المـ ـستوى العـ ـالمي وكل هذا يمكن أن يتحقق إذا تم استغلال الموارد الزراعية المتاحة على مستوى المنطقة العربية

ثانيا: تزخر المنطقة العربية بقاعدة مورديه زراعية هائلة خاصة فيما يتعلـ ـق بالأراضـ ـي الزراعيـ ـة والقابلة للاستصلاح الزراعي والتي تبلغ مساحتها حوالي 133مليون هكتـ ـار ، حيـ ـث نجـ ـد أن المستغل منها لا يتعدى 52 مليون هكتار، وهو ما يشجع على زيادة التوسع في الإنتاج الزراعـ ـي سواء من ناحية الإنتاج أو الجودة ، ويجعله قادر على منافسة السلع الأجنبية ، وهذا التوسع يمكن أن يكون عن طريق استخدام نظم الري وعدم الاعتماد على الزراعة المطرية التي تـ ـشكل أغلـ ـب الزراعة العربية.

ثالثا: تبقى المنطقة العربية سوقا للغذاء للدول الأجنبية كونها ما تزال تعيش عجزا غذائيا لم تستطع توفيره داخل منطقتها ، مما جعلها تعيش تبعية خارجية ، ويمكن القول بأن هذه التبعية لم تتوقف عن الجانب الغذائي فقط ، بل تعدته حتى سياسيا في الكثير من الأحيان ، بـ ـالرغم مـ ـن وجـ ـود تطورات إيجابية في مجال إنتاج الغذاء للدول العربية ، إلا أنها مازالت تتخبط في مشكل إنتاج الغذاء

خاصة المحاصيل الإستراتيجية كالحبوب مثلا ، وتبقى مؤشرات الاكتفاء الذاتي لا تبشر بالخير على العموم ، خاصة في ظل المعطيات الدولية الجديدة التي تسود الساحة العالمية في إطـار اتفاقيـات التجارة الدولية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة

رابعا: من خلال دراستنا للعديد من تجارب التكامل الاقتصادي العالمي نجد أن أحسن تجربة والتي وصلت أرقى مستويات التكامل هي تجربة المجموعة الأوروبية والتي تعتبر التجربة الرائـدة علـى المستوى العالمي ، حيث بدأت بإقامة سوق مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتـصادي أوروبي مكونـا بذلك كتلة اقتصادية هامة على المستوى العالمي بعملة واحدة وهي " الأورو" ، وهذا الهدف المحقق جاء لخدمة المصالح المشتركة لدول المجموعة الأوروبية متجاوزة في ذلك عامل الـسيادة الوطنيـة ودون المساس بها ، كما تتغنى بها الدول العربية.

وفي المقابل فإن تجربة السوق العربية المشتركة لا تزال مكتوبة في اللوائح والقرارات بالرغم من الدراسات التي تمت بشأنها ، والمؤتمرات التي عقدت هنا وهناك من أجلها، وإذا ما قارنا السوق الأوروبية المشتركة بالسوق العربية المشتركة فإننا نجدهما يتشابهان فقـط في التـسمية ، فعـوض الأوروبية كانت كلمة العربية ، أي بمعنى السوق العربية المشتركة ، على الرغم مـن أن عوامـل الوحدة متوفرة أكثر بين دول المجموعة العربية على غرار دول المجموعة الأوروبية ، وهذه العوامـل هي عامل اللغة وعامل الدين وعامل التقاليد والعادات ، وهو ما نجده يختلف نوعا ما في الـدول الأوروبية .

خامسا: يمكن القول بأن عدم نجاح محاولات التكامل الاقتصادي الزراعي العـربي، سـواء في أشكالها الثنائية أو الإقليمية أو الجماعية ، يرجع إلى العديد من المعوقات ، ومن هذه المعوقات نجد المعوقات السياسية المتمثلة في غياب الإرادة السياسية لدى الحكومات العربية والنزاعـات داخـل المنطقة ، خاصة المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي مع بعض الدول العربية وهذا بزيادة نفقاتها العـسكرية الشيء الذي أدى إلى التأثير على التنمية الاقتصادية لهذه الدول وهذا ما جعل المنطقة العربية سوقا للأسلحة من الدول الأجنبية، إلى جانب المعوقات الاقتصادية المتمثلة في تباين الناتج المحلي الإجمالي ما بين الدول العربية ومعدل النمو العربي، والذي خلق فروقا فيما بينها إلى جانب ضعف هياكـل البنية الأساسية العامة في العديد من الأقطار العربية ، كوسائل النقل والطرقـات والكهربـاء والمياه ، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالاستثمار مثل درجة الاستقرار السياسي و الاقتـصادي

وتعدد القرارات واللوائح ، إلى جانب عدم استقرار أسعار الصرف للعملات المحلية في بعض الدول العربية ، وغياب في الكثير من الأحيان للدراسات اللازمة لكشف المشاريع الاستثمارية التي تتم على أساسها إقامة تكامل اقتصادي زراعي عربي ، أو بالأحرى عدم توفر كل المعطيات التي تشجع على إقامة مشروعات مشتركة ، و اعتماد كل دولة عربية على إمكانياتها الخاصة بعيدا على الاستثمارات ذات الطابع المشترك ، وبالإضافة إلى المعوقات السياسية والمعوقات الاقتصادية فهناك أيضا معوقات طبيعية ، كمشاكل التصحر والجفاف والتي تعتبر من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها المنطقة العربية ، وهو ما أدى إلى انخفاض مستوى منسوب المياه الجوفية ، إلى جانب المعوقات المرتبطة بالعوامل الثقافية والاجتماعية ، كارتفاع نسبة الأمية وعدم تخصيص مبالغ كافية للتعليم والبحوث العلمية وغيرها من العوامل الأخرى ذات الطابع الثقافي والبحثي بالإضافة إلى دور الإعلام العربي وعدم فعاليته في دعم مجالات التعاون الاقتصادي.

وإلى جانب كل هذه المعوقات فإنه لا يمكن أن تكون هذه المعوقات من العوامل المرتبطة لقيام تكامل زراعي عربي ، بل يمكن بناء إستراتيجية اقتصادية عربية تعمل على دفع التنمية الزراعية العربية الشاملة ، حيث أن المبررات والأسباب لذلك متوفرة منها الوضعية الغذائية المتدهورة في البلاد العربية والتي تعتمد على السوق العالمي لسد احتياجاتها الغذائية على شكل قروض استهلاكية وهو ما أدى إلى تعاظم ديونها الخارجية .

وكل هذا ممكن أن يكون عاملا مشجعا لمعالجة هذا المشكل الغذائي ، الذي تعانيه المنطقة العربية ، وهذا بتبني إجراءات عملية في شكل إستراتيجية مقترحة لقيام تكامل زراعي عربي ، منها ما هو على المدى القصير ، كزيادة فعالية الاستثمار العربي المشترك في تطوير السياسات المقترحة للتكامل الزراعي العربي التي أنشئت سابقا ولم يكتب لها النجاح ، والوسائل الممكن اتخاذها على المدى الطويل ، كالإجراءات الخاصة بتحرير التجارة داخل المنطقة العربية والعمل على التخفيف من المديونية الخارجية ، وإنشاء مخزون إستراتيجي من الغذاء ، إضافة إلى المحافظة على البيئة الزراعية وصيانتها و التي تتمثل في مقاومة عملية التصحر والجفاف و المحافظة على الموارد المائية والأغذية ومقاومة التلوث والأمراض إلى جانب إرساء وتعميق فكرة التكامل بين الأقطار العربية والذي يتطلب العمل على التخفيف من نسبة الأمية المنتشرة في الدول العربية و تخصيص مبالغ

كافية للتعليم والبحث العلمي ، مما قد يساعد في تحسين وتكوين قدرات الموارد البشرية كونها تساهم في عملية التنمية .

حيث أن كل هذه المعوقات بالإمكان التغلب عليها إذا توفرت الإرادة السياسية لإرساء وتعميق فكرة التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ، خاصة في ظل التطورات العالمية الجديدة داخل إطار منظمة التجارة العالمية والتي نجد أن هناك دول عربية انضمت إليها ولا يزال البعض الأخر ينتظر الانضمام إليها

سادسا : إن النظام الجديد للتجارة العالمية ممثلا في المنظمة العالمية للتجارة أصبح أمرا واقعا وأن انضمام الكثير من الدول العربية فيه، ومحاولة البعض الأخر الالتحاق به ما هو إلا رغبة منها لمواكبة النظام الجديد للتجارة العالمية عوض البقاء على هامشه ، كما أن استفادة الدول العربية من هذا النظام سيعتمد بالدرجة الأولى على ما تحقق من نتائج في مجال إصلاح اقتصادياتا وتحقيق درجات أعلى من التعاون الاقتصادي فيما بينها.

سابعا: إن مؤيدو منظمة التجارة العالمية يرون أن الوضع الحالي يحمل في طياته بصمات جديدة ستقود العالم في هذا القرن الجديد إلى وضع حلول للمشكلات التي نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى وإلى وقتنا الحالي ، حول النزاعات الدولية على التجارة العالمية للحد من هذه الصراعات الدولية والإقليمية والمحلية.

وعلى كل حال فإن هناك أثار متوقعة من النظام الجديد للتجارة العالمية على الدول العربية وسوف تتفاوت هذه الآثار من دولة إلى أخرى نتيجة عوامل متعددة ومنه يتعذر تعميم كل الأثار الإيجابية والسلبية في دولة ما من الدول العربية ، والتي على أساسها يتحدد الأثر الصافي للنظام الجديد للتجارة العالمية حسب المحددات التالية:

- درجة التنمية الاقتصادية أو التطور الاقتصادي للدولة بصفة خاصة(درجة التصنيع).
- المزايا النسبية التي تمتلكها الدولة وأهميتها في بعض قطاعات الإنتاج التصديري وقدرته على منافسة المنتوجات العالمية.
- مدى تفتح الاقتصاد الوطني ودرجة اعتماده على التجارة الخارجية تصدير واستيراد خاصة فيما يتعلق بالاعتماد الذاتي لتوفير الاحتياجات الغذائية للدولة.

- قدرة الموارد والإمكانيات الاقتصادية على تمويل الاستثمارات في البنيـة الأساسـية الزراعيـة والبحوث والتطوير والتعليم والتسويق.

وعلى الرغم من كل هذه المحددات ، فإن الأثر الصافي لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على الدول العربية منفردة في غير صالحها ، و هذا حسب ما جاء في الاتفاقيات التي تمخضت عنـها جولـة أوروغواي ، والتي كانت في صالح التكتلات الاقتصادية الرئيسية في العالم والتي فرضت نفـسها بصورة فعلية في صياغة نتائج جولة أوروغواي ، وعليه كانت هذه الجولة في صالح هذه التكتلات الاقتصادية.

و كانت جولة أوروغواي بمثابة تقسيم للمغانم التجارية العالمية فيما بينها ، دون الأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية والتي من بينها الدول العربية،ومن ثم فإنه إذا أرادت الدول العربية أن تأخذ مكانا على الخريطة الاقتصادية العالمية ، وأن تمـارس دورا نـشطا في إدارة التنظيمـات الاقتصادية العالمية فلا يوجد أمامها خيار سوى الدخول في تكامل اقتصادي زراعي فيمـا بينـها خاصة وأن اتفاقية " الجات" تسمح بإقامة تكتلات اقتصادية كبرى ، كما أن النتائج المتوصل إليها من طرف أعضاء الجات في جولة أوروغواي هي من أهم ما توصلت إليه " الجات" منذ نـشأتها كون أن هذه النتائج سوف تحدد مستقبل التجارة الدولية وسوف تغير خريطة التجـارة العالميـة كما سيكون لها أثار سلبية على اقتصاديات الدول العربية أكثر من الآثـار الإيجابيـة إذا بقيـت مستويات التنمية الاقتصادية على ما هي عليه الآن.

ثامنا: لا يمكن إنكار المزايا التي أحرزتها الاتفاقيات على كثير من قواعد الجات والتي تكفل للدول العربية فرصا لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانـب الدول الأخرى ، كما تكفل الاتفاقات الجديدة للدول العربية معاملة متميزة وأكثر تفـضيلا في العديد من الحالات بما في ذلك إعطاء فرص للدول العربية من أجل حماية صناعاتها الوطنية.

تاسعا: إن انضمام الدول العربية أو عدم انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يـؤدي إلى خسائر صافية ، إلا أن انضمامها سيقلل من هذه الخسائر المتوقعة وتعظيم الاستفادة من المكاسب المحتملة ، فالدول التي تصبح عضو في المنظمة العالمية للتجارة سوف تستفيد من المزايا الواردة بهـا أما الدول التي تبقى على هامش المنظمة فلن تتمتع بتلك المزايا خاصة وأن المنظمة العالمية للتجـارة التي انبثقت عن جولة لأوروغواي عام 1995 سوف تتحكم في أكثر من 90% من التجـارة

العالمية وهو ما يؤكد على أن هذا النظام الجديد للتجارة العالمية لا يسمح بالانغلاق ، خاصة عندما نجد دول من المعسكر الشيوعي بما فيها الجمهوريات السوفيتية ودول أوروبا الشرقية سارعت إلى طلب الانضمام عقب الانيار المعروف ، ومن ثم فإن البقاء بعيدا عن هذه المنظمة سوف يؤدي إلى فقد التعامل مع 92 % من حجم التجارة العالمية من 80 % تخص الدول الصناعية المتقدمة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا ودول المجموعة الأوروبية ، أضف إلى ذاك أن الانضمام للاتفاقية يعطي للدول التمتع بمعاملة الدول الأولى بالرعاية فيما يتعلق بصادراتا للدول الأخرى الأعضاء ، والاستفادة من التخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء ، إضافة إلى حل النزاعات التجارية في إطار اتفاقية "الجات" وعدم اللجوء إلى عقد اتفاقيات ثنائية بين الدول باعتبار أن المنظمة العالمية للتجارة هي الإطار العام للجات في فك النزاعات التجارية

التوصيات:

من خلال ماتم التطرق إليه من إستنتاجات وما جاء في هذه الدراسة ، فإننا نقترح جملة من التوصيات نسردها فيما يلي :

1- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي العربي والعمل على تطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات ، وتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة في الداخل وللقدرة على اغتنام فتح الأسواق في الخارج.

2- اتخاذ مجموعة من السياسات ، منها تنشيط برامج التعاون الزراعي الإقليمي وإنشاء مخزون غذائي إستراتيجي ، و الارتفاع بمستوى التجارة الزراعية البينية ، فضلا عن الاستفادة من إعادة تقسيم العمل الدولي المتوقع على صعيد المنتجات الزراعية والعمل على تعديل التركيب المحصولي للدول العربية للتوسع في إنتاج السلع ذات الميزة النسبية لها أو تلك التي تكون ذات تكلفة أقل من استيرادها كنتيجة لخفض الدعم الزراعي في الدول المتقدمة للسلع الزراعية والغذائية على وجه الخصوص ، حيث أن أهم القضايا التي تتطلب عملا عربيا مشتركا ، وهي التنمية الزراعية والأمن الغذائي حتى يتأتى على الإمكانيات الوطنية وتعظيم الاستفادة منها وتوسيع قاعدة المشاركين في النشاط الاقتصادي ، وذلك للعمل على التخفيض من وطأة القهر في هذه الدول .

3- الإسراع في بناء إطار اقتصادي عربي مشترك على غرار دول المجموعة الأوروبية وباقي التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتعبئة كل القدرات العربية نحو البناء والاستثمار والتنمية على أساس سوق واسعة قادرة على إقامة المؤسسات الكبيرة ، واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتوفير

الخامات والخدمات وفرص العمل لليد العاملة العاطلة ، والتمتع بالمزايا العديدة التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية وأخذ موقع هام في الاقتصاد العالمي.

4- يمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دور مهم في دعم العمل العربي المشترك والذي يتمثل في إقامة منطقة تجارة حرة عربية لتشجيع التجارة العربية البينية ، ومن ثم تحقيق الوحـدة التجاريـة والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية في جميع القطاعات وأهمها توحيد التشريعات الجمركية العربية وتعزيز إقامة المشروعات العربية المشتركة ، وإقامة وتأسيس سوق مال عربية موحدة .

5-يجب أن تعمل الدول العربية في المجال الزراعي على تعزيز وتطوير التعاون الإقليمي في مجـال التخفيضات والإعفاءات الجمركية على تجارة السلع فيما بينها لزيادة المزايـا التنافـسية للـسلع الزراعية العربية على مثيلاتها الأجنبية والسعي نحو تطوير التكامل الإنتاجي والسلعي بما يؤدي إلى تدني الاعتماد على الواردات الأجنبية بقدر الإمكان.

6- إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي بما يحقق التوسع في تصدير السلع الزراعية المنافسة للسلع الأخرى في الأسواق الدولية ، و ترشيد الواردات لتحقيق التوازن قدر الإمكان بين الاتجاهين حتى تستفيد الدول العربية من الاتفاقية ، وخاصة بعد أن تقوم الدول التي تستورد منها برفع الدعم عن المحاصيل الزراعية وبالتالي ارتفاع أسعارها.

7- رسم سياسات وأطر للتعاون والتنسيق بين مراكز مؤسسات البحث والتطـوير والتـدريب العربية وربطها بالصناعة وكذلك التعاون والتنسيق بين المؤسسات الاستشارية والمقاولات العربية ذات الطابع الزراعي عن طريق الائتلاف أو الشراكة أو الإدماج على الـصعيد العـربي، ودعـم المنظمات و الاتحادات العربية التي تهتم بشؤون التكامل الزراعي.

8- دعم وتعزيز المؤسسات العاملة في مجال تمويل التجارة البينية وأهمها البنك الإسلامي للتنميـة وبرامج تمويل التجارة الزراعية العربية مع التزام الدول بالمراجعة الاقتصادية والمالية والنقديـة مـن أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحسين المركز التنافسي للوحدات المالية العربية .

9- على الدول العربية أن تستثمر في فترة السماح التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة والتي مدتها (10) سنوات لتطوير إنتاجها ، وإعادة اكتشاف المزايا النسبية الاقتصادية والتجارية التي تتمتع بها في إطار الاقتصاد العالمي ، وأن تعمل على تكثيف استغلال هذه المزايا على أن يتم ذلك في إطار الحرية الاقتصادية والسياسية لضمان مشاركة اقتصادية حقيقية في التجارة العالمية ، الأمر الذي يؤدي إلى توافق سياسات الدول العربية مع سياسات المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي تعظيم الاستفادة منها وهذا في إطار دعم كافة الجهود والسياسات العربية المشتركة في كافة المجالات الزراعية والصناعية والخدمية.

10- إنشاء جمعيات حماية المستهلك على صعيد الأسواق العربية للمساعدة في مراقبة وتفتيش المعروض من الواردات غير المستوفاة شروط الصحة أو الآداب العامة أو المتسببة في تلويث البيئة كما يتطلب من الحكومات العربية تعزيز الجهود في زيادة الصادرات من حيث إزالة المعوقات الإدارية والفنية التي تواجه المصدرين وتوفير الخدمات الضرورية المساعدة على ذلك مثل الاهتمام بالفرز والتعبئة والتغليف ، ويمكن الاستفادة من المساعدات الفنية في إطار الجات لتكوين وتدريب إطاراتها على التعامل مع النصوص وأحكام الاتفاقية.

11- العمل على تعديل قوانين وقرارات النشاط الاقتصادي لمواكبة المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية ، وأهمها قواعد المنظمة العالمية للتجارة على أن يكون الهدف من هذا التعديل هو الموائمة بين إطلاق الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي .

وأخيرا وليس أخرا فإن تأثير اتفاقية المنظمة العالمية على التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يتوقف على قدرة كل دولة عربية في التكيف مع أحكام المنظمة وقواعدها ، وما تفرضه من تحديات ، وسوف يتوقف ذلك على إنشاء تكتل اقتصادي زراعي عربي وإعادة تقييم سياساتها الاقتصادية وطبيعة القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي بجميع جوانبه ، سواء في مجال الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو الخدمي ، مع مراجعة قوانين الاستثمار ، ولاشك أن وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ سوف يحقق الاستفادة بمستويات مقبولة للدول العربية في ظل نصوص اتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية الدولية ، وهو ما يجعلنا نتساءل عن مدى أهمية إنشاء تكامل اقتصادي زراعي عربي من شأنه أن يعمل على تعظيم الاستفادة من المنظمة العالمية للتجارة والتقليل من أثارها السلبية من أجل كسب موقع فعال داخل المنظمة العالمية للتجارة في ظل الموارد الزراعية

العربية المتاحة ، وهل يمكن فعلا بناء هذا التكامل الاقتصادي الزراعي ، في ظل الإرادة الـسياسية القائمة ، ما هي الاحتمالات القائمة لذلك ، كل هذه الأسئلة ستبقى قائمة و تحتاج إلى المزيد من الأبحاث والدراسات لإرساء وتعميق فكرة التكامل الزراعي العربي ومستقبله في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية.

ملحق جدول رقم (02)

عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين خلال الفترة 1995- 1998

Total and Rural Population 1995 -1998

(ألف نسمة)

الدولة	السنة Year	إجمالي عدد السكان Total population	عدد السكان الريفين Rural population
الأردن	1995	4290.00	932.50
	1996	4441.00	966.20
	1997	4600.00	999.10
	1998	4755.70	1033.00
الإمارات	1995	2411.00	530.00
	1996	2443.00	554.50
	1997	2624.00	586.30
	1998	2976.00	648.58
البحرين	1995	587.11	70.33
	1996	598.63	72.80
	1997	620.38	76.31
	1998	642.97	79.94
تونس	1995	8902.00	3469.00
	1996	9095.40	3544.40
	1997	9243.40	3542.10
	1998	9391.60	3572.20
الجزائر	1995	27794.00	13989.00
	1996	28566.00	14395.00
	1997	28920.00	14496.00
	1998	29272.00	14730.00
جيبوتي	1995	574.00	226.04
	1996	585.00	233.08
	1997	597.00	240.34
	1998	604.97	245.41

تابع الملحق جدول رقم (02)

عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين خلال الفترة 1995 - 1998

Total and Rural Population 1995-1998

(ألف نسمة)

الدولة	السنة Year	إجمالي عدد السكان Total population	عدد السكان الريفين Rural population
السعودية	1995	13579.52	5940.00
	1996	14089.10	5967.12
	1997	14598.68	5994.37
	1998	15121.79	6049.24
السودان	1995	26264.69	17332.32
	1996	27717.56	18395.68
	1997	28465.93	18594.06
	1998	29496.12	19031.93
سوريا	1995	14153.00	7215.00
	1996	14619.00	7456.00
	1997	15100.00	7701.00
	1998	15597.00	7829.00
الصومال	1995	8429.00	7074.50
	1996	8629.00	7279.79
	1997	8834.00	7491.04
	1998	8975.49	7638.06
العراق	1995	20700.00	5837.00
	1996	21124.00	5840.00
	1997	22017.98	7024.00

	1998	22598.64	7286.00
عمان	1995	2163.00	568.87
	1996	2214.00	582.28
	1997	2255.00	593.07
	1998	2287.00	601.48

تابع الملحق جدول رقم (02)

عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين خلال الفترة 1995- 1998

Total and Rural Population 1995-1998

(ألف نسمة)

الدولة	السنة Year	إجمالي عدد السكان Total population	عدد السكان الريفين Rural population
فلسطين	1995	2540.00	1840.00
	1996	2609.30	1890.20
	1997	2890.63	1941.77
	1998	3023.64	1977.57
قطر	1995	489.00	164.57
	1996	505.00	170.34
	1997	522.02	176.30
	1998	533.77	180.49
الكويت	1995	1690.50	21.13
	1996	2093.89	21.72
	1997	2208.79	22.32
	1998	2270.87	22.74
	1995	2993.00	N.A
	1996	3059.00	1473.03
	1997	3126.00	1502.00
	1998	3172.30	1516.77
		4405.00	

لبنان	1995	4519.00	682.00
	1996	4647.00	682.00
	1997	4782.09	682.00
	1998		717.00
ليبيا	1995	59597.00	33374.00
	1996	59313.00	34027.00
	1997	59440.00	34742.00
	1998	60706.00	35472.00
مصر			

تابع الملحق جدول رقم (02)

عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين خلال الفترة 1995- 1998

Total and Rural Population 1995-1998

(ألف نسمة)

الدولة	السنة Year	إجمالي عدد السكان Total population	عدد السكان الريفين Rural population
المغرب	1995	26386.00	12702.00
	1996	26848.00	12748.00
	1997	27310.00	12786.00
	1998	27775.00	12821.00
موريتانيا	1995	2283.53	1139.45
	1996	2346.00	1144.99
	1997	2420.70	1150.59
	1998	2493.07	1156.32
اليمن	1995	15370.00	11900.00
	19	15920.00	12010.00
		16500.00	12370.00
		17100.00	12740.00

	96 19 97 19 98		
المجموع	19 95 19 96 19 97 19 98	245601.36 251334.87 256941.51 263576.03	134288.05 128390.76 132710.66 135348.72

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم1999، ص ص ، 1- 4

N.A : غير متوفره

ملحق جدول رقم (03)

القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة 1995- 1998

Total and Asgricultural Labour Force 1995 -1998

(ألف نسمة)

الدولة	السنة Year	القوى العاملة الكلية Total Labour	القوى العاملة الزراعية Agricultural Labour
الأردن	1995 1996 1997 1998	1077.00 1093.00 1132.00 1188.90	61.80 62.50 65.00 71.30
الإمارات	1995 1996 1997	1074.00 1108.00 1131.00	91.00 95.00 99.00

	1998	1151.01	101.90
	1995	230.62	5.39
	1996	272.00	5.39
	1997	283.00	5.40
	1998	294.00	5.48
البحرين			
	1995	2842.50	870.00
	1996	2925.00	814.00
	1997	3008.00	835.80
	1998	3091.00	848.00
تونس	1995	4459.00	1084.00
	1996	5625.00	1154.00
	1997	5815.00	1180.00
	1998	6012.00	1200.00
الجزائر	1995	5400.61	819.22
	1996	5559.78	817.44
	1997	5723.63	815.67
	1998	5837.75	814.49
	1995	6119.67	4738.00
	1996	6458.19	4786.65
السعودية	1997	6632.56	4915.90
	1998	6872.50	5093.73
السودان			

تابع الملحق جدول رقم (03)

القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة 1995- 1998

Total and Asgricultural Labour Force 1995 -1998

(ألف نسمة)

الدولة	السنة Year	القوى العاملة الكلية Total Labour	القوى العاملة الزراعية Agricultural Labour
سوريا	1995	3146.02	894.55
	1996	3250.00	924.00
	1997	3250.00	924.00
	1998	4539.00	1117.00
الصومال	1995	3858.80	2606.26
	1996	3943.42	2643.03
	1997	4029.89	2680.32
	1998	4089.44	2705.71
العراق	1995	4782.00	1267.00
	1996	4880.00	1293.00
	1997	5284.00	937.00
	1998	5448.00	966.00

عمان	1995	738.00	148.00
	1996	704.80	140.99
	1997	704.71	140.99
	1998	704.71	140.99
فلسطين	1995	435.00	83.00
	1996	549.00	78.00
	1997	563.00	73.80
	1998	618.22	71.07
قطر	1995	251.39	5.07
	1996	257.95	8.60
	1997	280.24	9.02
	1998	290.96	11.37

تابع الملحق جدول رقم (03)

القوى العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة 1995 -1998

Total and Asgricultural Labour Force 1995 -1998

(ألف نسمة)

القوى العاملة الزراعية Agricultural Labour	القوى العاملة الكلية Total Labour	السنة Year	الدولة
8.20	766.50	1995	الكويت
21.47	1140.09	1996	
23.67	1216.55	1997	
24.35	1252.00	1998	
132.21	693.81	1995	لبنان
135.00	710.53	1996	
137.85	725.51	1997	
139.81	736.57	1998	
214.00	1033.00	1995	ليبيا
219.00	1224.00	1996	
224.12	1224.00	1997	
226.53	1275.76	1998	
8839.72	17261.00	1995	
9745.00	16969.00	1996	

مصر	1997	17277.00	9901.00
	1998	17588.00	10059.00
	1995	8364.55	3349.40
	1996	8511.00	3349.40
	1997	8657.46	3466.69
	1998	8758.52	3507.16
المغرب			
	1995	N.A	N.A
	1996	694.65	339.00
	1997	711.69	342.00
	1998	728.46	350.00
موريتانيا	1995	4500.00	1900.00
	1996	3600.00	1900.00
	1997	3553.66	1847.90
	1998	3600.00	1872.00
اليمن			
المجموع	1995	67033.47	27116.82
	1996	69639.25	28529.70
	1997	71202.90	28624.41
	1998	74076.79	29325.89

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، المجلد (19) الخرطوم 1999، ص ص ،5-8

ملحق جدول رقم (04)

عدد السكان الكلي والمساحة الجغرافية والمزروعة عام 1997

Total Population ,Total and Cultivated Area 1997

المساحة: بألف هكتار عدد السكان: بألف نسمة

الدولة	إجمالي عدد السكان	المساحة الجغرافية	المساحة المزروعة (1)	نصيب الفرد من المساحة (هكتار)	
	Total Population	Total Area	Cultivated Area	الجغرافية Total Area	المزروعة Cultivated Area

الأردن	4600.00	8928.72	391.95	1.94	0.09
الإمارات	2624.00	8360.00	67.29	3.10	0.03
البحرين	620.38	70.65	5.19	0.11	0.01
تونس	9243.40	16230.00	5078.67	1.76	0.55
الجزائر	28920.00	238174.10	8202.00	8.24	0.28
جيبوتي	597.00	2320.00	0.37	3.89	(..)
السعودية	14598.68	214969.00	5489.01	14.73	0.38
السودان	28465.93	250000.00	17250.66	8.78	0.61
سوريا	15100.00	18518.00	5521.00	1.23	0.37
الصومال	8834.00	63766.00	1064.29	7.22	0.12
العراق	22017.98	43505.25	6268.75	1.98	0.28
عمان	2255.00	30950.00	73.71	13.73	0.03
فلسطين	2890.63	620.70	188.94	0.21	0.07
قطر	520.00	1143.00	21.25	2.20	0.04
الكويت	2208.79	1781.80	5.45	0.81	(..)
لبنان	3126.00	1040.00	485.00	0.33	0.16
ليبيا(2)	4647.00	175954.00	1403.40	37.86	0.30
مصر(2)	59440.00	100160.00	3852.32	1.69	0.06
المغرب	27310.00	71085.00	9508.50	2.60	0.35
موريتانيا	2420.70	103070.00	207.20	41.40	0.09
اليمن	16500.00	55500.00	1601.70	3.36	0.10
الجملة	256939.49	1406146.23	66686.65	5.47	0.26
م.ت الخليجي	22826.85	257274.46	5661.90	11.27	0.25
أ.م العربي	72541.10	604513.10	24399.77	8.33	0.34

(1): المساحة المزروعة تشمل أيضا المساحة المتروكة

(2): المساحة المزروعة لا تشمل المساحة المتروكة

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم،1999،ص8

ملحق جدول رقم (05)

عدد السكان الكلي والمساحة الجغرافية والمزروعة عام 1998

Total Population ,Total and Cultivated Area 1998

المساحة: بألف هكتار

عدد السكان: بالألف نسمة

الدولة	إجمالي عدد السكان Total Population	المساحة الجغرافية Total Area	المساحة المزروعة (1) Cultivated Area	نصيب الفرد من المساحة (هكتار) الجغرافية Total Area	نصيب الفرد من المساحة (هكتار) المزروعة Cultivated Area
الأردن	4755.70	8928.72	404.91	1.88	0.09
الإمارات	2976.00	8360.00	93.67	2.81	0.03
البحرين	642.97	70.66	4.76	0.11	0.01
تونس	9391.60	16230.00	5112.90	1.73	0.32
الجزائر	29272.00	238174.10	8215.00	8.14	0.28
جيبوتي	604.97	2320.00	0.38	3.83	(..)
السعودية	15121.97	214969.00	5810.66	14.22	0.38
السودان	29496.12	250000.00	17250.66	8.48	0.58
سوريا	15597.00	18518.00	5484.00	1.19	0.35
الصومال	8975.49	63766.00	1068.99	7.10	0.12
العراق	22598.64	43505.25	6566.25	1.93	0.29
عمان	2287.00	30950.00	72.33	13.53	0.03
فلسطين	3023.64	620.70	189.06	0.21	0.06
قطر	533.77	1143.00	20.81	2.14	0.04
الكويت	2270.87	1781.80	6.23	0.78	(..)
لبنان	3172.30	1040.00	455.08	0.33	0.14
ليبيا(2)	4782.09	175954.00	1403.40	36.79	0.29
مصر(2)	60706.00	100160.00	3259.68	1.65	0.05
المغرب	27775.	71085.00	9517.50	2.56	0.34
موريتانيا		103070.00	182.18	41.34	0.07
اليمن		55500.00	1657.60	3.25	0.10

	00 2493.07 17100.00				
الجملة م.ت الخليجي أ.م العربي	263576.03 23832.40 73713.76	1406146.23 257274.46 604513.10	66776.05 6008.46 24430.98	5.33 10.80 8.20	0.25 0.25 0.33

(1): المساحة المزروعة تشمل أيضا المساحة المتروكة
(2): المساحة المزروعة لا تشمل المساحة المتروكة

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم،1999،ص9

ملحق جدول رقم (06)

إستخدام الأراضي عام 1997

Land use 1997

المساحة:(1000هكتار)

الدولة	مساحةالمحاصيل المستديمة Perm Crops Aera	مساحة المحاصيل الموسمية Seasonal Crops		المساحة المتروكة(1) Uncultivated Aera	المساحة الغابات Forests	المساحة المراعي Pastures
		المطرية Rainfed	المروية Irrigeted			

الأردن	137.51	113.56	50.88	90.00	130.01	6980.73
الإمارات	39.14	-	28.15	-	300.00	-
البحرين	3.23	-	1.04	0.93	-	-
تونس	2233.50	1374.27	237.50	1233.40	628.75	2699.72
الجزائر	509.00	3951.00	284.00	3458.00	3835.00	34361.00
جيبوتي	-	0.37	-	-	6.00	200.00
السعودية	146.00	-	1118.00	4225.01 (2)	2700.00	170000.00
السودان	331.80	15403.92	1344.00	588.00	64359.96	39480.00
سوريا	758.00	3006.00	1039.00	718.00	522.00	8283.00
الصومال	21.53	934.21	108.55	-	9040.00	43000.00
العراق	268.50	1222.75	2123.25	2654.25	478.50	30.25
عمان	60.76	-	12.95	-	-	-
فلسطين	110.30	62.67	12.97	3.00	12.38	190.00
قطر	3.33	-	8.25	9.67	0.40	N.A
الكويت	2.09	-	3.35	-	2.00	136.22
لبنان	130.00	144.00	54.00	157.00	80.00	60.00
ليبيا	421.00	363.40	619.00	N.A	753.50	12712.00
مصر	573.17	108.66	2527.02	643.47	-	-
المغرب	753.00	5566.50	440.00	2749.00	9000.00	21000.00
موريتانيا	6.00	137.40	63.80	N.A	44.00 (3)	13.80
اليمن	72.00	580.80	485.20	463.70	2000.00	7000.00
المجموع	6576.86	32969.50	10560.91	16993.43	93893.40	346146.72

(1):تشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لايتم إستغلالها في أحد أوبعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو لإستعادة قدراتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى

(2): تشمل الأراضي المطرية والمتروكة

(3): عبارة عن الغابات المحمية فقط

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم،1999،ص10

ملحق جدول رقم (07)

استخدام الأراضي عام 1998

Land use 1998

المساحة:(1000هكتار)

الدولة	مساحة المحاصيل المستديمة Perm Crops Area	مساحة المحاصيل الموسمية Seasonal Crops: المطرية Rainfed	مساحة المحاصيل الموسمية Seasonal Crops: المروية Irrigeted	المساحة المتروكة(1) Uncultivated Area	المساحة الغابات Forests	المساحة المراعي Pastures
		117.56				
		-				
		-				
الأردن	156.64	1713.4	49.21	81.50	130.91	7000.00
الإمارات	61.71	0	31.96	-	300.00	-
البحرين	2.47	4144.0	0.88	1.41	-	-
تونس	2192.20	0	232.60	974.70	634.00	3064.60
الجزائر	512.00	0.38	314.00	3245.00	3900.00	37387.00
جيبوتي	-	-	-	-	6.00	200.00
السعودية	148.00	15142.	1068.00	(2) 4594.66	2700.00	170000.00
السودان	338.10	26	1140.30	630.00	64359.96	39480.00
سوريا	775.00	3014.0	1079.00	616.00	537.00	8270.00
الصومال	22.29	0	106.26	-	9040.00	43000.00
العراق	268.50	940.43	2265.75	2654.25	478.50	30.25
عمان	59.26	1377.7	13.07	-	-	-
فلسطين	108.37	5	12.99	3.00	12.38	190.00
قطر	2.60	-	7.50	10.71	0.40	N.A
الكويت	2.09	64.70	4.14	-	-	136.22
لبنان	149.79	-	46.67	152.00	80.00	60.00
ليبيا	421.00	-	619.00	N.A	753.50	12712.00
مصر	576.30	106.62	2604.88	-	-	-
المغرب	757.80	363.40	460.00	1733.30	9000.00	21000.00
موريتانيا	N.A	78.50	89.56	N.A	(3) 44.00	N.A
اليمن	73.00	6566.4	517.50	398.10	2000.00	7000.00
		0				
		92.62				
		678.00				
المجموع	6627.12	34400.02	10663.27	15085.64	93977.45	349530.07

(1):تشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدراتا الإنتاجية أو لأسباب أخرى

(2): تشمل الأراضي المطرية والمتروكة

(3): عبارة عن الغابات المحمية فقط

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم،1999،ص11

ملحق جدول رقم (08)

الناتج المحلي الإجمالي والنا تج الزراعي(بسعر التكلفة)

خلال الفترة 1996 - 1998

Gross Domestic Produt and Agricultural (at Cost Price)

مليون دولار أمريكي

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product			الناتج الزراعي الإجمالي Gross Agricultural Product		
	1996	1997	1998	1996	1997	1998

الأردن	6009.00	5961.00	6207.00	328.50	208.00	186.00
الإمارات	47453.00	49185.00	46308.00	1376.20	1498.00	1589.00
البحرين	5215.00	6014.00	5787.00	61.00	56.00	57.00
تونس	17109.30	16571.00	17435.00	2676.10	2529.00	2494.00
الجزائر	4169.30	44047.00	422481.00	4966.30	4519.00	5267.00
جيبوتي	531.30	584.00	600.00	13.90	15.00	16.00
السعودية	134167.40	144084.00	126209.00	8588.10	8919.00	9052.00
السودان	6157.40	9606.00	9563.00	2177.30	4822.00	5000.00
سوريا	17128.20	16613.00	16206.00	4644.60	4282.00	4733.00
العراق	86559.40	87479.00	88040.00	26826.40	25465.00	28495.00
عمان	15195.60	15723.00	14001.00	382.80	415.00	404.00
قطر	8381.00	11209.00	10388.00	89.00	80.00	82.00
الكويت	31463.00	30928.00	25952.00	124.00	120.00	121.00
لبنان	13.78.80	14885.00	16168.00	1019.90	1161.00	1262.00
ليبيا	32440.80	33994.00	35053.00	2152.50	2357.00	2669.00
مصر	63144.20	70807.00	77397.00	10898.60	12490.00	13541.00
المغرب	36819.60	33514.00	38128.00	7512.40	5132.00	6251.00
موريتانيا	1004.70	924.00	858.00	264.70	235.00	218.00
اليمن	4944.50	5559.00	4988.00	846.80	876.00	868.00

المجموع	568492.50	597687.00	581769.00	74953.10	76179.00	82305.00
م.ت.الخليجي	241875.00	257143.00	228645.00	10621.10	11088.00	11305.00
أ.م.العربي	12904.70	129050.00	133955.00	1756.00	14772.00	16899.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم،1999،ص12

ملحق جدول رقم (09)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنا تج الزراعي(بسعر التكلفة)

خلال الفترة 1996 - 1998

Per Capita of Gross Domestic Produt and Agricultural (at Cost Price)

دولار أمريكي

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي Per Capit GDP			متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي Per Capita Agri. Product		
	1996	1997	1998	1996	1997	1998

الأردن	1353.07	1295.87	1305.17	73.97	45.22	39.11
الإمارات	18609.02	18744.28	15560.48	539.69	570.88	533.94
البحرين	8711.63	9694.09	9000.39	101.90	90.27	88.65
تونس	1881.09	1792.74	1856.45	294.45	273.60	265.56
الجزائر	1457.60	1523.06	1451.25	173.63	156.26	179.93
جيبوتي	1010.85	978.22	991.78	26.45	25.13	26.45
السعودية	7149.12	9869.66	8346.17	457.62	610.95	598.61
السودان	226.72	337.46	324.21	80.17	169.40	169.51
سوريا	1171.64	1100.20	1039.05	317.71	283.58	303.46
العراق	4097.68	3973.07	3895.81	1269.95	1201.97	1260.92
عمان	7031.74	6972.51	6121.99	177.14	184.04	176.65
قطر	14413.97	21472.23	19461.42	153.07	153.25	153.26
الكويت	17937.86	14002.24	11428.23	70.70	54.33	53.28
لبنان	2842.81	4761.68	5096.61	221.69	371.40	397.82
ليبيا	7178.76	7315.26	7330.06	476.76	507.21	558.12
مصر	1065.33	1191.23	1274.95	183.87	210.13	223.06
المغرب	1371.41	1227.17	1372.75	279.81	187.92	225.06
موريتانيا	427.37	381.71	344.15	112.59	97.08	87.44
اليمن	310.58	336.91	291.70	53.19	53.09	50.76
المجموع	5170.96	2326.21	2207.22	266.55	296.48	312.26
م.ت.الخليجي	12308.89	11263.94	9593.87	250.02	485.70	474.35
أ.م.العربي	2463.25	1778.99	1817.23	267.45	203.64	229.25

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم،1999، ص13

ملحق جدول رقم (10)
جملة المساحة والإنتاجية والإنتاج من الحبوب

المساحة :ألف هكتار ، الإنتاجية: كجم/هكتار ، الإنتاج:ألف طن

السنوات / الدول	متوسط الفترة 91 - 1995			1997			1998		
	المساحة Aera	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة Aera	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة Aera	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod

الأردن	136.67	961.81	131.45	106.21	943.41	100.20	105.80	1019.85	107.90
الإمارات	1.09	2110.09	2.30	0.06	5000.00	0.30	0.05 A	7200.00	0.36
تونس	1528.62	1043.11	1594.52	1143.80	921.40	1053.90	1446.20	1151.22	1664.90
الجزائر	2554.50	868.69	2219.07	1115.41	779.51	869.47	3575.20	846.21	3025.36
السعودية	1029.06	4284.82	4409.34	648.56	3584.86	2325.00	823.90	2675.08	2204.00
السودان	7212.06	514.81	3712.82	8538.18	480.57	4103.20	9282.84	556.10	5162.20
سوريا	3647.30	1279.60	4667.10	3445.17	1259.70	4339.88	3359.40	1572.75	5283.50
الصومال	480.64	660.33	317.38	511.49	467.11	238.92	431.80 A	530.52	229.08 A
العراق	3492.08	697.96	2437.32	3732.52A	635.40	2371.66 A	3807.53	627.28	2388.37
عمان	3.38	3683.43	12.45	5.01	4051.90	20.30	5.59	2885.51	16.13
فلسطين	36.38	1671.80	60.82	34.69 A	1963.97	68.13 A	34.47 A	2078.04	71.63 A
قطر	1.42	2950.70	4.19	1.71	3368.42	5.76	1.71	3362.57	5.75
الكويت	0.55	3127.27	1.72	0.61	5934.43	3.62	1.30	4730.77	6.15
لبنان	40.30	2159.80	87.02	37.90	2474.93	93.80	45.81 A	2487.45	113.95 A
ليبيا	360.33	668.97	241.05	146.19	1238.80	181.10	180.23	1419.57	255.85
مصر	2553.75	5780.29	14761.42	2760.81	6634.47	18316.51	2629.28	6822.93	17939.39
المغرب	5116.50	1042.58	5334.38	4905.80	832.93	4086.20	5900.60	1125.22	6639.50
موريتانيا	155.62	744.44	115.85	197.41	777.67	153.52	117.44	918.94	107.92
اليمن	723.39	1036.88	750.07	651.43	987.18	643.08	806.80	1084.88	875.28

الجملة			40860.29	27982.96	1392.80	38974.55	32555.95	1415.94	46097.22
م.ت الخليجي			4430.00	655.95	3590.18	2354.98	832.55	2681.93	2232.39
أ.م العربي			9504.87	7508.61	844.92	6344.19	11219.67	1042.23	11693.53

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، لمد 19 ، ص 75.

ملحق جدول رقم (11)

جملة المساحة والإنتاجية والإنتاج من الشعير

المساحة :ألف هكتار ، الإنتاجية: كجم/هكتار ، الإنتاج:ألف طن

السنوات	متوسط الفترة 91 - 1995			1997			1998		
الدول	المساحة Aera	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة Aera	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة Aera	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod

44.70 302.80 700.00 250.00 869.00 809.45 A 3.37 22.41 A 4.75 1.78 35.30 192.72 148.02 1970.00 1.75 A 56.17	849.97 634.67 745.31 5482.46 563.19 424.08 2930.43 1516.24 3006.33 2000.00 2454.80 1430.52 2467.82 812.04 1785.71 1136.12	52.59 477.10 939.21 45.60 1543.00 1908.71 A 1.15 14.78 A 1.58 0.89 14.38 A 134.72 59.98 2426.00 0.98 A 49.44	42.80 160.40 190.89 315.00 982.60 832.88 A 4.10 21.82 A 4.71 1.19 28.65 135.40 125.58 1324.20 1.56 A 47.19	851.06 525.38 720.77 5300.3 5 625.02 444.48 3014.7 1 1461.4 9 3000.0 0 2975.0 0 2533.1 6 1521.5 2 2177.1 8 663.43 1813.9 5 966.02	50.29 305.30 264.84 59.43 1572.10 1873.85 A 1.36 14.93 A 1.57 0.40 11.31 88.99 57.68 1996.00 0.86 A 48.85	50.45 431.69 877.83 912.78 1279.65 990.28 1.63 18.91 3.49 0.58 22.73 130.80 178.63 1970.87 0.95 56.58	784.12 825.47 886.35 5414.52 607.86 572.36 2432.84 1214.52 3034.78 1234.04 1949.40 520.33 1906.40 903.94 2021.28 1184.18	64.34 522.96 990.39 168.58 2105.16 1730.17 0.67 15.57 1.15 0.47 11.66 251.38 93.70 2180.30 0.47 47.78	الأردن تونس الجزائر السعودية سوريا العراق عمان فلسطين قطر الكويت لبنان ليبيا مصر المغرب موريتانيا اليمن

الجملة م.ت الخليجي أ.م العربي	8184.75 170.87 3945.50	846.43 5375.31 864.82	6972.85 918.48 3412.14	6347.76 62.76 2655.99	664.64 5178.4 6 682.40	4218.97 325.00 1812.45	7670.11 49.22 3978.01	705.62 5280.37 796.19	5412.22 259.90 3167.27

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، لكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، للد 19 ، ص 77

ملحق جدول رقم (12) المساحة والإنتاجية والإنتاج من الذرة الشامية

المساحة :ألف هكتار ، الإنتاجية: كجم/هكتار ، الإنتاج:ألف طن

1998			1997			متوسط الفترة 91 - 1995			السنوات
الإنتاج Prod	الإنتاجية Yield	المساحة Aera	الإنتاج Prod	الإنتاجية Yield	المساحة Aera	الإنتاج Prod	الإنتاجية Yield	المساحة Aera	الدول
0.06	1500.00	0.04	0.50	12500.0	0.04	1.43	3325.5	0.43	الأردن
0.31	1722.22	0.18	0.26	0	0.12	N.A	8	N.A	الجزائر
7.00	2187.50	3.20	6.00	2166.67	3.33	5.17	N.A	2.79	السعودية
42.00	657.89	63.84	53.00	1801.80	160.86	23.00	1853.0	17.89	السودان
285.00	3925.62	72.60	303.30	329.48	74.40	203.87	5	65.15	سوريا
103.82	928.37	111.83	105.74	4076.61	111.63	152.39	1285.6	118.53	الصومال
321.36 A	2325.66	138.18 A	A	947.24	A	208.52	3	97.31	العراق
13.72 A	18794.52	0.73 A	299.13	2309.71	129.51	4.33	3129.2	0.40	فلسطين
0.86	12285.71	0.07	0.91 A	17080.6	0.62 A	0.31	4	0.03	قطر
3.61	18050.00	0.20	0.91	5	0.07	1.10	1285.6	0.07	الكويت
5.35 A	2488.37	2.15 A	1.91	12857.1	0.11	3.75	7	1.89	لبنان
2.00	2500.00	0.80	4.78	4	2.02	0.50	2142.8	0.52	ليبيا
6149.36	7242.21	849.10	0.80	10666.6	0.50	5121.8	4	847.11	مصر
200.50	647.82	309.50	5806.0	7	814.01	3	10825.	399.36	المغرب
1.34	1126.05	1.19	7	2366.34	340.90	221.88	00	5.37	موريتانيا
61.85	1466.33	42.18	374.40	1600.00	9.36	4.02	10333.	43.58	اليمن
			2.37	7132.68	39.76	63.94	33		
			52.58	1098.27			15714.		
				253.21			29		
				1324.06			1984.1		
							3		

		961.54 6046.24 555.59 748.60 1467.19							
الجملة	1600.43	3759.01	6016.04	1687.24	4162.03	7022.34	1595.79	4511.04	7198.68
م.ت الخليجي	2.89	2276.82	6.58	3.51	2512.82	8.82	3.47	3305.48	11.47
أ.م العربي	405.25	558.67	226.40	350.88	1076.81	377.83	311.67	655.02	204.15

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،الد 19 الخرطوم 1999 ، ص 78

ملحق جدول رقم (13)   المساحة والإنتاجية والإنتاج من الذرة الرفيعة والدخن

المساحة :ألف هكتار ،   الإنتاجية: كجم/هكتار

الإنتاج:ألف طن

السنوات	متوسط الفترة 91 – 1995			1997			1998		
الدول	المساحة AREA	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة AREA	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة AREA	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod
الجزائر	0.05	4800.00	0.24	0.03	4000.00	0.12	0.02	2500.00	0.05
السعودية	155.23	1236.49	191.94	130.00	1284.62	167.00	180.00	1105.56	199.00
السودان	6719.56	419.03	2815.73	8119.02	432.69	3513.00	9072.42	546.05	4954.00
سوريا	6.73	791.98	5.33	4.80	645.83	3.10	4.60	869.57	4.00
الصومال A	355.25	391.98	139.24	393.38	296.05	116.46	313.69	354.59	111.23
العراق	4.68	1017.09	4.76	5.13 A	1329.43		5.18 A	1135.14	5.88 A

عمان	1.60	3887.50	6.22	3.06 A	6496.73	6.82 A	N.A	N.A	N.A
فلسطين	0.21	666.67	0.14	0.23 A	739.13	19.88 A	0.24 A	750.00	0.18 A
لبنان	1.23	1455.28	1.79	1.01	1683.17	0.17 A	0.96 A	1781.25	1.71 A
ليبيا	4.29	766.90	3.29	8.00	1500.00	1.70	6.50	1076.92	7.00
مصر	148.28	4788.91	710.10	155.91	5044.83	12.00	158.17	5609.85	887.31
المغرب	30.12	473.77	14.27	22.50	533.33	786.54	31.80	701.26	22.30
موريتانيا	124.01	511.33	63.41	112.19	280.51	12.00	89.20	257.96	23.01
اليمن	529.39	891.04	471.71	528.21	771.32	31.47	569.50	962.11	547.92
						407.42			
الجملة	8080.63	570.69	4428.17	9483.4	535.42	5077.6	10432.2	648.33	6763.59
م.ت	156.83	1290.27	198.16	7	1404.48	8	8	1105.56	199.00
الخليجي	158.47	528.05	81.21	133.06	389.50	168.88	180.00	410.60	52.36
أ.م العربي				142.72		55.59	127.52		

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،المجلد 19 الخرطوم 1999 ، ص 79

ملحق جدول رقم (14)

- المساحة والإنتاجية والإنتاج من الأرز

المساحة :ألف هكتار الإنتاجية: كجم/هكتار الإنتاج:ألف طن

السنوات	متوسط الفترة 91 - 1995			1997			1998		
الدول	المساحة Aera	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة Aera	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة Aera	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod
السودان	0.70	1042.86	0.73	2.94	680.27	2.00	3.78	793.65	3.00
الصومال	4.92	2552.85	12.56	5.56	2446.0	13.60	5.65	2426.55	13.71
A	91.20	2257.85	205.92	108.77	4	233.54	113.11	2111.66	238.85
العراق	535.79	7483.66	4009.67	650.95	2147.1	5480.0	517.62	8643.62	4474.11

مصر المغرب موريتانيا	7.14 17.21	4114.85 2716.44	29.38 46.75	8.60 18.54	0 8418.48 3720.93 3599.78	1 32.00 66.74	3.70 21.77	5405.41 3717.96	20.00 80.94
الجملة أ.م العربي	656.96 24.35	6552.93 3126.49	4305.01 76.13	795.36 27.14	7327.36 3638.17	5827.89 98.74	665.63 25.47	7257.20 3963.09	4830.61 100.94

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،المجلد 19 الخرطوم 1999 ، ص 80.

- ملحق جدول رقم (15) المساحة والإنتاجية والإنتاج من الدرنات والجذور

المساحة :ألف هكتار ، الإنتاجية: كجم/هكتار ، الإنتاج:ألف طن

السنوات	متوسط الفترة 91 – 1995	1997	1998

الدول	المساحة Aera	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة Aera	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة Aera	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod
الأردن	4.00	22537.50	90.15	4.29	24988.34	107.20	5.15	24990.29	128.70
الإمارات	0.24	15791.67	3.79	0.23	23652.17	5.44	0.27	19000.00	5.13
تونس	16.58	13218.94	219.17	23.00	12565.22	289.00	21.40	13785.05	295.00
الجزائر	97.02	11110.90	1077.98	67.18	14104.20	947.52	68.64	16025.64	1100.00
السعودية	10.07	16676.27	167.93	19.10	17329.84	331.00	19.20	18072.92	347.00
السودان	54.89	2648.57	145.38	10.50	23809.52	250.00	25.45	23809.43	605.95
سوريا	24.05	18346.36	441.23	17.90	14832.96	265.51	22.20	22175.68	492.30
العراق	28.90	13142.91	379.83	53.25	13821.60	736.00	59.00	12423.73	733.00
عمان	0.54	21351.85	11.53	0.76	28684.21	21.80	0.50	25060.00	12.53
فلسطين	1.73	21000.00	36.33	2.01	24776.12	49.80	2.07	25251.21	52.27
قطر	0.01	11000.00	0.11	0.01	7000.00	0.07	0.01	6000.00	0.06
الكويت	0.28	26357.14	7.38	1.02	37745.10	38.50	1.05	29742.86	31.23
لبنان	13.83	20917.57	289.29	13.08	20148.32	263.54	14.6	22112.86	323.29
ليبيا	15.53	10980.68	170.53	8.20	25000.00	205.00	8.45	24991.72	211.18
مصر	86.22	20861.98	1798.72	90.50	21914.48	1983.26	98.21	22498.42	2209.57
المغرب	58.26	16388.8	954.82	67.20	17924.1	1204.50	59.40	19025.25	1130.10
موريتانيا	3.45		6.41	3.78		7.11	3.86	1878.24	7.25
اليمن	13.51		179.19	15.37		195.61	15.62	12578.10	196.47

		5 1857.97 13263.51			1 1880.95 12726.74				
الجملة م.ت الخليجي أ.م العربي	429.11 11.14 190.84	13935.28 17122.08 12727.47	5979.77 190.74 2428.91	397.38 21.12 169.36	17365.90 18788.35 15665.62	6900.86 396.81 2653.13	425.10 21.03 161.75	18539.24 18827.86 16961.55	7881.03 395.95 2743.53

المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 81

ملحق جدول رقم (16) - المساحة والإنتاجية والإنتاج من البطاطس

المساحة :ألف هكتار ، الإنتاجية: كجم/هكتار ، الإنتاج:ألف طن

السنوات	متوسط الفترة 91 - 1995			1997			1998		
الدول	المساحة Area	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة Area	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة Area	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod
الأردن	4.00	22537.50	90.15	4.29	24988.34	107.20	5.15	24990.29	128.70
الإمارات	0.24	15791.67	3.79	0.23	23652.17	5.44	0.27	19000.00	5.13
تونس	16.58	13218.94	219.17	23.00	12565.22	289.00	21.40	13785.05	295.00
الجزائر	97.02	11110.90	1077.98	67.18	14104.20	947.52	68.64	16025.64	1100.00
السعودية	10.17	16676.27	167.93	19.10	17329.84	331.00	19.20	18072.92	347.00
السودان	1.83	7300.55	13.36	10.50	23809.52	250.00	6.65	24678.20	164.11
سوريا	24.03	18345.40	440.84	17.90	14832.96	265.51	22.20	22175.68	492.30
العراق	20.04	15343.14	313.00	36.25	16193.10	587.00	38.00	15526.32	590.00
عمان	0.41	23365.85	9.58	0.70	29428.57	20.60	0.50	25060.00	12.53
فلسطين	1.73	21000.00	36.33	2.01	24776.12	49.80	2.07	25251.21	52.27
قطر	0.01	10000.00	0.10	0.01	7000.00	0.07	0.01	6000.00	0.06
الكويت	0.14	25285.71	3.54	0.81	38962.96	31.56	0.80	27350.00	21.88
لبنان	13.83	20917.57	289.29	13.08	20148.32	263.54	14.62	22121.75	323.42
ليبيا	15.53	10589.18	164.45	8.20	25000.00	205.00	8.45	24991.72	211.18
مصر	81.77	20303.17	1660.19	82.04	21854.46	1792.94	88.81	22339.94	1984.01
المغرب	57.54	16371.22	942.00	66.40	17870.48	1186.60	58.60	19017.06	1114.40
موريتانيا	1.11	1900.90	2.11	2.69	1539.03	4.14	3.10	1464.52	4.54
اليمن	13.51	13263.51	179.19	15.37	12726.74	195.61	15.62	12578.10	196.47
الجملة	359.75	15602.50	5613.00	369.76	17667.00	6532.55	374.09	18827.10	7043.03
م.ت الخليجي	10.87	17013.80	184.94	20.85	18641.25	388.67	20.78	18604.43	386.60
ا.م العربي	187.78	12811.32	2405.71	167.47	15717.80	2632.26	160.19	17011.80	2725.12

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، المجلد 19 الخرطوم 1999 ، ص 84

ملحق جدول رقم (17)

مساحة المحاصيل السكرية

المساحة : ألف هكتار

السنوات الدولة	متوسط الفترة 91 – 1995	1996	1997	1998
تونس	5.34	6.20	6.00	3.20
الجزائر	N.A	0.28	N.A	0.30
السودان	72.29	64.09	64.26	66.36
سوريا	33.79	22.44	26.65	28.71
الصومال	4.97	4.16	4.44	3.51
العراق	1.94	A	1.00	3.25
عمان	0.05	2.16	0.05	0.08
لبنان	1.94	0.03	4.73	5.15
مصر	138.04	4.36	149.07	166.00
المغرب	75.84	147.34	74.00	72.50

			71.00	
الجملة م.ت الخليجي أ.م العربي	334.20 0.05 81.18	322.06 0.03 77.48	330.20 0.05 80.00	349.06 0.08 76.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، المجلد (19) ، الخرطوم،1999، ص83

ملحق جدول رقم (18) - المساحة والإنتاجية والإنتاج من قصب السكر.

المساحة :ألف هكتار ، الإنتاجية: كجم/هكتار ، الإنتاج:ألف طن

السنوات	متوسط الفترة 91 – 1995			1997 -			1998		
الدول	المساحة area	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة area	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة area	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod

السودان	72.29	63657.21	4601.78	64.26	8143.21	4980.00	66.36	77606.99	5150.00
سوريا	0.02	49500.00	0.99	N.A	N.A	N.A	0.01	37000.00	0.37
الصومال	4.97	29376.26	146.00	4.44	23934.68	106.27	3.51	20082.62	70.49
العراق	0.73	23424.66	17.10	0.25	4360.00	1.09	N.A	N.A	N.A
عمان	0.73	56800.00	2.84	0.05	10000.00	0.50	0.08	14000.00	0.70
لبنان	0.05	21400.00	3.21	0.21	21523.81	4.52	0.22	21954.55	4.83
مصر	0.15	106512.67	12733.59	122.23	112292.65	13725.53	122.41	117251.70	14352.78
المغرب	119.55	65393.09	984.82	11.10	66909.91	742.70	22.70	56524.23	1283.10

الجملة م.ت الخليجي أ.م العربي	212.82 0.05 15.06	86882.48 56800.00 65393.09	18490.33 2.84 984.82	202.54 0.05 11.10	96576.53 10000.00 66909.91	19560.61 0.50 742.70	215.29 0.05 22.70	96903.11 14000.00 56524.23	20862.27 0.70 1283.10

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، المد 19 الخرطوم 1999 ، ص 92

ملحق جدول رقم (19) المساحة والإنتاج من البذور الزيتية

- المساحة ألف هكتار ، **الإنتاج:ألف طن**

السنوات	متوسط الفترة 91 - 1995		1997		1998	
الدول	المساحة Area	الإنتاج Prod	المساحة Area	الإنتاج Prod	المساحة Area	الإنتاج Prod
الأردن	0.24	0.07	0.23	0.10	0.20	0.08
تونس	0.65	2.21	1.10	1.00	1.20	1.10
الجزائر	2.53	3.11	2.29	2.38	3.38	4.13
السعودية	3.53	3.97	2.30	2.10	2.30	2.20
السودان	1742.05	792.66	3139.08	1547.6	2463.30	928.4
سوريا	85.18	459.71	289.70	8	299.10	4
الصومال	69.97	34.34	65.62	719.80	58.84	703.6
العراق	71.90	86.13	92.50	30.94	152.25	0
فلسطين	1.23	0.51	1.24	117.00	1.26	29.16
لبنان	2.97	10.41	2.99	0.47	3.66	182.0
ليبيا	9.41	17.85	12.09	15.56	N.A	0
مصر	104.54	747.82	95.18	22.65	98.84	0.48

المغرب موريتانيا اليمن	172.14 2.95 20.94	175.37 2.19 18.34	137.60 3.38 29.49	775.65 118.17 2.49 24.16	130.30 48..3 30.33	15.12 N.A 625.62 107.90 2.56 25.53
الجملة م.ت الخليجي **أ.م العربي**	2354.69 3.97 200.73	2354.69 3.97 200.73	3874.79 2.30 156.46	3380.16 2.10 146.69	3248.44 2.30 138.36	2627.93 2.20 115.69

(1) الإنتاج يتضمن إنتاج بذرة القطن ، بينما المساحة لا تتضمن مساحة القطن

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، المجلد 19 الخرطوم 1999 ، ص 93

ملحق جدول رقم (20) المساحة والإنتاجية والإنتاج من الخضر

المساحة :ألف هكتار، الإنتاجية: كجم/هكتار ، الإنتاج:ألف طن

السنوات الدول	متوسط الفترة 91 – 1995			1997			1998		
	المساحة Area	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة Area	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod	المساحة Area	الإنتاجية Yield	الإنتاج Prod

الأردن	39.74	28483.14	1131.92	42.39	30426.99	1289.80	39.92	28381.76	1133.00
الإمارات	12.46	40982.34	510.64	18.07	56234.64	1016.16	22.79	45747.70	1042.59
البحرين	0.97	13154.64	12.76	1.04	10625.00	11.05	0.88	11522.73	10.14
تونس	121.75	10027.10	1220.80	137.20	11013.12	1511.00	171.20	9421.73	1613.00
الجزائر	234.50	9889.25	2319.03	229.92	10545.93	2424.72	228.96	11449.34	2621.44
السعودية	102.62	17957.42	1842.79	161.00	13736.02	2211.50	155.50	17086.82	2657.00
السودان	44.86	20265.72	909.12	192.36	16739.45	3220.00	146.98	9810.86	1442.00
سوريا	144.26	13825.45	1994.46	133.20	14300.98	1904.89	143.70	16260.96	2336.70
الصومال	5.69	8008.79	45.57	4.83	10179.27	47.13	4.32	10803.24	46.67
العراق	256.20	11270.88	2887.60	399.50	11424.28	4564.00	421.25	9994.07	4210.00
عمان	8.12	18492.61	150.16	6.29	28744.04	180.80	6.08	23059.21	140.20
فلسطين	19.53	15107.53	295.05	15.90	15621.38	248.38	16.12	15360.42	247.61
قطر	2.57	19003.89	48.84	4.12	13961.17	57.52	2.74	15788.32	43.26
الكويت	1.36	41411.76	56.32	3.09	40822.01	126.14	3.55	40988.73	145.51
لبنان	41.41	18739.19	775.99	82.82	19851.36	1644.09	79.67	19430.78	1548.05
ليبيا	54.71	12407.06	678.79	54.44	12485.49	679.71	29.73	22401.28	665.99
مصر	362.16	25385.06	9193.96	396.40	27564.30	10926.49	538.08	26133.33	14061.82
المغرب	155.32	17539.14	2724.18	160.80	16631.22	2674.30	94.90	17373.02	1648.70
موريتانيا	7.80	630.77	4.92	2.44	12172.13	29.70	2.75	12930.91	35.56
اليمن	41.67	12810.90	533.83	43.88	11896.54	522.02	46.24	11908.74	550.66

الجملة	1657.72	16490.56	27336.73	2089.49	16889.00	35289.40	2155.36	16795.29	36199.90
م.ت الخليجي	128.10	20464.56	2621.51	193.61	18610.45	3603.17	191.54	21085.41	4038.70
أ.م العربي	566.28	12260.37	6942.80	582.36	12517.57	7289.73	524.79	12479.53	6549.13

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، اللد 19 الخرطوم 1999 ، ص 94

ملحق جدول رقم (21) إجمالي مساحة وعدد الأشجار المثمرة وإ نتاج الفاكهة -

الإنتاج : ألف طن المساحة :ألف هكتار الأشجار : ألف شجرة

السنوات	متوسط الفترة 91 –1995	1996			1997			1998		
		المساحة المثمرة	الأشجار المثمرة	الإنتاج	المساحة	الأشجار المثمرة	الإنتاج	المساحة المثمرة	الأشجار المثمرة	الإنتاج
الدول	Averrage Production	area	Fruiting	Production	Area	Fruiting	Production	area	Fruiting	Production
الأردن	386.36	101.53	28094.90	547.70	108.35	29065.70	476.70	127.57	32275.11	614.10
الإمارات	259.86	33.56	9192.96	285.77	39.08	10727.85	330.77	61.71	10811.58	333.68
البحرين	17.72	2.00	250.00	16.69	N.A	N.A	16.00	N.A	N.A	16.10
تونس	1577.92	1598.1	N.A	1055.00	N.A	N.A	2347.00	N.A	N.A	(6) 1290.20
الجزائر	1315.59	0	27441.00	1633.96	200.45	27967.00	1594.60	135.47	28134.00	(5) 1445.65
السعودية	936.22	184.48	N.A	1090.00	146.00	N.A	1150.00	148.10	N.A	(7) 1195.0
السودان	1205.38	132.30	N.A	2628.00	141.96	N.A	2690.00	N.A	N.A	(5)2784.82 A
سوريا	2076.00	137.34	121307.20	2665.30	7541.88	126284.70	2103.50	7753.00	128481.00	(3) 2977.0
الصومال	248.14	736.49	N.A	256.91	N.A	N.A	245.80	N.A	N.A	243.19
العراق	1851.4	N.A	62851.00	2218.00	N.A	63193.00	2031.00	N.A	63603.00	2137.00
عمان	0	N.A	N.A	232.10	N.A	N.A	242.00	N.A	N.A	280.90
فلسطين	219.20	N.A	N.A	429.10	N.A	N.A	428.75	N.A	N.A	420.99 A

قطر الكويت لبنان ليبيا مصر المغرب موريتانيا اليمن	469.97 9.86 5.27 1158.78 474.65 5117.63 2460.38 20.88 352.16	N.A 1.65 N.A 129.49 338.26 3490.00 592.80 N.A 78.90	N.A N.A N.A 28097.98 N.A 121562.00 N.A N.A	16.04 10.41 1038.17 494.72 5688.04 2893.00 29.62 391.30	2.45 N.A 130.23 343.25 3576.97 596.10 N.A 96.47	669.02 N.A N.A 35231.46 N.A 122608.40 N.A N.A	25.46 7.51 1169.06 543.02 5568.18 3202.90 29.33 579.61	N.A N.A N.A 347.72 3831.05 675.90 N.A 100.12	N.A 132.20 N.A 39543.00 N.A N.A N.A N.A	25.98 A 7.39 1198.41 A 623.65 6479.41 (1) 3063.50 (2) 31.22 A 732.80
الجملة م.ت الخليجي أ.م العربي	20163.37 1448.13 5849.92			23619.83 1651.01 6106.30			24781.19 1771.74 7716.85			25900.98 1859.05 6454.21

ملحق جدول رقم (22)

أعداد الحيوانات والإنتاج من المجموعات الرئيسية من المنتجات الحيوانية

العدد : ألف رأس

الإنتاج : ألف طن

السنوات / النوع	متوسط الفترة 91 – 1995	1996	1997	1998
أبقار	42318.38	45917.10	48095.00	49739.41
جاموس	2867.57	3133.50	3178.16	3227.67
أغنام	131584.44	140690.38	146859.12	152707.59
ماعز	73198.39	79848.38	84100.49	84399.36
جمال	11385.32	12043.46	11863.70	11915.64
الإنتاج				
إجمالي اللحوم	4372.92	4697.12	5029.98	5057.49
لحوم حمراء	2829.17	3013.71	3222.56	3276.83
لحوم بيضاء	1543.75	1683.41	1807.42	1780.66
الألبان	14187.12	16998.71	17784.23	18654.64
بيض	848.02	791.80	829.74	891.42
أسماك	2098.20	2392.29	2550.49	2469.71

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، المجلد (19) الخرطوم،1999،ص119

تابع الملحق جدول رقم (23)

مقارنة بين جات 1947 وجات 1995(المنظمة العالمية للتجارة)

م	وجـه المقارنـة	جـات 1947 GATT 1947	جـات 1995 GATT 1995
1	ظروف النشأة	إنبثقت عن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم للتجارة والعمالة الذي عقد في جنيـف في الفترة من10من أفريل إلى 30مـن أكتـوبر 1947 .وذلـك لمواجهـة الأوضاع التجارية المتردية التي سـادت عقب إنتهاء الحـرب العالميـة الثانيـة، وكبديل مؤقت لتنظيم التجارة الدوليـة لحين إنشاء منظمة التجارة الدولية. International Trade Organization(WTO)	كانت إحدى إتفاقيات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتي عقدت في الفترة من 1986 إلى 1993 .وذلك لمواجهة الضعف الشديد الذي إعترى جات 1947- وبصفة خاصة- في السنوات الأخيرة، ولإنهاء الحروب التجارية التي نشبت بين الدول الصناعية المتقدمة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات
2	مكان التوقيع وتاريخه	جنيف 30أكتوبر1947	مراكش - 15 أفريل 1994
3	بدء التنفيذ	جانفي 1948	جانفي 1995
4	عدد الدول الموقعة	33 دولة	أكثر من 120 دولة
5	التعريف	ليست منظمة بالمعنى القانوني الدقيق .فهي عبارة عن معاهدة دولية متعددة الأطراف عقدت بين الحكومات التي قبلت الانضمام إليها	الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضاء اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف.
6	الإطار العام والمحتويات	تشمل 38 مادة و9 ملاحق.وتقسم المحتويات إلى أربعة أجزاء رئيسية هي:	تشمل 16مادة و4 ملاحق وتحتوي على ما يلي:

		1- التزامات وحقوق الدول المنضمة للاتفاقية بمافي ذلك جداول التعريفات الجمركية. 2- طرق التعامل وقواعد التجارة الدولية. 3- القواعد الخاصة بالانضمام والانسحاب . 4- زيادة وتشجيع صادرات الدول الأقل نموا	1- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات 1947). 2- نتائج الجهود السابقة لتحرير التجارة الدولية. 3- جميع نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات متعددة الأطراف.

تابع الملحق جدول رقم (23)

م	وجـه المقارنـة	جـات 1947 GATT 1947	جـات 1995 GATT 1995
7	المذهب الاقتصادي	اعتناق مذهب اقتصاديات السوق الحر ومبادئ النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية	اعتناق نفس المذهب مع وجود فارق أساسي يتمثل في أن العالم اليوم لم يعد يعرف مذاهب اقتصادية أخرى.وذلك نظرا لانهيار مبادئ النظام الاشتراكي وتفكك الشيوعية العالمية ، وانتصار مذهب اقتصاديات السوق الحر وسيادته على المستوى العالمي
8	الأهداف	**أولا الأهداف العامة:** 1- رفع مستوى معيشة الدول المتعاقدة. 2- تحقيق مستويات التوظف الكامل بها. 3- رفع مستويات الدخل القومي الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال بالدول المتعاقدة. 4- الإستغلال الكامل للموارد العالمية، والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية 5- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية. 6- مساعدة الدول الأقل نموا في الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة لتصريف منتجاتها المصنعة ونصف المصنعة. **ثانيا الأهداف العامة:** **المساهمة في بلوغ الأهداف السابقة من خلال الترتيبات المباشرة في إحداث تخفيضات جوهرية في التعريفات الجمركية والعوائق التجارية الأخرى وإلغاء التمييز في المعاملة.**	**أولا الأهداف العامة:** 1- رفع مستوى المعيشة. 2- تحقيق العمالة الكاملة. 3- استمرار زيادة نمو حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعلي. 4- زيادة الإنتاج المتواصل. 5- الإتجار في السلع والخدمات بما يتيح الإستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية. 6- توخي حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك. 7- بذل جهود إيجابية لتأمين حصول الدول النامية، لاسيما الدول الأقل نموا، على نصيب في نمو التجارة الدولية يتماشى وإحتياجات تنميتها الإقتصادية. **ثانيا الأهداف الخاصة:** 1- المساهمة في بلوغ الأهداف السابقة من خلال الدخول في إتفاقيات **المعاملة بالمثل Reciprocity** تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير

			للتعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية. 2- إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف متكامل وأكثر قدرة على البقاء والدوام.

تابع الملحق جدول رقم (23)

م	وجــه المقارنــة	جــات 1947 GATT 1947	جــات 1995 GATT 1995
9	الاختصاصات	1- توجيه السياسات التجارية القومية. 2- التشاور. 3- تسوية النزاعات التجارية. 4- التفاوض التجاري متعدد الأطراف. 5- التعاون مع الدول النامية ، الذي أتخذ عدة أشكال من أهمها مايلي: أ- التعاون الفني. ب- المفاوضات التجارية فيما بين الدول النامية. ج- النظام التفضيلي المعمم **GSP**. د- التدريب على صياغة وتنفيذ السياسات التجارية. هـ- إنشاء **مركز التجارة الدولي(ITC)** بالتعاون مع **الأنكتاد(UNCTAD)**	1- توفير الإطار اللازم لتنفيذ وإدارة الاتفاقيات متعددة الأطراف. 2- توفير محفل التفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف. 3- إدارة القواعد والإجراءات الخاصة بتسوية النزاعات. 4- إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية . 5- التعاون مع مؤسسات" بريتون وودز " لتحقيق تماسك في مجال السياسة الاقتصادية.
10	القواعد	1- إلغاء **التمييز في المعاملة Non Discrimination** والذي يتجلى في تطبيق **شرط الدولة الأكثر رعاية Most Favoured Nation Clause(MFN)** 2- التخفيض المتبادل للرسوم الجمركية. 3- إلغاء القيود الكمية. 4- تشجيع المنافسة المشروعة. 5- المفاوضات التجارية. 6- المعاملة التفضيلية الخاصة بالدول الأقل نموا.	تطبيق نفس القواعد السابقة على كل الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي.

ابع الملحق جدول رقم (23)

م	وجـه المقارنـة	جـات 1947 GATT 1947	جـات 1995 GATT 1995
11	المجالات التي تغطيها	قامت الجات بعقد ثمانية جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف بهدف تحرير التجارة الدولية .وقد انصبت عملية التحرير على التجارة السلعية فحسب وبصفة خاصة على السلع الصناعية لتحريرها من القيود الجمركية وغير الجمركية .أي ركزت على أحد وجوه التجارة الدولية الخاص بتحرير إنتقال السلع فحسب وبوجه خاص الصناعية منها.	تعمل على تحرير التجارة العالمية بكافة وجوهها،والتي تتمثل في التحرير السلعي والخدمي (بكافة أنواعه) وحقوق الملكية الفكرية. أي تحرير انتقال: أ- السلع والخدمات. ب- الأفراد. ج- رؤوس الأموال
12	الهيكل التنظيمي	يتكون الهيكل التنظيمي " لجات 1947" من العناصر التالية: 1- **سكريتارية Secretary** ويقع مقرها في جنيف ، ويرأسها مدير عام تنفيذي (سكريتر تنفيذي)(72) وكانت تقوم سكريتارية اللجنة المؤقتة بالتحضير لإجتماعات ومؤتمرات **منظمة التجارة الدولية** (ITO) ، وبعد الرفض الحقيقي **لميثاق هافانا** ، كرست السكريتارية	**يتكون الهيكل التنظيمي " لجات 1995 " من العناصر التالية :** 1- **سكريتارية Secretary** يرأسها مدير عام وجميع العاملين لهم الصفة الدولية. 2- **المؤتمر الوزاري Ministerial Conference :** **يتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء ويجتمع**

		جميع مجهوداتا لخدمة الجات من عام 1952 حيث تم توسيع السكريتارية تدريجيا. 2- **مجلس الممثلين Council of Representative:** أنشئ في 4 من يونيو 1960 وخول سلطة حق التصرف في القضايا الروتينية والعاجلة 3- كانت هناك عدة **لجان Committes** للجات خاصة بموضوعات متفرقة كإدارة إتفاقيات جولة طوكيو ، ومتابعة الموضوعات ذات الأهمية الخاصة.	**مرة على الأقل كل سنتين ، ويضطلع المؤتمر الوزاري بمهام المنظمة ويتخذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض ، وتكون للمؤتمر الوزاري سلطة إتخاذ القرارات في جميع المسائل المتعلقة بالإتفاقية ويقوم المؤتمر الوزاري بإنشاء اللجان التالية:** - لجنة التجارة والتنمية: وتستعرض هذه اللجنة دوريا كجزء من مهامها الأحكام المؤقتة الواردة في إتفاقيات التجارة متعددة الأطراف لصالح الدول الأقل نموا ، وترفع تقريرا للمدير العام لإتخاذ الإجراءات المناسبة.

تابع الملحق جدول رقم (23)

م	وجـه المقارنـة	جـات 1947 GATT 1947	جـات 1995 GATT 1995
		بالدول النامية ، ومتابعة موقف الدول التي تستخدم القيود التجارية لحماية موازين مدفوعاتا ، وإدارة **ترتيب الألياف المتعددة Multifiber Arrangement (MFA)** 4- **مجموعات العمل Working Parties:** وقد تم إنشائها عندما كان هناك ضرورة للتعامل مع بعض القضايا مثل طلبات الانضمام لعضوية الجات ، التأكد من أن أعضاء الاتفاقيات التي انتهى تاريخ سريانا تعمل وفقا لالتزامات الجات(كمناطق التجارة الحرة)، أو لدراسة موضوعات قد يرغب الأطراف المتعاقدون تأخيرها لحين الوصول إلى قرار مشترك. 5- **الهيئة الاستشارية :** كانت تقوم بتقديم العون لحل الا اعات التجارية التي قد تنشأ عند تفسير قواعد الجات	- لجنة الميزانية والتمويل والإدارة - لجنة قيود ميزان المدفوعات وتقوم هذه اللجان بأداء مهامها تبعا لاتفاقية **منظمة التجارة العالمية (WTO)** والاتفاقيات متعددة الأطراف ، والمهام الأخرى التي يسندها إليها الـلس العام ، ويمكن تشكيل لجان إضافية بالمهام التي يرى أنا لازمة ، وتكون عضوية تلك اللجان مفتوحة لجميع الأعضاء 3- **الـلس العام General Council :** يتكون الـلس العام من ممثلي جميع الدول الأعضاء في المنظمة ويجتمع – بصفة عامة- مرة كل شهر، وأيضا عند الضرورة في الفترات البينية لإجتماعات مؤتمر الوزراء. ويشرف الـلس أيضا على آلية مراجعة السياسة التجارية التي يتم بمقتضاها دراسة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية. وكذلك يقوم الـلس العام بتحديد وإحالة مسؤولية تسوية الخلافات إلى هيئة تسوية الا اعات .ويضع الـلس العام قواعد إجراءاته ويقر قواعد الإجراءات للجان التي سبق الإشارة إليها.وينشئ ثلاث مجالس فرعية هي : - **مجلس التجارة في السلع Goods Council**

			ويشرف على سير اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف ويحل هذا المجلس محل جات 1947 - **مجلس التجارة في الخدمات Services Council:** و يشرف على سير الاتفاقية العامة للجات**GATS**

تابع الملحق جدول رقم (23)

م	وجـه المقارنـة	جـات 1947 GATT 1947	جـات 1995 GATT 1995
13	إتخاذ القرارات	كانت تؤخذ القرارات داخل جات 1947 **بالإجماعConsensus** وليس بالتصويت إلا أنه في حالات نادرة كان يستخدم التصويت ،حيث كان لكل طرف متعاقد صوت واحد وفي هذه الحالة كانت تؤخذ القرارات بموافقة الأغلبية البسيطة.أما في حالات **التنازل Waiver**، والتخاص من التزامات معنية في الاتفاقية العامة ، فإنه كان يتطلب موافقة ثلثي الأعضاء . أما عن إدارة التكتلات الاقتصادية داخل الجات فنجد متحدثا رسميا واحدا لكل مجموعة من الدول تعمل معا داخل الجات ، يقوم بتمثيلها في الاجتماعات والمفاوضات وتوقيع الاتفاقيات المختلفة ولاشك أن أكبر وأشمل تجمع للدول قد تمثل في **المجموعة الأوروبية EC** والتي أصبحت تتكون من خمس عشرة دولة عضوة. فالمجموعة الأوروبية عبارة عن إتحاد جمركي يملك سياسة تجارية خارجية و تعريفة موحدة :	**- مجاس التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية TRIPs Council :** **يشرف على سير إتفاقية الملكية الفكرية وتكون العضوية في هذه المجالس مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء .وتنشئ أجهزة فرعية حسب الضرورة.** **4- هيئة تسوية النزاعات Dispute settlement Body (DSB):** وهي عبارة عن نظام متكامل لتسوية النزاعات بحيث يمكن من خلاله تنفيذ نتائج جولة أوروغواي في المجالات المختلفة. إستمر نفس النظام الذي إتبع داخل جات1947 : حيث تؤخذ القرارات **بالإجماع Consensus مع ضرورة موافقة ثلثي الأعضاء في حالات التخلي عن تعهد تنص عليه الاتفاقية أو إجراء أي تعديل للاتفاقية .وأيضا استمرت نفس القواعد المتبعة في إدارة التكتلات الاقتصادية ، وقد وافقت الدول الأعضاء في اتفاقيات جولة أوروغواي على وجود مستويات للتصويت على النحو التالي:** - أن أي تفسير لاتفاقية جولة أوروغواي أو أي طلب من الدول الأعضاء بالتخلي عن تعهد تنص عليه الاتفاقية ، ويتطلب موافقة ثلثي الأعضاء. - أن إجراء أي تعديل للاتفاقية من شأنه تغيير حقوق والتزامات الدول الأعضاء فيها يستلزم موافقة ثلثي الأعضاء.

تابع الملحق جدول (23)

م	وجـه المقارنـة	جـات 1947 GATT 1947	جـات 1995 GATT 1995
14	العضوية	ففي حين تقوم الدول الأعضاء بترتيب وتنظيم أوضاعها في بر وكسل وجنيف ، فإن اللجنة الأوروبية تتحدث باسم الجماعة كلها تقريبا في جميع اجتماعات الجات ونظرا لأن المجموعة الأوروبية ليست طرفا متعاقدا في الجات ، فإن الدول الأعضاء كانت تتصرف بصورة مستقلة فيما يتعلق بالسياسات الجمركية . بلغ عدد أعضاء " الجات 1947 " (117) دولة حتى نهاية عام 1994 منها 82 دولة نامية وعدة دول عربية هي المغرب ، مصر ، والكويت ، وتونس ، ، والبحرين ، وقطر ، وموريتانيا ، واليمن ، وقد حصلت السعودية والجزائر أيضا على صفة مراقب ،وهناك دول عربية أخرى تقدمت بطلب الانضمام وبانتظار القرار النهائي لقبولها تبعا لسياساتها التجارية الحالية والمستقبلية ومما هو جدير بالذكر أن تشيكوسلوفاكيا هي الدولة الاشتراكية الوحيدة ذات العضوية الأصلية ، بعد ذلك أصبحت يوغسلافيا(سابقا)،وبولندا ورومانيا أعضاء في الجات في أعوام 1966 و1967 و 1968 على التوالي ، في حين اتبعت المجر وبلغاريا قواعد الجات ومارست أنشطتها كمراقبين منذ عام 1966 و 1967 على التوالي ومع مطلع التسعينيات أصبحت معظم دول شرق ووسط أوروبا التي مرت- ومازالت تمر- بمرحلة الانتقال من اقتصاديات التخطيط المركزي إلى اقتصاديات السوق الحرة ، أطراف متعاقدة وهناك.	تكون الأعضاء الأصلية في " جات 1995" هي الأطراف المتعاقدة في " جات 1947 "

تابع الملحق جدول رقم (23)

م	وجـه المقارنـة	جـات 1947 GATT 1947	جـات 1995 GATT 1995
		بعض الدول التي سحبت عضويتها (تايوان ، وسوريا ، ولبنان ، والصين)وقد انسحبت سوريا ولبنان من اتفاقية الجات بعد وقت قليل من توقيع الاتفاقية في 30 من أكتوبر 1947 لكن سوريا لم تلبث أن عادت إلى الاتفاقية خلال الوحدة مع مصر تحت إسم الجمهورية العربية المتحدة ، ثم إنتهى الأمر بخروجها أيضا ، حيث تعارض سوريا الانضمام إلى الاتفاقية حرصا على استمرار المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل ، أما الصين فقد اتخذت إجراءات عديدة منذ عام 1991 لتحرير تجارتا الخارجية بما يتفق مع الولايات المتحدة ، حيث كانت العائق الرئيسي في عودة الصين للجات لعدة سنوات . ومن الدول التي لاقت صعوبة شديدة عند طلب انضمامها لعضوية الجات ، اليابان نظرا لقوتا الاقتصادية التنافسية وأجورها المنخفضة ، حيث لم يوافق ثلثا الأعضاء على قبولها عضوا في الجات حتى 11 من أغسطس 1955 ، استندت عدة دول (أستراليا ، والنمسا ،وبلجيكا ،والبرازيل ، وكوبا ، وفرنسا ، وهايتي ، ولكسمبرج ، وهولندا ، ونيوزيلندا ، وروديسيا ، والمملكة المتحدة)	

		في رفضها إلى مواد الاتفاقية العامة (المادة 35 حيث تسمح للدولة التي ترفض قبول دولة معينة بعدم الدخول معها في مفاوضات التعريفة الجمركية). ولكن النتيجة إجراء الاتفاقيات الثنائية ، وتدخل الولايات المتحدة بدفع الأوروبيين لقبول عضوية اليابان ، وافقت غالبية هذه الدول على توسيع	

تابع الملحق جدول رقم (23)

م	وجـه المقارنـة	جـات 1947 GATT 1947	جـات 1995 GATT 1995
		شروط عضوية الجات فيما يتعلق بتجارتم مع اليابان . علاوة على ذلك هناك مايقارب من 25 دولة ليست أطرافا متعاقدة ، إلا أنا طبقت قواعد الجات على سياساتا التجارية وعلى أساس **الأمر الواقع** وتعتبر عضوية هذه الدول ودول أخرى – كما سبق أن ذكرنا – كمراقبين وفي عام 1990 أصبح الإتحاد السوفيتي (سابقا) مراقبا كوسيلة لتجهيز وإعداد السياسات المستقبلية وحتى يمكن تطبيق القواعد ولكي يصبح طرفا متعاقدا	

قائمة الجداول و الأشكال

الجـــداول

الأشكـ ـ ـال

قائمة المراجع بالعربية :

** - الكتب:

1) أ ندريه كيريفيه و جيرار فيات : أجهزة الاقتصاد الدولي ، (كتاب مترجم) ترجمة صليب بطرس ، دار النهضة ، مصر، القاهرة 1975 .
2) أسامة الذوب: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1947-1994، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1996 .
3) أسامة محمد الفولي – مجدي محمود شهاب :مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية 1997.
4) إبراهيم محمد الفار: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1999 .
5) إبراهيم العيساوي : الجات وأخواتا ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995.
6) إسماعيل عبد الرحيم شلبي : التكامل الإقتصادي بين الدول الإسلامية ، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية 1980 .
7) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية، الخرطوم ، أكتوبر 1998
8) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : استشراف صورة الزراعة العربية تحت مشاهد بديلة لعام2000 ، الخرطوم 1994.
9) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : التنمية الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم 1992.
10) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم 1993 .
11) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسات الزراعية في عقد الثمانينات، الخرطوم، 1994.
12) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الاستثمار الزراعي في بعض الدول العربية.
13) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة اثر سياسات أوروبا الموحدة على الزراعة العربية الخرطوم ، ديسمبر 1994 .

14) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة أوضاع الزراعة العربية في ضوءالمتغيرات الاقتصاديةوالسياسية المرتقبة في المنطقة العربية ، الخرطوم 1995 .

15) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية، الخرطوم 1998.
16) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1987.
17) جودة عبد الخالق : الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، القاهرة 1985 .
-ج – و ارين نيستروم ، بيتر مالوف : السوق الأوربية المشتركة ، ترجمة صلاح الدين دار النهضة العربية، القاهر، 1965.
18) حسن خضر :إ نعكاسات دورة أوروغواي على الدول العربية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، دار المستقبل العربي 1997 .
19) حسين عمر: دليل المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، القاهرة 1997 .
20) رفعت لبيب مقياس: الاتفاقيات التفضيلية والتكتلات الاقتصادية المعاصرة،الإسكندرية،1971
21) راشد البراوي : نظرية التكامل الاقتصادي ، دار النهضة العربية 1964.
22) سامي عفيفي حاتم : التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الكتاب الأول ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة 1991 .
23) سعد حسوم جاسم الجبالي : التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق، بغداد 1984.
24) سعيد النجار: اتفاقية الجات وأثارها على البلاد العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ،صندوق النقد العربي ، الكويت 1995 .
25) سميح مسعود: الاقتصاد الخليجي وقبضة الغرب، الإمارات الأجنبية لأموال النفط العربي، بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، القاهرة 1991 .

26) سليمان المنذري: الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية ، مكتبة مدبولي القاهرة ،1995 .
27) سليمان المنذري: السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة مدبولي، 1989 .
28) سعد نصار : السوق الأوروبية المشتركة وتجارة مصر الزراعية الخارجية في ظل اتفاقيـة الجات القاهرة 1995.
29) سمير محمد عبد العزيز: التجارة العالمية و جات ، 94 ، سلـسلة اقتـصاديات و ادارة الأعمال للقرن الواحد و العشرين ، الكتاب الأول ، 1996 .
30) سمير عبد العزيز : التجارة العالمية وجات 94 ، مركز الإسكندرية للكتاب 1996.
31) صبحي تادرس قريصة و مدحت محمود العقاد : النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ، درا النهضة العربية ، بيروت 1983 .
32) عبد الواحد العفوري : العولمة و الجات - التحديات و الفرص، مكتبة مدبولي 2000 .
33) عادل أحمد حشيش - مجدي محمود شهاب وأسامة محمد الفولي :أساسيات الاقتـصاد الدولي ،دار الحكمة الجديدة للنشر ،الإسكندرية 1998 .
34) عدي قصور : مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي، ديـوان المطبوعـات الجامعية الجزائر1983
35) عبد الفتاح مراد :موسـوعة مـصطلحات الجـات و منظمـة التجـارة العالميـة، الإسكندرية1996 .
36) عبد الوهاب حميد رشيد :قرارات في التكامل الاقتـصادي ، الجوانـب الفكريـة و التجارب الدولية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 1982 .
37) عبد الناصر نزال العبادي : منظمة التجارة العالمية و إقتصاديات الـدول الناميـة ، الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 1999 .

38) عبد الواحد محمد الفار :أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية،عالم الكتـب 198 .
39) عبد الواحد محمد الفار:أحكام التعاون الدولي،دار النهضة العربيـة ، مطبعـة جامعـة القاهرة 1985
40) علي إبراهيم :منظمة التجارة العالمية جولة أورغواي و تقنين نهب العـالم الثالـث ، 1993.
41) علاء كمال: الجات و نهب الجنوب ، مركز المحروسة للبحوث و التدوين و النـشر ، الطبعة الثانية ، مصر ، جانفي 1996.
42) فتحي حسن سلامة : النظم الجمركية و الاستيراد و التصدير، الإسكندرية، مركز الدلتا للطباعة 1997.
43) كامل بكري : التكامل الاقتصادي ، الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث للطباعـة و النشر ، الإسكندرية 1983 .

44) لبيب شقير : الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربا وتوقعاتا ، مركز دراسات الوحدة العربيةالطبعة الأولى ، 1986 .
45) محمد شفيق عبد الفتاح : أثر السوق الأوربية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1974 .
46) محمد عبد الغني سعودي : التكامل المصري السوداني ، مكتبة الأنجلوا المصرية 1987.
47) محمد مهدي عصر : محاضرات في التنمية، اللواء للطبع و التوزيـع ، شـبين الكـوم ،1993.
48) محمد هشام خوايجية: التكتلات الاقتصادية الدولية، جامعة حلب، سوريا 1987 .
49) محمود الحمصي :خطط التنمية العربية و إتجاهاتا التكاملية و التنافرية ، الطبعة الرابعة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر 1986 .
50) منظمة العمل العربية : الأسس النظرية للتجارة الدولية و التكامل الاقتصادي ، مكتب العمل العربي 1996 .
51) منظمة العمل العربية: إنعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في

الدولية العربية ، مكتب العمل العربي ،القاهرة 1995 .

52) مركز دراسات الوحدة العربية : دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ،الطبعة الثالثة ، بيروت 1985 .

53) نبيل حشاد : الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي دار ايجي للطباعة و النشر ، الطبعة الثالثة القاهرة ،1999 .

54) نبيل حشاد : الجات و منظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية، أهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي ، دار إيجي للطباعة والنشر 1999 .

55) نبيل حشاد : الجات و منظمة التجارة العالمية ،أهم التحديات في مواجهة الإقتـصاد العربي ،النسر الذهبي للطباعة ،عابدين ،قطر ،1996 .

56) هناء خير الدين : انعكاسات دورة أوروغواي على الدول العربيـة ، مـؤتمر قـسم الاقتصاد،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دار المستقبل العربي،جامعة القاهرة،1996.

57) يونس أحمد بطريق :الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية ، دار النهضة العربية بيروت ،1985 .

58) يوسف محمد بادي: دور التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية ، الأبعاد والنتائج ، كلية الاقتصاد ، جامعة قار يونس ، ليبيا 1999.

الرسائل الجامعية.

62) بركات الفرا : التكامل الاقتصادي بين دول السوق العربية المشتركة ، رسالة ماجستير ،كلية الزراعة ، جامعة الأزهر 1974 .

63) بركات أحمد الفرا : التكامل الإقتصادي العربي في مجال المشروعات المشتركة ،رسالة دكتوراه كلية الزارعة ، جامعة الزقازيق ،جمهورية مصر، 1980

64) جهاد حجير :المنظمة العالمية للتجارة،الآفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في النظام الجديد للتجارة العالمية ، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر (1998 / 1999).

65) - رابح فضيل : التكامل الاقتصادي العربي ، معوقاته و آفاقه ، رسالة ماجستير، معهد
العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1995 .
66) سامح فهمي:الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الجات على إنتاج وتجارة السلع الزراعية في
مصر (القطن، القمح) رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القـاهرة 1998
67) عاصم كريم عبد المجيد عبد الله : دراسة اقتصادية لدول التكامل الزراعي العربي في تحقيق الأمن الغذائي بين الدول العربية ، رسالة ماجستير كلية الزراعة ، جامعة الأزهر 1993 .
68) عبير عبد السلام عبد المجيد إبراهيم : دور منظمة الجات في تحرير التجارة الدولية مع دراسة تطبيقية على الصادرات الصناعية المصرية ، رسالة ماجستير في التجارة الخارجية ، كلية التجارة و إدارة الأعمال جامعة حلوان. القاهرة 1995 .
69) قدور بوزيدي : التكامل الاقتصادي العربي، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية ، جويلية 1999 .
70) قدور بوزيدي :التكامل الاقتصادي العربي ،رسالة ماجستير،معهد العلوم الإقتصادية، 1989.

71) كمال بن موسى : من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة – رسالة ماجستير ،معهد العلوم
الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1996 .

72) محمد سعيد فرهود : السياسة الجمركية و أثرها على التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن سوريا ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة 1975 .
73) مقدم عبيرات: التنمية الزراعية في الوطن العربي ، المعوقات والآفاق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1995 .

المجلات والمقالات.

1) **أحمد مندور** : المجلة العربية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس، العـدد الأول، جويليـة 1998.

2) **أحمد طربية** : المشاريع الوحدوية في النظام المعاصر، وثائق توحيد شطري اليمن، مجلـة الشؤون العربية، العدد 63 سبتمبر 1990.

3) **إجلال راتب (و آخرون)** : أثر قيام السوق العربية المشتركة علـى مـصر و المنطقـة العربية، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية في مصر رقم: 58، القاهرة،جانفي 1984.

4) **إجلال راتب العقيلي** : أثر تطبيق أحكام دورة أوروغـواي للـسلع الزراعيـة علـى الاقتصاديات العربية ،مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية،جامعة الأزهر مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ،القاهرة (21إلى22) ماي1996.

5) **إجلال راتب** : حول نظرية التكامل الاقتصادي ، مذكرة داخلية رقـم 622 معهـد التخطيط القومي ، يونيو 1990.

6) **الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية**: الإنعكاسات المحتملة على الاقتصاديات العربية و الدور العربي المشترك للتعامل معها، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر اتفاقية الجات على العالم العربي، القاهرة 1994 .

7) **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**: التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عـام 1995.

8) **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**: الندوة القومية حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربيـة، الخرطـوم 1999.

9) **المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** تنسيق السياسات و البرامج الزراعية لـدول مجلـس التعاون لدول الخليج العربية، المجلد الثالث، الخرطوم، جانفي 1988.
10) **المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الـوطن العـربي، الخرطوم،

ديسمبر 1999.
11) **المنظمة العربية للتنمية الزراعيـة:**التقريـر الـسنوي للتنميـة الزراعيـة في الـوطن العربي،الخرطوم،1999.
12) **المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** التقرير الشامل، الخرطوم 1999.
13) **المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** السياسات الزراعية في عقـد الثمانينـات، التقريـر الشامل1999 الخرطوم، ديسمبر 1995.
14) **المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، المجلـد 19

الخرطوم 1999.
15) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 1994.
16) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، 1997
17) **السيد عليوة** : الدور المتوقع لمنظمة التجارة العالمية في إدارة الإقتصاد الدولي ، مؤتمر أثر إتفاقيةالجات على اقتصاديات الدول الإسلامية ،جامعة الأزهر، مركز صالح كامل،21 - 23 ماي 1998.

18) **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**:ندوة اتفاقية الجات في الزراعة المصرية ، عدد خاص ، المجلد الرابع ، العدد الثاني، سبتمبر1994.
19) **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**: المجلد الرابع،العدد الثاني ، سـبتمبر1994 القـاهرة 1994.
20) **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** : الندوة القومية حول إمكانيات التكامـل الزراعـي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربيـة الكـبرى. الخرطـوم : 28-1999/09/30

21) - **الـلة العربية للعلوم الإنسانية** : الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثرهـا على
اقتصاديات الدول العربية ، مقال الدكتور خالد سعد زغلول حلمي ،مجلس النـشر العلمي،جامعـة الكويـت
. 1997
22) **بجت محمد أبو النصر**: الآثار المرتقبة لاتفاقية الجات على العالم العربي ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد التاسع، ديسمبر 1999 .
23) **بلعيد عبد السلام**: محاضرة في تنظيم الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المدرسـة الوطنية للإدارة، نوفمبر 1999.
24) **تاني محمد أبو القاسم** : تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وأثارها علـى الاقتـصاد المصري
المؤتمر العالمي الرابع، النظام التجاري الدولي الجديد وأثره على التنمية، الاقتصادية في
مصر، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،15و16 ماي1995 .
25) **جامعة الدول العربية** : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية.
26) **حسن عبد القادر صالح** : التصحر في الوطن العربي و مكافحتـه ، مجلـة الـشؤون العربية
العدد 01، مارس 1990.
27) **حنان رجائي عبد اللطيف**: الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات الجمركية (الجـات) و أثرها على التجارة الخارجية الزراعية المصرية، معهد التخطيط القومي 1994.
28) **خال سعد زغلول** :الجات و الطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على إقتصاديات الدول العربية ، الـلة العربية للعلوم الإنسانية ، مجلة الحقوق ، مجلس النـشر العلمـي ، جامعة الكويت 1998

29) **رفعت النجار** : آلية مقترحة لإدارة اتفاقية الجات كمدخل لمواجهة التحديات ، لقـاء العمل

السنوي الرابع حول القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، الحزب الوطني الديمقراطي (29إلى30) جانفي 1995 .

30) **زكريا محمد بيومي** : اتفاقية الجات وأثرها على الاقتصاد المصري والعربي ، المؤتمر العلمي السنوي ،كلية الحقوق ، جامعة المنصورة(26 إلى27) مارس1996

.

31) **سهير معتوق:** أثر تحرير التجارة في الخدمات المالية على القطاع المصرفي ، مجلـة مـصر المعاصرة ، جمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع العددان 439 و440 ،جويلية وأكتوبر1995 .

32) **سامي عفيفي حاتم:** محاضرات في التسويق المحلي و الدولي، القاهرة، مركـز بحـوث و دراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان 1993.

33) **سميح مسعود:** المشروعات العربية المشتركة واقعها،أهميتها، و مستقبلها، مجلة المـستقبل العربي، دراسات الوحدة العربية، العدد 103، ديسمبر 1987.

34) **شركة الخبراء الدولية المتكاملة:** دراسة أثار الجات على مستقبل الاقتصاديات العربيـة، بدونتاريخ، تونس 1998.

35) **صندوق النقد العربي** : نتائج جولة أورغواي و آثارها على اقتصاديات الدول العربية، التقريرالاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، فيفري 1995 .

36) **عادل بشار:** اتفاقية الجات والدول النامية ، الـلة المصرية للاقتصاد الزراعي الـلد الرابع العدد الثاني سبتمبر1994 .

37) **عبد الله عبد العزيز الصعيدي** : أثر التنظيم الجديد للتجارة الدولية على الأمن الغذائي في

الوطن العربي " العدد الثاني " مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 18 عـدد

.69

38) **عبد الفتاح جبايلي** : أثر تحرير التجارة الدولية على الاقتصاديات العربية ، المؤتمر العالمي

السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، التنمية العربية والتطورات الإقليمية والدولية ، الجمعية المصرية للاقتصاد الـسياسي والإحـصاء والتـشريع ،1995.

39) **عبد الفتاح جبايلي** : أثر دورة أوروغواي على الاقتصاديات العربية ، المـؤتمر العلمـي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة 21 و23 ديسمبر1995 .

40) **محمد عبد الواحد** : النظام التجاري الزراعي العالمي بين الجات وجولـة أوروغـواي ،المؤتمر الرابع كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ،القاهرة (15إلى16) مـاي 1995 .

41) **عبد الوهاب حميد راشد:** نظرية التكامل الاقتصادي و التجارب المعاصرة بحث مقدم إلى دورة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض، 1986.

42) **عبد الهادي يموت** : التعاون الاقتصادي و أهمية التكامل في سـبيل التنميـة، سلـسلة الدراسات الاقتصادية، معهد الإنماء العربي 1987.

43) **فخري الفص** :منظمة التجارة العالمية ، النتائج و الانعكاسات على التجارة السلعية مع تطبيق **على** جمهورية مصر العربية ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد 441-442 جـانفي- أفريل 1996.

44) **قطاع الشؤون الاقتصادية:** السوق الأوربية المشتركة و تجارة مصر الزراعية الخارجية في ظل اتفاقية (الجات) ، وزارة الزراعة المصرية 1995.

45) **كوثر مصطفى** : الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على القطاع الزراعـي في المملكـة العربية السعودية، مجلة التعاون ، السنة 13 ،عدد 47، مارس ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 1998

46) **محمدبن علي العقلا** :مجلة مركزصالح كامل للاقتصاد الإسلامي،العدد الثامن،السنة الثالثة 1999.

47) **محمد عبد الشفيع عيسى (و آخرون)**: الإمكانـات و الآفـاق المـستقبلية للتكامـل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي في ضوء مقياس الإنتـاج و التوزيـع، معهـد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط و التنمية في مصر، رقـم: 61 ، القـاهرة، جـانفي 1991.

48) **محمد محمود الإمام** : التكامل الاقتصادي ، الأساس النظري و تجارب الإقليميـة مـع الإشارة إلى الواقع العربي ، من أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحـوث الاقتصادية

مركز دراسات الوحدة العربية و الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القـاهرة ، ماي 1989

49) **محمد زاهي بشير ، و مصطفى عبد الله خشيم** : أثر العوامل السياسية على التكامل الاقتصادي العربي" شؤون عربية العدد 78، يومية 1994 .

50) **محمد عبد المنعم عمر**: التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة داخلية رقـم 167، معهـد التخطيط القومي، القاهرة 1971.

51) **مدحت عبد المنعم**: الجامعة العربية و دورها في التعاون الاقتصادي العربي (1945 – 1973) مجلة اليقظة العربية، القاهرة، السنة الخامسة، العدد الثاني، فيفري 1989.

52) **محسن حسنين حمزة** : التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول العالم الثالث ، مجلة مـصر المعاصرة العدد 326 ، أكتوبر 1971 .

53) **مصطفى احمد مصطفى** : مستجدات الحاضر و تحديات المستقبل لما يـسمى ، النظـام العالمي

الجديد ، مذكرة داخلية رقـم (900) ، معهـد التخطـيط اا القومي .

54) **مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام** : التقرير الاقتصادي العربي، العدد 89،القاهرة 1988.

55) **مركز دراسات الوحدة العربية**: التكامل الاقتصادي العربي، الواقع و الآفاق – رقم: 12 الطبعة الأولى، بيروت 1998.

56) **مركز دراسات الوحدة العربية**: دراسات في التنمية و التكامل الاقتـصادي العـربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، السنة الأولى، العدد الرابع، نوفبر 1987.

57) **معهد التخطيط القومي**: الملة المصرية للتنمية و التخطيط، الملد الخامس، العـدد الأول 1987.

58) **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة** : تقييم تأثير جولة أوروغواي على الأسـواق الزراعية ، لجنة مشكلات السلع، الدورة الثامنة والستون ،رومـا، 12إلى15 جـانفي 1999 .

59) **هناء خير الدين** : انعكاسات دورة أوروغواي على الدول العربية ، مؤتمر قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دار المستقبل العربي،جامعة القاهرة،1996.

قائمة المراجع الأجنبية:

الكتب :

1) ALAIN SAMUELSON , ECONOMIE INTERNATIONALE COMPTEMPORAIRE , ASPECTS REELS ET MONETAIRES , OPU , ALGER 1993 .
2) FLORY THE BAUT , LE GATT DROIT INTERNATIONALE ET COMMERCE MONDIAL , LIBRAIRE GRENOBLE DE DROIT ET JURIS PRUDANCE , PARIS 1968.
3) GUIDE : ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE "OMC " ; MLP EDITION.
4) R .BARRE , ECONOMIE POLITIQUE, TOME 2 , PVF, 1965.
5) BALASSA B , THE THEORY OF ECONOMIC INTEGRATION, GEORGE ALLEN , UNWIN ITD , LONDON, 1962.
6) BELLE BALASSE, THE THEORY OF ECONOMIC INTEGRATION
7) B . SODERSTEN , INTERNATIONAL ECONOMICS, SECOND EDITION, MACMILLAN PUBLISHERS LTD, LONDON, BASINGSTOK, 1984.
8) CHACOLIADES , INTERNATINAL ECONOMICS, MCGRAM –HILL , INC , NEW YORK , 1990.
9) E. HECKSHER , THE EFFECTS OF FOREIGN TRADE ON THE DISTRIBUTION OF INCOME, READNG IN THE THEORY OF INTERNATIONAL TRADE, 1966.
10) F. KAHNERT AND OTHERS , ECONOMIC INTEGRATION AMONG DEVELOPING COUNTRIES , DEVELOPMENT CENTRE STUDIES , PARIS,1968

11) GATT ACTIVITIES : GENEVA , JUNE 1985 (GATT PUBLICATIONS SALESNO , GATT 1985
12) GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE ; TEXT OF THE GENERAL AGREEMENT ; GENEVA , JULY 1986 .
13) GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE , WHAT GATT IT IS – WHAT GATT IT DOES, GENEVA, 1991.
14) GRIMWADE.N, INTERNATIONAL TRADE POLICY, CONTEMPORARY ANALYSIS, ROUTLEDGE ,1996.
15) HTEM, S . A " THE POSSIBILITES OF ECONOMIC COOPERATION AND INTEGRATION BETWEEN THE EUROPEAN COMMUNITY AND THE ARAB LEAGUE " 1981.
16) J. A .FREEDEN , D. A. LAKE : INTERNATIONAL POLITICAL ECONOMY , PRESPECTIVES ON GLOBAL POWER AND WEALTH , SECOND EDITION , UNWIN HYMAN , LONDON , 1991.
17) J.E. SPERO : THE POLITICS OF INTERNATIONAL ECONOMIC RELATION, FOURTH EDITION UN WIN HYMAN , LONDON , 1990.
18) J . WILIAM: THE OPEN ECONOMY AND THE WORLD ECONOMY, BASIC BOOKS, INC , NEW YORK, 1983.
19) K . W.DAM THE GATT LAW INTERNATIONAL ECONOMIC ORGANIZATION , UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS , CHICAGO , LONDON 1970
20) L. LAWRANCE , W . TOWLE , INTERNATIONAL TRADE AND COMMERCIAL POLICY, SECOND EDITON , HARPER AND BROTHERS , NEW YORK , 1995.
21) LOW.P TRADING FREE THE GATT AND US TRADE POLICY, TWETETH CENTURY FUND BOOK,1993.
22) M.A.G.V , MEERHAEGH , INTERNATIONAL ECONOMIC INSTITUTIONS, LONGMAN GROUP LIMITED , LONDON , 1971, .

23) P. R . KROUGNAN , M . OBSTFELD : INTERNATIONAL ECONOMICS THEORY AND POLICY, SCOTT, FORESMAN AND COMPANY, BOSTON , LONDON , 1988 .
24) R. VERNON . L . T WELLS JR ; MANAGER IN THE INTERNATION ECONOMY , FOURTH EDITION;PRENTICE – HALL., INC, USA, 1982 .
25) SALVATORE SCHIAVIO - C AMPO , INTERNATIONAL ECONOMICS , AN INTRODUCTION TO THEORY AND POLICY, WINTROP PUBLISHERS , CAMBRIDGE M1978 .
26) RUBERT E HADEC , DEVELOPING COUNTRIES IN THE GATT LEGAL SYSTEM, TRADE POLICY CENTER , LONDON 1987 , P107.

الـمجلات :

27) CHARVET(J.P): LA GUERRE DU BLE ,PARIS , ECONOMICA ,1998 .

28) DELROME (H):«LEVOLET AGRICOLE DE L'URUGUAY ROUND:UNE NOUVELLE REGULATION MONDIALE? » ECONOMIE RURALE N 218,NOV-DEC1993.
29) GUYOMARD(H);LEON(Y) ET MAHE(L.P) :« LA REFORME DE LA PAC ET LES NEGOCIATIONS DU GATT : UN PAS NECESSAIRE POUR COMPROMIS MINIMAL ? » , ECONOMIE ET STATISTIQUE N 245-255, MAI –JUIN.
30) JOUNNEAU DANNIEL : " LE GATT ; PUF , QUE SAIS JE ? N° 1854 , 2EME EDITION , PARIS 1987.
31) PORTE(S): « LE DIFFEREND COMMERCIAL ENTRE LA COMMUNAUTE EUROPEENE ET LES ÉTATS-UNIS » , L'EROUPE DANS LE MONDE, CAHIERS FRANCAIS N 253,1993
32) DRAFT AGREEMENT ON AGRICULTURE WORLD :DEROSA;D.A,CONCLUDING THE URUGUAY ROUND: THE DUNKEL-ECONOMY(WEC) VOL:15:NOV1992.
33) GRIMWADE,N: INTERNATIONAL TRADE POLICY, ACONTEMPORARY ANALYSIS,1996 BY ROUTLEDGE.
34) JOHN B . REHM , DEVELOPMENTS IN THE LAW AND INSTITUTION OF INTERNATIONAL ECONOMIC RELATION , THE KENNEY ROUD OF TRADE NEGOTIATIONS , A J L L , VOL 62, N° 2 , 1968 ,
35) M.CHACOLIADES , INTERNATINAL ECONOMICS, MCGRAW –HILL , INC , NEW YORK , 1990,
36) RUBERT E HADEC , DEVELOPING COUNTRIES IN THE GATT LEGAL SYSTEM , TRADE POLICY CENTER , LONDON 1987 , P107.
37) SESRTIC AND ICDT, THE URUGUAY ROUND OF TRADE NEGOTIATION PRELIMINARY ASSESSMENT OF ECONOMIC COOPERATION AMONG ISLAMIC COUNTRIES ,JANVASY - APRIL 1994
38) THE ECONOMIST ,GATT AND SERVICES CLOSER , V316 JULY 1990